الشَّرح المعاصر

لكتاب سيبويه

الأستاذ الدّكتور

هادي نهر

عميد كلية الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميز

المجلّد الثّاني

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2014

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقد جعلَ بعضُم (فُعّالاً) بمنزلة: (فواعِلَ) فقالوا: قُطّانٌ مكّةَ وسُكّانٌ البلدَ الحرامَ؛ لأنّه جمعٌ كـ (فواعِلَ)) [1].

أقول:

لا فرق عند بعض النحاة في أن تعمل صيغ المبالغة المجموعة جمع تكسير، على أيّ وجه جاءت من وجوه صيغ الجموع وهي كثيرة في العربية، فمثلما عملت (فواعِلُ) تعمل: (فُعّال) ولا فرق عند سيبويه أنَّ نقول:

هم مَواطِنُ مكةَ

أو هم قُطّان مكةَ.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعلٍ من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة.

فذا هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال، ومفعال، وفَعِلٌ.

وقد جاء: (فعيل) كرحيم، وعليم، وقدير، وسَمِّيع، وبصير، يجوز فيهنّ ما جاز في (فاعل) من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. لو قلت: هذا ضروبُ رؤوس الرجال، وسوق الإبل، على: وضروبٌ سوقَ الإبل جاز، كما تقول:

هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، تُضمر: وضاربٌ عمراً) [2].

أقول:

في هذا النص السيبويهي تتجلّى الحقائق النحوية الآتية:

أوّلاً: أنَّ الوصف الذي تدلّ عليه صيغ المبالغة وصف فيه مبالغة وتكثير في المعنى. ولهذا عَمِلَ عَمَلَ اسم الفاعل وبشروط عمله نفسها. فإن كانت صيغة المبالغة بالألف واللام الموصولة عملت مطلقاً، وأن كانت مجردة فلا تعمل إلاّ بالاعتماد على نفي أو استفهام أو أنْ

---

(1) سيبويه، 1/ 110.

(2) سيبويه: 1/ 110.

تقع خبراً، أو حالاً، أو بعد أداة نداء، وتعمل في الحال والاستقبال، وتهمل إذا كانت ماضية غير معتمدة ومن المنطقي أن تعمل هذه الصيغ ما دامت معدولاً بها على الجاري على الفعل لمعنى المبالغة، فجرت مجراه من العمل.

ثانياً: رتّب سيبويه أبنية صيغ المبالغة بأن جعل (فعول) في المرتبة الأولى، ثمّ فعّال، ومِفعال، وفَعِلٌ، وفعيل.

وهو بجعله (فعيل) خامساً إنّما يشير إلى قلة إعماله.

وسنرى أنَّ كلمة البصريين بعد سيبويه لم تتفق على إعماله.

ثالثاً: أجاز سيبويه تقديم معمول صيغة المبالغة عليها قياساً على جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه.

رابعاً: وأجاز سيبويه أيضاً إعمال صيغ المبالغة مظهرة، وأجاز إعمالها مضمرة، ومثل لذلك بنحو: هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل على تقدير: وضروبٌ سوقَ الإبل.

خامساً: ويبدو أنَّ سيبويه يُعمل صيغ المبالغة عمل أسماء الفاعلين جميعها، وهي في هذا الإعمال مستوية، وحكمها حكم الفعل.

قال سيبويه - رحمه الله -:

(ومـمّا جاز فيه مقدّماً ومؤخّراً على نحو ما جاء في (فاعل)، قول ذي الرُّمة:

هجـومٌ عليهـا نفـسَهُ غـيرَ أنّـه ... متى يُرْمَ في عينَيْه بالشَّبح ينهضِ

وقال أبو ذؤيب الهذليّ:

قلـى دينه واهتـاجَ للـشّوق إنّهـا ... على الشوق إخوانَ العـزاء هَيـوجُ

وقال القلاّخ:

أخـا الحـربِ لباسـاً إليهـا جلالهـا ولـيس بـولاّجِ الخوالـفِ أعقَـلا

وسمعنا من يقول:

أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ، وقال:

بكيـتُ أخـاً الـلأواءِ يُحمـدُ يومُـهُ كريم، رءوسَ الـدارعين ضـروبُ)[1]

أقول:

بعد أنَّ أقرّ سيبويه بإعمال صيغ المبالغة جميعها، بدا بالاستـشهاد لهـذا الإعمـال مـن كلام العرب، فبدا ببيت ذي الرُّمة (ت 117هـ):

هجـومٌ عليهـا نفـسَهُ غـيرَ أنّـه متى يُرْمَ في عينَيْه بالـشَّبح يـنهضِ

والشاهد فيه إعمال صيغة المبالغة (هجوم) في: (نفسه)، على تقـدير: (يهجـم نفـسه عليها). والبيت في معرض وصف (ظليم)، وهو ذكر النّعام، يطرح نفسه على البيض حاضناً لها، فإذا رأى إنساناً تنحّى عن البيض ونهض هرباً، والشّبح والشبَح: واحد.

وهذا الإعمال على أصل الوضع، أعني تأخير المعمول (نفسه) عن العامل (هجوم).

وقد يتقدم المعمول على العامل كما في بيت أبي ذؤيب الهذليّ (ت نحو 22ق.هـ):

قلـى دينـه واهتـاجَ للـشّوق إنّهـا على الشوق إخوانَ العـزاء هَيـوجُ

والشاهد فيه: تقديم المفعول به (إخـوان العـزاء) علـى عاملـه وهـو صـيغة المبالغـة (هيوجُ).

---

(1) نفسه: 1/ 110-111.

والمعنى أنَّ المرأة هيوج إخوان العزاء، أيّ تهيجهم وتشوقهم، وأنها لو تراءت لراهبٍ لترك دينه شوقاً إليها، فهي لإفراط جمالها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء عزاءهم وتحملهم على الصبا.

وكذا الشاهد في بيت القُلاخ:

أخا الحربِ لباساً إليها جلالَها   وليس بولّاجِ الخوالِف أعقلا

بإعمال صيغة المبالغة (لباساً) في المفعول به (جلالها).

أمّا (ولاّج) فقد أضيف إلى معموله (الخوالف).

والولاّج من الولوج، وهو الدخول، و(الجلال) الدروع، والخوالف: جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد ههنا الخيمة نفسها من باب إطلاق الجزء وإرادة الكلّ. والأعقل: الذي تصطّك ركبتاه عند الفزع.

ومن تقديم معمول صيغة المبالغة عليها قولهم:

(أمّا العسلَ فأنا شرّاب).

بإعمال (شرّاب) في (العسل) مقدماً. وسبب الإعمال وقوع (شرّاب) خبراً للمبتدأ (أنا).

ومن تقديم معمول الصّفة المشبّهة عليها قول أبي طالب (ت 85 ق.هـ):

بكيتُ أخاً اللأواءِ يُحمدُ يومُهُ   كريم، رءوسَ الدارعين ضروبُ)

والشاهد فيه: رءُوسَ الدارعين ضروبُ. بتقديم المفعول به (رءوس) على صيغة المبالغة (ضروبُ) الواقعة خبراً ثانياً والتقدير: الممدوح كريم ضروب رءوس الدارعين.

واللأواء: الشدة، ونوائب الزمان، والدارع: لابس الدروع. و: أخا اللأواء: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: بكيتُ على أخي اللأواء، لكون الفعل (بكى) لازماً غير متعدٍ بنفسه.

ومن عمل (ضروب) متقدماً قول أبي طالب:

ضروبٌ بنصل السيفِ سُوقَ سِمانها ....

والتقدير فيه: ضروبٌ سوقَ سمانها بنصل السيف، ونصل السيف: شفرته، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف كي تخرَّ ثمّ تُنحر.

قال سيبويه - رحمه الله -:

(وقد جاء في (فَعِل)، وليس في كثرة ذلك، قال، وهو عمر بن أحمر:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سمحجٍ بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلُومُ

وقال: (إنّه لمنحارٌ بوائكها).

وفَعِلٌ أقلُّ من فعيل بكثير) [1].

أقول:

بعد أن أجاز سيبويه إعمال صيغ المبالغة بأوزانها الخمسة شرع في بيان القليل منها في الإعمال فرأى أنَّ ما كان على وزن (فَعِلٌ) ليس في كثرة إعماله. ومثّل لإعمال هذه الصيغة بقول ابن أحمر، وقيل هو للبيد بن أبي ربيعة (ت 41هـ):

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سمحجٍ بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلُومُ

بإعمال (شَنِجٌ) في المفعول به (عضادة) [2].

---

(1) سيبويه: 1/112.

(2) يمكن إعراب (عضادة) مفعولاً فيه على الظرفية أيّ: يمنة أو يسرةً أو ناحيةً على تقدير: لازم في ناحية آتان. وإعرابها مفعولاً به أولى، لأنّها بمعنى (القوادم)، وهي لا تكون ظرفاً، والتقدير: أنَّ الحمار الوحشي لازم قوائم الأتان.

والمسحل: الحمار الوحشي، و(شنج) مبالغة: شانج وهو الملازم وعـضادة: القـوائم، والسمحج: الأتان.

ومن إعمال (مفعال) قولهم: (إنّه لمنحارٌ بوائكها) يعني: سمانها وأفتاهـا، والواحـد: (بائك)، و(منحار): مفعال من النحر.

قال سيبويه - رحمه الله -:

(وأجروه حين بنوه للجمع كما أجري في الواحد، ليكون كفواعل حين أجري مثل فاعل، من ذلك قول طرفة:

ثــمّ زاروا أنّهـــم في قـــومهم ... غُفُـــرٌ ذنـــبَهُمُ غـــيرُ فُجُـــرْ

ومـمّا جاء على (فَعِلٌ) قوله:

حَـذِرٌ أمـــوراً لا تُخـاف وآمِـــنٌ ... مـا لـيس مُنجيَـهُ مـن الأقـدار

ومن هذا الباب قول رؤبة:

بــــرأس دمّــــاغٍ رءوسَ العِــــزّْ

ومنه قول ساعدة بن جؤية:

حتّـى شـآها كليـلٌ موهنـاً عمِـلٌ ... بانـتْ طِرابـا وبـات الليـلَ لم يَـنَمِ

وقال الكميتُ:

شُمٌّ مهـاوِينَ أبـدانَ الجـزور مَخـا ... ميصِ العـشيّاتِ لا خُـورٍ ولا قَـزَمِ

ومنه: قديرٌ، وعليمٌ، ورحيم، لأنّه يريد المبالغة في الوصف)[1].

أقول:

إنّ (فَعِلٌ) وأن كان أقلّ من (فعيل) في الاستعمال عاملاً. لكنّه يعمل مفرداً ومجموعاً شأنه شأن بقية صيغ المبالغة، ومـمّا استشهد به سيبويه في إعماله مجموعـاً جمـع تكـسير قـول طرفة (ت نحو 86ق.هـ):

ثـــمّ زاروا أنّهـــم في قـــومهم غُفُـــرٌ ذنـــبَهُمُ غـــيرُ فُجُـــرْ

والشاهد فيه قوله: غُفُرٌ ذنبهُمُ. بإعمـال (غُفُـر) وهـي جمـع تكـسير لــ (غفـور) في: (ذنبهم) ونصبه على المفعـول بـه، يريـد: أنَّ قومـه يغفـرون ذنـوبهم بـالعفو والـصفح، ولا يكذبون، أو لا يفخرون بما يقدمون من مآثر ستراً لمعروفهم.

ومن إعمال (فَعِلٌ) قول أبي يحيى اللاحقـي (ت 200هــ) في وصـف إنـسان قليـل المعرفة يحذر ما لا ينبغي أن يُحذر منه، ويأمن ما لا يصحّ أنَّ يؤمن:

حَـــذِرٌ أمـــوراً لا تُخـــاف وآمِـــنٌ مـــا لـــيس مُنجيَـــهُ مـــن الأقـــدار

والشاهد فيه: حذرٌ أموراً، وآمنٌ ما ليس مُنجيه من الأقـدار وإنّمـا عملـت (حـذر) لوقوعها خبراً لمبتدأ مقدر أيّ: المتحدث عنه.

وجملة: (لا تُخافُ): في محلّ نصب صفة لـ (أموراً)، وجملة (ليس مُنجيهُ من الأقدار) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

ثمّ يعود سيبويه للاستشهاد لإعمال صيغ مبالغة على وزن (فعّال) فيذكر قول رؤبـة راجزاً.

بـــــرأس دمّـــــاغٍ رءوسَ العِـــــزِّ

[1] سيبويه: 1/ 112-115.

و(دماغ) صيغة مبالغة من اسم الفاعل: دامغ، ورءوس العز مفعول به لصيغة المبالغة، يريد: أنَّ ممدوحه يبلغ بالشجة إلى الدماغ. رءوس أهل العز. بحذف المضاف (أهل).

وكذا بيت (ساعدة بن جؤية (من المخضرمين):

والشاهد فيه قوله: (كليلٌ موهناً).

بإعمال صيغة المبالغة (كليل) بمعنى: مُكلّ في (موهناً) على المفعول به[1].

والشاعر في معرض وصف حمار وأتان نظرت إلى برق مستطير منبئ بالغيث (يكلُّ الموهن) - وهو وقت من الليل - بروقه ولمعانها.

ومن إعمال صيغة المبالغة ((مِفعال) قول الكميت (ت 126هـ):

شُمٌّ مهاوِينَ أبدانَ الجزور مَخا ... ميصِ العشيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ

والشاهد فيه قوله: (مهاوين أبدانَ الجزور).

بإعمال (مهاوين) وهو جمع تكسير لـ (مهين)، في نصبها (أبدان الجزور) على المفعول به.

والمخاميص: شديدو الجوع، ومنه: المخمصة، والخور: الضعف والقزم: رذال الناس.

يريد أنَّهم لكرمهم يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم.

وممَّا هو على فعيل: قدير، وعليم، ورحيم، مبالغة في: قادر، وعالم، وراحم.

وحاصل القول في إعمال صيغ المبالغة يقتضي تسجيل بعض الألحوظات المهمة ممَّا انطوت عليه بعض كتب النحويين المتقدمين ومن ذلك الآتي:

(1) يرى بعض اللغويين أنَّ (موهناً) منصوب على الظرفية، والعامل فيه: شآهاً، أو (كليل). والأرجح أنَّه منصوب على المفعولية بـ (كليل) والدليل على ذلك عطف (عَمِلٌ) وهو صيغة مبالغة لـ (عامل) عليها.

أولاً: أنّ في إعمال أمثلة المبالغة خلافين:

الأوّل: خلاف بين البصريين والكوفيين، إذ منع الكوفيون إعمال هذه الأمثلة جميعها، لكونها عندهم فرع من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع في الفعل المضارع، والفرع أضعف في العمل من الأصل.

وزعموا أنّ ما بعدها منصوب بفعل مدلول عليه، وبنوا على ذلك عدم جواز تقديم المنصوب عليها؛ لأنّ الفعل إنّما أضمر لدلالة الاسم المتقدم عليه، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن هناك ما يدل عليه[(1)].

والثاني: خلاف بين البصريين أنفسهم، فالقول بإعمالها جميعها قول سيبويه، ومن وافقه، بل إنّ بعض البصريين قال بإعمال جميعها وفي الأزمنة كلّها، لأنّها اقوى من اسم الفاعل في الدلالة على الوصف المعين[(2)].

وذهب فريق آخر من البصريين إلى منع ما كان منها على صيغة (فعيل) و (فعل)[(3)] ومنع بعضهم إعمال ما كان على (فعيل) فقط[(4)].

والرأي عندنا رأي سيبويه ومن تابعه لأسباب معينة منها الآتي:

1- أنّها معدول بها على الجاري على الفعل، وهو اسم الفاعل، لمعنى المبالغة والتكثير، فالأوّلى أن تجري مجرى الفعل من العمل لـما فيها من معنى المبالغة.

2- مجيئها عاملة بالشواهد الصحيحة من أشعار العرب وأقوالهم.

3- وجود خلل في آراء المانعين إعمالها بحجة أنّ المنصوب بعدها منصوب بفعل مضمر، إذ لا وجود لهذا الإضمار الذي تحدّث عنه الكوفيون.

4- إن عدم جواز التقديم المنصوب عليها الذي قال به الكوفيون مردود بما تكلمت به العرب ممّا سبق القول فيه.

---

(1) ينظر: ثعلب: مجالس ثعلب، ص 236.

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري: شرح اللمحة البدرية، 2/ 87-88.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 114.

(4) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 74.

ثانياً: قد تأتي صيغ المبالغة على قلة من الفعل اللازم. كما في نحو: مشّاء، وفَرِحٌ، وصبور، من: مشى، وصبر، وفرح، قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [من سورة القلم: 10-12].

ثالثاً: وقد تأتي صيغ المبالغة من غير الثلاثي ك، (معطاء، ومتلاف) من: أعطى، وأتلف.

الموازنة بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وليس هذا بمنزلة قولك: حَسَنٌ وجهَ الأخ، لأنَّ هذا لا يُقلبُ ولا يُضمر، وإنَّما حدُّهُ أن يتكلم به في الألف واللام، أو نكرةً، ولا تعني به أنّكَ أوقعت فعلاً سلف منك إلى أحدٍ.

ولا يَحْسُنُ أنْ تفصل بينهما فتقول: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب) [1].

أقول:

بعد أن فرغ سيبويه من بيان أحكام عمل اسم الفاعل، وصيغ المبالغة شرح في عقد موازنة بين اسم الفاعل، والصّفة المشبّهة وهي وصف يشتق من مصدر الفعل اللازم ويحوّل إسنادها عن فاعلها الحقيقي إلى ما يلابسه.

مثال ذلك: زيد حَسَنٌ وجهَهُ، فالصّفة المشبّهة (حَسَنٌ) مأخوذة من (الحسن)، وهو مصدر للفعل اللازم: (حَسُنَ)، وهو فعل لا ينصب ما بعده على أنّه مفعول به، وفاعل الصّفة المشبّهة في الحقيقة هو (الوجه)، فإنه هو الذي قام به الحسن على وجه الثبوت والدوام، والأصل أن يقال:

زيد حَسَنٌ وجهُهُ، برفع وجهُهُ على الفاعلية.

---

(1) سيبويه: 1/ 115.

لأننا قمنا بتحويل الإسناد إلى ضمير زيد، فصار في التقدير: حَسَنٌ هو، من باب المبالغة في الوصف، ثمّ شُبّهت الصّفة باسم الفاعل المتعدّي، ونُصب (الوجه) على أنّه شبيه بالمفعول به[1].

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه سيأتي على ذكر الصّفة المشبّهة في موضع لاحق طرح هنا بعض الفروق التركيبية بينها وبين اسم الفاعل مشيراً إلى اسم الفاعل باسم الإشارة (هذا)، وأراد به ما مرَّ من أحكام وشواهد وأمثلة في إعمال اسم الفاعل، ومثله صيغ المبالغة، طارحاً الفروق الآتية:

أوّلاً: أنّه لا يحسن تقديم معمول الصّفة المشبّهة عليها كما هو جائز في اسم الفاعل مشيراً إلى ذلك بعبارته (لأنَّ هذا لا يُقلب...).

أيّ: لا يقدّم.

فلا يقال في: هذا حَسَنٌ الوجه: هذا الوجه حسنٌ.

كما نقول في: هذا راحمٌ الفقير: هذا الفقيرَ راحمٌ.

أو: هذا الخيرَ منّاعٌ.

ثانياً: ولا يجوز في الصّفة المشبّهة الإضمار، ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: (لأنَّ هذا لا يُقلب، ولا يُضمر....).

فلا يحسن أن يقال: هذا حسن الوجه والعين.

بنصب العين (بإضمار فعل) أيّ: وحسن العين.

كما نقول في: (هذا راحمٌ محمدٍ وزيداً) على إضمار: (راحمٌ) أيّ: وراحمٌ زيداً.

لأنَّ اسم الفاعل يتصرف ويجري مجرى الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، وليس كذلك الصّفة المشبّهة.

ثالثاً: عدم جريان الصّفة المشبّهة مجرى الفعل، أيّ أنَّ قولك: محمد حسن الوجه. لا يقال فيه: محد يحسن الوجه.

---

(1) ينظر في تفاصيل الفروق بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في: ابن هشام: المغني، 2/ 87-88، وابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 82.

رابعاً: أنّ الألف واللام في الصّفة المشبّهة لا يكونا كما هما في اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، وإنّما يحسن موضعهما في الاسم بعد الصّفة المشبّهة، أعني (الوجه)، فيقال:

حَسَنٌ الوجهَ، ولا يقال: الحسن وجه[1].

ولهذا يقول سيبويه: (وإنّما حدّه أن يتكلم به في الألف واللام، أو نكرة)، أيّ يستعمل بـ (ال): (الحسن) أو مجرداً منها (حسن).

خامساً: لا يجوز الفصل بين الصّفة المشبّهة ومعمولها.

لا يقال: هو حَسَنٌ في الدار الوجْهَ.

و: كريم فيها حسب الأب، أو: كريم فيها الأب.

مثلما يجوز الفصل بين اسم الفاعل، أو صيغة المبالغة، ومعمول كلّ منهما، فنقول:

هو راحمٌ في عمله الناس. بالفصل بالجار والمجرور.

وهو منّاع في عمله الخير. بالفصل بالجار والمجرور بين صيغة المبالغة، ومعمولها (الخير).

ومن المفيد أن نذكر هنا توجيه إعراب ما بعد الصّفة المشبّهة من الأسماء فنقول:

1- أنّ الرفع على الفاعلية[2]. مثال ذلك:

هذا حَسَنٌ وجهُهُ.

2- والنصب على التمييز، إن كان المعمول نكرةً نحو:

هذا حَسَنٌ خلقاً، أو هذا حَسَنٌ خلقَ أبٍ.

3- فإن كان المعمول معرفة نُصب على (التشبيه بالمفعول به)[3]، نحو:

(1) يجوز أن يقال: الحسن وجهاً بالنصب على التمييز.

(2) ويجوز أن يعرب بدلاً من الضمير المستتر في الصّفة وهو فاعلها.

(3) نصب المفعول المعرفة على التشبيه بالمفعول به هو مذهب البصريين الذين يرفضون إعرابه (تمييزاً)، لأنّهم يوجبون في التمييز أن يكون نكرة. أمّا الكوفيون، فيعربونه تمييزاً سواء أكان نكرة أم معرفة لكونهم يجيزون مجيء التمييز معرفة. ومن النحاة من يعرب الاسم المنصوب بعد الصّفة المشبّهة: شبيهاً بالمفعول به مطلقاً، نكرة كان أو معرفة. ينظر: الزجاجي: الجمل، ص 21-22، وابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 85.

هذا حَسَنٌ خلقَهُ.

4- أمّا الجرّ فبالإضافة باتفاق النحاة. نحو:
هذا حَسَنُ الخلقِ.

عمل المصدر

قال سيبويه - رحمه الله -:

(ومـمّا أجري مُجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يمـرّون بالـدّهنا خِفافـاً عيـابهُمُ ... ويخرُجْنَ من دارِيـن بُجْـرَ الحقائـبِ
على حين ألهى الناس جُلُّ أمورِهم ... فنـدلاً زُريـقُ المـالَ نـدلَ الثعالـبِ

كأنّه قال: آندلْ، وقال المرار الأسديّ:

أعلاقـةٌ أمَّ الوليـد بعـد مـا ... أفنـانُ رأسِـكَ كالثّغـامِ المخلِـسِ

وقال:

بـضربٍ بالـسيوف رُءوسَ قـومٍ ... أزلناهـا مَهـنٌ عـن المقيـلِ)[1]

أقول:

من الأسماء العاملة (المصدر)، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل، ولا يعمـل إلاّ بشروط منها[2]:

1- أن يكون مكبراً غير محدود، ولا منعوت.

2- أن يصح أن يحل محله (في موضعه) الفعل المقرون بالحرف المصدري نحو:
أعجبني احترامُكَ الناس. بمعنى: أعجبني أن تحترمَ الناس.
للدلالة على الاستقبال.

---

(1) سيبويه: 1/ 115-116.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 14-15. والرضي: شرح الكافية، 2/ 183.

و: أعجبني أنْ احترم محمد الناس. للدلالة على المضي.

فإذا أردنا الحاضر قدرناه بـ (ما والمضارع).

وبهذا يختلف إعمال المصدر عن إعمال اسم الفاعل؛ لأنَّ الأخير كما مرَّ لا يعمل إلاَّ في المستقبل والحال، زد على ذلك أنَّ المصدر يضاف إلى فاعله بخلاف اسم الفاعل. كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [من سورة التوبة: 114]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [من سورة غافر: 10].

بإضافة المصدر (استغفار) إلى: (إبراهيم) وهو فاعل الاستغفار. وكذا إضافة المصدر (مقت) إلى الضمير (كم) وهو فاعل في المعنى.

ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله.

ثمّ أنَّ مفعول المصدر لا يتقدم عليه، ويجوز ذلك في اسم الفاعل كما مرَّ.

3- لا يتقيّد عمل المصدر بزمان بعينه، بل يعمل في الأزمنة كلّها.

4- ولا يشترط في عمل المصدر الاعتماد على نفي أو استفهام.

5- أن يكون المصدر إمّا نائباً عن فعل الأمر، أو منوّناً أو مضافاً، أو محلّى بآل، والأخير أقلها شيوعاً في الاستعمال، ولذلك أوقفه بعض النحاة ومنهم سيبويه على الشعر[1].

6- وسيرد ذلك عند سيبويه مفصلاً[2].

وقد مثّل سيبويه للمصدر العامل النائب عن فعل آلام بقول أعشى همدان:

يمرّون بالدّهنا خِفافاً عيابهُمُ ويخرُجْنَ من دارِين بجُرَ الحقائبِ
على حين ألهى الناس جُلُّ أمورِهم فندلاً زُريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 15.

(2) ينظر: سيبويه: 1/ 190.

فـ (ندلاً) على ظاهر كلام سيبويه مصدر نائب عن فعله عامل في (المـال) نـصباً علـى المفعول به.

لبعض النحاة رأيٌ آخر في عامل (المـال) وهـو أنّـه منـصوب بفعـل مـضمر عامـل في المصدر (ندلاً)، وفي (المال) [1].

والرأي عندنا رأي سيبويه ومـن تابعـه، لنيابـة المـصدر منـابَ الفعـل، ولـيس لكونـه مصدراً، وعدم التقدير أولى من التقدير.

والدهنا: مكان مقفر من بلاد تميم. وخفاف العياب: قلّـة المتـاع، ودارِيـن: سـوق مـن أسواق العرب في البحرين مشهور بالمسك الداري.

والبحر: الممتلئة، مفردة: بحراء.

والعيبة: ما تجعـل فيـه الثيـاب، ونـدلاً: العطيـة، أو الأخـذ باليـدين اختطافـاً، ونـدل الثعالب: سرعتها في الأخذ والكسب.

ورزيق: قبيلة من الأنصار.

ووصف لصوصاً يخرجون من الدهنا صفر الأيادي، ويعودون وقد امـتلأت حقـائبهم مـمَّا يغنمونه عند انشغال الناس بأمورهم، أو هم (تجار) ينتهزون انشغال النـاس بمنازعـاتهم واختلافهم، فيكسبون من بيع ما عندهم بعيداً عن منافسة الآخرين لهـم، فهـم كالثعالـب في عدوها على طرائدها وتمكّنها منها.

ومن هـذا قولـه تعـالى: ﴿فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [من سـورة الملك: 11].

بنصب: (سحقاً) على المفعول المطلق لفعل محذوف تقديره: سحقهم الله سحقاً.

بنيابة المصدر مناب فعله في طلب خرج للدعاء.

وقد استشهد سيبويه للمصدر المنوّن العامل بقول المرار الأسدي (مـن شـعراء الدولـة الأموية):

(1) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 59.

أعلاقــةً أمَّ الوليــد بعــد مــا   أفنــانُ رأسِـكَ كالثّغــامِ المخلِـسِ

والشاهد فيه: (أعلاقةً أمَّ الوليدِ) بإعمال المصدر المنوّن (علاقة) في (أمّ الوليد) ونـصبه على المفعول به.

والقول في عامل النصب في (أم الوليد) كالقول في عامل نصب (المال) في بيت أعـشى همدان:

وأفنانُ: مبتدأ خبره: كالثغام، والتقدير: بعد إشباه رأسك الثغام. كما لو قلت: بعد مـا إشباه رأسك الثغام. أيّ: بعد ما أشبه راسك.

و (بعد) ظرفية، و(ما) صلة، والجملة بعدها في محلّ جرّ مضاف إليه.

وأفنان الرأس: خصل الشعر، والثغـام: نبـات إذا يـبس صـار أبـيض، والمخلـس: مـا اختلط فيه السواد والبياض.

يريد: أنّه هرِمَ وعلا الشيب رأسه، فلا يليق به اللهو والصبا.

ومن المصدر العامل فيما بعده لكونه منوّناً يسوق سيبويه أيضاً بيـت المـرار بـن منقـذ التميمي:

بــضربٍ بالــسيوف رُءوسَ قــومٍ   ....

والشاهد فيه (بضربٍ بالسيوفِ رءوسَ قومٍ).

بنصب (رءوس) مفعولاً به للمصدر المنوّن: (ضربٍ).

ومقيل الرأس: العنق، وأصل المقيل: موضع النوم.

والضمير في (هامهنَّ) عائد إلى: قوم[1].

---

(1) لم يمثّل سيبويه للمصدر المضاف العامل كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 200] بإضافة المصدر (ذكر) إلى فاعله فعمل في: آباءكم النصب على المفعول به والتقدير: اذكروا الله كما تذكرون آباءكم.

ولم يمثّل للمصدر بأل العامل، لكونه قليلاً في الاستعمال. ولذلك لم يـأتِ في القـرآن الكـريم شـيء منـه، إلاّ في موضـع محتمل وهو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [من سورة النساء: 148] إذ يحتمل أن يكون (من) في محلّ رفع فاعلاً للمصدر (الجهر)، ويحتمل أن تكون (من) في موضع نصب على الاستثناء.

ويمكن أن نقول: (محمد كثير الإنصافِ الحقَّ) بإعمال المصدر (الإنصاف) في: (الحقّ).

ومن المصدر المنوّن العامل قوله تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [من سورة البلد: 13-15].

بنصب (يتيماً) مفعولاً به للمصدر المنوّن: إطعامٌ.

الوظائف النحوية والدلالية لصيغتي (فعول) و(فعيل)

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وتقول: أعبدُ الله أنتَ رسولٌ له ورسولُهُ؛ لأنك لا تريد بـ (فَعول) ههنا ما تريده في: ضروب، لأنك لا تريد أنْ تُوقع منه فعلاً عليه، فإنّما هو بمنزلة قولك: أعبدُ الله أنتِ عجوزٌ له.

وتقول: أعبدُ الله أنتَ عديلٌ و: أعبدُ الله أنتَ له جليسٌ، لأنك لا تريد به مبالغة في (فِعْلٍ)، ولم تقل: مُجالِسٌ، فيكون كـ (فاعلٍ)؛ فإنّما هذا اسم بمنزلة قولك: أزيدٌ أنتَ وصيفٌ له، أو غلامٌ له.

وكذلك: آلبصرةُ أنتَ عليها أميرٌ [1].

أقول:

يأتي (فعول) إمّا للدلالة على المبالغة في الوصف المعين، وحينئذٍ يعمل فيما بعده كما يعمل الفعل.

تقول: هذا حسودٌ الناسَ. أيّ: يحسدُ الناسَ.

ومثل هذا: (ضروب) في نحو: هذا ضروبٌ زيداً.

وإمّا يأتي اسماً للذات لا مبالغة فيه، فلا يجري حينئذٍ مجرى الفعل، ولا ينصب ما بعده كما في (رسول) و(عجوز) ونحوهما.

تقول: أعبدُ الله أنتَ رسولٌ له ورسوله.

---

(1) سيبويه: 1/117.

بعدم جريانه مجرى الفعل، ولهذا لا يُنصب به (عبدُ الله) وإنْ اعتمد على استفهام، مثلما كنّا ننصبه حين نقول:

أعبدُ الله أنتِ عجوزٌ له) برفع (عبدُ الله).

وكذا ما كان على (فعيل)، ولم يُرد به المبالغة، نقول:

أعبدُ الله أنتَ له عديلٌ.

وأعبدُ الله أنتَ له جليسٌ.

فكلٌّ من (رسول، وعجوز) وغيرهما بمنزلة (غلام) أو (وصيف) وليس فيها معنى المبالغة، كما هو في (رحيم، وحميد، وكريم) وغيرهما ممّا هو مبالغة ويجري مجرى الفعل في العمل فيما بعدها.

فيقال: أزيدٌ أنتَ وصيفٌ له أو غلامٌ له.

وآلبصرةُ أنت أميرُ عليها.

برفع (زيد) و(غلام) و(البصرة) على الابتداء لا غير، ولا يجوز نصبها على إعمال (وصيف) أو (غلام) أو (أميرُ) فيها لكونها لا تجري مجرى الفعل في العمل، ولا تدلّ على المبالغة والتكثير، كما هو شأن ما كان على صيغة (فعول) أو (فعيل) من صيغ المبالغة.

أمّا نحو: جليس، وعديل. فهما يجريان على: يجالس، ومجالس، ويعادل ومعادل، ولذلك يمكن إعمالهما فيقال:

أعبدَ الله أنتَ مجالسٌ له

مثلما يقال: أعبدَ الله أنتَ تجالسُهُ.

أو أتجالسُ عبدَ الله.

الأصل في العوامل الاسمّية

قال سيبويه – رحمه الله -:

(فأمّا الأصلُ الأكثرُ الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعلٌ. وإنّما جاز في التي بُنيت للمبالغة لأنّها بُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحدٌ، وليست بالأبنية التي هي في الأصل تجري مجرى الفعل، يدُلك على ذلك أنّها قليلة.

فإذا لم يكن فيها مبالغةُ الفعل فإنّما هي بمنزلة: غلامٍ وعبدٍ. لأنَّ الاسم على (فعل يفعلُ فاعلُ)، وعلى (فُعِلَ يُفعلُ مفعولُ)، فإذا لم يكن واحدٌ منهما ولا الذي لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلاّ الرفع) [1].

أقول:

يرى سيبويه أنَّ الأصل في العمل لـما هو اسم جارٍ مجرى الفعل، هو مـا كـان علـى (صيغة فاعل)، وقد أجريت صيغ المبالغة مجراه في العمل كما هو في:

(فعول، وفعّال، ومفعال، وفَعِلٌ، وفعيل).

مـمّا مضى القول فيه، والاستشهاد له.

وهذه الصيغ على رأي سـيبويه لم تكـن لتجـري مجـرى الفعـل في العمـل في أصـل وضعها، وإنّما هي أبنية خاصة بنيت للدلالة على معنى (فاعل) مع زيـادة في المعنـى وتكـثير فيه، ولذلك كان استعمالها عاملة قليلاً

والشرط الأوّل في إعمالها هو دلالتها على المبالغة في (الفعل المعين)، أعني: الوصف القائم في صاحبه على وجه المبالغة والتكثير، فإذا لم يكن فيها مثل هذه الدلالة كانـت أسمـاء للذوات لا مبالغة في الوصف بمنزلة (غلام، ووصيف، وعبد)، والـدليل علـى أنَّ مثـل هـذه الأسماء لا تجري مجرى الفعل أمران:

أولهما: أنّها لم تكن على معنى (فَعَل ← يفعلُ ← فهو فاعلُ) نحو:

---

(1) سيبويه: 1/117.

فَتَحَ ← يَفتَحُ ← فاتحٌ، وفاتح الذي هو على وزن (فاعل) يضارعه: يفاعل الذي هو أيضاً بمعنى: مفاعلٌ، وعليه يكون الآتي:

فتحَ ← يفتحُ ← فاتحُ

فاتحَ ← يفاتحُ ← مُفاتِحٌ

وثانيهما:

أنّها لم تكن على معنى (فُعلَ يُفعَل مفعول).

كما في قولنا: حُسِدَ ← يُحسَدُ ← محسودٌ

و: يُحاسد مُحاسَد.

ومعنى هذا أنَّ اسم الفاعل الجاري مجرى الفعل يكون على صيغة: (فاعل) من الفعل الثلاثي، نقول:

علِمَ ← عالم، وحَسَدَ ← حاسِدُ، وسمِعَ ← سامعُ

ونقول في اسم المفعول منها:

معلوم، ومحسود، ومسموع[1].

وهذه الصيغ لا تعمل إلاّ إذا جرت مجرى الفعل، فإن لم تجرِ لم يكن إلاّ الرفع، ومثّل لذلك بـ:

أكلُّ يومٍ أنتَ فيه أميرٌ

برفع (كلُّ)، ولا يجوز نصبه على الظرفية للأسباب الآتية:

1- خروج (كلُّ) عن الظرفية، فصارت بمثابة اسم علمٍ.

2- أنَّ (أمير) ليست في معنى الفعل، أيّ (فاعل)، ولم تجرِ مجراه في العمل ظاهراً، أو مضمراً. ولا يمكن إضمار فعل ينصب (كلّ)، وأن كان هناك ضمير متصل بمنصوب نحو: (أكلُّ يومٍ ينطلق فيه) فهو قياس على نحو: (أزيدُ يُذهبُ به).

---

(1) أمّا اسم الفاعل من غير الثلاثي فقياسهُ على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، واسم المفعول بفتح ما قبل الآخر، وهنا استثناءات في بعض الأفعال في الثلاثي وغيره قد يأتي عليها سيبويه في مواضعها من الكتاب.

برفع (كلٌّ) لخروجها. وكذا (زيدٌ) وكلاهما على الابتداء.

3- ولو أجزنا نصب (كلّ) بـ (أمير) وهو اسـم ذات لا يجـري مجـرى - الفعـل، لأجزنـا نصب (عبدالله) بـ (ثوب) في نحو:

أعبدَ الله عليه ثوبُ.

و(ثوب) لا تعمل مطلقاً النصب في غيرها لكونها اسم ذات، لا تقبل أن تكون تفسيراً لفعل مضمر.

ويزيد سيبويه الأمر وضوحاً فيرى أنَّ نصب (عبدالله) في نحو:

أعبدَ الله عليه ثوبٌ لم يكن العامل فيه (ثوب)، وإنَّما العامـل مـا في الجـار والمجـرور (عليه) من متعلق، والتقدير فيه:

أعبدَ الله استقرَّ عليه ثوبٌ.

وكذا لو قلنا: (أكلَّ يومٍ لك عليه ثوبُ).

بنصب (كلّ) بمتعلق الجار والمجرور لك، والعامل فيه معنى الاستقرار.

فإذا انشغل الظرف بضمير اليوم خرج (اليوم) من أن يكون ظرفاً، ولا يجـوز حينئـذ نصبه؛ لعدم صحّة تقدير فعل ناصب، أو تقدير اسم فاعل عامل.

الإعمال والإلغاء في أفعال القلوب

قال سيبويه – رحمه الله -:

(هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتلْغى فهي: ظننتُ، وحسبتُ، وخِلتُ، ورأيتُ، ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرف من أفعالهنّ.

فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة: رأيتُ وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأوّل، في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء، وذلك قولك: أظنُّ زيداً منطلقاً، وأظنُّ عمراً ذاهباً، وزيداً أظنُّ أخاكَ، وعمراً زعمتُ أباك.

وتقول: زيدٌ أظنّه ذاهباً، ومن قال: عبدَ الله ضربته.

نصب، فقال: عبدَ الله أظنُّهُ ذاهباً.

وتقول: أظنُّ عمراً منطلقاً وبكراً أظنُّهُ خارجاً، كما قلت: ضربتُ زيداً وعمراً كلمتُهُ، وإنْ شئت رفعتَ على الرفع في هذا) [(1)].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- تستعمل وتلغى: أيّ تعمل فيما بعدها من مفعولين النصب، أو لا تعمل ذلك.
- جاءت مستعملة: أيّ عاملة النصب في مفعولين بعدها.
- البناء على الأوّل: أيّ تكون والفاعل بعدها جملة تامة.

ثانياً: أطلق سيبويه على جملة من الأفعال مصطلح (أفعال القلوب) لكون معانيها في القلب، ولكونها تُدرك بالحسّ الباطن. ومن النحاة من أطلق عليها تسمّية (أفعال اليقين)، أو (أفعال النفس) و(أفعال الجملة) [(2)]، و(أفعال الحواس) [(3)]، و(أفعال اليقين والرجحان)، ومنهم من عقد لها باباً بعنوان (باب ظنَّ وأخواتها)، ومنهم من سمّها (أفعال الهواجس) [(4)]، أيّ الخواطر، لتعلّق معانيها بالقلوب، والأفكار، والدواخل البشرية.

---

(1) سيبويه: 1/ 118-119.

(2) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 165.

(3) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 165.

(4) ابن السّراج: الأصول، 1/ 203، وينظر: ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة، 2/ 365.

ثالثاً: ذكر سيبويه من (أفعال القلوب) خمسةً هي: ظنَّ، وحسبَ، وخال، ورأى، وزعم، مشيراً إلى ما يتصرف منها كـ (أظنُّ، ونظنّ، ويظنّ، وتظنّ) و(أحسبُ، ونحسبُ، ويحسبُ، وتحسبُ) وسيأتي على ذكر مصادر بعضها. وأدخل النحاة فيما بعد ضمن دائرة هذا الأفعال ما شاء لهم من الأفعال التي تفيد دلالة قلبية ممَّا سنأتي على بيانه.

رابعاً: لم يحدّد سيبويه معاني كلّ فعل من هذه الأفعال ودلالاته فهي عنده واضحة في أمثلتها وشواهدها، ولا يمنع هذا من التنبيه على أنَّ أفعال القلوب هذه تنشعب بدورها دلالياً على شعبتين:

الأولى: تضمّ أفعال اليقين، أعني الأفعال الدالة على الاعتقاد الجازم والقاطع، وهي ستة:

1- رأى بنوعيها الاعتقادية والعلمية: بمعنى عَلِمَ واعتقد ومعناها اليقيني هو الكثير، وبمعنى الظنّ والاعتقاد هو القليل، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [من سورة المعارج: 6]، أيّ يظنونه ونعلمه.

فإذا كانت (رأى) بصرية، أيّ بمعنى (أبصر) إذا رأى بعينه تعدّت إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [من سورة الأنعام: 78]. فالشمس مفعول به، و(بازغةً) حال، لا مفعول به ثان.

2- (علم) بمعنى اعتقد، لا بمعنى (ظنّ) كقوله تعالى: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾ [من سورة الممتحنة: 10].

فإن كان بمعنى (عَرَفَ) تعدّى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡ﴾ [من سورة الأنفال: 23].

3- تعلّم بمعنى: اعلم وتيقن، واعتقد.

4- درى بمعنى: تيقن، وعلِمَ واعتقد.

5- وجد بمعنى: علم، واعتقد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ [من سورة ص: 44].

فإن كان (وجد) بمعنى الوجود غير الاعتقادي، أو وجدان الشيء المفقود تعدّى إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [من سورة القصص: 23].

6- وألفى بمعنى: علم واعتقد جازماً.

والثانية: تضمّ الأفعال القلبية الدالة على الرجحان، والظنّ، أعني رجحان وقوع الشيء، ومنها ما يكون للظن واليقين، ومنها ما يكون للظنّ فقط. وهي (ظنّ، وزعم، وخال، وحسب، وحجا بمعنى: (ظنَّ)، وغير ذلك من الأفعال).

فمن وقوعها للظنّ والرجحان والتوهم، قوله تعالى: ﴿إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [من سورة الإسراء: 101].

ومن وقوعها لليقين قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [من سورة القصص: 39].

رابعاً: تدخل هذه الأفعال القلبية بعد استيفاء فاعلها على الجملة الاسْمّية، وتعمل النصب في ركنيها (المبتدأ والخبر)، فيكون المبتدأ مفعولاً به أوّلاً، ويكون الخبر مفعولاً به ثانياً، سواء أكانت في سياق خبري، أو إنشائي، مثبتٍ أو منفي، تقول:

أظنّ محمداً مسافراً. بالإخبار والإثبات.

وأتظنُّ محمداً مسافراً. بالاستفهام.

وما أظنُّ محمداً مسافراً. بالإخبار والنفي.

خامساً: لا يجوز الاقتصار في هذه الأفعال على ذكر أحد المفعولين؛ لأنَّ هذين المفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فكما لا يجوز الاقتصار على ذكر المبتدأ وحده، أو الخبر وحده

في الجملة الاسْمّية، لا يجوز تبعاً لذلك الاقتصار على ذكر أحد المفعولين لهذه الأفعال لكونها تفيد قيداً دلالياً جديداً على الجملة الاسْمّية يتحدّد في إحداث اليقين والاعتقاد الجازم والقاطع، أو إحداث الشكّ والزعم في معنى الخبر، فلا يجوز القول:

ظننتُ محمداً. بحذف المفعول الثاني، وأنت تريد: مسافراً، أو: شاعراً.

كما لا يجوز القول: ظننتُ مسافراً. بحذف من أسند إليه الظنّ بالسفر.

ولكن يجوز في هذه الأفعال الاقتصاد على ذكرها من غير مفعوليها فيجوز أن تقول: ظننتُ، أو علمتُ.

مثلما تقول: أكرمتُ، وأرسلتُ.

سادساً: يمضي سيبويه مقلباً أوجه الجمل التي تدخل في باب (ظنّ وأخواتها) على أوجه متعددة مدلاً على ما هو صحيح نحوياً ودلالياً، وما هو غير صحيح، مبيناً للصحيح ولغيره علله وأسبابه، موازناً بين التراكيب ذات البنيات العميقة الواحدة مع اختلاف في بنياتها السطحية على النحو الذي صنعنا له مخططاً قائماً أكثره على مبدأ (الاحتياج) الذي يتحدد في ضوء نظم الجملة المعينة والناظر المتفحص في هذا المخطط ليقف على ركنين من أبرز الأركان التي يقوم عليها منهج سيبويه في عرضه مسائل النحو وقضاياه بأصولها وفروعها، وهما:

الأوّل: تقليبه الجملة على أوجه متعددة كما مرَّ ذكره.

والثاني: قيامه على موازنة هذه التراكيب بعضها ببعض وفقاً لمبدأ (الاحتياج) الذي أشرنا إليه سابقاً، وهو الأقرب إلى ما يُسمّى اليوم في اللسانيات المعاصرة (التحويل) (Transformation)، منطلقاً في ذلك من أقلّ ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد ممَّا هو أكثر من لفظةٍ، وذلك مثل قولنا:

محمد مسافر.

ثمّ يُجري عليه اتساعاً بزيادة ألفاظ تقوم بدورها على إنتاج قيود دلالية على هذه الجملة الخبرية البسيطة، لم تكن فيها، مع فارق جوهري بين مفهوم (التوليد) أو (التحويل) في النظرية التوليدية التحويلية، ومفهوم (الاحتياج) في النظرية النحوية السبيويهية، فالمدرسة

التوليدية في النظرية (Standard) لا تعرف إلاّ نوعاً واحداً من التحويل، وهو الذي يربط بين ما يسمّونه البنية العميقة والبنية السطحية، الذي نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري، والتحويل وفقاً لمبدأ الاحتياج، (فكلّ كلام يحتمل أكثر من معنى في أصل الوضع، ولذلك يقدّر النحاة لكلّ معنىً لفظاً، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة التي وقع فيها حذف، أو التي لم تأتِ على البناء المتوقع، أيّ بناء نظائرها) [1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن تقليب الجملة على أوجه متعددة، بالتصرف الأفقي في مكوناتها تقديماً، أو تأخيراً أو توسطاً، أو حذفاً، أو زيادة، أو تغيير لفظ، أو غير ذلك من أنواع التصرف الأفقي في الجملة، تحديد دلالة معينة دون غيرها، أو بيان ما هو جائز نحوياً، أو غير جائز، أو بيان ما هو جائز نحوياً، وغير جائز دلالياً، وما هو ممكن دلالياً، وغير صحيح نحوياً.

مخطط لمبدأ الاحتياج والتحويل عند سيبويه في باب أفعال القلوب

يجوز	لا يجوز	السبب
محمدٌ مسافر	....	جملة اسمّية بسيطة قائمة على مبدأ الاحتياج، فالمحدّث عنه (محمد)، بحاجة إلى الحديث، أو الموضوع (السفر) ليتشكّل معنى تام.
	• محمدٌ مسافرٌ	لعدم جواز ذكر الذات من غير الإخبار عنها. لعدم جواز ذكر الموضوع من غير ذكر الذات التي لها السفر.
أظنُّ محمداً مسافراً	•	لإيجاد معنى جديد هو الظنّ بسفر محمد. وهو الأصل أعني: تقديم الفعل القلبي على معموليه. ولابُدَّ من استيفاء المفعولين، لأنَّ الظنَّ وقع على سفر محمد.
محمداً أظنُّ مسافراً	•	يجوز التوسيط بين المفعولين.
محمداً أظنُّه مسافراً	•	لجواز قولك: عبدَ الله أكرمتهُ.
محمدٌ أظنُّه مسافراً	•	لجواز قولك: عبدُ الله أكرمتهُ.
أظنّ محمداً مسافراً، وزيداً أظنّه مريضاً	•	لأنك يجوز أنَّ تقول: أكرمتُ محمداً وزيداً رأيته.

[1] الحاج صالح، د. عبد الرحمن: النظرية الخليلية الحديثة، ص 27 (بتصرّف).

يجوز	لا يجوز	السبب
أظنّ محمداً مسافراً، وزيدٌ أظنّه مريضاً	•	لجواز قولك: أكرمت محمداً وزيدٌ رأيته.
ظننتُ، حسبتُ علمتُ	•	أيّ وقع منّي ظنٌّ مثلما تقول: كتبتُ، وقرأتُ بعدم ذكر المكتوب أو المقروء.
ظننتُ أنّ محمداً مسافرٌ	•	لأنّ عمل (ظنَّ) قد علّق. أيّ: أبطل عملها لفظاً لا محلاً
محمدٌ ظننتُ مسافرٌ	•	لأنّ عمل (ظنَّ) قد ألغي، وعندهم أنّ (ظنَّ) وأخواتها يلغى عملهنّ إذا توسطنّ بين المبتدأ والخبر، ويجوز الإعمال، وهو أكثر.
محمدٌ مسافرٌ ظننتُ	•	بإلغاء عمل (ظنَّ) لتأخّرها عن المبتدأ والخبر، وبعدها عن رتبتها. والإلغاء هنا أكثر.
محمداً مسافراً ظننتُ	•	يجوز الإعمال على ضعف حين يتأخر العامل.
محمداً ضيفاً أكرمتُ	•	جائز على ضعف، لتأخر العامل.
أظنك مسافر	•	جواز أن يكون مفعول (ظنَّ) ضميراً متصلاً.
أظنك كنت تجهل الجواب	•	جواز مجيء المفعول الثاني لظن.
أين تُرى محمداً مسافراً	•	بجعل (مسافراً) مفعولاً ثانياً، ولا محلّ لـ (أينَ) من الإعراب بجعل (أينَ) مفعولاً ثانياً ومحمداً مفعولاً أوّلاً. قياساً على قولك: مُسافراً ظننتُ محمداً.
أين ترى محمدٌ	•	بالإلغاء، وجعل (أين) خبراً مقدماً، و(محمد) مبتدأ مؤخراً قياساً على قولك: مسافرٌ ظننتُ محمدٌ.
أين ترى محمدٌ مسافراً	•	بالإلغاء، ونصب (قائماً) على الحال. وأين في محلّ رفع خبر مقدم، ومحمد مبتدأ مؤخّر.

وهنا يمكن القول إنّ من السهولة بمكان – عندنا اليوم – أن نقوم برسم (شجرة أيّ تركيب نحوي قديم، استشهد به الخليل، أو سيبويه، أو غيرهما من النحاة الأوائل، كما ترسم شجرة جومسكي، ولكنّ الفوارق بين شجرة الخليل أو تلميذه سيبويه، وشجرة جومسكي كبيرة جداً، فالتفريع والتحويل، في الصيغة العربية وأن كان توليدياً مثل الشجرة التوليدية إلاّ أنّه ليس صياغة لتجزئة الجملة المعينة إلى جزئين، ثمّ كلّ جزء إلى ما تحته، بل هو توليد لعامل

ومعموليه، والمخصصات حسب البنية التي تُبنى فيها، ثمّ بيان لمحتوى كلّ كيان تـركيبي[1] مـع إمكانية الحكـم علـى كـلّ كيـان تـركيبي بالـصحة أو الخطـأ اسـتناداً إلى القواعـد والأنظمـة والقوانين الصرفية والنحوية المعهودة في اللغة المعينة.

الإلغاء في باب ظنّ وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله– :

(فإنْ ألغيتَ قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك، وكلما أردتَ الإلغاءَ فالتاخير أقوى، وكلٌّ عربيٌ جيدٌ.

وقال اللعين يهجو العجّاج:

أبالأراجيزِ يا ابـنَ اللـؤم توعِـدُني   وفي الأراجيز خِلتُ اللّـؤمُ والخَـوَرُ

أنشدناه يونس مرفوعاً، وإنّما كان التأخير أقوى، لأنّه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ يريد اليقين ثمّ يدركه الشك، كما تقول: عبدالله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخّر ما لم يعمـل في أول كلامـه. وإنّمـا جعـل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيها يدري.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو آخّر، كما قال: زيداً رأيتُ، ورأيتُ زيداً.

وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف: زيداً قائماً ضربتُ لأنَّ الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل)[2].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- التأخير أقوى: أيّ تأخير الفعل القلبي وتقديم المعمولين عليه.

---

(1) ينظر: الحاج صالح، مرجع سابق، ص 49.

(2) سيبويه: 1/119-120.

- يكون الفعل مبتدأ: أيّ يكون الفعل في صدر الجملة الفعلية.

ثانياً: يتحدّث سيبويه في مواضع إلغاء عمل الفعل القلبي، والإلغاء يعني: ترك عمل الأفعال القلبية المتصرفة فيما بعدها لفظاً ومعنى جوازاً لا وجوباً، ومن غير مانع سوى (الرتبة)، أعني رتبة العامل وموقعه من الجملة، ومن المعروف أنَّ لهذا العامل ثلاثة مواقع هي:

- التقدم على الجملة الاسْمِيّة، وهو الأصل نحو: ظننتُ محمداً مسافراً.
- أو التوسط بين المعمولين، نحو: محمداً ظننتُ مسافراً.
- أو التأخر، نحو: محمدٌ مسافرٌ ظننتُ (بإلغاء عمل ظنَّ).

وإنّما جاز في هذه الأفعال هذا التصرف الموقعي، تقديماً، وتوسيطاً وتأخيراً لكونها (عوامل متصرفة)، ولهذا جاز التصرف في مواقع معمولاتها، وهذا لا يجوز في العوامل الضعيفة كأفعال المدح والذم.

ثالثاً: يرى سيبويه أن تقدم هذه الأفعال على الجملة الاسْمِيّة يوجب إعمالها لا غير، لأننا نطلق الشك، ونأذن به، ونعتمد عليه، فيتحدد بإطلاقه أول الكلام مقصدنا ونيتنا وما نريد أن نخبر به، أو نستفهم عنه، وكذلك عند إطلاقنا ما يدل على (العلم) أو (اليقين) من هذه الأفعال.

علماً بأنَّ أكثر الكوفيين ومن تابعهم يجيزون إلغاء العمل مع تقدم هذه الأفعال[1]، وذلك ما لا نميل إليه، لكونه خلخلة للقاعدة النحوية، لا مبرر له.

أمّا توسيطها، فالأجدر والأحسن إعمالها (لقربها من أول الكلام). أمّا إذا تأخرت فإلغاء العمل هو الأجدر والأوّلى عند سيبويه ومن تابعه، لبعدها عن أول الكلام الذي بُني على اليقين، ثمّ عُرض له الشك.

رابعاً: يؤكّد سيبويه أنَّ إلغاء عمل هذه الأفعال، أو إعمالها حين تتوسط بين المبتدأ والخبر سيّان، (وكلاهما عربي جيد)، تقول:

---

(1) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 1/ 435-438.

محمداً ظننتُ مسافراً: بالإعمال مع التوسيط.

و: محمدٌ ظننتُ مسافرٌ: بالإلغاء.

فإذا تأخر الفعل فالأحسن الإلغاء، ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: (وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى)، ولأنّه أيضاً (كلّما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت).

ولهذا كان الإعمال ضعيف عند سيبويه في نحو قولك:

محمداً مسافراً ظننتُ.

قياساً على ضعف إعمال الفعل المتصرف وقد تأخر في نحو قولك:

محمداً مسافراً أكرمتُ

لأنَّ الأصل أن يكون الفعل في بداية الجمل الفعلية إذا أردنا إعماله ولذلك يقول سيبويه: (لأنَّ الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل).

خامساً: ويستند سيبويه في جعله إلغاء الفعل إذا تأخر أحسن وأقوى إلى سند عقلي منطقي مقبول، هو أنَّ إطلاق المتكلّم خبراً ما على هيئة جملة اسْمّية يحدد طبيعة صدق هذا الخبر ويقينيته، وحين يدرك المتكلّم الشك في هذا الإطلاق، يأتي بالفعل الدال على هذا المعنى، ويبقي ركني الجملة الاسْمّية على حالهما من الرفع مشعراً بأنَّ نيته في إطلاق كلامه كانت على اليقين، ثمّ أدركه الشعور بالشك، وقد مضى أمر كلامه ومعناه على ما هو من إخبار.

فإذا أردنا أن نبتدئ كلامنا بما هو مشكوك فيه، أعملنا الفعل سواء تقدم، أو تأخر، نقول:

محمداً مسافراً اليومَ أظنُّ.

لكن هذا التركيب ضعيف نحوياً، وهو أضعف من صورة التوسيط في قولنا:

محمداً أظنُّ مسافراً اليومَ.

وقد استشهد سيبويه لإلغاء عمل الفعل القلبي لتوسطه بين معموليه ببيت (اللعين المنقرئ التميمي)[1]، الذي يقول فيه هاجياً:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤم توعِدُني   وفي الأراجيز خِلتُ اللّؤمُ والخَوَرُ

والشاهد فيه إلغاء عمل الفعل (خال) لفظاً لا معنى لتوسطه، وذلك، رفع (اللؤمُ) على الابتداء، وعطف (الخورُ) عليه.

و(في الأراجيز) متعلقاً الخبر المقدم.

وأراد بالبيت: أتهددني بأن تهجوني بالأراجيز مع أنّك لا تقدر عليها لعدم قدرتك على التصرف في نظمها، وفيها يكمن لؤم الشعراء وخورهم وضعفهم، فقد كانوا يرون أنّ كبار الشعراء هم أصحاب القصيد، لا الأراجيز.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومـمّا جاء في الشعر معملاً في (زعمتُ) قول أبي ذؤيب:

فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكمُ   فإنّي شريتُ الحلم بعدك بالجهلِ

وقال النابغة الجعديّ:

عَددتَ قشيراً إذا عددتَ فلم أسا   بذاك ولم أزعمكَ عن ذاك معزِلا)

أقول:

يستشهد سيبويه لإعمال (زعم) عمل (ظنَّ) ، وحسب)، بقول أبي ذؤيب (ت نحو 27هـ) متغزلاً:

(1) يقال أنّ الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ سمعه ينشد شعراً والناس يصلون، فقال: من هذا اللعين؟ فأطلق عليه، والمنقري شاعر عاصر جرير والفرزدق، وهجاهما.

فإن تـزعميني كنـتُ أجهـلُ فـيكمُ   فإنّي شريتُ الحلـم بعـدك بالجهـلِ

فاعمل (زعم) وعداه إلى مفعولين هما: اليـاء في (تـزعميني)، وجملـة (كنـت أجهـل فيكم).

وهذا الإعمال لـيس مـن الـضرورات الـشعرية، وإنّمـا هـو شـاهد علـى الإعمـال فحسب.

و: شريتُ: بمعنى: اشتريتُ. يريد: أنّه لفرط محبته للمخاطبة قد اشترى الحلم بـصيره عنها، وباع الجهل، أيّ أنّه استبدل بجهله حلمه ووقاره.

وقول النابغة الجعدي (ت نحو 50هـ) في هجاء أحد وجهاء بني قشير:

عَددتَ قشيراً إذا عددتَ فلـم أُسـأ   بذاك ولم أُزعمكَ عن ذاك معـزِلا)

بإعمال (زعم) في كاف الخطاب مفعولاً أوّلاً، و (معزلاً) مفعولاً ثانياً، أراد أنّه عـدد فضائل قشير وأيامها ومكارمها، فلم يسؤني ذاك، لأنَّ قشيراً بنـو عمـه، ولم يـدع أنَّ المهجـو ليس منْ هذه القبيلة، فهو يهجوه في نفسه، ولا يهجو قومه.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ (زعم) التي تحدث فيها سيبويه استشهد لإعمالها، تتعـدى إلى (أن وصلتها) أو (أنَّ وصلتها) كثيراً.

كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [مـن سـورة التغـابن: 7]، وقولـه تعالى: ﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا ﴾ [من سورة الكهف: 48]، وقوله تعـالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ [من سورة الأنعام: 94].

وقول كثير عزة (ت 105هـ)[1]:

---

(1) كثيرة عزة: ديوانه، ص 328.

وقد زعمتْ أنّي تغيّرتُ بعدَها ومن ذا الذي يا عزُّ لا يتغيّرُ؟

أفعال القلوب بين الإعمال والإلغاء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: أين تُرى عبدالله قائماً، وهل تُرى زيداً ذاهباً، لأنّ هل، وأينَ كأنّك لم تذكرهما، لأنّ ما بعدهما ابتداءٌ، كأنّك قلت: أتُرى زيداً ذاهباً، وأتظنُّ عمراً منطلقاً.

فإن قلت: أين، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة (فيها) إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين تُرى زيدٌ، وأين تُرى زيداً)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

إذا استغنى بها الابتداء: أيّ وقع شبه الجملة (فيها) أو (أين) خبراً للمبتدأ في نحو: في الدار زيد، و:أين زيدٌ.

ثانياً: يمضي سيبويه مقلّباً الجمل على أوجه متعددة في ضوء مفهوم الإعمال والإلغاء لأفعال القلوب فيرى أنّ قولك:

أينَ تُرى عبدالله قائماً.

وهل تُرى زيداً ذاهباً.

قد تمّ على أساس إعمال الفعل (ترى) في المفعولين: عبدالله، و(قائماً)، وكذا في (زيداً) و (ذاهباً).

وعلى أساس هذا الإعمال تكون (أين) ظرفاً متعلقاً لـ (قائماً) لا محلّ لها من الإعراب، فهي كـ (هل) بوصفه حرفاً غير عامل، أو معمول.

أمّا إذا أردت أن يكون لـ (أين) محلّ من الإعراب، وذلك بجعلها خبراً لزيد في نحو قولك:

---

(1) سيبويه: 1/ 121.

أين زيدٌ، مثلما تقول: في الدار زيدٌ

وأردت أنْ تدخل على هذا الجملة الاستفهامية (أين زيدٌ) فعلاً من أفعـال القلـوب، فأمامك خياران هما:

الأوّل: إعمال الفعل القلبي، فتقول:

أينَ تُرى زيداً

فالمفعول الثاني المقدم هو (أين)، والمفعول الأوّل المؤخّر هو (زيدٌ) فهو كقولك:

قائماً ظننتُ محمداً

والثاني الإلغاء، فتقول:

أين تُرى زيدٌ

و(أين) في محلّ رفع خبر مقدم، و(زيدٌ) مبتدأ مؤخّر، فهو كقولك:

قائمٌ ظننتُ زيدٌ

ويجوز أن تقول أيضاً:

أين تُرى زيدٌ قائماً

بإلغاء عمل (ترى) ونصب (قائماً) على الحال، و(أين) في موضع خبر مقدم وجوباً، و(زيدٌ) مبتدأ مؤخّر.

الفعل (قال) بين التعدّي واللزوم

قال سيبويه – رحمه الله -:

(واعلم أنَّ (قُلتُ) إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قولك:

قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، لأنّه يُحسن أن تقول: (زيدٌ منطلق)، ولا تدخل (قلتُ)، وما لم يكن هكذا أُسقط القول عليه.

وتقول: قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس. وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾ [من سورة آل عمران: 42] ولولا ذلك قال: (أنَّ الله)).

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- وإنّما يحكى بعد القول ما كان كلاماً: أيّ ما كان جملة تامة مفيدة معنى يحسن السكوت عليه، فليس كلّ جملة كلاماً، لأنَّ شرط الكلام إفادة معنى، والجملة قد تفيد معنى، وقد لا تفيد.
- لا قولاً، أيّ: لا مصدراً له، لأنَّ (قال) لا يعمل في مصدره.
- أبو الخطاب الأخفش الأكبر، أحد شيوخ سيبويه توفي سنة (172هـ).

ثانياً: من المعلوم أنّ الفعل (قال) متعد ينصب به المفرد المراد به مجرد اللفظ كقولك: قال محمدٌ شعراً، ومنه قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [من سورة الأنبياء: 60]، أيّ يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يقال مسمى الفاعل لنصب إبراهيم، فكان يقول: يقول له الناس إبراهيم، كما يقال: يطلق الناس عليه إبراهيم، وعلى هذا يتعدّى (قال) وفروعه لاطراد مجيء المفعول منه، نقول: قلتُهُ، فهو مقول، من دون حاجة إلى حرف الجرّ كما هو الحال في بعض الأفعال التي لا يأتي صوغ (المفعول) منها تاماً بل ناقصاً، أيّ

احتياجها إلى حرف الجرّ كما هو الحال في نحو (رغب) أو (أعرض) فلا يقال إلاّ: مرغوب فيه، أو عنه، أو مُعرض عنه.

ولذا صار (قال) وتصريفاته ومترادفاته اللازمة والمتعدية في آن واحد قريب من الأفعال المتعدية واللازمة في وظيفتها النحوية، فهي تشبه الفعل اللازم من حيث عدم حاجتها إلى مفعول به تصل إليه فتنصبه فلا يقال:

قال محمدٌ سعيداً.

مثلما لا يقال: نهض محمد سعيداً.

وهي تشبه الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد، لكون الملفوظ بها – وهو جملة عادةً – تكون بمنزلة المفعول نحو قولك:

قال محمد: سعيدٌ ناجح

أو قال محمد: إنّ سعيداً ناجحٌ

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [من سورة مريم: 30].

وقد اُختلف في كون الجملة بعدها مفعولاً به، أو مفعولاً مطلقاً لبيان النوع حيث تدلّ على نوع خاص من القول، والصواب عندنا قول الجمهور، إذ يصح أن يُخبر عن الجملة بأنّها مقولة، كما يخبر عن (محمد) من: أكرمتُ محمداً، بأنّه مُكرم[1].

ثالثاً: وللتدليل على أنّ الجملة بعد فعل القول ملفوظ بها، ولا يعمل فيها ما قبلها، يمثل سيبويه بقوله:

قال زيداً إنّ عمراً خيرُ الناس.

فهو كقوله جل ثناؤه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾ [من سورة آل عمران: 42].

بكسر همزة (إنّ) وجعل جملة (إنّ ومعموليها) مبتدأة حكيت على لفظها قبل أن يدخل (القول) عليها فإن أردنا إعمال ما قبلها فيها، فتحنا همزة (إنّ)، وجملة: إنّ عمراً خيرُ

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 65.

الناسِ، مفعول به مطلق نوعي كـ (القرفصاء) في نحو: (قَعَدَ القرفصاءَ). إذ هي دالة على نوع خاص من القول.

وكذا في الآية الكريمة فقوله تعالى: (أنَّ الله اصطفاك) في محلّ نصب مفعـول (قـال)، وهذا القول قول خاص مقول وملفوظ.

ومنه قولـه تعـالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ [مـن سـورة الـصافات: 31]، (والأصل: إنكم لذائقون عـذابي، ثـمّ عـدل إلى الـتكلم، لأنَّهـم تكلمـوا بـذلك عـن أنفسهم)[1]، والعامل في جملة (إنا لذائقون) هو المصدر المضاف (قولُ ربنا) ويجري هذا علـى كلّ تصاريف (ق و ل)، ومرادفاته كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [من سورة البقرة: 132] فالتوصية قول.

ومنـه أيـضاً قولـه تعـالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [من سورة هود: 42]، والنداء في المعنى قول.

وجملتا: ﴿ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ و﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ (اركب معنا) في محلّ نصب باتفاق النحاة، غير أنَّهم اختلفوا في عامل النصب على فريقين[2]:

الأوّل: يمثله البصريون، ومذهبهم أنَّ النصب بالقول مقدر.

والثاني: يمثله الكوفيون، ومذهبهم أنَّ النصب بالفعل المذكور.

والراجح قول البصريين، لأنَّ التصريح بفعل القول كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[من سورة هود: 45] وقال جل ثناؤه: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [من سورة مريم: 3-4].

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 68.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 65.

وجعل العكبري من هذا قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [من سورة النساء: 11]، فجملة: للذكر مثل حظ الأنثيين في موضع نصب بـ (يوصي) بمعنى: القول. والمعنى: يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم[1]، وقيل: إنّ الجملة تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب، لأنَّ الجملة الأوّلى إجمال والثانية تفصيل[2].

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 66.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ 419.

إجراء (تقول) مجرى (تظنّ)

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وكذلك جميع ما تصرّف من فعله، إلاّ (تقولُ) في الاستفهام، شبهوها بتظنُّ، ولم يجعلوها كـ (يظنُّ) و(أظنّ) في الاستفهام؛ لأنّه لا يكادُ يُستفهم المخاطبُ عن ظنّ غيره، ولا يُستفهم هو إلاّ عن ظنّه، فإنّما جعلت كـ (تظنُّ) كما أنّ (ما) كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيّرت عن ذلك، أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس، وصارتُ اللغات فيها كلغة تميم.

ولم تُجعل (قلتُ) كـ (ظننتُ) لأنّها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تُدخل في باب ظننتُ بأكثر من هذا، كما أنّ (ما) لم تقوَ قوة ليس، ولم تقع في كلّ مواضعها، لأنّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ).

وسأفسر لك – إن شاء الله – ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثمّ لا يكون معه على أكثر أحواله، وقد بُين بعضه فيما مضى)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- جميع ما تصرف من فعله: أيّ فروعه: الماضي، والأمر، والمضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، لأنّها كلّها مشتقة من المصدر (قول)، المراد به نفس المصدر، وحكاية الجملة.
- رجعت إلى القياس: عادت إلى أصل وضعها.

ثانياً: الجملة المفيدة ذات بُعدين:

الأوّل: بُعد حسي، أو تصوري لكون الجملة ألفاظاً متصورة في الذهن، سواء أكان هذا التصور ظنياً أو يقينياً.

---

(1) سيبويه: 1/ 122-123.

والثاني: بُعد تجريدي حين تتحقق تلك (البنية العميقة) على لسان الناطق، لتكون نشاطاً لغوياً قولياً.

ولهذا أجرى النحاة فعل (القول)، وما تصرف منه مجرى أفعال القلوب، واختلفوا في هذا الإجراء على فريقين:

الأوّل: يجري (القول) وفروعه مجرى أفعال القلوب على كلّ حال، فينصبون بها المبتدأ والخبر، يقولون:

قلت محمداً ناجحاً، قياساً على:

ظننتُ محمداً ناجحاً، أو علمتُ محمداً ناجحاً.

وأكثر أصحاب هذا الرأي يجعلون الفعل (قَ وَ لَ)، وما يتصرف منه كالفعل (ظنَّ) وأخواته وما يتصرف منه، وعلى هذا يفتحون همزة (أنَّ) الواقعة بعد القول في نحو:

قال محمدٌ أنَّ سعيداً ناجح، ويجعلون الجملة المنسوخة الواقعة بعد القول سادة مسدّ مفعولي (قال) بمعنى (ظنَّ).

والثاني: لا يجري القول مجرى أفعال القلوب على كلّ حال، بل يضع شروطاً محددة لهذا الإجراء، جاء على ذكرها سيبويه مجملة، وتابعه في النص عليها أكثر النحاة متقدمين ومتأخرين وهي:

كون الفعل مضارعاً مقصوداً به الحال.

وكونه مسنداً للمخاطب.

ولذلك يقول سيبويه (وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلاَّ (تقول) في الاستفهام، شبهوها بتظن، ولم يجعلوها كـ (يظن)....).

ومثال ذلك: أقلتَ محمداً ناجحاً، أقول محمداً ناجحاً على معنى: أتظنُّ محمداً ناجحاً.

لأنَّ المخاطب على ما يرى سيبويه كثيراً ما يستفهم عن ظنه، وعن ظنَّ مخاطبه، أو اعتقاده.

وأن يسبق فعل القول باستفهام متصل كما مرَّ لتمثيل له في الفقرة الثانية، وكقول عمرو بن معد يكرب (ت 21هـ)[1]:

عـلامَ تقـول الـرمحَ يثقـل عـاتقي ... إذا أنـا لم أطْعـن إذا الخيـلُ كـرّتِ

بجعل (الرمحَ) مفعولاً أوّلاً لتقول بمعنى: تظن المسبوقة بالاستفهام (عـلامَ)، وجعل جملة: يثقل كاهلي في محلّ نصب مفعولاً ثانياً.

فإذا فصل بين الاستفهام وفعل القول بطل إلحاق فعل القول بالفعل القلبي ورجع إلى الحكاية نحو:

أأنتَ تقول محمدٌ مسافرٌ

للفصل بين الاستفهام والفعل (تقول) بالضمير (أنتَ).

ومن النحاة من يجيز الفصل بالظرف، أو الجار والمجرور من دون أن يبطل الإلحاق كقول الشاعر[2]:

أبعـدَ بُعـدٍ تقـولُ الـدارَ جامعـةً ... شملي بهـم أم دوام البُعـد محتومـا

بإعمال (تقولُ) إعمال (تظنّ) ونصبه مفعولين همـا: (الـدار وجامعـة) مـع وجـود الفاصل الظرفي (بعد) بين فعل القول والاستفهام.

ثالثاً: جعل سيبويه إجراء القول مجرى الظنِّ، أو الاعتقاد بمنزلـة إجـراء (مـا) مجـرى (ليس) في إعمالها في الجملة الاسمّية على لهجة الحجازيين، إذا لم ينتقض نفيهـا بـ (إلاَّ)، ولم يتقدم الخبر على المبتدأ، نقول: ما محمدٌ شاعراً، قياساً على: ليس محمد شاعراً.

فإذا قلنا: ما محمدٌ إلاَّ شاعر.

أو: ما شاعر إلاَّ محمدٌ.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 95.

(2) ينظر: شذور الذهب، ص 395.

ألغي عمل (ما) لانتقاض النفي بـ (إلاَّ) في الجملة الأوّلى، ولتقدم الخبر على المبتدأ في الثانية، ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: (فإنّما جعلت - يعني: تقول - كـ (تظنّ)، كما أنَّ (ما) كـ(ليس) في لغة الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك، أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم).

وتميم هؤلاء لا يعملون (ما) عمل ليس في كلّ الأحوال.

رابعاً: رأى سيبويه أنَّ فعل القول لا يجري مجرى أفعال القلوب في كلّ مواضعها، لأنَّ الأصل في فعل القول أن يكون ما بعدها محكياً، ولذلك اشترط وجود الاستفهام قبل القول، وغير ذلك من الشروط، مثلما اشترط لإعمال (ما) عمل (ليس) شرطي عدم الانتقاض بـ (إلاَّ)، وعدم تقدم الخبر على المبتدأ، وهذا ظهر كلامه حين يقول: (ولم تجعل قلتُ كظننتُ، لأنَّها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تَدخل في باب ظننتُ بأكثر من هذا، كما أنَّ (ما) لم تقوَ قوة ليس، ولم تقع في كلّ مواضعها، لأنَّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ).

خامساً: يلفتُ سيبويه النظر في آخر هذا النص إلى ظاهرة مهمة جداً تتلخص في أنَّ ما يتشابه من الألفاظ اللغوية في وظائفها النحوية في مواقع تركيبية معينة لا يكون أمراً ثابتاً، إذ إنَّ هذا التشابه الوظائفي قد يختفي خضوعاً لأحكام وقوانين نحوية خاصة بهذا التشابه في الوظائف النحوية، وذلك مـمَّا تحدده نظرية الأصل والفرع في العوامل، فتشبيه الفعل بالاسم كما هو شأن مشابهتهم المضارع باسم الفاعل، وتشبيههم (ما) الحجازية بـ (ليس) في العمل إنّما يتمّ وفقاً لقوانين نحوية معهودة في النظام النحوي في العربية، ومن غير هذه القوانين والشروط ينعدم مبدأ المشابهة ويختفي، كما هو الشأن في إلغاء مشابهة (ما) الحجازية في العمل لـ (ليس)، حين ينتقض النفي بـ (إلاَّ)، أو يتقدم الخبر على المبتدأ، إذ يبقى الشبه دلالياً فقط، أعني تبقى (ما) نافية للجملة الاسُمّية، كليس مع فارق بينهما في الوظيفة النحوية، فليس بوصفها الأصل، تبقى عاملة ي الغالب، في حين تلغى هذه الوظيفة النحوية لـ (ما).

وسيأتي سيبويه على ذكر كثير من الأشياء التي قد يشبه بها اللفظ المعين لفظاً آخر في الوظيفة النحوية، ويفارقه في أحوال كثيرة.

الفصل بين الاستفهام و(تقول)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وذلك قولك: متى تقول زيداً منطلقاً، و: أتقولُ عمراً ذاهباً؟ و: أكلَّ يومٍ تقول عمراً منطلقاً، لا يُفصل بها كما لم يفصل بها في: أكلَّ يوم زيداً تضربه؟

فإن قلت: أأنتَ تقول زيدٌ منطلق؟ رفعتَ؛ لأنّه فُصلَ بينه وبين حرف الاستفهام، كما فُصل في قولك: أأنتَ زيدٌ مررتَ به؟

فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل).

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- حرف الاستفهام: يشمل الحروف والأسماء الاستفهامية.
- صارت على الأصل: عادت إلى ما كانت عليه من المعنى والعمل.
- لا يفصل بها: الحديث في الظرف، الذي لا يُعدّ فاصلاً إذا استعمل في الجملة المعينة بين الاستفهام و(تقول).

ثانياً: يمثّل سيبويه للاستفهام الواقع قبل (تقول)، بما يجعله مشبهاً في المعنى والعمل (تظنّ) بنحو:

متى تقول زيداً منطلقاً، أيّ: أتظنُّ زيداً منطلقاً.

ثالثاً: يؤكّد سيبويه أحد الشروط التي يجب توافرها في (تقول) المسبوقة بالاستفهام، لإعمالها إعمال (تظنّ)، وهو عدم الفصل بينها وبين الاستفهام قبلها بفاصل أجنبي، أيّ بغير الظرف والجار والمجرور، على ما مرَّ التمثيل له.

فإن فصل الظرف بين الاستفهام وفعل القول، أجري القول مجرى الظنّ، ونصب مفعولين. تقول:

أكلَّ يومٍ تقول عمراً منطلقاً.

وجاز ذلك لأنَّ الفاصل بين الاستفهام و(تقول) وهو الظرف (كلَّ يوم) ليس أجنبياً، ولمشاكلة هذا التركيب قولنا في (المشغول عنه) الواقع بعد همزة الاستفهام في نحو:

أكلَّ يوم محمداً تكرمُهُ.

ولأنّ الظرف لا يُعدّ فاصلاً، لأنّه ليس بأجنبي، ولأنّ الأصل فيه:

أمحمداً تكرمُهُ كلَّ يومٍ؟

مثلما الأصل في: أكلَّ يوم تقول عمراً منطلقاً؟ هو:

أتقول عمراً منطلقاً كلَّ يومٍ.

رابعاً: أمّا إذا كان الفصل بغير الظرف والجار والمجرور فلا يجوز إجراء (تقول) مجرى (تظنّ) في المعنى والعمل، كما هو الحال عند الفصل بالضمير (أنتَ) في نحو قولك:

أأنتَ تقول محمد ناجحٌ؟

مثلما هو الحال في قولك:

أأنتَ زيدٌ مررتَ به.

ولهذا تظل (تقول) على حالها في المعنى والعمل، ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر، ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: (فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل) أيّ عاد (القول) إلى ما كان عليه.

خامساً: وممّا جوزه سيبويه في مسألة الفصل بين الاستفهام والقول هو إمكانية الفصل بينهما بمعمول القول، واستشهد لهذا بقول شاعر الشيعة الكميت (ت126هـ) المعروف بهاشمياتة، يقول:

أجهالاً تقول بني لؤي ... لعمرُ أبيكَ أم متجاهلينا

وهو يعرّض باليمنين ويذكر فضل بني لؤي بن غالب وهم من قريش عليهم فيقول: أتظنّ قريشاً جاهلين حين استعملوا اليمانيين في ولاياتهم وآثروهم على بني لؤي مع فضلهم عليهم؟

والشاهد فيه: الفصل بين همزة الاستفهام والفعل (تقول) بمعنى: (تظن) بـ (جهالاً)، وهو معمول (تقول) الثاني والمفعول الأوّل هو (بني لؤي).

جواز الرفع والنصب بعد فعل القول

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

أمّا الرحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعنا؟

وإن شئت رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكايةً.

وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أنَّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سُليم، يجعلون (بابَ قلتُ) أجمع مثلَ ظننتُ) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- رفعت بما نصبت، يريد: رفعت ما نصبته، والباء زائدة، أيّ: جواز الرفع على الحكاية، والنصب على الإعمال، والتعبير كقوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْأَكِلِينَ﴾ [من سورة المؤمنون: 20]، على زيادة الباء للتوكيد، وبالدهن في موضع الحال، أيّ تنبت وفيها الدهن) [2].

ثانياً: ممَّا استشهد به سيبويه لإجراء (تقول) مجرى (تظن) لوقوعها بعد اسم الاستفهام (متى) قول عمر بن أبي ربيعة.

والشاهد فيه: إعمال (تقول) ومفعولها الأوّل(الدار)، والثاني جملة: (تجمعنا).

ثالثاً: ويرى سيبويه أنَّ كلّ ما يجوز فيه النصب، يجوز فيه الرفع.

الرفع على الحكاية بالابتداء والخبر.

والنصب بإعمال (تقول) إعمال (تظنّ) في نصب مفعولين.

---

(1) سيبويه: 1/ 124.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 3/ 245.

رابعاً: يلفت سيبويه النظر إلى أنَّ بني سليم يجرون القول وفروعه مجرى الظنَّ على أيّ حال سواء أكان بصيغة الماضي، أو المضارع، وسواء تقدم استفهام أو لم يتقدم، ومن إعماله وهو ماضٍ قول الراجز[1]:

قالتْ وكنتُ رجلاً فطيناً ... هذا لعَمرُ الله إسرائينا

بنصب (اسرائين) بـ (قالت) مفعولاً ثانياً، وجعل (هذا) مفعولاً أول، وإسرائين: لغة في إسرائيل[2].

ونرى بعد هذا كلّه أنَّ الحكاية أولى حتّى مع استيفاء شروط إلحاق (تقول) بـ (تظنّ)، لأنّها الأصل، ولأننا لسنا بحاجة إلى تضمين (القول) معنى (الظنّ) ما دمنا نملك للتعبير عن الظنّ أكثر من فعل يباشر المراد من غير تأويل.

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 95.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 95.

إلغاء مصدر فعل الظنّ

قال سيبويه – رحمه الله –:

(واعلم أنَّ المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل، وذلك قولك:

متى زيدٌ ظنّك ذاهبٌ.

و: زيدٌ ظنّي أخوك.

و: زيد ذاهب ظنّي.

فإن ابتدأت فقلت: ظنّي زيدٌ ذاهبُ، كان قبيحاً، ولا يجوز البتة، كما ضعُف: أظـنُّ زيدٌ ذاهبٌ.

وهو في (متى) و(أين) أحسنُ، إذا قلت: متى ظنّكَ زيدٌ ذاهبٌ؟

ومتى تظنّ عمرو منطلق؟؛ لأنَّ قبله كلاماً.

وإنّما ضعف هذا في الابتداء كما يـضعف: غـيرَ شـكٍّ زيـدٌ ذاهـبُ، وحقـاً عمـرو منطلقٌ) [1].

أقول:

أوّلاً: قلنا إن الإلغاء ترك عمل الأفعال القلبية[2] في الجملة الاسـمّية لفظـاً ومعنـى، وعلّة ذلك تغيير الرتبة الأصل التي تكون عليها هذه الأفعال ومعمولاتها، وهي كالآتي:

الفعل القلبي + المفعول الأوّل + المفعول الثاني.

فإن حدث تغيير في هذه الرتبة كتوسط الفعل القلبي بين مفعوليه، أو تأخر عنهما، أو تقدم ما هو متعلق بالفعل ألغي عمل هذا الفعل فيما بعده لفظاً ومعنى، وعـادت الجملـة إلى أصلها من المبتدأ والخبر.

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ الإلغاء الذي يكون في الأفعال القلبيـة يجـري علـى مـصادرها أيضاً، ويمثل لذلك بنحو:

متى زيدٌ ظنّك ذاهب: بتقدم اسم الاستفهام وتوسط المصدر.

---

(1) سيبويه: 1/ 124.

(2) لا إلغاء، ولا تعليق في أفعال التحويل، أو الأفعال غير المتصرفة.

و: وزيدٌ ظنّي أخوك: بتوسط المصدر، وعدم تقدم ما يتعلق به من ظرف، أو جار ومجرور.

و: زيدٌ ذاهب ظنّي: بتأخير المصدر.

فـ (زيد) في هذه الأمثلة الثلاث مبتدأ مرفوع، و(ذاهب) خبر، وكذا (أخوك) في الجملة الثانية. و(متى) في الجملة الأولى ظرف زماني للذهاب في محلّ نصب بعل مضمر ملغى، كأنّك قلت:

متى زيد تظنُّ ظنّك ذاهب؟

وسبب الإلغاء هنا وقوع المصدر المضاف (ظنّك) بين ركني الجملة الاسْمّية أو تأخره عنها. ولا يجوز عند سيبويه الإعمال هنا البتة، لأنّه قبيح وضعيف على حدّ قوله.

فإذا تقدم المصدر، فالأولى والأحسن إعماله فيما بعده مثلما يعمل الفعل، تقول: متى ظنّك زيداً مسافراً.

ولذلك عدّ سيبويه عدم الإعمال مع تقدم المصدر في نحو:

ظنّي زيدٌ مسافر. ضعيفاً وقبيحاً، كما هو في قولك:

أظنُّ زيدٌ مسافرٌ، لأنَّ الأولى والأصح عنده الإعمال لا الإلغاء، تقول:

أظنّ زيداً مسافراً، وظنّي زيداً مسافراً.

ثالثاً: فإذا تقدم استفهام على مثل هذه الجمل المبدوءة بالمصدر الظنّي، نحو:

متى ظنّك زيدٌ مسافر: باستعمال المصدر، وتقدم الاستفهام.

و: متى تظنّ زيدٌ مسافر: باستعمال الفعل، وتقدم الاستفهام.

فالإلغاء جائز هنا، وليس بضعيف أو قبيح، كما هو الحال في عدم تقدم الاستفهام، ولذلك أوجب بعض النحاة الإعمال، لأنَّ تقدم الاستفهام على الظنّ يوجب الإعمال[1].

ويبدو أنَّ سيبويه هنا ينقض ما يقرره في موضع سابق، وليس الأمر كذلك، إذ إنّه يشترط تقدم الفعل، وليس قبله شيء في صلة ما بعده، فإن تقدم الفعل شيء، خرج الفعل من دائرة الشكّ والظنّ، وجاز إلغاء عمله.

---

(1) ينظر: السيرافي، 3/ 245.

رابعاً: ويضارع سيبويه هذا التقدم المؤدّي إلى إلغاء عمل فعل الظنّ، بتقدم ما حقه التأخير من الألفاظ كـ(حقاً) و(غيرَ ذي شكّ)، ونحوهما ممّا يأتي لتأكيد مضمون الجملة قبله، فالأوّلى أن يقال:

محمد ناجح حقاً، أو: محمد ناجح غيرَ ذي شكٍّ.

وغير مقبول أن يقال:

حقاً محمدٌ ناجح، أو: غيرَ ذي شكٍّ محمد ناجحٌ.

لأنَّ رتبة المؤكّد لمضمون الجملة (في الأصل) تالية لرتبة المؤكَّد.

الجمع بين فعل الظنّ وضميره

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وإن شئتَ قلتَ: متى ظنُّك زيداً أميراً، كقولك: ضربُك عمراً. وقد يجوز أن تقول: عبدالله أظنّه منطلق. تجعل هذه الهاء على ذاك، كأنّك قلت: زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنّك تجعلها ذاك المصدر، كأنّه قال: أظنّ ذاكَ الظنَّ، أو: أظنُّ ظنّي.

فإنّما يضعف هذا إذا ألغيتَ؛ لأنَّ الظنَّ يُلغى في مواضع أظنّ حتّى يكون بدلاً من اللفظ به، فكُره إظهار المصدر ههنا، كما قُبح أن يظهر ما انتصب عليه سقياً.

وسترى ذلك إن شاء الله مبيّناً) [(1)].

أقول:

أوّلاً: يؤكّد سيبويه أنَّ تقدم مصدر الفعل القلبي على الجملة الاسـمّية يجعله عاملاً النصب في ركنيها. نحو:

متى ظنّك زيداً أميراً؟

فهو كقولك: متى أكرامُك محمداً؟

(1) سيبويه: 1/ 125.

بجعل المصدر المضاف (ظنّك) مبتدأ، و(متى) خبراً مقدماً، و(زيداً) و(أميراً) مفعولين، كما هو الشأن في إعمال المصدر المضاف (إكرامك) الواقع مبتدأ مؤخراً النصب في (محمداً).

ثانياً: فإذا جئنا بفعل الظنّ متصلاً بالضمير في نحو:

عبدُ الله أظنّهُ منطلق. فالهاء في (أظنّه) تعود على الفعل، ولي على (عبدالله) ولذلك يقول سيبويه: (تجعل الهاء على ذاك).

أمّا الفعل فملغى لتوسطه بين المبتدأ (عبدالله) والخبر(منطلقٌ).

والتقدير: عبدالله أظنُّ ذاك، والإشارة إلى الفعل لا إلى (عبدالله)، أيّ: ذاك الظنّ أو: أظنّ ظنّي.

ثالثاً: يوازن سيبويه بين هذه التراكيب، فيرى:

أنَّ قولك: عبدالله أظنُّ منطلقٌ: من غير (الهاء) في (أظنّ).

أجود من قولك:

عبدُ الله أظنُّهُ منطلقٌ.

أو عبدُ الله أظنّ ظنّاً منطلقٌ.

أو: عبدُ الله أظنّ ذاك الظنَّ منطلقٌ.

أو: عبدُ الله ظنّي منطلقٌ.

والعلّة في ذلك عند سيبويه أنَّ ذكر الضمير مع فعل الظنَّ يخرجه عن معنى (الظنّية)، ويجعله كناية عن الظنَّ لا الظنَّ نفسه، وإطلاق فعل الظنَّ مباشرة ومن غير ضمير عائد عليه أبلغ من الكناية عنه، ولسنا بحاجة إلى إطلاق فعل الظن، ثمّ توكيده بذكر الظنَّ، لأنَّ إطلاق المصدر هنا يجوز حين يكون بدلاً من اللفظ بالفعل، ولذلك (كُره إظهار المصدر ههنا) على حدّ تعبير سيبويه؛ لاسيَّما أننا ألغينا عمل فعل الظنَّ في المفعولين، فرفعنا (عبدُ الله) و(منطلق) على الابتداء والخبر.

رابعاً: ويرى سيبويه أنَّ الجمع بين (ظنَّ) ومصدره (الظنَّ) ضعيف (مكروه)، لأنَّ المصدر هنا قد ساوى معنى عامله، فهو لمجرد التوكيد، وليس فيه، أعني: المصدر زيادة دلالية

على عامله، ولذلك ضعُف الجمع بينهما مثلما ضعف الجمع بين ما ينتصب من المصادر على المفعولية المطلقة، وأفعالها في نحو:

سقياً ورعياً.

وسيراً حثيثاً.

وسفراً ميموناً، وحجاً مبروراً، وسعياً مشكوراً.

فحذف الفعل أعني: العامل في هذه المصادر إنّما تمّ وجوباً؛ لأنَّ ذكر هذه المصادر يغني عن ذكر العامل فيها، لكونها بدلاً من اللفظ بذلك العامل المحذوف وجوباً لجريان هذه التراكيب وما ضارعها على السماع عندهم.

موازنة بين ما يذكر معه المصدر وما لا يذكر من أفعال الظنّ

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظنّي، فإذا قلت: زيدٌ أظنّ ذاك عاقل، كان أحسن من قولك: زيدٌ أظنُّ ظنّي عاقل.

ذاك أحسن، لأنّه ليس بمصدر، وهو اسم مبهم يقع على كلّ شيء.

الا ترى أنّك لو قلت: زيد ظنّي منطلقٌ، لم يحسن، ولم يجز أن تضع ذاك موضع ظنّي، وتركُ ذاك في أظنّ إذا كان لغواً أقوى منه إذا وقع على المصدر، لأنَّ ذاك إذا كان مصدراً لا تجيء به، لأنَّ المصدر يقبح أن تجيء به ههنا، فإذا قبُح المصدر فمجيئك بذاك أقبح، لأنّه مصدر.

وإذا ألغيتَ فقلت: عبدُ الله أظنُّ منطلقٌ، فهذا أجمل من قولك: أظنّه. وأظن بغير هاءٍ أحسنٌ، لئلا يلتبس بالاسم، وليكون أبينَ في أنّه ليس يعملُ) [1].

أقول:

يناظر سيبويه بين الجمل التي يذكر فيها مصدر الفعل الظنّي، أو ما يعود عليه، وما لا يذكر معه ذاك، فيرى الآتي:

1- أنَّ ذكر (ذاك) إشارة إلى المصدر نحو:

---

(1) سيبويه: 1/ 125.

محمد أظنّ ذاك مسافرٌ: بإلغاء عمل (أظنّ)، وهذا التركيب أولى من قولك:

محمد أظنّ ظنّي مسافر: بالإلغاء أيضاً، لأنك بإطلاق اسم الإشارة أبعدت عن المصدرية الدالة على توكيد الحدث.

2- وإذا قلت:

محمد أظنّ مسافر: بتركك ذكر (ذاك)، فهو أقوى، لأنَّ (ذاك) اسم إشارة إلى المصدر المؤكّد.

3- يجوز أن ينوب المصدر المؤول من (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون مناب مفعولي ظنَّ وأخواتها كحسب، وخال، وعلم وغيرها.

تقول: ظننتُ أنّه مسافرٌ.

مثلما ينوب هذا المصدر المؤول عن المبتدأ والخبر والعامل أو نائبه، والمفعول، والمجرور، فمن وقوعه مبتدأ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [من سورة فصلت: 39]. والتقدير: ومن آياته رؤيتُك الأرض.

ومن وقوعه فاعلاً قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [من سورة العنكبوت: 51]، والتقدير: إنزالنا.

ومن وقوعه نائب فاعل قوله تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [من سورة الجن: 1]. والتقدير استماع.

ومن وقوعه مفعولاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [من سورة الأنعام: 81]. والتقدير ولا تخافون إشراككم.

ومن وقوعه في محلّ جرّ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [من سورة الحج: 6].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [من سورة الذاريات: 23].

وغير هذا كثير من المواقع النحوية التي يتبوَّؤُها المصدر المؤول من (أنَّ ومعموليها) في الجملة[1].

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 2/ 415-416.

4- ولا يجوز – على الأرجح – تأويل أنَّ ومعموليها بمصدر صريح لا يقال في:

حسبت أنّه مسافرٌ.

حسبتُ سفرَهُ.

ومن النحاة من أجاز ذلك مقدراً المفعول الثاني تقديراً. يقول:

حسبتُ نجاحَ محمد واقعاً، أو: حسبتُ نجاحَهُ واقعاً.

وسيبويه لا يجيز إظهار هذا المفعول.

5- يجوز عند سيبويه الاكتفاء بذكر مفعول واحد بعد (ظنَّ) دون سائر أخواتها، تقول: ظننتُ محمداً. إذا كان (ظنَّ) بمعنى (اتّهم).

أيّ على تقدير: من تظنّ؟

أيّ من تتهم؟ تقول: أتّهم محمداً.

ولم يرد مثل هذا في القرآن الكريم، وإنَّما ورد على هيئة مفعول بصيغة (فعيل) بمعنى (مفعول، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [من سورة التكوير: 24].

وهذا مقتصر على (ظنَّ) فقط، ولا يجوز في أخواتها، لأنَّ في ظنَّ اتساع تعبيري دلالي تختلف به عن أخواتها، لكونها الأكثر استعمالاً على الألسن؛ ومن الثابت عندنا أنَّ كثيراً من الأحكام النحوية قد لا تشمل نظائر الباب النحوي المعين كلَّها، وإنَّما يقتصر الأمر على بعضها، ممَّا يقال فيه إنّه (أمّ الباب)، ومنطلقه.

ولذلك قال سيبويه – رحمه الله -: (ولم يجعلوا ذاك في حسبتُ وخِلتُ وأرى،؛ لأنَّ من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله).

أخيراً يمكن لنا أن ندرج الأمثلة التي مثّل بها سيبويه لـما يجوز وما لا يجوز من التصرف الأفقي في الجمل التي احتوت فعلاً من أفعال الظنّ، أو اليقين، موازنين بينها من حيث سلامتها اللغوية منطلقين من الأجود من هذه التراكيب إلى الأضعف لوجدناها مرتبة على النحو الآتي مع علّة وصف كلّ منها بالوصف المعين:

التركيب اللغوي	وصفه	السبب
متى ظنُّك محمداً مسافراً	أجود	لأنَّ ترتيب مكونات الجملة تمّ على الأصل. استفهام + المصدر + المفعول الأوّل + المفعول الثاني.
محمدٌ أظنّه مسافر	أجود	لأنَّ الهاء عائدة على فعل الظنَّ لا على (محمد).
محمد أظنّ ظنّاً مسافر محمد أظنّ ظنّي مسافر	أقل جودة أقل جودة	لأنَّ عود الضمير على فعل الظنَّ جعل الظنَّ كناية فحسب، لأنّه من لفظه، ولسنا بحاجة إلى الجمع بين فعل الظنَّ ومصدره.
محمد أظنّ ذاك مسافر محمد أظنّ الظنَّ مسافر	أجود أقل جودة	لأنَّ (ذاك) إشارة للمصدر، وكناية عنه لا عن الفعل ولفظه. ولأنّ (الظنَّ) في التركيب الثاني أبعدُ من لفظ التأكيد (ظنّاً) لكونه بـ (أل).
محمد أظنّه مسافراً	وجوب رفع محمد، ونصب مسافراً	لأنَّ الهاء في (أظنّه) مفعول أول عائد على (محمد)، ومسافراً مفعول ثان.
محمد ظنّي مسافرٌ	غير حَسَنٌ	لأنّك لا تقول: محمدٌ ذاك مسافر، لأنَّ (ظنّي) أدل على (أظنّ) من (ذاك)، لكون الأخير اسم إشارة. أيّ أنَّ اسم الإشارة أقل رتبة في الدلالة على الظنَّ من لفظ المصدر (ظنّي) وهو أبعد في التأكيد من المصدر.
محمد أظنّ منطلق محمد أظنّ ذاك منطلق	أقوى أقل جودة	لأنَّ التركيب خال من اسم الإشارة لوجود اسم الإشارة المشار به إلى المصدر.
ظننتُ أنّه منطلق	جاز	لأنَّ (أنّ) ومعموليها بمعنى المصدر الذي سدّ مسدَّ مفعول ظنَّ.
ظننتُ محمداً	جائز	على تقدير: من تظنّ؟ أيّ: من تتهم؟ أيّ: اتّهم محمداً.
حسبتُ محمداً خلت محمداً	غير جائز غي جائز	لأنَّ (حسب) و(خال) ونحوهما من بقية أفعال القلوب لا يتسع فيها ما يتسع في (ظنَّ) من حيث الاكتفاء بذكر مفعول واحد، واحد بعدها، لأنّها الأكثر استعمالاً ودوراناً على ألسنة العرب، فيتصرف فيها على أوجه متعددة بخلاف غيرها من أفعال القلوب.

إنّ سيبويه ليمضي بهذا وغيره كثير في كتابة صياغات قواعدية مولّدة موضحاً إياها بالأمثلة والشواهد القائمة على التناظر حيناً وعلى التخالف حيناً آخر، متمسكاً دائماً بنظريته النحوية التي حدّد من خلالها أهدافه النظرية المخصوصة، واختار لها منهجه الوصفي التحليلي التطبيقي الصارم، منذ مقدّمة الكتاب إلى نهايته.

وفيما يخص الميدان الذي نحن فيه (الإلغاء في دائرة الأفعال القلبية) نرى سيبويه يكثر من الأمثلة النحوية، وينوّع فيها تنويعاً مطّرداً بعيداً من الاضطراب والخلط، بحيث يعرف المتلقي بيسر كيفية تداخل مكونات هذه الأمثلة، وبماذا ينماز كلٌّ منها من غيره، وبماذا يتوافق ويقترب من غيره، بما يجعلنا أمام نظرية نحوية متكاملة تدور في فلكين رئيسين:

الأوّل: دلالي محض يقف عند مكمن الدلالة، ويقلّب أوجهها وفقاً لتقليب مكونات التركيب اللغوي المعين، وما ينتجه كلّ نمط أو تقليب.

والثاني: تركيبي محض، يحاول أن يبيّن لنا علاقة التراكيب التي يمكن (توليدها) من دائرة الباب النحوي المعين انطلاقاً من مبدأ الأصل، الذي عليه ذلك الباب النحوي، وليكن (باب الأفعال القلبية) وإمكانية التصرف الأفقي ضمن حدود مبدأ (ما يجوز وما لا يجوز) أعني: مبدأ الصواب والخطأ، بما يمكن في ضوئه القول إنّ سيبويه ليعدّ عندنا النحوي الأوّل على امتداد تاريخ الفكر النحوي العربي – ومن غير منازع – عمل على توسيع الأمثلة النحوية إلى أقصى حدّ، وكانت نظرية العامل، وعلاقتها بالمعنى عماده ومرتكزه في التحليل النحو، بما يؤكّد أنَّ النحو العربي قد نشأ، ونما، ونضج في ظلّ نظرية المعنى، بل ومعنى المعنى التي التفت إليها الإمام عبد القاهر الجرجاني فيما بعد وأثراها في نظريته الشهيرة (نظرية النظم).

وأنّ سيبويه ومن قبله أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي هما أول النحاة العرب اللذين عملا على إيجاد نظرية نحوية عربية متكاملة المعالم أدت بامتياز إلى ربط الدراسات النحوية والدلالية ربطاً محكماً، وقد بدا هذا عند سيبويه بوضوح وجلاء بارزين، انطلاقاً من حديثه في أقسام الكلم العربي التي ابتدا[illegible] كتابه، مستنداً إلى تصنيف هذه الأقسام تصنيفاً صرفياً نحوياً دلالياً، وانتهاء بالأبواب النحوية المستفيضة أبنية، وأنماطاً والمعززة بالشواهد والأمثلة لكل نمط من أنماطها، وتركيب من تركيبها من غير إغفال لإمكانيات التصرف الأفقي أو العمودي في هذه الأنماط والتراكيب، وما يفرزه أيّ تصرف من دلالة خاصة به.

في بعض أحكام الاستفهام

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن (أيهم)، لِمَ لم يقولوا: أيُّهم مررت به؟

فقال: لأنَّ أيُّهم هو حرف استفهام لا تدخل عليه الألف، وإنما تُركت الألف استغناءً، فصارت بمنزلة الابتداء. ألا ترى أنَّ حدّ الكلام أن تؤخّر الفعل فتقول: أيُّهم رأيتَ، كما تفعل ذلك بالألف، فهي نفسها بمنزلة الابتداء.

وإذا قلت: أيُّهم زيداً ضربَ، قَبحُ، كما يقبح في (متى) ونحوها وصار أن يليها الفعل هو الأصل؛ لأنَّها من حروف الاستفهام، ولا يُحتاجُ إلى الألف، صارت كـ (أينَ).

وكذلك: مَن، وما، لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها، تقول: من أمةَ الله ضربها، وما أمةَ الله أتاها، نصبٌ في كلّ ذا، لأنّه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى، كما لو اضطُرّ شاعر في متى وأخواتها نصب، فقال: متى زيداً رأيته) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- وسألته: يقصد أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكل ما جاء مثله من غير تقدم ذكر اسم يعود عليه الضمير في (سألته) فالمقصود به الخليل.
- لا تدخل عليه الألف، يريد: حرف الاستفهام.

ثانياً: في نصب (أيّ) الاستفهامية على الاشتغال لا يجيز سيبويه ذلك فلا يقال: أيَّهم مررتَ به؟ مثلما يقال: أحمداً أكرمتَهُ؟

والسبب عند سيبويه أنَّ نصب (محمداً) بعد حرف الاستفهام (الهمزة) لكونه منفصلاً عن الاستفهام الواقع على الفعل، ولذلك يمكن أن يضمر الفعل بين الاستفهام و(محمداً) والتقدير: أكرمتُ محمداً أكرمتُهُ، وقد مرَّ هذا في باب الاشتغال.

---

(1) سيبويه: 1/ 126-127.

أمّا (أيّ) فهو للاستفهام هنا، مبتدأ به (أيّ له صدر الكلام)، ولا يجوز دخول حرف الاستفهام عليه، ولذلك لا يمكن تقدير فعل بينه، وبين الفعل، لأنَّ الأصل هنا تأخير الفعل، وتقديم ماله الصدارة في الكلام، ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: (ألا ترى أنَّ حدَّ الكلام أن تؤخّر الفعل)، ولذلك توجب الرفع على الابتداء تقول: أيُّهم مررتَ به؟ مثلما هو في نحو:

محمدٌ أكرمته. في اختيار الرفع.

ومن قال: محمداً أكرمته. بنصب (محمداً) بفعل مقدّر يفسّره المذكور يجوز له أن يقول: أيَّهم أكرمتُهُ؟ أو: أيَّهم مررت به.

على تقدير فعل ناصب بمعنى: أيَّهم لاقيتَ أو مررت به.

ثالثاً: يجيز سيبويه تقديم الاسم على الفعل بعد (أيّ) و(من) و(ما) الاستفهامية، في نحو: أيُّهم زيداً أكرمتُهُ؟

ولا يجيز ذلك في (متى، وأين) الاستفهاميتين إلاّ في الشعر، وعلّة ذلك عند سيبويه أنَّ (أيّ) و(من) و(ما) بمنزلة حرف الاستفهام مع الاسم غير الظرف، فكما يجوز: أمحمداً زيداً أكرمه؟ و: هل محمداً زيداً أكرمه؟ يجوز: أيهم زيدٌ أكرمه؟ و(من زيداً أكرمه).

ولا يجوز: متى محمداً أكرمه؟ ولا: أينَ محمداً أكرمه؟

لعدم جواز الفصل بين الظرف (متى) و (أينَ) والفعل، لوجوب تأخّر الظرف في المعنى، وعدم جواز هذا يشبه عدم جواز نحو:

هل يوم الجمعة زيداً أكرمته؟

وهل في الدار زيداً أكرمته؟

رابعاً: ويزيد سيبويه الأمر وضوحاً في مسألة (أيّ) إذا كانت استفهاماً وتعذر دخول الاستفهام عليها استغناءً بلفظها، فيرى أنَّ هذا يجري على (من وما) الاستفهاميتين، فلا يجوز دخول حرف الاستفهام بلفظيهما عليهما لأنهما دالتان على الاستفهام بلفظيهما، ولهما صدر الكلام، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله: (وكذلك: من، وما، لأنَّهما يجريان معها لا يفارقانها، أيّ: يجريان مجرى أيّ في الدلالة على الاستفهام، أو الشرط تقول:

مَن أمةَ الله أكرمها؟

و: ما أمةَ الله أكرمها؟

بنصب (أمة)، ومن القبيح رفعها.

والتقدير: من أكرمَ أمةَ الله أكرمها.

وما أكرم أمة الله أكرمها.

وتقدّم (من، وما) الاستفهاميتين يشابه تقدّم همزة الاستفهام التي هي بالفعل أولى، لأنَّ أسماء الاستفهام في الأصل لا تليها الأسماء بل تليها الأفعال، فهي لذلك أقل تصرفاً من همزة الاستفهام التي يمكن أن تليها الأسماء والأفعال على حدّ سواء.

خامساً: يؤكّد سيبويه بعد هذا كلُّه أنَّ اضطرار الشاعر، أو المتكلّم قد يدفعهما إلى تقديم الاسم بعد (متى، وأين)، فيقال:

متى محمداً رأيته. على تقدير: متى رأيت محمداً رأيته.

وهذا قبيح عند سيبويه، والأقبح منه رفع (محمد)، فيقال:

متى محمدٌ رأيته، ومن أمةُ الله أكرمها.

وجوب رفع الاسم بعد اسم الاستفهام

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطبَ، ثمّ تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيتهُ؟؛ فالعامل فيه الابتداءُ، كما أنّك لو قلت: أرأيت زيداً هل لقيتَه، كان (أرأيتَ) هو العامل، وكذلك إذا قلت: قد علمتُ زيداً كم لقيتَه، كان (علمتُ) هو العامل، فكذلك هذا.

فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره.

فإن قلت: زيدٌ كم مرةً رأيتَ، فهو ضعيف، إلاَّ أن تدخل الهاء، كما ضَعُفَ في قوله: كلُّه لم أصنع)[1].

أقول:

أوّلاً: إذا تأمّلنا جملة: محمدٌ كم مرةً رأيتَهُ؟ لوجدنا الآتي:

- ابتداء الجملة باسم تلته جملة مصدرة باسم استفهام هو (كم)، وبعد اسم الاستفهام هذا فعل عامل النصب في الضمير العائد على الاسم المبتدأ.
- وفي مثل هذا النمط لا يجوز على رأي سيبويه إلاَّ رفع ذلك الاسم أعني (محمد) على الابتداء، ولا يجوز نصبه بإضمار فعل آخر، لأنَّه مبتدأ، ولأنّ (ما بعد حرف الاستفهام لا يكون مفسّراً لـما بعده)[2].
- والسبب في وجوب رفع (محمد) أننا لا نستطيع نزع الضمير العائد على الاسم المبتدأ، لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيما قبله، مثلما لا يكون ما بعده تفسيراً لـما قبله.
- وإذا نزعنا الضمير من (رأيتهُ) لم يجز نصب (محمداً) بـ رأيت فنقول: (محمداً كم مرةً رأيتَ؟ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يجوز أن يعمل الفعل الذي بعده في اسم قبله، لأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يصير الاسم في صلة الفعل، ويجب حينها تأخيره عن الاستفهام فيقال:

---

(1) سيبويه: 1/ 127.

(2) الشنتمري: النكت، ص 110.

كم مرةً رأيتَ محمداً؟، وكم مرةَ محمداً رأيتَ؟

ولا يجوز: محمداً كم مرةً رأيت، أو رأيتهُ؟ لأنَّ الفعل الواقع بعد (كم) لا يعمل فيما قبله كما مرَّ.

ثانياً: وإذا تأملنا جملة: هذا رجلٌ مكرِمٌ محمداً

نجد أنَّ الوصف (مكرم) قد عمل النصب في (محمداً) لوقوع هذا الصف نعتاً للخبر (رجلٌ) وهذا جائز لا غبار عليه؛ لأنَّ الوصف يعمل فيما بعده، ولا يجوز أنَّ يعمل إن وقع المعمول قبل الوصف فيقال:

هذا محمداً رجلٌ مكرمٌ •

لتقدم المعمول (محمداً) على عامله (مكرم).

ثالثاً: وإذا تأملنا جملة: أرأيتَ محمداً هل لقيتَه؟

وقد علمتُ محمداً هل لقيته؟

لحظنا الآتي:

- أنَّ سيبويه أراد بهما أن يوضح إمكانية إدخال لفظ سابق على (محمد)، ثمّ يأتي الاستفهام، ومن غير (أرأيت) و (قد علمت) فيقال:

محمد هل لقيتهُ؟ ومحمد كم لقيته؟ بنصب الضمير بـ (رأيت) و(علمت) كما ينتصب (محمد) عندما يقع عليه مثل هذين الفعلين فنقول:

لقيتٌ محمداً، وعلمتُ محمداً.

ولابُدَّ من ربط الجملة الخبرية بالمبتدأ قبلها بضمير، ملفوظ أو مقدّر، فإذا جئنا بالفعل من غير ضمير معمول له ورفعنا (محمد) وقلنا: محمدٌ كم مرةً رأيت. فالرفع هنا على رأي سيبويه على الابتداء، والجملة الاستفهامية خبر عن محمد.

وسيبويه يشبّه ضعف حذف الضمير من الفعل الذي يجب أن تحويه الجملة الاستفهامية الواقعة خبراً، بحذف الضمير من قول أبي النجم العجلي راجزاً (ت 130هـ):

قد أصبحت أمُّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلُّهُ لم أصنعِ

وقد مرَّ الحديث في هذا الشاهد، وهو أنَّ (كلُّ) مبتدأ وجملة (لم أصنع) خبره، ومعناها لم يتّحد بالمبتدأ ولذلك تحتاج إلى ضمير فيها يعود على الخبر، وهو هنا محذوف من جملة (لم أصنع) والتقدير: لم أصنعْهُ.

وقد أجاز النحاة حذف هذا الضمير لكونه مفعولاً به، ولأنّ المبتدأ هو لفظ دال على الكلية، أعني (كلُّ)، وجعلوا من هذا قراءة ابن عامر[1]:﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [من سورة النساء: 95].

فإنْ لم يكن المبتدأ (كلّ)، والضمير مفعولاً به، لا يجوز عند فريق من النحاة حذف الضمير من الفعل مع بقاء الرفع إلاّ في ضرورة الشعر، ومن النحاة ومنهم سيبويه ومن تابعه يجيزون الحذف على ضعف، وعليه قراءة ابن يعمر وأصحابه[2]:﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [من سورة المائدة: 50])، بالرفع.

---

(1) ينظر: الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ص 409.

(2) ينظر: ابن جني: المحتسب، ص1/ 210.

الفصل بالاستفهام بين المبتدأ والفعل الواقع خبراً عنه

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ولا يجوز أن تقول: (زيداً هل رأيتَ)؛ إلاّ أن تريد معنى الهاء مع ضعفه فترفع لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام، إلاّ أن تريد معنى الهاء فترفع مع ضعفه.

ولو حَسَنُ هذا أو جاز لقلت: أرأيتَ زيد كم مرةً ضُربَ؟ على الفعل الآخر، فكما لا تجد بُدّاً من إعمال الفعل الأوّل، فكذلك لا تجدُ بُدّاً من إعمال الابتداء؛ لأنك إنّما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء، ولو أرادوا الإعمال لـما ابتدءوا بالاسم، إلاّ ترى أنّك تقول: زيد هذا أعمرو ضربَه؟ أم بشر، ولا تقول: عمراً أضربتَ، كما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك، فحرف الاستفهام لا يُفصل به بين العامل والمعمول، ثمّ يكون على حاله إذا جاءت الألف أوّلاً، وإنّما يدخل على الخبر) [1].

أقول:

لا يجوز عند سيبويه نصب (محمداً) في نحو قولك:

(محمداً هل رأيتَ)؟، وإنْ كنت قد قصدت تقدير الضمير العائد على محمد في (رأيتَ)، أيّ أردتَ: رأيتَهُ.

لعدم جواز الفصل بين المعمول والعامل بالاستفهام، وعلى هذا يكون الرفع في (محمد) هو الأصح والأقوى، والجملة الاستفهامية خبر عنه، لأنك لا تريد إلاّ الابتداء بالاسم ولم ترد أن يكون معمولاً للفعل، ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: (ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم).

ولو صحَّ النصب في :محمد هل رأيتَ؟ أو محمد كم مرة رأيت؟

وأنت تريد (رأيته) لصحَّ أن تقول:

أرأيتَ محمدٌ كم مرةَ أكرِم؟

---

(1) سيبويه: 1/127-128.

حملاً لـ (محمد) على ضميره المستكن في (أكرم) الواقع بعد الاستفهام، ولم ينصب بـ (أرأيتَ) لأنَّ ذلك لا يجوز، لأنَّ الفعل الذي بعد الاستفهام لا يُحمل على ما قبله، ولهذا توجّب الرفع على الابتداء لعدم إمكانية تسليط الفعل عليه. ولذلك يقول سيبويه: (إنّما تجيء للاستفهام بعد أن تفرغ من الابتداء). أيّ أنّهم لو أرادوا إعمال الفعل في الاسم، لما قدموا هذا الاسم على الاستفهام، لأنَّ النصب يقتضي تأخير الاسم لا تقديمه، فلهم أنَّ يقولوا: كم مرةً محمداً أكرمتَ؟

وتقول: أمحمداً أكرمتَ، بتأخير محمد وتقديم الاستفهام ولا تقول:

محمداً أأكرمتَ.

لأنَّ حرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول على ما يقرر سيبويه، وهو الصحيح.

الاسم المستفهم عنه المخبر به باسم موصول

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وممّا لا يكون إلاّ رفعاً: (أأخواك اللذان رأيت)، لأنّ (رأيت) صلة (اللذين) وبه يتمّ اسماً، فأنّك قلت: أأخواك صاحبانا، ولو كان شيء من هذا ينصب شيئاً في الاستفهام، لقلت في الخبر: (زيداً الذي رأيت، فتنصب كما تقول: زيداً رأيتُ) [1].

أقول:

أوّلاً: يؤكّد سيبويه بالأمثلة المتكاثرة حقيقة نحوية سنَّها هو تقول إنّه لا يمكن للفعل الواقع بعد الاستفهام أن يعمل في الاسم المبدوء به التركيب المعين، وقد مثّل سيبويه فيما مضى بنحو: محمدٌ كم رأيتَ؟ فـ (محمد) مبتدأ لا غير والجملة الاستفهامية بعده خبر عنه، ولا يجوز في (محمد) النصب مفعولاً به للفعل (رأيتَ) لوجود الاستفهام فاصلاً بينه وبين الفعل الواقع بعد الاستفهام. وتجري هذه القاعدة على أيّ اسم متقدم سواء أكان هذا الاسم معرباً، أو مبنياً.

---

(1) سيبويه: 1/ 128.

ويحاول سيبويه أن يعرض لنا كيف تكون بعض الأسماء التي تبتدئ بها الجملة مرفوعة على الابتداء لا غير، معللاً لكل ما يقول، ومـمَّا يمثّل به هنا قوله:

(أأخواك اللذان رأيت). فـ (أخواك) مبتدأ مرفوع ولا يجوز نصبه، وخبره (اللذان) أمّا (رأيتَ) فهي جملة فعلية لا محلّ لها من الإعراب لكونها صلة الموصول (اللذان)، لأنَّ الموصول وصلته بمثابة كلمة واحدة، ولا يجوز للفعل (رأيتَ) أن يعمل في (أخواك)، لأنَّ الوظيفة النحوية له هي كونه صلة موصول، وليس له أن يعمل فيما قبله وظيفة نحوية أخرى.

ثمّ أنَّ الاستفهام المتقدم لا يعمل في (أخواك)، ولذلك لا يجيز سيبويه نصب (أخواك) على أيّ حال قلّبنا التركيب.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّه لو جاز النصب في هذه التراكيب بعامل موجود في التركيب المعين لجاز في الوقت نفسه نصب الاسم المتقدم في غير الجمل الاستفهامية بذلك العامل المفترض، ويمثّل سيبويه لهذا بنحو: (زيداً الذي رأيتَ)، بنصب (زيداً) في الجملة الخبرية، على افتراض جواز قولك: (أخويك اللذين رأيتَ)، ومثل هذه التراكيب خطأ لا تقبله قواعد النحو، لأنَّ النصب في (زيداً) و (أخويك) لا عامل له لفظياً أو معنى، ظاهراً أو مضمراً، وليس أمامنا إلاَّ الرفع فعلى ابتداء، سوا كنّا في جملة خبرية أو استفهامية، ولهذا يقول سيبويه إنّ قولك:

أأخواك اللذين رأيتَ؟ بالرفع في (أخواك) لا غير، يشبه نحوياً قولك: (أأخواك صاحبانا)، ولا يجوز هنا نصب (أخواك) البتة، لأنّه مبتدأ، مخبر عنه بـ (صاحبانا).

الاسم المستفهم عنه المخبر عنه بنكرة موصوفة بفعل

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وإذا كان الفعل في موضع الصّفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيدٌ أنتَ رجلٌ تضربه، وأكلَّ يومٍ ثوبٌ تلبَسُهُ؟)[1].

---

(1) سيبويه: 1/ 128.

أقول:

مثلما لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالاستفهام، ولذلك يرفع الاسم المتقدم على الابتداء، ولا يجوز نصبه بالعامل المتأخر، فكذلك الأمر هنا، أعني في مثال سيبويه (أزيدٌ أنتَ رجلٌ تكرمِه؟).

إذ أنَّ (زيد) مبتدأ لا يجوز نصبه وإنْ جاء الفعل (تكرمه) بالهاء، لأنَّ هذا العامل في موضع صفة لـ (رجلٌ)، والصّفة لا يجوز إعمالها في الموصوف قبلها، لكون الصّفة والموصوف من المتلازمات، كالمضاف والمضاف إليه، والصلة والموصول.

والأحسن في الفعل (تكرمه)) أن يكون بالهاء، لأنّه ليس عاملاً في (زيد) مشغولاً عنه بالهاء، فإذا ما حذفنا الهاء عمل الفعل في الاسم المتقدم لأنَّ الاسم المتقدم على الابتداء، ولا يجوز أن يعمل فيه الفعل البتة، لكونه صفة لما قبله، والصّفة لا تعمل في الموصوف قبلها كما ذكرنا، وما يقال في (أزيدٌ أنت رجلٌ تكرمه؟ يقال في: أكلُّ يومٍ ثوبٌ تلبسه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء، لأنّه ليس بموضع إعمال، ولكنّه يجوز فيه كما جاز في الوصل، لأنّه في موضع ما يكون من الاسم، ولم تكن لتقول: أزيداً أنت رجلٌ تضربه، وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه، لأنّه ليس بمبني على الفعل، ولكن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر.

فمن ذلك قول الشاعر:

أكلُّ عامٍ نَعَمٌ تحوُنَهُ ... يُلقِحُهُ قومٌ وتنتجونَهُ

وقال (زيدٌ الخير):

أفي كلّ عامٍ مأتمٌ تبعثونَهُ ... على محمرَ ثوّبتموه وما رُضَا

وقال جرير فيما ليس فيه الهاء:

أبحمتَ حِمى تهامةَ بعد نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

وقال آخر:

فما أدري أغيّرهُم تناءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا؟[1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات

- الوصل: أيّ الوصل بجملة الصلة.
- لأنّه في موضع ما يكون الاسم: أيّ أنَّ الفعل قد وقع موقع المفرد، فهو صفة للنكرة، ولذلك صار بمثابة الجزء من الموصوف؛ لأنَّ الصّفة والموصوف كالشيء الواحد، والصّفة بعض الموصوف.

ليس بمبنيّ على الفعل: أيّ ليس الموصوف مبنياً على الفعل الواقع صفة له.

ثانياً: لا يجوز عند سيبويه في نحو قولك:

أزيدٌ أنتَ رجلٌ تكرمُهُ؟

و: أكلُّ يومٍ ثوب تلبسه؟

إلاَّ الرفع في (زيد) و(ثوب)؛ لأنَّ الفعل (تكرمُهُ) كما قلنا في محلّ رفع صفة لـ (رجل)، والفعل (تلبسه) صفة لـ (ثوب)، ولذلك جاء الفعلان بالضمير (الهاء) للربط بين الجملة الوصفية والموصوف، وسيبويه يرى أن مجيء الضمير الرابط بين الصّفة والموصوف هو الأحسن؛ لأنَّ الفعل ليس عاملاً في غيره، وإنّما هو بمثابة بعض الموصوف، أو جزء منه، ومن غير المستحسن قولك:

أزيدٌ أنت رجلٌ تكرمُ؟

(1) سيبويه: 1/ 129-130.

بعدم ذكر الضمير العائد، وإنْ كان هذا الحذف لا يؤثر على الوظيفة النحوية للفعل كونه صفة للنكرة قبله، ولا يكون الفعل عاملاً في غيره بوجود الضمير، أو بعدم وجوده، فهو ليس كقولك:

محمد تكرمُهُ، ومحمداً تكرم

فانشغال الفعل بالضمير يلزم رفع (محمد)، وعدم انشغاله يلزم نصبه.

ثالثاً: ويزيد سيبويه الأمر وضوحاً فيرى أنَّ من الممتنع نصب (زيد)، فيقال: (أزيداً أنتَ رجل تكرمه؟)، على أساس أنَّ (تكرمُهُ) وصف للمفعول به (زيداً)؛ لأنَّ الإكرام وقع على الضمير، فالأوّلى عدم جواز نصب (زيد) بالفعل، زد على ذلك أنَّ الموصوف (رجل) ليس مبنياً على صفته (تكرمه)، فلا تعمل فيه، وإنَّما هي صفة له لا غير، مثلما يقع الفعل في موضع الخبر كقولك:

محمد يكرم ضيوفه دائماً

ثمّ أنَّ العائد أعني الضمير في (تكرمه) عائد على (رجل) لا على (زيد)، وكما أننا لا نستطيع أن ننصب (رجلاً) بالفعل الذي وقع صفة له، وهو الأقرب موقعاً منه، فالأوّلى عدم جواز نصب (زيد) المتقدم بالفعل المتأخر.

أمّا مسألة حذف (الهاء) فهي جائزة في الصّفة، كما هي جائزة في الصلة على ممَّا سيأتي عليه سيبويه مستشهداً بقول (قيس بن حصين الحارثي) يصف قوماً بالقدرة والغلبة الدائمة على أعدائهم، بحيث لم يتركوا مجالاً لهم لأن تلقح إبلهم، لأنَّهم يغيرون عليهم، ويستولون على ما تلقح تلك الإبل فيقول:

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوُنَهُ يُلقِحُهُ قومٌ وتنتجونَهُ

والنعم: الإبل، وتحوونه: تضمونه وتستولون عليه، ونتج الدابة: استولدها.

والشاهد فيه وجوب رفع (نَعَمٌ)، لأنَّ الفعل (تحوونه) وقع صف له، ولا تعمل الصّفة فيما قبلها، لأنَّ الصّفة والموصوف متلازمان كتلازم الصلة والموصول.

و(نَعَمٌ): مبتدأ مؤخّر، و(كلَّ) منصوب على الظرفية، وهو متعلق بخبر (نَعَم) مؤخّر، وجاز الإخبار بالظرف عن اسم الذات (الجثة) بالظرف لإمكانية تأويل ذلك على الحذف، والأصل: أكلَّ عامٍ أخذُ نَعَم، أو تحصيلُ نعَم [1].

ومثل ذلك قول الشاعر المخضرم (زيد الخير)، سمّاه الرسول ﷺ بذلك، والشاعر يخاطب قوماً لم يتعوّدوا الإكرام، فهم يحزنون، ويألمون كما يحزن من فقد عزيزاً فأقام له مأتماً حين يقدمون هدية لأحد، ممّا لا يستحق هذا الحزن، فيقول:

أفي كلّ عام مأتمٌ تبعثونَهُ ... على محمرٍ ثوّبتموه وما رُضَا

والمحمر: الفرس الهجين، يتصرف كتصرف الحمير.

وثوبتموه: من الثواب، أيّ قدمتموه جزاء لمن أثابكم وأكرمكم في شيء.

ورُضا: بمعنى: رُضي في لغة طيء بقلب الياء ألفاً.

والشاهد فيه: كالشاهد قبله وهو وقوع (تبعثونه) صفةً لـ (مأتم)، لا يجوز نصبه.

وكذا الأمر في قول الشاعر:

أُبحمتَ حِمى تهامةَ بعد نجدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

وقد سبق الحديث فيه، والشاهد هنا رفع شيء لوقوع جملة (حميت) صفة له.

ومثله قول جرير (ت 110هـ):

فما أدري أغيّرهُم تناءٍ ... وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا؟

والشاهد فيه وقوع جملة (أصابوا) صفة للنكرة (مالٌ)، ولا يجوز نصب (المال) بالفعل (أصابوا)، لأنّه لو نصب لقيل: أم أصابوا مالاً، وأصابوا لا يجوز أن تعطف على الاسم تناءٍ الذي هو فاعل (غيّر).

---

(1) وينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 8).

ممّا يتوجّب فيه الرفع بعد الاستفهام

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ومـمّا لا يكون فيه إلاّ الرفع قوله: أعبدُ الله أنتَ الضاربُهُ؟؛ لأنّك إنّما تريد معنى: الذي ضَرَبه، وهذا لا يجري مجرى (يفعلُ).

الا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: ما زيدٌ أنا الضارب ولا زيداً أنـت الـضاربُ، وإنّمـا تقول: الضاربُ زيداً، على مثل قولك: الحسنُ وجهـاً الا تـرى أنّـك لا تقـول: أنـت المائـة الواهبُ، كما تقول: أنت زيداً ضاربٌ)[1].

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنَّ من مواضع وجوب رفع الاسم بعد الاستفهام، إذا كان خـبره صلة لـ (أل) الموصولة في نحو:

أعبدُ الله أنت المكرِمُهُ.

ولا يجوز النصب في (عبدالله) هنا لأنَّ الصلة لا تعمل فيمـا قبلـها، ولأنّ (المكرِمُـهُ) تعادل في موقعها ووظيفتها النحوية (الذي أكرمَهُ) والهاء تعود على اسم الموصول (الذي) لا على (عبدالله)، ثمّ أنَّ (الذي أكرمَهُ) لا تجري على رأي سيبويه مجرى (الذي يكـرم)، فهنـاك فرق بين قولنا:

أعبدُ الله أنتَ الذي أكرمَهُ. للدلالة على وقوع الحدث في الماضي.

و:عبدُ الله أنتَ الذي يكرمُ. للدلالة على وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال كمـا سنرى.

من جهة:

و: أعبدُ الله أنتَ المكرمُهُ. بوجود (أل).

---

(1) سيبويه: 1/ 130.

و: أعبدُ الله أنتَ مكرمه. بطرح (أل) من اسم الفاعل، إذ أن بعض النحاة من يجعل (أل) زائدة، لا موصول، ولهذا يمكن إعمال ما بعدها فيما قبلها، وسيبويه يرى أنَّ (أل) بمعنى الذي، ولا يجوز عدّها مطروحة زائدة[1].

ثانياً: واستناداً إلى ما مرَّ لا يجوز عند سيبويه أن تقول:

ما زيداً أنا المكرم، ولا زيداً أنت المكرمُ.

بنصب (زيداً)، لأنَّ (أل) بمنزلة اسم الموصول (الذي)، ولا يعمل شيء من الصلة فيما قبله.

وإذا أردنا إعمال اسم الفاعل في الاسم قدّمنا اسم الفاعل، وأخّرنا الاسم المعمول، فنقول:

هذا المكرِم زيداً. مثلما نقول في الصّفة المشبّهة: **قال سيبويه - رحمه الله-**:

هذا الحسنُ عملاً.

ولا نقول: أنتَ المائةَ الواهب، بتقديم (المائة) على اسم الفاعل بـ (أل)، بل نقول: أنتَ الواهبُ المائةَ، مثلما نقول:

أنتَ محمداً مكرمٌ. بتقديم المعمول على اسم الفاعل والعامل الواقع خبراً.

---

(1) ينظر: السيرافي: الشرح، 3/ 265.

اسم الفاعل بـ (أل) وبدونها

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: هذا ضاربٌ كما ترى، فيجيء على معنى: هذا يضربُ، وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: هذا ضاربٌ فيجيء على معنى: هذا سيضرب.

وإذا قلت: هذا الضارب، فإنّما تعرفه على معنى: الذي ضَرَبَ، فلا يكون إلاّ رفعاً، كما أنّك لو قلت: أزيدٌ أنتَ ضاربُهُ؟ إذا لم ترد بضاربُه الفعل، وصار معرفة رفعتَ، فكذلك هذا الذي لا يجيء إلاّ على هذا المعنى، فإنّما يكون بمنزلة الفعل نكرة) [1].

أقول:

أوّلاً: يزيد سيبويه طبيعة مثل هذه التراكيب وضوحاً فيرى أنَّ قولك: (هذا كاتبٌ شعراً)، بمعنى: (هذا يكتبُ شعراً)، في الإعمال، والدلالة على الحديث المحض الحالي، أو على معنى الحديث المحض الاستقبالي، وفي مثل هذا التركيب يعمل اسم الفاعل مقدماً ومؤخّراً، تقول: (هذا كاتبٌ شعراً)، بتقديم اسم الفاعل على معموله (شعراً).

و(هذا شعراً كاتباً)، بتقديم المفعول به على العامل (كاتباً)، أمّا إذا قلت: (هذا الكاتب شعراً)، بمجيء اسم الفاعل صلة لـ (أل) فهو بمعنى: (الذي كتب شعراً) أو (الذي يكتبُ شعراً) لأنّه صار بمثابة المعرف بالإضافة، وخرج من أن يكون عاملاً فيما قبله، لأنَّ الاسم الذي في معنى الفعل الماضي لا يعمل، أيّ يتوجّب رفع الاسم قبله تقول:

أزيدٌ أنتَ مكرمُهُ. إذا لم ترد بـ (مكرمه) بمعنى الفعل، بل تريد الوصف، أعني الإخبار عن (زيد)، ومكرمُهُ بمثابة الفعل، والفعل بمنزلة النكرة.

وقياساً على هذا تقول:

أزيدٌ أنتَ المكرمُهُ. والدلالة على كلتا الجملتين دلالة مضي، ومجيء اسم الفاعل معرفاً بأل أقوى من عدم مجيئه بها.

---

(1) سيبويه: 1/ 130-131.

الجملة الفعلية من حيث التنكير أو التعريف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلاّ نكرة، ألا ترى أنّك لو قلت: أكلّ يوم زيداً تضربه، لم يكن إلاّ نصباً، لأنّه لي بوصف، فإذا كان وصفاً فليس بمبني عليه الأوّل، كما أنّه لا يكون الاسم مبنياً عليه في الخبر، فلا يكون ضاربٌ بمنزلة: يفعلُ وتفعلُ إلاّ نكرة) [1].

أقول:

أوّلاً: تقع الجملة الفعلية، وكذلك الجملة الاسْمّية في دائرة التنكير، إذا ما تمّ تصنيف كلّ منها باعتبار التنكير، أو التعريف، لأنّ الجمل في الأصل كلّها نكرات، لأنّ الجملة – أية جملة – تتحصل بها فائدة دلالية، وتحصيل الفائدة الدلالية من الجملة دليل على أنّها لم تكن معلومة من قبل تركيبها ونسجها؛ وعلى هذا الأساس عُدّت الأفعال نكرات أصلاً، ولذلك يقول سيبويه: (وأصل وقوع الفعلَ صفة للنكرة) أيّ أنّ الفعل توصف به النكرات، تقول:

هذا رجلٌ يعمل بإخلاص. بجعل الجملة الفعلية (يعملُ بإخلاص) وصفاً للنكرة (رجل).

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [من سورة البقرة: 281]، فجملة (ترجعون فيه) في محلّ نصب صفة لـ (يوماً).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 138]، فجملة (تجهلون) في محلّ رفع صفة لـ (قومٌ).

وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [من سورة المائدة: 31]، فجملة (يبحث في الأرض) في محلّ نصب صفة لـ (غراباً).

---

(1) سيبويه: 1/ 131.

وكذا الجملة الاسميّة الواقعة بعد النكرة، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [من سورة التحريم: 6]، فالجملة الاسميّة (وقودها الناسُ) من المبتدأ والخبر في محلّ نصب صفة للنكرة (ناراً).

ثانياً: وعلى أساس من جعل الفعل نكرة يرى سيبويه أنَّ المشتقات الوصفية كاسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، لا تعمل إلاَّ إذا كانت بمعنى التنكير، وفيها دلالة الحال أو الاستقبال، ولذلك يقول: (كما لا يكون الاسم كالفعل إلاَّ نكرة). أيّ لا يعمل اسم الفاعل، ومثله اسم المفعول أو صيغة المبالغة عمل الفعل إلاَّ إذا كان كلّ منها نكرة[1].

ثالثاً: ولتثبيت هذه الحقائق يمثّل سيبويه بنحو:

(أكلَّ يومٍ محمداً تكرمُهُ)

بنصب (محمداً)، لأنَّ الفعل (تكرمُهُ) لا يؤدي هنا وظيفة الوصف لـ (محمد)، لأنَّ محمداً معرفة، وجملة (تكرمه) بمثابة النكرة، ولا توصف المعرفة بالنكرة.

ونصب (محمداً) في هذا المثال إنّما تمّ بعامل مقدّر يفسّره المذكور والتقدير:

أكلَّ يومٍ تكرم محمداً تكرمُهُ؟

فإذا أبدلنا (محمداً) باسم نكرة كـ (رجل)، وقلنا:

أكلَّ يومٍ رجلٌ تكرمُهُ؟ وجب رفع (رجلٌ)، وجعل جملة (تكرمُهُ) صفة له، ولا يجوز نصبه بـ (تكرمُهُ)، وهو يشبه قولك: محمدٌ أكرمتُ، بجعل جملة (أكرمتُ) خبراً عن (محمد).

فإن نصب (محمد)، وقلت: (محمداً أكرمتُ)، صار (محمداً) معمولاً لـ (أكرم)، وبطل أن تكون الجملة خبراً عنه.

---

(1) اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل المجرد من (ال) في الزمن الماضي، فقد منعه فريق، وأجازه آخرون، واستدلّ المجوّزون بقوله تعالى: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)، [من سورة الكهف: 18]، فاسم الفاعل (باسط) عمل النصب في (ذراعيه)، وهو معنى المضي، وقد رأى المانعون إنّه على إرادة الحال الماضية كأنّها حاضرة، أيّ تقدير الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال المتكلّم، وأنّ المعنى: يبسط ذراعيه، ولذلك صحّ وقوع اسم الفاعل: باسط موقع: يبسط بدليل أنّ الواو في: (وكلبُهم) واو حال، وقد عطف على (باسط) بالمضارع (ونقلّبهم)، ولم يُقال: (قلبناهم) بالماضي.
ينظر: الفراء: معاني القرآن، 2/ 37، وأبو حيان: البحر المحيط، 6/ 109.

وهذا مفاد قول سيبويه: (فإذا كان وصفاً)، ويقصد الفعل، (فليس بمبنيّ عليه الأوّل)، أيّ: لا يجوز فيه النصب، على أساس أنّه معمول لفعل، وليس الفعل صفة له.

رابعاً: يؤكّد سيبويه أنَّ اسم الفاعل ومثله اسم المفعول يعملان عمل الفعل إذا كانا على صورة التنكير فـ (كاتب) بمنزلة: (يكتب) تقول:

هذا شعراً كاتبٌ، وهذا شعراً يكتبُ

و(مكتوب) بمنزلة: (يُكتب).

يقال: هذا مالاً مُعطى، وهذا مالاً يُعطى.

من مواضع وجوب الرفع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: أذكرٌ أن تلد ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى؟ وكأنّه قال: أذكرٌ نتاجها أحبُّ إليك أم أنثى؟ فإن تَلِد اسم، وتلِدُ به يتمّ الاسم كما يتمّ (الذي) بالفعل، فلا عمل له ههنا، كما ليس يكون لصلة (الذي) عملٌ) [1].

أقول:

أوّلاً: يجب رفع الاسم الواقع بعد الاستفهام والمتلو بمصدر مؤول في نحو مثال سيبويه: (أذكَرٌ أنْ تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى؟)، فـ (ذكرٌ) مبتدأ مرفوع، والمصدر المؤول (أنْ تلد) في محلّ رفع مبتدأ ثان، واسم التفضيل (أحبُّ) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة الاسمّية خبر للمبتدأ الأوّل (ذكرٌ)، والضمير الرابط للجملة الخبرية محذوف تقديره: (أنْ تلده)، وتقدير الجملة: أذكرٌ ولادةُ ناقتك، أو (نتاج ناقتك) أحبُّ إليك أم أنثى؟

ثانياً: إنّ حذف الضمير الرابط إنّما تمّ لأنَّ هذا الضمير واقع في صلة (أنْ وما بعدها)، والمصدر المؤول هذا بمثابة اسم مفرد أشبه (الذي) ولذلك يحسُن لفظه.

ثالثاً: يمكن جعل المصدر المؤول (أن تلدَ) بدلاً من (ذكرٌ)، والتقدير: أأن تلد ناقتك ذكراً أحبُّ إليك أم تلد أنثى؟

وعلى أيّ وجه كان موضع المصدر المؤول من الإعراب لا يجوز عند سيبويه نصب (ذكَر) بالفعل الواقع بعد أن المصدرية إلاّ إذا تقدم كما هو في: أأن تلد ناقتك ذكراً ... أمّا إذا تأخر، وتقدم (ذكر) فلا يجوز إلاّ رفع الاسم على الابتداء، لأنَّ ما بعد (أن المصدرية) لا يعمل فيما قبله، مثلما لا يعمل الفعل الواقع صلة لاسم الموصول فيما قبله كما مضى.

وعليه وجب رفع الاسم (ذكر) لا غير.

---

(1) سيبويه: 1/ 131.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: أزيدٌ أن تضربَهُ عمرو أمثلُ أمْ بِشْرٌ، كأنّه قال: أزيدٌ ضربُ عمرو إياه أمثل أم بشرٌ؟ فالمصدر مبتدأ، وأمثلُ: مبني عليه، ولم يُنزل منزلة: الفعل، فكأنّه قال: أزيدٌ ضاربُهُ خيرٌ أم بشرٌ؟ وذلك لأنّك ابتدَأته وبنيت عليه فجعلته اسماً، ولم يتلبس زيدٌ بالفعل إذا كان صلة له، كما لم يتلبس به الضاربُه حين قلت: زيدٌ أنتَ الضاربه، إلاّ أنّ الضاربه في معنى: الذي ضربه، الفعل تمامُ هذه الأسماء، فالفعل لا يلتبسُ بالأوّل إذا كان هكذا) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- مبني عليه: مسند إليه، وهنا يريد: جعلته خبراً للمبتدأ.
- يلتبس: يدخل في علاقة إسناد مع غيره.

ثانياً: يحاور سيبويه التراكيب اللغوية المختلفة المكونات، ويماثل بينها حيناً، ويفارق حيناً آخر، تثبيتاً للقاعدة النحوية، وكشفاً عن مكنونها ومنطوقها لكي يمكن البناء عليها، والتوليد اللغوي استناداً إليها. فيحيلنا إلى مثال آخر موضحاً عبره القاعدة التي بنى عليها الأمثلة السابقة وهي أنَّ صلة (أنْ) لا يعمل فيما قبله، مثلما لا يعمل صلة (الذي) فيما قبله، فيزيد الأمر جلاء بنحو مثاله:

أزيدٌ أن يكرمَهُ عمرو أمثلُ أم بشرٌ؟

بجعل المصدر المؤول من (أن يكرم) مبتدأ ثانياً، و(أمثلُ) خبراً للمبتدأ الثاني، وجلمة (إكرامه أمثلُ) خبر للمبتدأ الأوّل (زيد).

و(بشر) معطوف على زيد لا على (عمرو).

ولا يجوز عند سيبويه نصب (زيد) بـ (يكرم)، لأنَّ هذا الفعل واقع صلة لـ (أن)، وما وقع من الأفعال هذا الموقع لا يجوز أن يعمل فيما قبله.

وجملة: أزيدٌ أن يكرمَهُ عمرو أمثلُ أم بشرٌ؟

---

(1) سيبويه: 1/ 131.

تضارع في تركيبها النحوي جملة: أزيدٌ إكرام عمرو إياه أمثلُ أم بِشْرٌ بذكر المصدر الصريح (إكرامُ) المضاف إلى فاعله في المعنى.

و(زيد) مبتدأ، والمصدر الصريح (إكرام) مبتدأ ثان، و(إياه) مفعول به للمصدر، و(أمثل) خبر للمبتدأ الأوّل أو بتعبير سيبويه (مبني عليه)، أيّ على المبتدأ، والجملة خبرية، و(بشر) معطوف على زيد.

ثالثاً: أمّا (أمثلُ) فهو اسم تفضيل لا يُنزَّل منزلة الفعل (يفعلُ)، لكون اسم التفضيل لا يعمل إلاّ فيما بعده وبشرط التنكير، وفي التمييز على وجه التحديد. قال تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [من سورة الكهف: 34]، ﴿قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗا﴾ [من سورة التوبة: 81]، ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا﴾ [من سورة التوبة: 97].

فـ (مالاً) و(نفراً) و(حراً) و(كفراً) و(نفاقاً) معمولات لاسم التفضيل على التمييز، لا يجوز تقديمها على عواملها على رأي سيبويه، ومن النحاة من أجاز ذلك[1].

ويماثل سيبويه بين التركيب الثاني:

أزيدٌ إكرام عمرو إياه أمثلُ أم بشرٌ؟

بتركيب آخر هو: أزيد مكرِمُهُ خيرٌ أم بشرٌ؟

فـ (زيد) مبتدأ، (ومكرِمُهُ) مبتدأ ثان، و(خيرٌ) خبر للمبتدأ الثاني، وهو اسم تفضيل بحذف الهمزة لكثرة استعماله في اللغة، ومثله (شرّ)، والأصل: أخيرٌ، وأشرُّ.

وجملة (مكرِمُهُ خير) خبر للمبتدأ (زيد).

و(مكرِمُهُ) هذا ليس فعلاً عاملاً في (زيد) بل هو بمنزلة ما وقع من الأسماء صلة لـ (أل) بمعنى الذي، وما وقع صلة لغيره لا يعمل فيما قبله.

رابعاً: ويرى سيبويه أنَّ قولك: آلَن تلدَ ناقتُك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثى؟

بنصب (ذكراً) مفعولاً للفعل الواقع صلة لـ (أن)، لأنَّ (ذكراً) وقع بعد الفعل لا قبله، ولذلك عمل فيه.

---

(1) ينظر: البكيلي (حيدره اليمني): كشف المشكل في النحو، ص 135.

وهذا التركيب يضارع قولك:

الذي رأيتُ أخاهُ زيدٌ

فـ (رأيتُ) وقع صلة لـ (الذي) وأخاه: مفعول به، وقد عمل (رأيتُ) فيما بعده، وإنْ وقع صلة لـ (الذي).

ولك أن تقول:

زيدٌ الذي رأيتُ أخاه

ولا تقول: زيدٌ أخاه الذي رأيت.

بتقديم المعمول على عامله (رأيت) الواقع صلة لـ (الذي) وعلى هذا يجوز في: أأن تلد ناقتُك ذكراً؟

القول: أذكراً أن تلدَ ناقتُكَ؟

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: أأن تلد ناقتك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثى؟، لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة (أنْ)، فصار صلته، فصار كقولك: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ.

ولا يجوز أنْ تبتدئ بالأخ قبل الذي، وتُعمل فيه رأيتُ أخاه زيدٌ، فكذلك لا يجوز النصب في قولك: أذكرٌ أن تلد ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى؟ وذلك أنّك لو قلت: أخاه الذي رأيت زيدٌ. لم يجز، وأنت تريد: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ) [1].

أقول:

يظل سيبويه ضمن الدائرة النحوية المعينة يقلّب التراكيب اللغوية مبيناً ما يصحّ منها، وما لا يصحّ ضمن القواعد النحوية التي يقررها وعنده أنّ قولك:

أأنْ تلدّ ناقتك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثى؟

كلام صحيح مستقيم نحواً ودلالة، وقد نُصب (ذكراً) على المفعول به للفعل (تلد) الواقع صلة لـ (أنْ) لتأخّره عن هذا العامل.

فهو كنصب: (أخاه) في قولك:

---

(1) سيبويه: 1/ 131-132.

الذي رأيتُ أخاه زيدٌ

بإعمال (رأى) في (أخاه) مع كونه واقع صلة لـ (الذي)، والحجة في هذا الإعمال الصحيح والمستقيم تكمن ي تأخر المعمول وتقدم العامل، وعلى هذا الأساس لا يجوز القول:

(زيد أخاه الذي رأيت)، بنصب أخاه) بـ(رأيت)، لأنَّ (رأيت) وقع صلة لـ (الذي)، والصلة لا يعمل فيما قبله.

والصحيح أن يقال:

(زيدٌ الذي رأيتُ أخاه) بتأخير (أخاه) عن عامله الواقع صلة ل، (الذي)، وكذا الأمر في قولك:

(أأنْ تلدّ ناقتك ذكراً ...) بتأخير (ذكراً) عن عامله (تلد) الواقع صلة لـ (أنْ).

ولا يجوز القول: أذكراً أنْ تلدَ ناقتك. بإعمال الفعل الواقع صلة لـ (أنْ) في معمول متقدم عليه.

ما يجب فيه الرفع بعد الاستفهام أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وممَّا لا يكون في الاستفهام إلاَّ رفعاً قولك: أعبدُ الله أنتَ أكرم عليه أم زيد، وأعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بشرٌ، كأنّك قلت: أعبدُ الله أنت أخوه أم بشر، (لأنَّ (أفعل) ليس بفعل، ولا اسم يجري مجرى الفعل، وإنّما هو بمنزلة حَسَنٌ وشديد، ونحو ذلك، ومثله: أعبدُ الله أنت له خيرٌ أم بشرٌ) [1].

أقول:

أوّلاً: قلنا إنّ اسم التفضيل وصف ليس فيه معنى الفعلية، وهو لا يعمل إلاَّ في متأخر عنه، اشترط فيه التنكير، إذ ينصبه على التمييز، ولا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله على أرجح الآراء، فإذا قلنا:

---

(1) سيبويه: 1/ 132.

أعبدُ الله أنتَ أكرم عليه أم زيدٌ؟.

و: أعبدُ الله أنتَ له أصدق أم بشر؟

وجب رفع (عبدالله) على الابتداء، لأنَّ (أكرم) و(أصدق) ليسا ممَّا يعمل في أسماء الأعلام، وهي معارف، ثمّ أنَّ أسماء التفضيل لا تعمل في المتقدم عليها، لكونها على رأي سيبويه ليست أفعالاً، ولا هي بأسماء تجري مجرى الفعل كما هو شأن اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة.

ثانياً: لفت سيبويه النظر إلى اسمَي تفضيل على (أفعل) حذفت منهما همزة (أفعل) لكثرة ورودها في الاستعمال، وهما خيرٌ، ومثله: شرّ، والأصل كما ذكرنا: أخيرُ، وأشرُّ.

قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [من سورة النساء: 59].

﴿وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾ [من سورة مريم: 76].

﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ۖ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ [من سورة يوسف: 77].

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وتقول: أزيدٌ أنتَ له أشدّ ضرباً أم عمرو، فإنّما انتصاب الضرب كانتصاب زيد في قولك: ما أحسن زيداً، وانتصاب وجهٍ في قولك: حَسَنٌ وجهَ الأخ، فالمصدر هنا كغيره من الأسماء، كقولك: أزيدٌ أنت له أطلقُ وجهاً أم فلانٌ، وليس له سبيل إلى الإعمال، وليس له وجه في ذلك) [(1)].

أقول:

مرَّ القول بأنَّ اسم التفضيل لا يعمل فيما قبله، بل يعمل فيما بعده من النكرات بنصبها على التمييز، ولا يجوز في هذا المعمول التقدم على عامله، ولذلك يمثّل سيبويه بنحو قوله:

أزيدٌ أنت له أشدّ كرماً أم عمرو

(1) سيبويه: 1/ 132.

بنصب (كرماً) على التمييز بـ (أشدّ)، وهذا كانتصاب (زيداً) بعد فعل التعجب (أحسن) في نحو:

ما أحسن زيداً، وكانتصاب (وجه الأخ) بعد الصّفة المشبّهة (حَسَنٌ) في قولك: حَسَنٌ وجه الأخ.

وهذه المشتقات في عملها لا تقوى على التصرّف كغيرها من العوامل الفعلية التي يمكن التصرف في معمولاتها تقديماً أو تأخيراً، فهي في بعض المواقع كالأسماء، يوصف بها، أو يخبر بها أو عنها لا غير.

ممّا يتوجّب فيه الرفع أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعاً قولك: أعبدَ الله إنْ تره تضربه، وكذلك إنْ طرحت الهاء مع قبحه فقلت: أعبدُالله إنْ ترَ تضرب، فليس للآخر سبيل إلىٰ الاسم، لأنّه مجزوم، وهو جواب الفعل الأوّل، وليس للفعل الأوّل سبيل، لأنّه مع إنْ بمنزلة قولك: أعبدَ الله حين يأتيني أضربُ، فليس لعبدالله في يأتيني حظّ، لأنّه بمنزلة قولك: أعبدَ الله يوم الجمعة أضربُ. ومثل ذلك: زيدٌ حين أضربُ يأتيني؛ لأنَّ المعتمد على زيد آخرُ الكلام، وهو يأتيني، وكذلك إذا قلت: زيداً إذا أتاني أضربُ، وإنّما هو بمنزلة حين) [1].

أقول:

مـمّا لا يعمل فيما قبله يذكر سيبويه الآتي:

أوّلاً: ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبله- ويجب لذلك الرفع في الاسم المتقدم، تقول:

زيدٌ إنْ تأت يكرمْكَ.

ولا يقال: زيداً إنْ تأتِ يكرمك، على معنى: إنْ تأتِ زيداً يكرمك.

ثانياً: لا يعمل جواب الشرط المجزوم في الاسم المتقدم، يقال:

---

(1) سيبويه: 1/ 133.

محمدٌ إنْ يأتنا نكرم.

ولا يقال: محمداً إنْ يأتنا نكرم، على معنى: إنْ يأتنا نكرَم محمداً.

وعلى هذا الأساس لا يجوز عند سيبويه أن تقول:

أمحمداً إنْ تره أكرمْه.

بنصب (محمداً) بإضمار فعل يفسّره (تره) أو (أكرمه)، لأنَّ ما بعد (إنْ) الشرطية من فعل وجواب مجزوم لا يكونا تفسيراً لـما قبل (إنْ) ولا يعملان فيما قبلها.

وإذا طرحنا الضمير من فعلي الشرط والجواب لم يعملا أيضاً في الاسم المتقدم.

ثالثاً: لا يعمل المضاف إليه في الاسم الواقع قبل المضاف.

فإذا قلت: حين تأتي محمداً يكرمْك.

لا يجوز أن تقول: محمداً حين تأتني يكرمك.

والسبب أنّك أضفت (حين) إلى (تأتي)، فلم يجز إعمال (تأتي) في الاسم الواقع قبل الحين، (المضاف إليه).

وإذا قلت: أعبدَ الله حين تأتني تكرم. يجب نصب (عبدَ الله) لأنَّ التقدير: أتكرم عبدَالله حين تأتي.

ولا يجوز الرفع حملاً على ضميره المرفوع في (تأتي)، لأنَّ تأتي لا يعمل فيه الحين، فلا يحمل عليه ما قبل الحين، كما لا يعمل فيه، وهو قولك:

أعبدُالله يومَ الجمعةِ أكرم.

و: عبدُالله حين أكرم يأتيني.

فالجمعة بمنزلة (يأتي)، وجعل (يوم) بمنزلة (حين)، وفي ذلك إشارة إلى إضافة يأتي إلى الحين، فلا عمل له فيما قبله.

رابعاً: لا يعمل المضاف إليه في المضاف، فإذا قلنا:

هذا أخو مكرمٍ محمداً.

لا يجوز فيه تقديم (محمداً) على المضاف فتقول:

هذا محمداً أخو مكرمٍ.

حكم الاسم المتقدم على الجملة الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فإنْ لم تجزم الآخر نصبتَ، وذلك قولك: أزيداً إنْ رأيتَ تضربُ، وأحسنه أن تدخل في رأيت الهاء، لأنّه غير مستعمل، فصارت حروف الجزاء في هذا بمنزلة قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته، فإذا قلت: إنْ ترَ زيداً تضربْ، ليس إلاّ هذا، صار بمنزلة قولك: حين ترى زيداً يأتيك؛ لأنّه صار في موضع المضمر حين قلت: زيدٌ حين تضربُهُ يكون كذا وكذا.

ولو جاز أن تجعل زيداً مبتدأ على هذا الفعل لقلت: القتالُ زيداً حين تأتي، تريد: القتالُ حين تأتي زيداً) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

تجزم الأخير: قصد بالأخير المضارع الواقع جواب الشرط في الجملة الشرطية.

غير مستعمل: غير عامل في ضمير المتقدم على أسلوب الاشتغال.

حروف الجزاء: أدوات الشرط، منها حرفان هما: إنْ، وإذما.

ثانياً: الأصل في الجملة الشرطية أن تكون مركبة من:

أداة شرط + فعل شرط + جواب شرط.

وجملة الشرط جملة فعلية لا غير، أمّا جملة جواب الشرط فقد تكون جملة فعلية بأنواعها، أو اسمّية مثبتة، أو منفية.

والأصل في فعلي الشرط وجوابه أن يكونا فعلين مضارعين كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [من سورة الأنفال: 19].

وقد يكونا ماضيين، وقد يختلفان، فيكون فعل الشرط ماضياً، وجواب الشرط مضارعاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 133.

ثالثاً: أجاز سيبويه وتابعه جمهور النحاة فيما بعد في الجملة الشرطية التي يكون فعل الشرط فيها ماضياً، والجواب مضارعاً، جزم هذا الجواب المضارعي، أو إبقاءه على حاله من الرفع، ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: (فإنْ لم تجزم الآخر نصبتَ)، ومعنى ذلك أنك إذا لم تجزم جواب الشرط تنصب به الاسم الواقع قبله كقولك:

أزيداً إنْ رأيت تكرمُ.

فحرف الشرط الجازم هو (إنْ)، وفعل الشرط هو فعل ماض، وجواب الشرط فعل مضارع، يجوز فيه الرفع والجزم.

أمّا الرفع فعلى وجهين:

الأوّل: على نية تقديمه، فقولك: (إنْ زرعتَ تحصدُ)، بمعنى تحصدُ إنْ زرعتَ.

والثاني: على تقدير الفاء، تقول: (إنْ زرعتَ فتحصدُ)، بمعنى إنْ زرعتَ فأنتَ حاصد، وإنّما وجب الرفع بعد (الفاء)، لأنَّ الفعل بعدها صار مقطوعاً ممَّا قبلها، مستأنف؛ لأنّها إنّما دخلت ليُجعل الجواب مبتدأ وخبراً، وإذا كان كذلك كان الفعل بعده خبر مبتدأ محذوف، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [من سورة الجن: 13]، والتقدير: فهو لا يخاف.

وعلى التقدير الأوّل، أيّ نية تقديم لمضارع، يجوز نصب الاسم المتقدم الواقع قبل فعل الشرط تقول:

زيداً إنْ رأيت تكرمُ

على تقدير: أتكرمُ زيداً إنْ رأيتَ.

ولذلك قال سيبويه - رحمه الله -: فإذا قلت: (إنْ ترَ زيداً تكرمُ، فليس إلاَّ هذا) أيّ نصب (زيداً) بـ (ترى)، وهو بمثابة قولك: (حينَ ترى زيداً يكرمُك)، لوقوع الاسم بعد الفعل لا قبله، فعمل فيه، ولم يقع بعد (إنْ) أو (حين) ليمتنع إعمال ما بعدهما فيما قبلهما. والأحسن عند سيبويه إدخال الهاء ف (رأيت).

رابعاً: ويرى سيبويه أنَّ قولك: زيدٌ حين تكرمُهُ يكونُ كذا وكذا.

يكون الضمير (الهاء) في محلّ نصب بـ (تكرمُ)، فإذا جعلت (زيداً) مكانه، ولم تذكره أول الكلام نصبته. ولو جاز الابتداء بـ (زيد) محمولاً على الفعل الذي بعد أداة الشرط (إنْ) لجاز الابتداء بلفظه فتحمله على الفعل الذي بعد (حين) فتقول:

القتالُ زيداً حين تأتي.

أو: زيداً حين تأتي القتال.

تريد: حين تأتي زيداً القتال. وهذا فاسد على رأي سيبويه لأنَّ ما بعد (إنْ) و (حين) لا يعمل فيما قبله.

خامساً: أمّا إذا رفعتَ جواب الشرط، وقدّرت قبله الفاء، فلا يجوز نصب الاسم المتقدم، لا تقول:

أزيداً إنْ تره فتكرمُ، على معنى: إنْ ترَ زيداً فتكرمُ زيداً.

وإنّما يتوجّب رفع (زيد) على الابتداء فتقول:

أزيدٌ إنْ تره فتكرمُ.

وعلّة ذلك أنَّ حروف الجزاء هنا بمثابة قولك في الاستفهام:

زيدٌ كم مرةً رأيتَهُ؟

وأدوات الاستفهام لا عمل لـما بعدها فيما قبلها كما مرَّ، وكذلك أدوات الشرط.

حكم الاسم الواقع بعد إنْ الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول في الخبر وغيره: إنْ زيداً تره تضرب، تنصب زيداً، لأنَّ الفعل الذي يلي (إنْ) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعدُ من الرفع، لأنّه لا يُبنى فيها الاسم على مبتدأ، وإنّما أجازوا تقديم الاسم في (إنْ) لأنّها أمّ الجزاء، ولا تزول عنها، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخر، وقال النمر بن تولب:

لا تجزعـــي إنْ منفـــساً أهلكتـــه   وإذا هلكتُ فعندَ ذلـك فـاجزعي)[1]

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنَّ نصب الاسم بعد (إنْ) الشرطية أولى وأوجب مثلما كان نصبه بعد حرف الاستفهام أولى وأوجب، تقول:

إنْ زيداً تره تكرمْ؟

فـ (زيداً) مفعول به لفعل مضمر لانشغال الفعل الموجود في الجملة بضميره، والتقدير: إنْ ترَ زيداً تره تكرم.

ثانياً: ويرى سيبويه أنَّ (إنْ) الحرفية الشرطية تنماز عن سائر أخواتها بمجيء الاسم بعدها منصوباً بفعل الشرط ظاهراً أو مضمراً، لكنَّها أصل أدوات الشرط، وبما أنَّ الشرط لابُدّ أن يكون فعلاً فالأصلح الاّ يلي هذا الفعل مبتدأ أو خبر، لأنَّ حرف الشرط (لا يبني الاسم فيها على مبتدأ)، كما يقول سيبويه.

لا يقال:

إنْ محمدٌ سافر أسافرْ

لأنَّ حرف الشرط أحق بالفعل مظهراً أو مقدّراً، ولذلك وجب نصب الاسم المتقدم.

ثالثاً: أنَّ جواز تقديم الاسم في الجملة الشرطية التي تكون أداة الشرط فيها (إنْ) دون أخواتها سببه كونها (أمُّ حروف الجزاء)، ولا تزول عنه فهي لذلك أكثر تصرفاً.

ومثلما صارت همزة لاستفهام على رأس أدوات الاستفهام، صارت (إنْ) على رأس أدوات الشرط، يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من التّصرف، لأنَّها تدخل في مواضع الجزاء كلِّها، أمّا بقية أدوات الشرط فلكل منها استعماله الخاص، ودلالته المحددة، ولذلك يمكن أن يليها الفعل في اللفظ أو يقدّر لها.

رابعاً: استشهد سيبويه بقول النمر بن تولب (ت نحو 14هـ) القائل:

---

(1) سيبويه: 1/ 134.

لا تجزعـــي إنْ منفـــساً أهلكتـــه   وإذا هلكتُ فعنـدَ ذلـك فـاجزعي

الذي يخاطب امرأته التي لامته على إتلاف ماله (النفيس)، وحذرته من الفقر والإفلاس، فيقول لها أنّه قادر على تعويض ما ينفقه ما دام حياً، والجزع لا من إتلاف المال، وإنّما من رحيل الإنسان، والشاهد فيه: نصب (منفساً) بعد أداة الشرط (إنْ) بفعل يمكن إظهاره، أو إضماره.

ومن المعروف جواز رفع (منفس)، والتقدير: إنْ هلك منفسٌ أهلكته، وعلى هذا الأساس لابُدّ من تقدير فعل بعد (إنْ) سواء نصبنا الاسم أو رفعناه.

ومن الرفع قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [من سورة التوبة:6]، على معنى: وإنْ استجاركَ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره.

حكم الجزم بـ(إذا) الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنْ اضطّر شاعر فأجرى (إذا) مجرى (إنْ) فجازى بها قال: أزيدٌ إذا ترَ تضرب، إنْ جعل تضرب جواباً، وإنْ رفعها نصبَ، لأنّه لم يجعلها جواباً.

وترفع الجواب حين يذهب الجزمُ من الأوّل في اللفظ، والاسم ههنا مبتدأ إذا جزمت، نحو قولهم: أيُّهم يأتك تكرمْ، إذا جزمت لأنّك جئت بتضرب مجزوماً بعد أن عمل الابتداء في (أيُّهم) ولا سبيل له عليه.

وكذلك هذا حيث جئت به مجـ ـماً بعد أن عمل الابتداء، وأمّا الفعل الأوّل فصار مع ما قبله بمنزلة حين وسائر الظروف)[1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الفعل الأوّل: يقصد: فعل الشرط.

---

(1) سيبويه: 1/ 134-135.

ثانياً: إذا تضمَّنت (إذا) الظرفية معنى الشرط – وهو الغالب - في استعمالها فلا تعمل الجزم، إذ يبقى الفعل المضارع بعدها مرفوعاً كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [من سورة الشورى: 29]، هذا هو الأصل.

ثالثاً: ويجوز الجزم بـ(إذا) الشرطية في ضرورة الشعر، وعلى ذلك قول عبد قيس بن خفاف (شاعر جاهلي):

استغنِ ما أغناكَ ربّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلي

بجزم فعل الشرط (تصبْ) وجواب الشرط (تجمّلي) بإذا لضرورة الشعر.

رابعاً: مثّل سيبويه للجزم بـ (إذا) بنحو:

أزيدٌ إذا ترَ تكرمْ، بجزم الفعلين (ترى) و(تكرم) ثمّ عكف على بيان حكم الاسم المتقدم أعني (زيدٌ)، فرأى أنّه لا يجوز نصبه هنا، لعدم صحّة تقدير (تكرمُ) قبل إذا بعد أنْ صار مجزوماً بـ (إذا) جواباً للشرط.

أمّا إذا أبقينا (تكرم) مرفوعاً على نية تقديمه كما مرَّ في الصفحات السابقة نصبنا (زيداً) على معنى: (أتكرمُ زيداً إذا ترَه)، مثلما كنّا نفعل في (إنْ) فنقول:

أتكرمُ زيداً إنْ ترَهُ.

ويجوز لنا أيضاً رفع تكرمُ) على تقدير الفاء الاستئنافية، وحينها لا يجوز نصب (زيد)، لأنَّ الفعل تكرم وقد وقع بعد الفاء الاستئنافية، وصار بصورة (فتكرمُ) أو (فأنتَ تكرمُ)، لا يجوز تقديمه على زيد ليكون عاملاً فيه، فلا يصح قولك:

فتكرمُ زيداً إنْ ترَهُ.

خامساً: وإحكاماً لهذه القواعد النحوية يرى سيبويه أنَّ الفعل الأوّل وقصد به (فعل الشرط) الواقع بعد (إذا) وهو (ترى) سواء رفعته أو جزمته لا يعمل بما قبل (إذا)، لأنَّ إذا وما بعدها كشيء واحد، بمنزلة (حين) وغيرها من الظروف التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

حكم تقديم الاسم على إذا الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ قلتَ: زيدٌ إذا يأتيني أضربُ، تريد معنى الهاء، ولا تريد: زيداً أضرب إذا يأتيني، ولكنَّك تضع (أضربُ) ههنا مثل (أضربْ) إذا جزمت، وإنْ لم يكن مجزوماً؛ لأنَّ المعنى معنى المجازاة في قولك: أزيدٌ إنْ يأتك أضرب، ولا تريد به: أضربُ زيداً، فيكون على أول الكلام، كما لم تُرد بهذا أول الكلام، رفعت.

وكذلك حينَ، إذا قلتَ: أزيدٌ حين يأتيكَ تضربُ.

وإنَّما رفعت الأوّل في هذا كلُّه لأنَّك جعلتَ: تضربُ، وأضربُ جواباً فصار كأنَّه من صلته إذ كان من تمامه، ولم يرجع إلى الأوّل. وإنَّما تُردّه إلى الأوّل فيمن قال: إنْ تأتيني آتكَ، وهو قبيح، وإنَّما يجوز في الشعر)[1].

أقول:

أوّلاً: لو تأملنا جملة (زيدٌ إذا يأتيني أكرمُ) لألفينا أنَّ (أكرمُ) جواباً للشرط، وقد رفع إمّا على نية وجود الفاء الاستئنافية، وإمّا كونه جواباً لـ (إنْ) الجازمة، مع أنَّ الفعل غير مجزوم في جملة (إذا) ولكن نسق الجملة منتظم على أساس انتظام الشرط وجوابه، والفارق أننا مع (إذا) لا نجزم، ومع (إنْ) نجزم، ولذلك يقول سيبويه: (ولكنَّك تضع (أضربُ) هنا مثل (أضربْ)، إذا جزمت، وإنْ لم يكن مجزوماً).

ويرى سيبويه أنَّ ممَّا لا يستحسن (وهو قبيح) على حدّ تعبيره ألاّ يعود على (زيد) وقد صار مبتدأ ضمير من اللفظ الواقع خبراً له وهو الفعل (أكرمُ)، وترك هذا الضمير جائز على قبح وفي ضرورة الشعر.

ثانياً: أنَّ الرفع في (زيد) وقد وقع قبل إذا، كرفعه قبل (حينَ) في نحو: (أزيدٌ حين يأتيك تكرمُ)، بجعل (تكرمُ) جواباً للشرط المقدر معنى في (حين يأتيك)، أيّ: إذا زيدٌ يأتيك تكرمُ.

---

(1) سيبويه: 1/ 135.

ولابُدَّ من ضمير في (تكرمُ) يعود على زيد، وترك هذا الضمير قبيح محلُّهُ ضرورة الشعر كما قلنا.

ثالثاً: ويؤكّد سيبويه أنَّ رفع (زيد) إنّما تمّ لأننا نجعل (تكرمُ) جواباً للشرط الدالة عليه (إذا) و(حين)، وهذا الفعل يصير صلة لهما، ولذلك لا يعمل فيما قبله.

موازنة بين حكم الاسم المتقدم على (إنْ) و(لم) و(لن)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلتَ: أزيدٌ إنْ يأتك تضربه، فليس تكون الهاء إلاَّ لزيدٍ، ويكون الفعل الآخرُ جواباً للأول، ويدُلُّك على أنّها لا تكون إلاَّ لزيد أنَّك لو قلت: أزيدٌ إنْ تأتك أمَةُ الله يضربْها. لم يجز، لأنّك ابتدأت زيداً ولابُدَّ من خبرٍ، ولا يكون ما بعده خبراً له حتّى يكون فيه ضميره.

وإذا قلتَ: زيداً لم أضربْ، أو: زيداً لن أضربَ، لم يكن فيه إلاَّ النصب، لأنّك لم توقع بعد (لم) و(لن) شيئاً يجوز أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما، كما كان ذلك في الجزاء (ولن تضربَ) نفي لقوله: (سأضربُ)، كما أنَّ (لا تضربْ) نفي لقوله: (اضربْ)، ولم أضرب نفيٌ لضربتُ) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الفعل الآخرُ: الفعل الواقع جواباً للشرط.

ثانياً: في مثال من نحو: أزيدٌ إنْ يأتك تكرمْهُ، نجد الآتي:

1- أنَّ الهاء في (تكرمه) تعود على (زيد)، والفعل (تكرم) أو ما عبّر عنه سيبويه (الآخر) جواب للأول أو لفعل الشرط.

2- لابُدّ من رفع (زيد) على الابتداء، لوجود الهاء في الفعل.

(1) سيبويه: 1/ 135-136.

3- لو أخلي الفعل من الضمير لا يجوز رفع (زيد).

ثانياً: وإذا قلتَ: زيداً لم أكرمْ، أو: لن أكرمَ.

وجب نصب (زيداً)، لأنَّ (لم) و(لن) يعمل ما بعدهما فيما قبلهما لأنَّهما والفعل المضارع بعدهما كالشيء الواحد، حالهما حال السين وسوف والمضارع بعدهما العامل في الاسم تقدم عليه أو تأخر.

تقول: زيداً سوف أكرمُ، وسأكرم.

ولذلك يقول سيبويه إنّ (لن أضربَ) نفي لـ (سأضربُ)، وإنّ (لا تضربْ) نفي لقولك: (لم أضربْ)، و(لم أضربْ)، نفي لقولك: ضربتُ.

أيّ أنَّ (لن أضرب) لنفي المستقبل، و(لا تضرب) لنفي الحال، و(لم أضرب) لنفي الماضي.

في بعض أحكام (أيّ) الواقع مبتدأ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: كلَّ رجل يأتيك فاضربْ، نصبٌ لأنَّ يأتيك ههنا صفةٌ فكأنَّك قلتَ: كلَّ رجل صالح اضربْ.

فإنْ قلت: أيُّهم جاءَك فاضربْ، رفعته لأنَّه جعل (جاءك) في موضع الخبر، وذلك لأنَّ قوله: فاضربْ في موضع الجواب، وأي من حروف المجازاة، و(كلُّ رجل) ليست من حروف المجازاة، ومثله: زيدٌ إنْ أتاكَ فاضربْ، إلاَّ أن تريد أول الكلام، فتنصبُ ويكون على حدّ قولك: زيداً إنْ أتاكَ تضربْ، وأيُّهم يأتك تضربْ، إذا كانت بمنزلة الذي)[1].

أقول:

أوّلاً: ممَّا يعمل فيما قبله فعل الأمر الواقع بعد الفاء كما في قولك:

كلَّ رجل يأتيكَ فأكرمْ

فـ (كلَّ) مفعول به لفعل الأمر (أكرمْ)، وجملة (يأتيك) في محلّ جرّ صفة لـ (رجلٍ)، والمعنى: كلَّ رجلٍ آت أو (صالح) أكرمْ.

ثانياً: أمّا إذا قلتَ: أيُّهم جاءَك فأكرمْ.

فلابُدّ من رفع (أيّ) على الابتداء وهي شرطية جازمة، والخبرُ (جاءَك)، والفاء واقعة أو رابطة لجواب الشرط.

وجواب الشرط كما هو معلوم لا يعمل في الاسم المتقدم.

وهنا لابُدّ لنا من التنبيه على أمرين:

أولهما: أنْ (أيّ) معربة دون سائر أخواتها من أدوات الشرط، لإضافتها إلى المفرد كما هو حالها في حال كونها استفهامية، وهي في الدلالة بحسب ما تضاف إليه، فتكون للعاقل ولغيره، وللزمان، وللمكان، وقد يحذف المضاف إليه بعدها، فيلحقها حينئذ التنوين عوضاً عنه.

---

(1) سيبويه: 1/ 136.

وثانيهما: أنَّ سيبويه على ما يبدو من قوله: (فإنْ قلتَ: أيُّهم جاءك فأضربْ، رفعته، لأنَّه جعل (جاءك) في موضع الخبر).

أنَّ خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ كـ (أيّ)، ومثلها (من) أو (ما) يكون خبره فعل الشرط، ولم تتفق كلمة النحاة على ذلك.

إذ رأى فريق منهم أنَّ جملتي الشرط والجوابَ هما معاً الخبر إذا كان المحل الإعرابي لاسم الشرط مبتدأ، وبذلك يخالفون سيبويه الذي عدَّ جملة الشرط وحدها هي الخبر، والذي نراه صواباً هو قول سيبويه، ولنا في البرهنة على صحّة هذا أكثر من دليل منها[1]:

1- أنَّ جملة الشرط ليست ذات محلّ إذا كانت أداة الشرط حرفاً.

2- وأنها تكون في محلّ جرّ بالإضافة إذا كانت أداة الشرط ظرفاً.

3- وأنّ فعل الشرط وحده هو العامل إذا كانت أداة الشرط مفعولاً به.

4- وأنّ ذلك يتفق وما حدده النحاة لمفهوم الجملة.

5- ولا ضير من عدم إتمام المعنى المراد بفعل الشرط وحده. فكثير من الجمل لا يتمّ بها كلاماً مفيداً بعلاقة الإسناد وحدها.

6- أمّا من ذهب إلى أنَّ جملتي الشرط والجواب معاً هما الخبر لاسم الشرط الواقع مبتدأ، ففيه مفارقة وتقاطع مع مفهوم الجملة الشرطية فهي عندنا جملة كبرى واحدة، وليست جملتين، ثمّ أنَّ الجملة ذات المحل صالحة في الغالب لنيابة مفرد منابها، وليس هناك مفرد صالح لأنَّ يحل محلّ الشرط وجواب الشرط معاً، ثمّ أننا إذا افترضنا هذا المحل فيكف يمكن تأويل هذا المفرد؟ وماذا نصنع بجملة الجواب إذا كانت مقترنة بالفاء، أو (إذا) الفجائية وهذه الجملة في محلّ جزم على ما اتفقوا، وكيف تكون مع جملة الشرط في محلّ رفع خبراً؟

ثالثاً: ويدلّل سيبويه على أنَّ الفاء في نحو: (أيُّهم جاءك فأكرم) رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط عدم إمكانية حذفها إلاَّ على ضعف وقبح أسلوبي ودلالي، لأنَّ الشرط

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1422-1443.

بأدوات الشرط الجازمة هو تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره وهذا يستلزم في جملتيه (الشرط والجواب) امتناع الثبوت، أو إمكان الحصول، فلا تكون لذلك أحداهما فعلية والأخرى فعلية، أو اسمّية إلاّ بتأويل؛ ومن هنا فإن جواب الشرط إذا جاء على غير الأصل وجب اقترانه بالفاء ليُعلم ارتباطه بالشرط، وتعلق أداته به لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط، واختصت الفاء للربط دون غيرها من الحروف الرابطة لما فيها من معنى السببية، ولئلا يتوهم أنَّ الكلام مستأنف، وليس جزءاً، أو نتيجة لما قبله؛ زد على ذلك ما في الفاء من دلالة على التعقيب، وحق الجزاء أن يعقب الشرط، ويليه من غير تراخ، ولا يجوز أنْ تقع (الواو) أو (ثمّ) ها هنا لما في الواو من معنى التشريك، وما في (ثمّ) من معنى التراخي.

رابعاً: ويرى سيبويه أنّك إذا قلت: كلَّ رجلٍ جاءك أكرمْ.

فليس لك إلاّ أن تنصب (كلَّ) بـ (أكرمْ)، مع حذف الفاء، والمعنى: أكرمْ كلَّ رجلٍ جاءك.

وعلّة هذا النصب أنَّ (كلَّ رجلٍ) ليس من أدوات الشرط، وليس فيه معنى الشرط، وأنّ (جاءك) صفة لـ (رجل) و(أكرم) والحال في هذا إعمال (أكرم) فيما قبله.

خامساً: ويرى سيبويه أنّك إذا قلت:

أيُّهم يأتك تكرمْ

فتنصب (أيّ) لأنّها صارت بمنزلة (الذي)، وجملة (يأتك) صلة الموصول، و(تكرم) هو العامل في (أيّ)، وهو كقولك:

محمداً إنْ أتاك تكرمْ بنصب محمداً، على النحو الذي بيناه سابقاً.

من أحكام الاسم المتقدم على الجملة الفعلية والإخبار بالظروف عن الجثث

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: زيداً إذا أتاك فاضرب، فإن وضعته في موضع (زيدٌ إن يأتك تضرب) رفعتَ، فارفع إذا كانت تضرب جواباً ليأتك، وكذلك حين، والنصب في زيد أحسنُ إذا كانت الهاء يضعف تركُها ويقبحُ.

فأعمله في الأوّل، وليس هذا في القياس، لأنّها تكون بمنزلة حين، وإذا، وحين لا يكون واحدةٌ منهما خبراً لزيد، ألا ترى أنّك لا تقول: زيدٌ حينَ يأتيني؛ لأنَّ حينَ لا تكون ظرفاً لزيد.

وتقول: الحَرُّ حين يأتيني، فيكون ظرفاً، لما فيه من معنى الفعل، وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجُثث.

فإن قلت: زيداً يومَ الجمعة أضربُ، لم يكن منه إلاَّ النصب لأنّه ليس ههنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلاَّ على قوله:

كلُّه لم أصنعِ

ألا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ يوم الجمعة فأنا اضربه لم يكن، ولو قلت: زيدٌ إذا جاءني فأنا أضربُهُ، كان جيداً، فهذا يدُلّك على أنّه يكون على غير قوله: زيداً أضرب حين يأتيك)[1].

أقول:

أوّلاً: حكم الفعل بعد (إذا) العمل فيما قبله وذلك إذا كانت إنْ بمنزلة (إذا) في التعبير عن الشرط لا في الجزم، أوّلاً، وحسن تقديم هذا الفعل ثانياً، وذلك في نحو قولك: (زيداً إذا أتاك فأكرمْ) فلك أن تقول: زيداً فأكرمْ، إذا أتاك ومعنى ذلك أنَّ القياس في نصب الاسم المتقدم تحقق أمرين:

الأوّل: ألاّ تكون (إذا) جازمة.

والثاني: إمكانية تقديم الفعل الأخير.

---

(1) سيبويه: 1/ 137.

ثانياً: وإذا قدرنا الفعل الأخير جواباً لـ (إذا) فلابُدّ من رفع زيد على الابتداء، ويستحسن عند سيبويه أن يؤتى بضمير عائد من الفعل على هذا الاسم المتقدم. تقول:

زيدٌ إذا أتاك فأكرمْهُ.

وهو في هذه الحالة بمنزلة قولك: زيدٌ إنْ يأتك تكرمْ، الذي لا يجوز فيه إلاَّ رفع زيد كما مرَّ.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنَّ رفع (زيد) في قولك: زيدٌ إذا أتاك فأكرمْهُ يضارع قولك: زيدٌ حين يأتيك فأكرم.

ومن المعلوم كما سبق أنْ ذكرناه أنَّ ظروف الزمان ومنها (إذا) و(حين) لا يُخبر بها عن الجثث، أيّ لا تصلح خبراً لـ (زيد)، ومع التأكيد على الإتيان بالضمير العائد على (زيد) المبتدأ، ولهذا يرى سيبويه أنَّ النصب أولى إذا تركت الهاء، لأنَّه يقبح في حالة رفع (زيد) من أنَّ لا يتصل الفعل الواقع خبراً له بضمير يعود عليه، ولهذا يقول: (والنصب في زيد أحسنُ إذا كانت الهاء يضعف تركها ويقبح، كما أنَّ الفعل يقبح إذا لم تكن معه الهاء أو غيرها من المضمر المفعول أو المظهر فأعمله في الأوّل).

رابعاً: وإذا كانت ظروف الزمان لا تصلح أن تكون أخباراً عن الجثث، فأنها صالحة لأن تكون أخباراً عن المصدر مثلاً، تقول:

الحرُّ حينَ تأتيني.

بالإخبار عن (الحرّ) وهو مصدر بظرف الزمان (حينَ).

ولا تقول:زيدُ حين يأتيني.

ولذلك يقول سيبويه: (وجميع ظروف الزمان ولا تكون ظروفاً للجثث).

فتقول: الاجتماع يوم الخميس، بالإخبار بظرف الزمان (يوم الخميس) عن المصدر (الاجتماع).

ولكن لا يجوز أن تقول:

زيدٌ يومَ الجمعة أكرمْ. برفع (زيد) والإخبار عنه بـ (ويوم الجمعة) والصواب: زيداً يوم الجمعة أكرم، وعلّة جواب النصب تتحدّد في أنَّ مثل هذا التركيب ليس فيه معنى الشرط، زد على ذلك أنَّ (يوم الجمعة) لغو، كأنَّك قلت: زيد أكرمْهُ.

خامساً: ويكرّر سيبويه ما ذكره أكثر من مرّة من ضرورة وجود رابط بين الاسم المبتدأ والفعل الواقع خبراً عنه، وترك هذا الرابط أو الضمير ممَّا يستقبح، ويعيد تكرار الشاهد في ترك الضمير:

كلُّهُ لم أصنعِ[1].

سادساً: وممَّا يجب فيه الرفع، نحو قولك:

زيدٌ يومَ الجمعةِ فأنا أكرمُهُ.

فالرفع على ما ذكرناه من عدم صلاحية الإخبار بظروف الزمان عن (الجثث) أيّ الموجودات، وجملة (أنا أكرمه) خبر عن زيد.

وهذا المثال لا يجري على نحو قولك:

زيداً إذا أتاك فأكرمه.

لأنَّ حكم زيد هنا (النصب) ولكن يجوز فيه الرفع، من وجهين:

الأوّل: جعل (أكرمْ) جواباً لإذا وحينها لا يعمل ما بعد الهاء من جواب فيما قبله كما ذكرنا.

والثاني: عدم جعل (أكرم) جواباً، مع إضمار الهاء، فيصير كقولك:

زيداً أكرمتُ.

إن المتأمل فيما ذكره سيبويه وأكثر من التمثيل والاستشهاد له على وفق عمليات تركيبية تحويلية مختلفة، أنَّ العناصر التركيبية هذه وغيرها إنّما تقوم على علاقات متعددة، وهي على تعدّدها المتكاثر واختلافها البنائي قابلة لأن تنتظم حسب دوائر أو مخططات خاصة بكل مجموعة منها، بحيث يبدو لنا من خلال ذلك ما هو أصل منها، وما هو فرع، وما هو متداخل بعضه ببعض في علاقات قواعدية وأنظمة وضوابط، وما هو مستقل بعضه عن بعض، وما هو متقابل متخالف، أو متماثل ومشترك في وصفه النحوي، بحيث يمكن لنا الوقوف على أنواع من التحليل اللغوي القائم على هندسة متقنة من حيث انتظام الوحدات التركيبية في النص اللغوي المعين، كيفية تعاقب هذه الوحدات وتراتبها بما يسمح للمتلقي

---

(1) ينظر: سيبويه: 1/ 85.

المثالي وفي أكثر الأحيان استباق الكلمة الأوّلى في النص المعين إلى الثانية، وتحديدها في ضوئها، وهكذا مع الكلمة الثالثة فالرابعة...الخ، إذ تفرض الوحدات اللغوية المعينة وحدات أخرى معينة نتوقعها أحياناً وهنا نكون مع ما يسمى اليوم بالتحليل الموقعي (Predictive Analysis). ونموضعها في ترتبتها، ومكانها المحدد من السلسلة الكلامية، وهنا نكون مع نمط التحليل التسلسلي (String Analysis)[1].

ممّا يشير إلى أنَّ سيبويه من أوائل النحاة العرب المتقدمين ممّن صرفوا اهتمامهم وجهودهم للنظر في الوحدات اللفظية في ذاتها، ومن ثمّ لم يحاول ومن سبقه، ومن جاء بعده من المتقدمين أن يشخّصوا تلك الوحدات اللغوية بأوصافها السكونية، أو بما تخالف بها غيرها من هذه الصفات، إنّما الذي كان يهمهم ويعنيهم بالدرجة الأوّلى هو كيفية تحصيل هذه الوحدات وتحقيقها داخل التراكيب اللغوية المفيدة وفقاً لمقاييس وضوابط وأنظمة تضبط هذه الكيفيات على حسب ما كانت تُؤدّى على ألسنة العرب الموثوق، (وهذه الأقيسة تتطلب أن يحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما، وذلك أقدم تحديد للقياس النحوي، فلما اتضح لهم أنَّ هذا التركيب اللغوي يتحقق بالطريقة نفسها التي تتحقق بها تراكيب أخرى جعلوها باباً وأصلاً، أيّ مجموعة من التراكيب المتكافئة لا من حيث صفاتها الذاتية، لكنْ من حيث بنائها وتراكيبها، أو مجرد تحصيلها) [2].

ومن الممكن أن نقرّب صنيع سيبويه في هذا الميدان التحليلي الفذ في أكثر من وجه من وجوه منهجه المعتمد في الوصف والتحليل، والتمثيل، والاستشهاد، واستنباط القواعد والأنظمة والضوابط النحوية، ولنا ومن خلال ما مرَّ من صفحات خاصة ببعض أحكام الجملة الاستفهامية أن نقوم بصنع مخطط مفترض لسيبويه خاص (بما لا يعمل فيما قبله) من العوامل ومخطط آخر خاص (بما يمكن أن يعمل فيما قبله) من العوامل كلّ بعلله وأسبابه، وعلى النحو الآتي:

(1) ينظر: الحاج صالح، د. عبد الرحمن: النظرية الخليلية الحديثة، ص 60.

(2) نفسه، ص 70 (بتصرّف).

المخطط الأوّل

ما لا يعمل فيما قبله من العوامل

التركيب	وصفه	العلّة والسبب
أيّهم مررتَ به؟	رفع (أيّ) الاستفهامية على الابتداء، وعدم جواز نصبها على الاشتغال.	لعدم جواز دخول حرف الاستفهام على (أيّ) فلا يمكن تقدير فعل بين الاستفهام والفعل.
محمدٌ كم مرةً رأيتَهُ؟	مبتدأ + جملة استفهامية بـ (كم) وبعدها فعل مشغول بالضمير العائد على المبتدأ ولا يجوز نصب (محمد).	لأنّ الاستفهام لا يعمل فيما قبله، مثلما لا يكون ما بعده تفسيراً له.
أمحمداً أكرمتَهُ؟	وقوع (محمداً) بعد الاستفهام المنفصل عن الفعل الواقع على هذا الاستفهام.	لإمكانية تقدير فعل ينصب به محمداً.
أأخواك اللذان رأيت؟	مبتدأ خبره اسم موصول وجملة (رأيت) صلة الموصول.	لا يجوز إلاّ رفع (أخواك) لأنّ الوظيفة النحوية لـ (رأيت) هي كونه صلة الموصول وصلة الموصول لا تعمل فيما قبلها، والاستفهام المتقدم لا يعمل فيما بعده.
محمداً الذي رأيت	اسم منصوب + اسم موصول + صلة الموصول. وهو تركيب غير صحيح نحوياً.	لعدم وجود عامل لفظي أو معنوي ظاهر، أو مقدّر يعمل في (محمداً) النصب، ولذلك لابُدّ من رفعه.
أمحمدٌ أنتَ رجلٌ تكرمه؟	مبتدأ + مبتدأ ثان + خبر للمبتدأ الثاني + جملة فعلية وصفية في محلّ رفع صفة لـ (رجلٌ)	لأنّه لا يمكن نصب (محمد) لأنّ الصّفة لا يجوز إعمالها في الموصوف لأنّهما كالشيء الواحد.
أكلَّ يوم ثوب تلبسه؟	كالوصف قبله.	كذلك.
أمحمداً أنت رجل تكرمه؟	نصب (محمداً) وهو تركيب غير صحيح نحوياً.	لأنّ الفعل (تكرمه) قد انشغل بالضمير، فالأولى رفع (محمد)، زد على ذلك أنّ الموصوف (رجل) ليس مبنياً على صفته (تكرمه) فلا تعمل فيه، والضمير عائد على (رجل) لا على (محمد).
محمدٌ كم مرةً رأيتَ؟	رفع (محمد) وحذف الضمير من (رأيت)، ولا يجوز نصب (محمد) بـ (رأيتَ).	لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، فلا يجوز أن يعمل الفعل بعده مع اسم قبله، لأنّ ذلك يؤدي إلى أن يصير الاسم صلة الفعل، ولذلك يجب حينها تأخير الاسم وتقديم الفعل.

التركيب	وصفه	العلّة والسبب
هذا محمداً رجلٌ مكرِم	امتناع مثل هذا التركيب نحوياً لتقدم المعمول (محمداً) على عامله (مكرم).	لأنّ الوصف لا يعمل في معموله إذا تقدم عليه.
أرأيتَ محمدٌ كم مرة أكرم؟	رفع (محمد) على الابتداء وعدم جواز نصبه بـ (أكرم).	لأنّ الفعل بعد الاستفهام لا يُحمل على ما قبله، وذلك يتوجّب الرفع على الابتداء.
محمداً أأكرمتَ؟	تقديم (محمداً) على الاستفهام والعامل وذلك لا يجوز.	لأنّ حرف الاستفهام لا يجوز أنْ يفصل بين العامل والمعمول.
أمحمدٌ أنتَ المكرِمُهُ؟	مبتدأ وقع بعد حرف الاستفهام، ولا يجوز نصبه.	لأنّ الصلة لا تعمل فيما قبلها، ولأنّ (المكرمُهُ) تعادل في موقعها ووظيفتها النحوية (الذي أكرمَهُ) والهاء تعود على اسم الموصول(الذي) لا على (محمد)، ثمّ أنّ (الذي أكرمه) لا تجري مجرى (الذي يكرمُ).
أمحمدَ أنت مكرمه؟	بطرح (أل) من اسم الفاعل.	لأنّ بعض النحاة يُعدّ (أل) زائدة لا موصولة ولهذا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وسيبويه لا يجوِّزُ طرح (أل).
ما محمدٌ أنا المكرمُ	لا يجوز نصب (محمداً) لذلك يكون هذا التركيب غير صحيح نحوياً.	لأنّ (أل) بمنزلة اسم الموصول (الذي) ولا يعمل شيء من الصلة فيما قبله.
هذا المكرم محمداً	بإعمال اسم الفاعل بأل في (محمداً).	لأنّ اسم الفاعل متقدم على معموله (محمداً) فهو كقولك: هذا الحسنُ عملاً.
هذا كاتبٌ شعراً هذا شعراً كاتبٌ	إعمال اسم الفاعل لوقوعه خبراً ولدلالته على الحديث المحض الحالي أو الاستقبالي.	لأنّ اسم الفاعل يعمل متقدماً أو متأخراً مثلما يعمل الفعل المضارع في نحو: هذا يكتب شعراً، أو شعراً يكتب.
أكلَّ يومٍ محمداً تكرِمُهُ؟	نصب (محمداً) بعامل مقدّر يفسّره المذكور.	لأنّ الفعل (تكرمُهُ) ليس وصفاً لمحمد المعرفة، وجملة تكرمه بمثابة النكرة، ولا توصف المعرفة بالنكرة.
أكلَّ يوم رجلٌ تكرمُهُ؟	رفع (رجل) وجوباً.	لأنّه نكرة وجملة (تكرمُهُ) صفة له.
أذكرٌ أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى؟	رفع (ذكرٌ) على الابتداء والمصدر المؤول من (أن تلد) في محلّ رفع مبتدأ ثاني، و(أحبُّ) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر للمبتدأ الأوّل، والضمير الرابط مقدّر.	عدم جواز نصب (ذكر) بالفعل الواقع بعد (أنْ) المصدرية لأنّ ما بعد (أنْ) المصدرية لا يعمل فيما قبله، مثلما لا يعمل الفعل الواقع صلة لاسم الموصول فيما قبله.

التركيب	وصفه	العلّة والسبب
أمحمد ان يكرمه عمرو أمثلُ أم بشرٌ؟ تشابه جملة: أمحمد إكرامُ عمرو إياه أمثل أم بشر	استفهام + مبتدأ أول + مبتدأ ثان على هيئة مصدر مؤول + أمثلُ خبر للمبتدأ الثاني + جملة خبرية و(بشر) معطوف على محمد لا على عمرو. ولا يجوز نصب (محمد) بـ (يكرم)	عدم جواز نصب (محمد) بـ (يكرم) سببه أنَّ (يكرم) وقع صلة لـ (أنْ المصدرية الناصبة) وما وقع من الأفعال هذا الموقع لا يجوز أنَّ يعمل فيما قبله. والجملة الثانية استعمل فيها المصدر الصريح بدلاً من المؤول.
أمحمد تكرمه خيرٌ أم بشر؟	مبتدأ + مبتدأ ثان+ خبر للمبتدأ الثاني وهو اسم التفضيل (خير) بحذف الهمزة، والأصل أخير.	أسماء التفضيل بمثابة ما وقع من الأسماء صلة لـ (أل) بمعنى الذي، وما وقع صلة لغيره لا يعمل فيما قبله.
محمد الذي رأيت أخاه محمد أخاه الذي رأيت	الجملة الأوّلى صحيحة نحوياً، والثانية غير صحيحة، وإنْ كانت مكوناتهما واحدة.	لا يجوز تقديم المعمول على عامله (رأيت) الواقع صلة لـ (الذي) فلا ينصب (أخاه) في الجملة الثانية بـ (رأيت) وقوع رأيت (صلة) لـ (الذي) ولا تعمل الصلة فيما قبلها.
أذكراً أن تلد ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى؟	لا يجوز نصب ذكراً بـ (تلد)	لأنَّ تلد وقع صلة لـ (أنْ) والصحيح أأن تلدَ ناقتك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثى؟
أمحمد أنت أكرم عليه أم زيدٌ؟	مبتدأ + مبتدأ ثان + خبر للمبتدأ الثاني والجملة الاسْمّية خبرية، و(زيد) معطوف على محمد. ولا يجوز نصب (محمد).	لأنَّ اسم التفضيل لا يعمل في الأعلام، لكونها معارف أوّلاً، ولأنَّ اسم التفضيل لا يعمل في المتقدم، لكونه ليس فعلاً، وإنّما هو يجري مجرى الفعل.
أمحمدٌ أنت له أشدُّ كرماً أم زيدٌ	بنصب (كرماً) بأشدّ على التمييز.	لأنَّ اسم التفضيل عامل في النكرة المتأخرة عنه في الرتبة.
ما أحسن محمداً	نصب (محمداً) بفعل التعجب (أحسنَ).	لأنَّ فع التعجب (أفعلَ) يعمل فيما بعده.
محمدٌ حسنٌ وجهَ الأخِ	نصب (وجهَ الأخ) بـ (الصّفة المشبّهة (حسنٌ).	لأنَّ الصّفة المشبّهة تعمل فيما بعدها.
محمدٌ إنْ تأتِ يكرمك	لا يجوز في (محمد) إلاّ الرفع على الابتداء.	لأنَّ فعل الشرط المجزوم لا يعمل في الاسم المتقدم.
محمدٌ إنْ يأتنا نكرم	لا يقال: محمداً إنْ تأتِ نكرم.	لأنَّ ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبله.
أمحمداً إنْ تره أكرمْه؟	هذا تركيب غير صحيح والخطأ فيه نصب (محمداً).	لأنَّ ما بعد (إنْ) الشرطية من فعل وجواب مجزوم لا يكونا تفسيراً لـما قبل (إنْ) ولا يعملان فيما قبلهما.

التركيب	وصفه	العلّة والسبب
حينَ تأتي محمداً يكرمْك محمداً حين تأتيني يكرمك	تركيب صحيح نحوياً. تركيب صحيح نحوياً.	لا يجوز تقديم (محمداً) لأنَّ (حين) مضافة إلى (تأتي) فلا يجوز إعمالها في الاسم الواقع قبل (الحين) أيّ المضاف إليه.
أمحمدٌ يوم الجمعة أكرم أمحمدٌ حين أكرم يأتيني	لا يجوز نصب (محمد) بـ (أكرم).	لأنَّ أكرم وقع موقع المضاف إليه لـ (يوم الجمعة) و(حين) ولا يعمل المضاف إليه في الاسم الواقع قبل المضاف.
أمحمداً حين تأتيني تكرم؟	بنصب (محمداً) وجوباً على تقدر (أتكرم محمداً حين تأتيني؟).	لأنَّ (حين) مضاف إلى تأتيني لا إلى (تكرم).
هذا أخو مكرمٍ محمداً هذا محمداً أخو مكرمٍ	التركيب الأوّل هو الصحيح نحواً والثاني خطأ.	لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف.
محمداً إنْ رأيت تكرمُ	جواز نصب (محمداً) بـ (تكرم) على تقدير أتكرم محمداً إنْ رأيت؟	لأنَّ المضارع (تكرم) الواقع جواباً للشرط رُفع على نية التقديم.
حين ترى محمداً يكرمُك	بنصب (محمداً) بـ (ترى).	لوقوع الاسم (محمداً) بعد الفعل لا قبله.
محمد حين تكرمه يكون كذا وكذا	الضمير في (تكرمه) منصوب بـ (تكرم).	لأنّه إذا جعلنا (محمداً) مكان الضمير ولم نذكره أول الكلام نصبناه.
أمحمداً إنْ تره فتكرمُ أمحمدٌ إنْ تره فتكرمُ	التركيب خطأ نحوياً. التركيب صحيح نحوياً.	لأنَّ حروف الجزاء هنا بمنزلة الاستفهام، وأدوات الاستفهام لا عمل لما بعدها فيما قبلها.
إن محمداً تره تكرم	بنصب (محمداً) لفعل محذوف يفسّره المذكور الذي انشغل بضميره.	لأنَّ التقدير: إنْ ترَ محمداً تكرم.
إنْ محمدٌ مسافر أسافر	التركيب غير صحيح نحوياً.	لأنَّ حرف الشرط لا يُبنى الاسم فيها على مبتدأ، أيّ أنَّ حرف الشرط أحقّ بالفعل مظهراً أو مقدراً، ولذلك يجب نصب (محمداً).
أمحمد إذا ترَ تكرمْ؟	برفع محمد وجزم الفعلين بـ (إذا) ولا يجوز نصب (محمد) هنا.	لعدم صحة تقدير (تكرمُ) قبل (إذا) بعد أن صار هذا الفعل مجزوماً بها.

المخطط الثاني

ما يعمل فيما قبله من العوامل

التركيب	وصفه	العلّة والسبب
محمداً لن أكرَه	نصب (محمداً) المتقدم بالفعل المنفي بـ (لن).	لأنَّ (لن) يعمل ما بعدها فيما قبلها.
محمداً لم أكرْه	نصب (محمداً) المتقدم بالفعل المنفي بـ(كم).	لأنَّ (لم) يعمل ما بعدها فيما قبلها.
محمداً سوف أمكرمُ	نصب (محمدا) بـ (أكرمْ) الدال على الاستقبال.	لأنَّ سوف والمضارع كالشيء الواحد فيحوز تقديم معموله عليه.
كلَّ ضيف يأتيك فأكرمْ	نصب (كلَّ) بالفعل الواقع بعد الفاء.	لأنَّ الفاء في فعل الأمر يعمل ما بعدها فيما قبلها.
أيُّهم جاءك فأكرم	رفع (أيّ) على الابتداء ولا يجوز نصبه بـ (أكرم) الواقعة بعد الفاء.	لأنَّ (لأي) مبتدأ خبره جملة (جاءك) وأي شرطية، (وكلّ ضيف) لا يدلّ على الشرط.

باب الأمر والنهي

قال سيبويه – رحمه الله -:

(هذا باب الأمر والنهي، والأمر والنهي يختار فيهما النصب الذي يُبنى عليه الفعل، ويُبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام، لأنَّ الأمر والنهي إنّما هما للفعل، كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنّهما لا يقعان إلاَّ بالفعل، مظهراً، أو مضمراً.

وهما أقوى في هذا من الاستفهام، لأنَّ حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلاَّ الأسماء نحو قولك: أزيدٌ أخوك، ومتى زيدٌ منطلق، وهل عمرو ظريفٌ.

والأمرُ والنهي لا يكونان إلاَّ بفعل، وذلك قولك: زيداً اضربْه، وعمراً امرُرْ به، وخالداً اضرب أباه، وزيداً اشترِ له ثوباً، ومثل ذلك: أمّا زيداً فاقتله، وأمّا عمراً فاشترِ له ثوباً، وأمّا خالداً فلا يشتم أباه، وأمّا بكراً فلا تمرر به.

ومنه: زيداً ليضربْهُ عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكرٌ، لأنّه أمرٌ للغالب بمنزلة افعل للمخاطب) [1].

الأمثلة النحوية عند سيبويه

أقول:

أوّلاً: لابُدّ لنا قبل شرح أقوال سيبويه في النص المذكور أعلاه من لفت نظر القارئ الكريم إلى حاجتنا لتوضيح ظاهرة إجرائية تطبيقية في النحو السيبويهي، بعد أن اطّردت هذه الظاهرة، وتكاثرت أمثلتها وأنماطها وتعدّدت صورها وأشكالها وظلّت مع هذا كلّه محتفظة بمكوناتها الأساسية وأقصد بهذه الظاهرة طبيعة (المثل النحوي) خارج إطار الشواهد القرآنية والشعرية، فهذا المثل النحوي على الرغم من إيجازه وقدرته على تقريب القاعدة النحوية المعينة إلى أذهان الدارسين قد اصطبغ بقالب متكرر صار متوارثاً – فيما بعد- عند أغلب

(1) سيبويه: 1/ 137-138.

النحاة المتقدمين والمتأخرين، وإلى يومنا هذا، وهو استعمال (زيد) و (عمرو) وما بينهما من (ضرب) و(قتل)، إذ صارت هذه الألفاظ هي المعتمد والأساس في كلّ ما نقرأ لسيبويه من أمثلة نحوية، ولا اعتراض لنا على سيبويه ومن تابعه في اختيارهم (زيد) مضروباً أو (ضارباً)، (مقتولاً) أو (قاتلاً)، فهو اسم ثلاثي معرب منصرف سهل، خفيف، ذو جرس موسيقي محبّب. ولكننا نعترض على استعمالهم (عمرو) لما فيه من مشكلة نحوية ومشكلة إملائية، ولسنا ببعيدين عمّا ما ستعمله سيبويه من أعلام أخرى كـ (عبدالله) و(بكر) و(بشر) والأخير كنية سيبويه نفسه (أبو بشر).

ومع علمنا بأنَّ (القتل) و(الضرب) و(الحرب) مظهر من مظاهر حياة العرب قبل الإسلام، إذ فرضت عليهم هذه الحياة الخوض فيما هو كره للإنسان، كنّا نأمل من النحاة، وعلى رأسهم سيبويه ألا يسرفوا في استعمال (الضرب) و(القتل) وتحولاتهما في أمثلة قد يضرب فيها زيدٌ أو أبوه، أو أخوه، وقد يقع هذا الضرب أو القتل على المظلومين من العبيد، والغلمان، والجواري[1]، ولهذا حاولنا منذ الصفحات الأوّلى من شرحنا للكتاب ألا نستعمل هذه الألفاظ، انسجاماً مع الروح الجديدة التي نأمل أن تشيع مثلما كانت شائعة في العرب قديماً، كالكرم، وحبّ الخير والجمال، وغير ذلك من الأمثلة التي نشعر باقترابها من الحياة التي يحياها الناس، وبما يسهل على متلقي النحو ودارسيه فهم المراد من المثل، ومن ثمّ فهم القاعدة النحوية المعينة بيسر، ووضوح.

ثانياً: وممّا لحظنا فيما مرَّ من الشرح وممّا سيأتي لاحقاً أنَّ موضوع (الاشتغال) قد احتل مكاناً كبيراً في الكتاب استناداً إلى مبدأ (العاملية) التي دأب سيبويه من خلالها على الكشف عن القدرات المدهشة للغة العربية على تمثيل الظواهر اللغوية بأمثلة نحوية يمكن تقليب أنماطها على وجوه متعددة، فبعد أنْ قدم سيبويه تحليلاً للجملتين الاسمّية والفعلية

(1) يُعدّ (خلف الأحمر) (ت180هـ) من أوائل النحاة الذين دأبوا على الإتيان بأمثلة تخالف ما هو معهود عند النحاة آنذاك، فمن أمثلته المبتدعة التي استعملها فيما نسب إليه من كتب في النحو: صوتاً حسناً، وكتاباً جميلاً، وشراباً ماتعاً، وغيرها من الأمثلة البعيدة عن الجو التقليدي المألوف عند سيبويه وغيره من المتقدمين.
ينظر: الحمداني، د. هادي: الأمثلة النحوية، ص 103.

بكل أشكالهما وأنماطهما، قام ببيان ما يمكن فيها من ضروب التحويلات السطحية المتكاثرة والمحكوم عليها، إمّا بالصحة والنحوية، أو عدمها واستحالتها.

أسس منهجية لسيبويه

ثالثاً: ومـمّا لحظناه بعد أن قطعنا شوطاً غير قليل في شرح الكتاب جملة من الأسس المنهجية والإجرائية التي اعتمدها سيبويه في التحليل اللغـوي، البنـائي والتركـيبي ومـن هـذه الأسس التي ألفيناها فيما مرَّ من صفحات، وسنألفها دائماً في الآتي من الصفحات نذكر:

1- استخدام سـيبويه مـصطلح (الأوّل) لينطلـق منـه إلى تـصنيف الحـالات الإعرابيـة للتراكيب والجمل النحوية، فالمبتدأ (أول) وعليه يبنى الخبر[1]، واسـم الاسـتفهام أول لأنَّ له صدر الكلام، والفعل في الجملة الفعلية أول، وهكذا تمضي التراكيب والجمـل المختلفة بقيودها وعلاقاتها العاملية الصورية، بما يتحقق في ضـوئه مبـدأ التوافـق بـين (الأوّل) وما يلتحق به، وما يقع بعدها من مكونات التركيب اللغوي المعين.

2- واستناداً إلى مفهوم (الأوّل) يدخل سيبويه بنـا إلى مفهـوم الفـرق بـين مـا اسمـاه (أم الباب) وغيره، وقد ورد مصطلح (أم الباب) في الكتاب (تسع مرات)[2]، والمـراد بـه العنصر الأكثر شيوعاً والصالح لأن يقاس عليـه، ويلحـق بـه سـائر أفـراد مجموعتـه، فـ(إنْ) أم الجزاء، ولا تزول عنه[3]، و(هل) أم أدوات الاستفهام، وهكذا.

يأتي سيبويه إلى معيار تصنيفي آخر من المعايير المنهجية التي اعتمدها في بناء النحو هو مبدأ (الامتياز)، فلكل أول امتيازه الذي يفرقه عمّا يدخل في بابـه، ليجـوز فيـه مـا لا يجوز في سائر أخواتـه، فــ (إنْ) أم بـاب الجـزاء، وهـي الأوّل ولـذلك انمـازت علـى أخواتها الشرطيات بتقديم الاسم فيها، لأنّها لا تزول عـن الجـزاء، كقـول النمـر بـن تولب.

---

(1) ينظر: سيبويه: 1/ 17.

(2) ينظر: بعلبكي، رمزي منير: من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني، ص 151.

(3) سيبويه: 1/ 67.

لا تجزعـــي إنْ منفـــساً أهلكتـــه وإذا هلكتُ فعنـدَ ذلـك فـاجزعي

3- واستناداً إلى مفهوم (الأوّل) وما ينماز به عن غيره، ينتقل سيبويه إلى (مبدأ القوة في العمل)، فالعوامل ليست على درجة واحدة من قوة العمل. فالأفعال أقوى في العمل، والأصل في العمل لـما هو جارٍ مجرى الفعل[1]، ولكنّه وإنْ جرى هذا المجرى لا يعمل عمل الفعل إلاّ بشرط أن يكون نكرة كما هو شأن المشتقات الوصفية[2]. واسم التفضيل (أفعل)، لا يُنزّل منزلة الفعل (يفعل)، ولهذا لا يعمل اسم التفضيل إلاّ فيما بعده، وبشرط تنكير معموله[3]، وهكذا.

رابعاً: نعود الآن للنص السابق فنجد أنَّ سيبويه يطرح فيه القضايا النحوية الآتية:

1- الأصل في الأمر والنهي أن يكونا بجملة فعلية فعلها ظاهر أو مضمر، لأننا في الأمر أو النهي إمّا أن نأمر بإيقاع فعل، أو ننهي عن إيقاعه. وقد يقام الأمر بجملة اسمّية كقولك: (حَسْبُكَ الثرثرة الفارغة تحترمُ أو تحترمْ)، قال تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [من سورة البقرة: 233]. فهو (خبر في معنى الأمر المؤكد)[4].

وقد يكون الأمر باسم الفعل الدال على الأمر كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [من سورة المائدة: 105]، فـ (عليكم) من أسماء الأفعال الدالة

---

(1) سيبويه: 1/ 117.

(2) سيبويه: 1/ 131.

(3) سيبويه: 1/ 131.

(4) الزمخشري: الكشاف، 1/ 251.

على الأمر بمعنى (الزموا إصلاح أنفسكم، ولذلك جُزِمَ جوابه)[1]، وقرئ على غير ذلك[2].

ولما كان الأصل في الأمر والنهي أن يؤدّى بالفعل لزم النصب في الاسم الذي يُبنى عليه هذا الفعل، سواء تأخر الاسم عن الفعل، أو تقدم، نقول في الأمر:

أكرم الضيفَ.

والضيفَ أكرمه.

والتقدير في الثانية: أكرم الضيفَ أكرمْهُ.

ويمكن إدخال الفاء نقول: الضيفَ فأكرمْهُ، لأنَّ الأصل في فعل الأمر أن يكون مقدماً، فلما تقدم معموله (الضيفَ) وأضمر الفعل جئنا بالفاء رابطة بين الأمر وجوابه على تقدير:

استعدْ فأكرم الضيفَ.

ونقول في النهي: لا تصادق الكاذب، والكاذبَ لا تصادقْهُ.

وتقديم المفعول به على عامله في الأمر والنهي يشبه تقديمه في الاستفهام، بل إنَّ التقديم في الأمر والنهي أقوى، لأنَّهما يقامان بالفعل، والاستفهام قد يقام بالفعل وبغيره، أو على حدّ تعبير سيبويه (لأنَّ حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلاَّ الأسماء)، نقول:

أمحمدٌ صديقُك؟ ومتى صديقك قادم من السفر؟

2- وقولك: أكرم الضيفَ، والضيفَ أكرمه، والضيفَ أكرم أباه، والضيف اشترِ له هديةً، كقولك:

أمّا الضيفَ فأكرمه، وأمّا الضيف فأكرم أباه، وأمّا الضيفَ فاشترِ له هديةً.

لأنَّ ما بعد (أمّا) كالكلام المستأنف، ونصب الاسم بعدها كنصبه قبل فعل الأمر، مع فارق بينهما يتحدّد في أنَّ (أمّا) لا يقدّر بعدها فعل، لكونها من الحروف التي لا يليها

---

(1) نفسه، 2/ 69.

(2) نفسه، 2/ 69.

إلاَّ الفعل، وذلك إذا كان فيها معنى الشرط، وحينها يلزم الفاء في جوابها كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [من سورة البقرة: 26]، وحذف هذه الفاء لا يكون إلاَّ في الضرورة[1].

أمّا إذا أفادت (أمّا) التفصيل – وهو الغالب في استعمالها – فيليها الاسم. قال تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ﴾ [من سورة الكهف: 79]. وإذا كان في (أمّا) معنى الشرط وتلاها اسم منصوب فيقدّر الفعل بعد هذا الاسم من غير ضمير، ثمّ يأتي الفعل العامل في الضمير ليفسّر الفعل المحذوف، ومعنى هذا أنَّ قولك:

أمّا الضيفَ فأكرمْهُ، على تقدير: أمّا الضيف فأكرم مكرمَهُ.

وقولك: أمّا محمداً فلا تمررْ به، على تقدير: أمّا محمداً فلا تلقَ فلا تمرر به، وهكذا في بقية الأمثلة.

3- ويعبّر عن الأمر بلام الأمر، أو ما تسمى (لام الطلب) وحركتها الكسر، وتسكّن إذا وقعت بعد الفاء أو الواو[2]، قال تعالى: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [من سورة الطلاق: 7]، ونقول في لام الأمر:

الضيف ليكرمْهُ محمدٌ. والضيف ليكرم أباه محمدٌ.

والأمر في مثل هذه الجمل للمخاطب، وإنْ قُصد به الغائب، ولذلك يقول سيبويه: (لأنّه أمرٌ للغائب بمنزلة افعلْ للمخاطب).

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 122.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 437.

الإخبار بالجملة الطلبية

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْهُ، ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له لتُعرِّفه باسمه، ثمّ بينت الفعل كما فعلت ذلك في الخبر. ومثل ذلك: أمّا زيدٌ فاقتله. فإذا قلت: زيدٌ فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإنْ شئت نصبته على شيء هذا تفسيره، كما كان ذلك في الاستفهام، وإنْ شئت على (عليك)، كأنّك قلت: عليكَ زيداً فاقتله)[1].

أقول:

أوّلاً: يجيز سيبويه رفع الاسم المتقدم على الجملة الطلبية على الابتداء في نحو: محمدٌ أكرمْهُ.

فقد تمّ الابتداء بـ (محمد) ثمّ جاء الأمر الموجه للمخاطب لتعرفه باسمه، وجعلت الجملة الطلبية خبراً له.

ومن المعلوم أنَّ الجملة الطلبية إذا وقعت خبراً عن المبتدأ فليست بأصل، وإنّما هي مقدّرة تقدير المفرد؛ لأنَّ المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل، فقولك: محمد قائم، نظير قولك: قام محمدٌ[2].

ولأنّ الجملة الواقعة خبراً ليست بأصل، وإنّما هي مقدّرة تقدير المفرد، اختلفوا في إمكانية مجيء الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ وظاهر كلام سيبويه إجازة ذلك، وتابعه أكثر النحاة فيما بعد.

في حين منع نحاة آخرون ذلك، نظراً إلى أنَّ الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست فيها – على زعمهم – مثل هذا الاحتمال.

والرأي الراجح رأي سيبويه لسببين:

---

(1) سيبويه: 1/ 138.

(2) الباقولي: شرح اللمع، ص 117.

أولهما: أنَّ خبر المبتدأ الأصل فيه الإفراد، وليس في الإفراد ما يحتمل الصدق والكذب، ولذلك تكون الجملة الواقعة موقع المفرد، أو لنقل النائبة عنه لا تحتمل ذلك أيضاً.

وثانيهما: أنَّ مجيء المفرد طلبياً شائع في كلام العرب، كقول الشاعر:

قلتُ مَن عِيلَ صبرُهُ كيفَ يسلو صالياً نارَ لوعةٍ وغرام

فـ (من) مبتدأ، وجملة (عيل صبره) صلة الموصول، والجملة الطبية: كيف يسلو صالياً .... خبر عنه.

وتقول أيضاً: كيف أنت. بالإخبار باسم الاستفهام عن (أنت)، وعلى هذا لا مانع من مجيء الخبر جملة طلبية[1].

ويكون التقدير في نحو قولك: محمدٌ أكرمْهُ: محمدٌ مكرَمٌ.

ثانياً: يرى سيبويه أنّه لا حاجة للفاء قبل فعل الأمر (أكرمْه)، لا تقول: محمدٌ فأكرمْهُ.

لتعذّر قولك: محمد فمكرمٌ.

ولذلك يقول سيبويه معلّقاً على (محمد فأكرمْه) أنَّ هذا (لم يستقم أن يحمله على الابتداء، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد فمنطلقٌ لم يستقم)، ولذلك يجب النصب في (محمد) مع وجود (الفاء) تقول: محمداً فأكرمْهُ.

مثلما كان هذا في الاستفهام، أو يكون النصب باسم فعل مقدّر عبّر عنه سيبويه بقوله: (وإنْ شئت على (عليك)) يريد: عليك محمداً فأكرمْهُ، و(عليك) اسم فعل أمر بمعنى (الزم)، و(محمداً) مفعول له.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾ [من سورة المائدة: 105].

---

[1] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 309-310.

ثالثاً: واستناداً إلى جواز رفع الاسم المتقدم على فعل الطلب على الابتداء، يوسّع سيبويه دائرة الأنماط التركيبية التي يمكن أنَّ يكون الإخبار عن المبتدأ فيها بالجملة الطلبية، فيمثّل بنحو قولك:

أمّا محمدٌ فأكرمْهُ.

ولابُدَّ من الفاء هنا قبل الطلب على تقدير: أمّا زيدٌ فمكرَمٌ.

و(مكرم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو مكرَمٌ.

من مواضع رفع الاسم على الخبرية لمبتدأ محذوف قبل الطلب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يحسُنُ ويستقيم أن تقول: عبدُالله فاضربْه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظهر أو مضمر، فأمّا المظهر فقولك: هذا زيد فاضربْهُ، وإنْ شئت لم تُظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ – واللهِ – فانظر إليه، كأنّك قلت: هذا الهلالُ، ثمّ جئت بالأمر)[1].

أقول:

لسيبويه تقدير آخر لرفع الاسم الواقع قبل فعل الأمر في نحو: محمدٌ فأكرمْه، فهو – عنده – على تقدير: هذا محمدٌ فأكرمْهُ ويجوز أيضاً:

هو محمدٌ فأكرمْهُ.

وهو كقولك: الهلالُ والله فانظر إليه.

على تقدير: هذا الهلالُ فانظر إليه.

وقد اعترض الأعلم الشنتمري على هذا التقدير، ورأى أنَّ سيبويه ومن تابعه قد اضطروا إلى تقدير مثل هذا الإضمار، لأنَّ الفاء مع ما بعدها لا تكون خبراً عن المبتدأ (محمد) في قولك: محمدٌ فأكرمْهُ، فكما لا يقال: محمد فمكرم، لا يقال: محمد فأكرمه، على الابتداء والخبر.

---

(1) سيبويه: 1/ 138.

والقول عند الأعلم أنَّ هذا الكلام (لا إضمار فيه، وذلك في باب الأمر دون باب الخبر، لأنَّه لفظ ابتداء وخبر، لا معنى ابتداء وخبر (يعني: ليس فيه معنى الابتداء والخبر) ذلك أنَّ معنى قولك محمد فأكرمه، كمعنى: محمداً فأكرمه بالنصب، وهما منقولان عن قولك: أكرم محمداً. فلما قدمت المفعول على الفاعل للاهتمام به كما تقدمه في الخبر، ثمّ شغلت الفعل عنه بضميره، جاز لك أنَّ ترفعه كما ترفعه في الخبر إذا قلت: محمدٌ أكرمتُهُ، فجرى على لفظ المرفوع، وإنْ كان معناه معنى المصوب، فمل تمتنع الفاء من دخولها فيما بعدها – مرفوعاً – لا تمتنع من دخولها عليه منصوباً.

ولو جاز في قولك: محمداً فأكرمتُ، ومحمد؟ فأكرمتُهُ بالرفع، كما جاز: محمد لا أكرمه، لجواز: محمداً فأكرمه بالنصب، فدخول الفاء في هذا كدخولها في قولك: أمّا محمدٌ فأكرمتُهُ، تراجع المعنى: أكرمته، ثمّ دخلت الفاء في الخبر لما حدث في الكلام من معنى الشرط، بدخول (أمّا)، وصارت الفاء – كما يرى – معترضة بين المبتدأ والخبر كما اعترضت بين المفعول والفعل في قولك: أمّا زيداً فأكرمته)[(1)].

دخول الفاء في الخبر

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ومـمَّا يدُلُّك على حُسن الفاء ههنا أنَّك لو قلتَ: هذا زيدٌ محسنٌ جميلٌ.

كان كلاماً جيداً، ومن ذلك قول الشاعر:

وقائلةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتهم ... وأكرومَةُ الحيّينِ خلوٌ كما هيا

هكذا سمع من العرب تُنشدُه)[(2)].

(1) الأعلم الشنتمري: النكت، 1/ 115 (بتصرّف).

(2) سيبويه: 1/ 139.

أقول:

أوّلاً: الخبر في العربية ينقسم باعتبارات متعددة على أقسام متعددة، يعنينا منها ههنا ما يتضمن من الأخبار معنى الشرط، وما لا يتضمن، فالذي لا يتضمن معنى الشرط لا يجوز دخول الفاء في خبره كـ (زيد) و(محمد) و(الشمس)، و(القمر)، لا يقال:

زيد فناجحٌ، أو: الشمسُ فمشرقةٌ.

أمّا المتضمن معنى الشرط فيجوز دخول الفاء في خبره، وهو ضربان هما[1]:

أولهما: الأسماء الموصولة بالفعل أو الظرف، أو الجار والمجرور.

وثانيهما: النكرات الموصوفات بمثل هذا.

فالموصول كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [من سورة البقرة: 274]، فالموصول (الذين) مبتدأ، و(ينفقون أموالهم ..) صلة الموصول والفاء واقعة في جواب شرط مقدّر. وما بعدها من جلة اسميّة خبر عن المبتدأ، ومجيء الفاء ههنا واجب.

وكذا الأمر في قوله تعالى: ﴿ بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة النحل: 53].

والموصوف كقولك: (كلُّ ضيف يأتيني فله ترحيب وإكرام).

ثانياً: ولكي يدلّ سيبويه على أهمية الفاء في ربط ما بعدها بما قبلها يرى أنّك لو جئت بمبتدأ وخبره، جاز إدخال الفاء فيما بعدهما كقولك: (هذا زيد فحسن جميلٌ).

فـ (هذا) مبتدأ، و(زيد) خبره، والفاء رابطة (عاطفة) وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، و(حسن) خبر، و(جميل) خبر ثان. والتقدير: فهو حَسَنٌ جميل، بعطف الجملة الثانية على الأوّلى، أو جواباً عنها.

ويُلمح من كلام سيبويه ومثاله أنّه يمكن جعل (زيد) في: هذا زيد فحسن جميل. بدلاً من (هذا)، والفاء مستأنفة، وحسن خبر لمبتدأ مقدّر، وجملة (هو حَسَنٌ جميل) خبر عن (هذا).

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 195، والفارسي: الإيضاح العضدي، 1/ 53.

ومـمّا يدل على صحّة مجيء الفاء بعد الاسم المرفوع على الابتداء يستـشهد سـيبويه بقول الشاعر[1]:

وقائلـةٍ خـولانُ فـانكِحْ فتـاتَهم   وأكرومَـةُ الحـيّينِ خلـوٌ كمـا هيـا

أراد أنَّ الفتاة التي أشير عليه بالزواج منها كانت بكـراً، أكرومـة أيّ كريمـة الطـرفين (الحيين) حي أبيها وحي أمها.

والشاهد فيه أنّه أراد: هذه خولانُ، ولذلك دخلت الفاء قبل فعل الطلب (فـانكح)، مع أنَّ (خولانُ) خبر لمبتدأ محذوف لا يتضمن معنى الشرط، والفاء استئنافية هرباً من دخولها في خبر المبتدأ غير الموصول.

ومـمّا يجدر ذكره أنَّ الأخفش (ت 215هـ) أجاز زيادة الفاء مطلقـاً[2]، ونُقـل هـذا أيضاً عن الفارسي (ت 377هـ)، وابن جنيّ (ت 392هـ) وغيرهمـا[3]. وتقيـد عنـد الفـراء والأعلم وآخرين بكون الخبر أمراً أو نهياً[4].

والـواو: واو رُبَّ، وقائلـةٍ: مجـرورة بـه، أو بــ (رُبَّ) المقـدّرة و(خـولانُ) علـم لا ينصرف، وهو خبر لمبتدأ مقدّر تقديره: هؤلاء خولانُ. والفاء قبـل فعـل الأمـر عاطفـة جملـة فعلية على جملة اسمّية ودالة على الاتصال، وهو كقولهم: هذا الهـلالُ، أيّ انظـر إليـه، وفيـه معنى الأمر، وإنْ كان مبتدأ أو خـبراً وأكرومـةُ الحـيين: مبتـدأ، والمـضاف مقـدّر أيّ: وذاتُ اكرومةِ الحيين.

وخلو: خبر عنه، والكاف في (كما) في موضع رفـع علـى النعـت لــ (خلـو) سـواء كانت اسمّية أو حرفية، أيّ: خلو مثلُ ما هي و(ما) الأحسن أن يقال فيها إنّها زائد للتوكيد، ويجوز على ضعف عدّها اسم موصول بمعنـى (الـتي) و(هـي) حينئـذ سـتكون مبتـدأ خـبره محذوف والمعنى: كالتي هي معلومةٌ.

(1) ينظر: النحاس: شرح أبيات سيبويه، 98.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 446.

(3) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 269.

(4) ينظر: ابن حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 2/ 66-70.

ولا يجوز عدّ (خولانُ) مبتدأ، وقوله: (فانكحْ) خبراً له. لأنَّ الفاء لا تدخل بين المبتدأ والخبر في هذا النحو، ومن النحاة من أجاز ذلك، لأنَّ الكلام عنده في معنى الأمر، فلا يمتنع دخول الفاء في الرفع، كما لا يتمنع في قولك: زيداً فأكرمه، كما مرَّ.

ونرى كما رأى بعض النحاة القدامى[1]، أنَّ ذلك غير صحيح لأنَّ الاسم في: (زيداً فأكرمه) ينصب بفعل مضمر يفسّره المذكور، وهذه الجملة جملة كبرى مؤلفة من جملتين فعليتين، أمّا في حالة الرفع فالكلام جملة واحدة، ودخول الفاء بين المبتدأ والخبر قبل تمام الفائدة التي وضعا لها غير جائز[2].

من مواضع النصب قبل الفاء

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: هذا الرجلَ فاضربْه، إذا جعلته وصفاً، ولم تجعله خبراً، وكذلك: هذا زيداً فاضربْهُ، إذا كان معطوفاً على (هذا) أو بدلاً)[3].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- مصطلح (البدل) على ما يبدو من وضع سيبويه عن أستاذه الخليل[4]، أو يونس[5]، وتابعهم في ذلك جمهور البصريين، ويسمى البدل أيضاً: التكرير، والترجمة، والتبيين[6].

ثانياً: يرى سيبويه أنّك إذا جعلت (الرجلَ) في نحو قولك:

هذا الرجلَ فأكرمْهُ.

صفـ لـ (هذا).

(1) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، 269.

(2) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، 269.

(3) سيبويه: / 139.

(4) سيبويه: 1/ 13-14.

(5) سيبويه: 3/ 86.

(6) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 1/ 7، 50، 348، والمرادي: شرح ألفية ابن مالك، 3/ 246.

وجعلت (زيداً) في نحو قولك: هذا زيداً فأكرمْهُ، بدلاً، أو عطف بيان والكلُّ من التوابع، فالنصب في (الرجلَ) و(زيداً) يكون على أساس أنَّ الوصف والموصوف، والبدل والمبدل منه، كاسم واحد. وبما أننا ننصب (زيداً) و(الرجلَ) في قولنا: زيداً فأكرمه، والرجلَ فأكرمه فكذا النصب فيهما إذا وقعا صفة لمنصوب، أو بدلاً من منصوب، أو عطف بيان.

ولنا ههنا أيضاً – وكما مرَّ – رفع (الرجل) و(زيد) على الابتداء، بجعل الفاء جواباً للجملة الأولى المقدرة بـ (هذا الرجلُ) و(هذا زيدٌ)، أو بجعلها عاطفة جملة على جملة.

ممَّا يجوز فيه النصب والرفع أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما، تنصبه كما تنصبُ زيداً، وإنْ شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مزهر أو مظهَر.

وإنْ شئت كان مبتدأ، لأنَّه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنَّك لو قلت: الذي يأتيني فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرَمٌ محمودٌ، كان حسناً.

ولو قلت: زيدٌ فله درهم، لم يجز، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاءُ في خبره كما تدخل في خبر الجزاء، ومن ذلك قوله عزوجل: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [من سورة البقرة: 274]. ومن ذلك قولهم: كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالح، وكلُّ رجل جاءَ فله درهمان، لأنَّ معنى الحديث الجزاءُ)[1].

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنَّ قولك: (اللذين يأتيانك فأكرمهما) يجوز في (اللذين) النصب والرفع.

أمّا النصب فعلى قياس نصب (زيداً) في قولك: زيداً فأكرمْهُ.

---

(1) سيبويه: 1/ 139-140.

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا﴾ [من سورة المائدة: 38]، فقد قرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة (والسارقَ والسارقةَ) بالنصب[1] خارجين عن إجماع السبعة في قراءتهم بالرفع، لأنَّ الفاء مانعة من حمله على الاشتغال.

أمّا الرفع فمن وجهين:

أولهما: تقدير مبتدأ وخبر قبل (اللذين)، وجعل الفاء واقعة في جواب هذه الجملة المقدرة، والتقدير: هذان اللذان يأتيانك فأكرمهما هذا إذا أردنا بـ (اللذين) اثنين معينين، معروفين، وذلك يقول سيبويه: (وإنْ شئت رفعتهُ على أن يكون مبنياً على مظهر، أو مضمر).

وثانيهما: ألا نقصد بهما اثنين معينين، فيكون التقدير: كلُّ اثنين يأتيانك فأكرمهما، أيّ: وجب إكرامهما وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [من سورة النساء: 16].

فليس المقصود بهما اثنين معينين، وإنَّما المقصود به الحكم، وهو (الإيذاء) الذي يجب أن يُوقع على كلّ من يأتي الفاحشةَ ذكراً أو أنثى.

وجملة (يأتيانها) صلة، والضمير يعود على الفاحشة والجار والمجرور (منكم) متعلقان بمحذوف حال، وجملة (آذوهما) خبر، والفاء: واقعة في جواب الأمر المقدر بالجزاء، لا يجوز سقوط الفاء في حالة الرفع، وإرادة اثنين معينين دون غيرهما.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [من سورة البقرة: 274]، فـ (الذين) مبتدأ، و(ينفقون أموالهم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(سراً) و(علانيةً) منصوبان على الحالية، أو بنزع الخافض، والفاء في جملة (فلهم أجرهم) رابطة للدالة على سببية ما قبلها لما بعدها، وفي اسم الموصول (الذين) رائحة الشرط، والجار والمجرور

---

(1) ينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 2/ 172، وأبو حيان: البحر المحيط، 3/ 476.

متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(أجرهم) مبتدأ مؤخّر، و(عند) منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال، و(ربهم) مضاف إليه، والجملة خبر للموصول (الذين).

ثانياً: وللتدليل على أنَّ الاسم المتقدم في نحو آية سورة البقرة، لا يقصد به معيناً يمثّل سيبويه بقوله: (كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالح) و(كلُّ رجل جاءَ فله درهمان)، لأنَّ في كلّ معنى (الذي) غير المقصود به واحداً بعينه، ولذلك يشم فيه رائحة الشرط وما بعده جزاء أو جواب.

ثالثاً: ولبيان الاحتمالات الإعرابية للاسم المتقدم على الطلب يستشهد سيبويه ببيت (عديّ بن زيد). فيقول:

وأما قول عديٍّ بن زيد (ت نحو 35هـ):

أرواحٌ مُــــــودِّعٌ أم بكــــــورُ　　　أنــتَ فــانظر لأيّ ذاكَ تــصيرُ

فإنه على أن يكون في الذي يرفعُ على حالة المنصوب في النصب يعني أنَّ الذي من سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسّر، كما كان المنصوب ما هو من سببه ينتصب، فيكون ما سقط سببه تفسيره في الذي ينصب على أنّه شيء هذا تفسيره.

يقول: ترفع (أنتَ) على فعل مضمر، لأنَّ الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمر الذي في: انظر) [(1)].

أقول:

أوّلاً: يريد: أرواح يودعك، وأنت تفارق أوقات الدنيا بعده، أو بكور يودعك، فأنت هالك لا مناص من ذلك، ولابُدَّ أن ـهي حياتك بالموت في أجل مسمى، فاعمل لاخراتك جميلاً.

والشاهد فيه، قوله: (أنت فانظر، على غرار: زيد فأكرمه).

---

(1) سيبويه: 1/140-141.

والرفع في (أنت) و (زيد) على ما مرَّ قد يكون ليس بإضمار، لأنَّ دخول الفاء على (انظر) و(أكرم). ولذلك تأول سيبويه الرفع على ثلاثة أوجه إعرابية هي:

1- رفع (أنت) بفعل مضمر يفسّر الفعل المظهر، وهو (انظر). والتقدير انظر أنت فانظر.

2- رفع (أنت) على الابتداء، وجعلُ الخبر مضمراً مقدراً، وجعلُ الفاء جواباً للجملة، والتقدير: أنت الراحل، أو الهالكُ فانظر .... ولا يجوز عد (فانظر) خبراً لـ (أنت)، لوجود الفاء.

3- جعل (أنت) خبراً، وتقدير المبتدأ، والمعنى: نويت الراحل أنت.

وقد زاد السيرافي أوجهاً أخرى لتعليل الرفع في (أنت)[1]. ولذلك يقول سيبويه في تفسير الوجه الثاني من أوجه الرفع في (أنت) ما نصه:

(وقد يجوز أن يكون أنت على قوله: أنتَ الهالك، كما يقال: إذا ذُكر إنسان لشيء، قال الناس: زيدٌ، وقال الناس: أنتَ، ولا يكون على أن تضمر هذا، لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، وإنّما تشير له إلى غيره، ألا ترى أنّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنتَ لم يستقم)[2].

وسيبويه يريد هنا الوجهين الثاني والثالث ممَّا ذكرناه سابقاً، أمّا الثاني فعلى جعل (أنتَ) مبتدأ، وخبره مقدّر، والمعنى: أنتَ الهالكُ، أو الراحل. فتحذف الخبر على إرادة الحال، وهو أنَّ (أنتَ) إذا ما تحدّث الناس في الشجاعة أو غيرها من الصفات، فإنّما يقال: أنت، أيّ: أنت الشجاع، وهو ليس على إضمار (هذا)، لأنّه لا يمكن الإشارة إلى الخاطب نفسه، وإنّما الإشارة إلى غيره، ولذلك لا يقال: هذا أنتَ.

وأمّا الوجه الثالث فهو جعل (أنتَ) خبراً على تقدير: نويتُ، أو نيّتي الراحلُ أنتَ، وهو على غرار ما يقوله القاضي للمدعي: (شاهداكَ) على الإخبار، والتقدير: الذي يثبت ويصحّ شاهداك.

---

(1) ينظر: السيرافي: الشرح، 1/ 496.

(2) سيبويه: 1/ 141.

ويجوز هنا أنْ يقال: شاهديك بالنصب على تقدير: احضر شاهديك، وعلى الرفع قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [من سورة محمد: 21]، فالكلام كلام مستأنف مستقل، وهو جملة اسمّية حذف أحد طرفيها، إذ تكون (طاعةٌ) إمّا خبراً لمبتدأ مقدّر والمعنى: الأمر، أو أمري، أو أمرنا طاعة وقول معروف.

أو هي مبتدأ، والخبر هو المقدر، والمعنى: طاعةُ وقولُ معروف أمثلُ، وعلى هذا رأي الخليل وسيبويه، وهو الأرجح عندنا لجواز مجيء المبتدأ نكرة إذا عطف عليه نكرة موصوفة[1].

النصب في الدعاء بوصفه طلب محض بمنزلة الأمر والنهي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنّما قيل: (دعاء)، لأنّه استعُظم أنْ يقال: أمر أو نهيٌ، وذلك قولك اللهمَّ زيداً فاغفر ذنبَهُ، وزيداً فأصلح شأنه، وعمراً ليجزه الله خيراً. وتقول: زيداً قطع الله يده، وزيداً أمر الله له العيشَ، لأنَّ معناه معنى: زيداً ليقطع الله يده.

وقال أبو الأسود الدّؤلي:

أميرانِ كانا آخياني كلاهما فكلاً جزاه الله عنّي بما فَعَلْ

ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي، ويقبح فيه ما يقبح في الأمر)[2].

أقول:

أوّلاً: من أقسام الإنشاء الأمر والنهي والدعاء وغير ذلك من الأقسام التي صارت عند بعض العلماء أكثر من ستين قسماً[3]، والدعاء أحد هذه الأقسام الكثيرة، وهو طلب من (السافل للعالي)[4]، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [من سورة الأعراف: 151].

---

(1) وينظر: الفراء: معاني القرآن، 3/ 62، والزمخشري: الكشاف، 4/ 219.

(2) سيبويه: 1/ 142.

(3) ينظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، 3/ 191 وما بعدها.

(4) نفسه: 3/ 198.

ثانياً: والدعاء طلب بمنزلة الأمر والنهي، وإنّما قيل: (دعاء) لأنَّ فيه معنى الاستعظام، لأنَّ الدعاء لا يكون إلاَّ من العابد إلى المعبود وهو الله تعالى، ولذلك أنكر بعض العلماء تسمّية الدعاء أمراً[1]، ولكنّنا نجريه في الإعراب مجرى الأمر من كلّ وجه، وقد مثّل له سيبويه بـ: اللهمَّ زيداً فاغفر ذنبه، وزيداً فأصلح شأنَهُ، وعمراً ليجزه الله خيراً بنسب (زيداً) و(عمراً)، لأنّهما مفعولان مبنيان على ما قبلها.

ومن ذلك قول أبي الأسود الدّؤلي (ت 1 ق.هـ):

أميرانِ كانا آخياني كلاهما　　　فكلاًّ جزاه الله عنّي بما فَعَلْ

والأميران المقصودان: صاحباه: ابن عباس، وابن عامر – رضي الله عنهم – والشاهد فيه: نصب (كلاًّ) بإضمار فعل يفسّره المذكور والتقدير: فجزى الله عنّي كلاًّ، جزاء عنّي.

ثالثاً: يرى سيبويه جواز الرفع في الاسم المنصوب قبل الدعاء، على النحو الذي جاز فيه ذلك في الأمر والنهي، ووفقاً للأحكام النحوية المقررة في باب الأمر والنهي.

جواز النصب أو الرفع في الطلب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: أمّا زيداً فجدعاً له، وأمّا عمراً فسقياً له؛ لأنّك لو أظهرت الذي انتصب عليه سقياً وجدعاً لنصبتَ: زيداً وعمراً، فإضمارُهُ بمنزلة إظهاره، كما تقول: أمّا زيداً فضرباً. وتقول: أمّا زيدٌ فسلام عليه، وأمّا الكافرُ فلعنة الله عليه؛ لأنَّ هذا ارتفع بالابتداء. وأمّا قوله عزوجل: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [من سورة النور: 2]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [من سورة المائدة: 38]، فإن هذا لم

(1) ينظر: السيرافي: الشرح، 1/ 497.

يُبْنَ على الفعل، ولكنّه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [من سورة محمد: 15]، ثمّ قال بعد: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ [من سورة محمد: 15]، فيها كذا وكذا، فإنّما وضع المثلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنّه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو ممّا يُقصّ عليكم مثلُ الجنةِ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله تعالى أعلم)[1].

أقول:

أوّلاً: ممّا يدخل في الطلب الذي خرج إلى الدعاء قولك: أمّا الخائن فجدعاً له، على تقدير: فجدعَهُ الله، ونصب (الخائن) بتقدير فعل يدل عليه المصدر (جدعاً) النائب مناب فعل الأمر، وهو مثل قولك: أمّا زيداً فإكراماً.

ثانياً: إذا عبّرنا عن الدعاء أو الطلب عموماً بالجملة الاسْمّية فيلزم الرفع في الاسم المتقدم على الابتداء، وقد مثّل سيبويه لذلك بنحو: أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأمّا الكافرُ فعلنةُ الله عليه، ولا يجوز نصب (زيد) أو الكافر)، لأنّه لا يوجد فعل في الجملة تجعله تفسيراً أو عاملاً النصب فيهما، ولذلك قال سيبويه (لأنَّ هذا ارتفاع بالابتداء).

ثالثاً: أمّا قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [من سورة النور: 3]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [من سورة المائدة: 38]، فكلٌّ من (الزانية) و(السارقُ) مبني على ما قبله لا على ما بعده، أيّ أنّهما خبران لمبتدأ محذوف عند سيبويه، والتقدير: ممّا يتلى، أو يُقصّ، أو فيما فُض عليكم: السارق والسارقة أيّ حكمهما، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه، وحذف الخبر، وهو الجار والمجرور (ممّا) أو (فيما)، لأنَّ الفاء بعد الجار والمجرور تمنع من نصب (الزانية) و(السارق) على الاشتغال على ما مرَّ من القاعدة النحوية الخاصة بترجيح النصب قبل الطلب، وهي أيّ (الفاء) جاءت لشبه التركيب بالشرط فتمنع أن يكون ما بعدها خبراً، لأنّها لا تدخل عليه البتة، فلم يبق إلاّ الرفع.

---

[1] سيبويه: 1/ 142-143.

وبعد تمام الكلام أطلق الأمر (فاجلدوا) و(فاقطعوا)، والفاء جواباً للجملة قبلها.

قال الفراء معلقاً على ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ (مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز، كما يجوز: أزيدٌ ضربته، وأزيداً ضربتَهُ، وإنَّما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقتين، فوجها توجيه الجزاء؛ كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلاَّ رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام)[1].

وقد يرتفعان بالابتداء والخبر. وهما أعني السارق والسارقة، والزانية والزاني مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ [من سورة محمد: 15]، أيّ صفة الجنة العجيبة الشأن كذا وكذا، فهو مبتدأ وخبر، والتقدير: وممَّا نقص عليك مثل الجنة، ثمّ قال تعالى: (فيها أنهار)، وهو داخل في حكم الصلة كالتكرير لها، وهو أيضاً يشبه ذكر (فاجلدوا) و(اقطعوا) بعد تمام الجملة الأوّلى، ولذلك يقول سيبويه: (إنّما وضع المثل للحديث الذي بعده)، أيّ أنّ قوله تعالى: (مثل الجنة)، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ممَّا نقص عليكم مثل الجنة، توقع المتلقي الذي وعد بما يقص عليه، فبدأ بقوله: (فيها أنهار)، مثلما توقع المتلقي عقاب الزانية الزاني، والسارقة والسارق، ما سيقص عليه، فقال: فاجلدوا، فاقطعوا[2].

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وكذلك (الزانيةُ والزاني)، كأنّه لـما قال جلّ ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ [من سورة النور: 1]، قال: في الفرائض الزانيةُ والزاني، أو الزانيةُ والزاني في الفرائض، ثمّ قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال:

وقائلةٍ: خولانُ فانكح فتاتهم

(1) الفراء: معاني القرآن، 1/ 306.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 4/ 216.

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر، وكذلك: (والسارقُ والسارقةُ) كأنّه قال: وفيما فرض الله عليكم: السارق والسارقة، أو السارق والسارقة، فيما فرض عليكم، فإنّما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث ويحمل على نحو من هذا، ومثل ذلك: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [من سورة النساء: 16][(1)].

أقول:

لقد سبق فيما مرَّ من أسطر عرض موقف سيبويه ممَّا يجوز فيه الرفع أو النصب أو تقدم من الأسماء في الجملة الطلبية، والوجه الإعرابي الذي يفسّر الرفع أو النصب، ويزيد سيبويه هنا شاهداً يجري مجرى قوله تعالى: (والزانية والزاني) في حالة رفع السارق، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾.

فاللذان: مبتدأ، وأراد بهما: الزانية والزاني، وجملة (يأتيانها) صلة، والضمير يعود على الفاحشة، ومنكم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال، والفاء:رابطة، و(آذوهما) فعل أمر وفاعل ومفعول، والجملة خبر.

والشاهد: الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ لما في الموصول من رائحة الشرط.

ولك أن تجعل الخبر محذوفاً، أيّ فيما يتلى عليكم حكم اللذين يأتيانها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحدّ، إذا كنتَ تُخبر بأشياء أو توصي، ثمّ تقول: زيدٌ، أيّ فيمن أوصى به فأحسنْ إليه وأكرمْه، وقد قرأ أناس: والسارقَ والسارقةَ، والزانيةَ والزاني، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامةُ إلاّ قراءة الرفع، وإنّما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأنّ حدّ الكلام تقديم الفعل، وهو أوجب، إذا كان ذلك في ألف الاستفهام، لأنهما لا يكونان إلاّ بفعل)[(2)].

---

(1) سيبويه: 1/ 143.

(2) سيبويه: 1/ 144.

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- العامة: القراءة الأكثر شهرة وشيوعاً وإجماعاً.

ثانياً: وبمنزلة (الزانيةُ والزاني فاجلدوا) في حال الرفع يُجري سيبويه كلّ تركيب ابتداء باسم معرفة أريد بها أن يكون محلّ حديث، كأنْ نريد أن نوصي به إحساناً أو نخبر عنه من نحو قولك:

زيدٌ فأحسن إليه. فزيدٌ مبني بما يُعاد عليه من ذكر كأنْ تقول: ممَّا يتحدث فيه، أو ممَّا يطلب منك الوصيةُ، ثمّ ابتدأ بزيد، والفاء في (فأحسن) كالفاء في (فاجلدوا) جواباً للجملة الأوّلى.

ثالثاً: لفت سيبويه النظر إلى قراء عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)[1] (الزانيةَ والزاني) بالنصب، وجعلها قراءة جيدة قوية (ولكنْ أبت العامة إلاّ القراءة بالرفع)، لأنَّ سيبويه يرى أنَّ النصب أقوى من الرفع في الاسم المشغول عنه، إذا كان بعده أمر وتابعه في ذلك أبو عبيدة (ت 209هـ)[2]، وأبو جعفر النحاس (ت 338هـ)[3]، وأجازه الفراء كما مرَّ، على الرغم من أنَّ الفراء يجعل الرفع هو الوجه، لأنَّ التنزيل الكريم لا يريد زانية أو زانٍ بعينها وكذا الأمر في: السارق والسارقة.

رابعاً: ويؤكّد سيبويه أنَّ الوجه في الأمر والنهي هو نصب الاسم المتقدم لأنَّ رتبة هذا الاسم في الأصل بعد الفعل لا قبله، وكذا كان في الأمر في الاستفهام، فالأحرى أن يكون في الأمر والنهي، لأنهما يؤديان بالفعل لا غير.

(1) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، 6/ 427.

(2) ينظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن، 1/ 165-166.

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 2/ 431.

موازنة بين أدوات الاستفهام والشرط

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وقبح تقديم الاسم في سائر الحروف، لأنها حروف تحدثُ قبل الفعل، وقد يصير معنى حديثهنّ إلى الجزاء، والجزاء لا يكون إلاّ خبراً، وقد يكون فيهنّ الجزاء في الخبر، وهي غيرُ واجبة كحروف الجزاء، فأجريت مُجراها، والأمر ليس يحدثُ له حرف سوى الفعل، فيضارع حروف الجزاء، فيقبح حذف الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء، وإنّما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء.

وإنّما قلت: زيداً اضربْهُ، واضربْهُ مشغولةٌ بالهاء، لأنّ الأمر والنهي لا يكونان إلاّ بالفعل، فلا يُستغنى عن الإضمار إنْ لم يظهر) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- سائر الحروف: ألفاظ الاستفهام ما عدا (همزة الاستفهام).
- حروف تحدث قبل الفعل: أيّ أنَّ رتبتها قبل الفعل لا قبل الاسم.
- حروف الجزاء: حروف شرط الجزاء؟.

ثانياً: رتبة أدوات الاستفهام أسماء وظروفاً قبل الفعل: تقول: (أين رأيت محمداً؟) هذا هو الأصل، لأنَّ هذه الأدوات (تحدث قبل الفعل) أيّ: يليها مباشرة، ولك أن تقول: أين محمداً رأيت؟ وجعل سيبويه هذا قبيحاً.

ثالثاً: وازن سيبويه بين ما أسماه (حروف الاستفهام) و(حروف الجزاء) فكلها بالفعل أولى، وكلّها (حروف غير واجبة) أيّ: يحتمل ما بعدها الصدق أو الكذب.

وجواب الشرط لا يكون إلاّ خبراً، أيّ: إخباراً عن فعل الشرط، فيصحّ فيه الصدق أو الكذب.

---

(1) سيبويه: 1/ 145.

وكذا حروف الاستفهام يكون الجواب بعدها بمثابة الجزاء تقول: إنْ تحترمني احترمك. في الشرط.

وتقول: أين محمدٌ أكرمه؟ في الاستفهام.

رابعاً: ويزيد سيبويه وجهاً آخر من وجوه التسوية بين حروف الاستفهام وحروف الجزاء يتحدّد في أنّها تختلف عن الأمر الذي يجوز فيه تقديم الاسم عليه، تقول في: أكرم محمداً: محمداً أكرمه.

لعدم وجود حرف قبله هو بالفعل أولى، كما هو الحال في الجزاء والاستفهام.

مخطط لـما يصحّ وما لا يصحّ
والحكم الإعرابي للأسماء التي تتقدّم الجملة الطلبية والجملة الشرطية

التركيب	حكمه من حيث الصحة والخطأ	الحكم الإعرابي	السبب
زيدٌ فأكرمْهُ	خطأ	-	لأنَّ ما بعد الفاء لا يصلح أن يكون خبراً عن (زيد)، ولا موضع لدخول الفاء هنا، ولا وظيفة نحوية لها.
زيد فمنطلق	خطأ	-	لعدم جواز الفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء التي لا معنى لها هنا.
زيدٌ فلَهُ جائزة	خطأ	-	السبب نفسه.
زيداً الرجلَ فأكرمْهُ	صحيح	النصب وجوباً	لأنَّ الرجل بدل من زيد والبدل والمبدل منه كالشيء الواحد.
هذا زيداً فأكرمْهُ	صحيح	النصب	نفسه
هذا زيدٌ فأكرمْهُ	صحيح	الرفع	بجعل الفاء جواباً للجملة، أو حرف عطف جملة على جملة.
كلُّ رجل يأتيني فلَهُ جائزة	صحيح	الرفع في كلّ	لعدم قصد واحد بعينه في (كلّ) وهو بمثابة الجزاء، أيّ على تقدير: من يأتيني فلَهُ جائزة.

التركيب	حكمه من حيث الصحة والخطأ	الحكم الإعرابي	السبب
كلُّ رجلٍ جاء فلَهُ جائزة	صحيح	الرفع	نفسه
اللذان يأتيانك فأكرمهما	صحيح	جواز الرفع	بإضمار مبتدأ وخبر وجعل الفاء جواباً للجملة والتقدير: هذان اللذان يأتيانك فأكرمهما، أو على تقدير: كلّ اثنين يأتيناك فأكرمهما من غير قصد اثنين معينين.
اللذين يأتيانك فأكرمهما	صحيح	جواز النصب	بجعل اللذين بمثابة اسم مقصود بعينه نحو (زيد)، وليس هناك مبتدأ وخبر، والفاء ليس فيما بعدها معنى الجزاء. والتقدير: أكرم اللذين ......
اللذين يأتيانك اكرمهما	صحيح	جواز النصب	بسقوط الفاء، ولسبب أعلاه.
أنت فانظر	صحيح	الرفع	على ثلاثة أوجه عند سيبويه.
هذا أنت	خطأ	-	لعدم جواز الإشارة إلى المخاطب نفسه.
قول القاضي للمدعي شاهداك	صحيح	الرفع	على تقدير: يثبت لك شاهداك.
شاهديك	صحيح	النصب	على تقدير: أحضر شاهديك.
اللهمَّ زيداً اغفر ذنبه	صحيح	النصب	بإضمار فعل يفسّره المذكور
زيداً أمدَّ الله في عمره	صحيح	النصب	لأنّه دعاء مؤدي بغير فعل دال على الطلب.
أمّا الخائنَ فجدعاً له	صحيح	النصب	بتقدير فعل يدل عليه المصدر (جدعاً)، والتقدير: فجدعه الله.
أمّا زيدٌ فسلام عليه	صحيح	الرفع	لأنّه ارتفع بالابتداء.

التركيب	حكمه من حيث الصحة والخطأ	الحكم الإعرابي	السبب
أمّا زيداً فسلام عليه	خطأ	–	لعدم وجود فعل في الجملة تجعله تفسيراً، أو عاملاً النصب.
زيدٌ فأحسن إليه	صحيح	الرفع	لأنَّ (زيدُ) مبني بما عاد عليه من ذكر.
السارقَ والسارقةَ	صحيح (قراءة)	النصب	بتقدير فعل يفسّره المذكور.
أين رأيت زيداً	صحيح	النصب	لأنَّ حكم أداة الاستفهام أن يتلوها فعل.
أين زيداً رأيت	صحيح، على قبح عند سيبويه	النصب	لأنّه خروج عن القاعدة أعلاه.

نصب الاسم بعد حروف النفي بفعل مفسّر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب حروف أجريت مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي، وهي حروف النفي، شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدّم الاسمُ قبل الفعل، لأنهنّ غير واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنهي غير واجبين.

وسهل تقديم الأسماء فيها لأنهما نفي لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما هي مضارعةٌ، وإنّما تجيء لخلاف قوله: قد كان وذلك قولك: ما زيداً ضربتُهُ، ولا زيداً قتلتُهُ، وما عمراً لقيتُ أباه، ولا عمراً مررت به، ولا بشراً اشتريتُ له ثوباً، وكذلك إذا قلت: ما زيداً أنا ضاربه، إذا لم تجعله اسماً معروفاً.

قال هُدبةُ بن الخشرم العُذريّ:

فلا ذا جلالٍ هبنه لجلاله ولا ذا ضياعٍ هنّ يتركنَ للفقْرِ

وقال زهير:

لا الدار غيّرها بَعدي الأنيسُ ولا بالدار لو كلّمت ذا حاجةٍ صممُ

وقال جرير:

فلا حسباً فخرتَ به لتيمٍ ولا جَدّاً إذا ازدحم الجدودُ)[1]

---

(1) سيبويه: 1/ 145-146.

أقول:

أوّلاً: يوازن سيبويه بين حروف النفي كـ (ما) و(لا)، وحروف الاستفهام والشرط، فيرى أنّ حروف النفي تشبه حروف الاستفهام والشرط من وجوه، وتختلف عنها من وجوه أخرى، فمما تتفق فيه الآتي:

1- الموقع الذي تتبوَّؤه في الجملة المفيدة، وهو التقديم.

2- وأنّ ما بعدها من معنى يحتمل الصدق والكذب، وفي ذلك يقوله سيبويه: (إنّهنَّ – يقصد حروف النفي – غير واجبات).

3- جواز النصب أو الرفع في الاسم الواقع بعدها.

4- وأنّ حروف النفي تدخل على الكلام فتخرجه من حدّ الإيجاب إلى حدّ النفي، مثل حروف الاستفهام التي تخرج ما تدخل عليه من الإيجاب إلى الاستفهام، وفي ذلك يقول سيبويه: (وإنّما تجيء لخلاف قوله: قد كان، أيّ إنّها تنفي ما كان واقعاً محققاً موجباً.

ثانياً: مثّل سيبويه لبعض حروف النفي بنحو:

ما زيداً خاصمته، ولا زيداً عاتبته، وما زيداً لقيت أباه، ولا زيداً مرت به.

بنصب الاسم (زيداً) بعد أداة النفي بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور المنشغل بالضمير، أو مفسّر بالوصف في نحو: (ما زيداً أنا مكرمه)، إذا لم ترد بـ (زيداً) شخصاً معيناً.

وفي تمثيله بـ (ولا زيداً مررت به) أضمر لزيد فعلاً يتعدّى إليه بغير حرف جرّ، والتقدير: أجُزْت زيداً مررت به؟ وما أُجزت زيداً مررت به.

ثالثاً: استشهد سيبويه بقوله هُدبةُ بن الخشرم العُذريّ (ت 50هـ):

فــلا ذا جــلالٍ هبنــه لجلالــه ولا ذا ضــياعٍ هــنَّ يتركــنَ للفقْــرِ

الذي يرى أنّ نوائب الدهر لا تهاب ذا جلال وغنى مثلما لا تهاب فقيراً مسكيناً، والشاهد فيه نصب (ذا جلالٍ) بإضمار فعل يفسّره الفعل (هبنه) المنشغل بالضمير (الهاء)،

والتقدير: فلا هبنَ ذا جـلالٍ هبنـه، ولا (ذا ضـياعٍ) منـصوب بـ (يتركُـنَ)، لأنَّـه لم ينـشغل بضمير.

ويقول زهير الذي يشكو حال الديار التي لم ينزل بها أنيسٌ بعده فيغير ما فيهـا، فـلا جواب عندها لكلامه معها بعد أن أتت أحوال الزمان وتقلباته علـى سمعهـا وبهائهـا الـذي كان فيقول:

لا الدار غيَّرها بَعِدي الأنـيسُ ولا   بالدار لو كلَّمـت ذا حاجـةٍ صـممُ

والشاهد فيه: نصب (الدار) بعد أداة النفي، بفعل محذوف يفسّره المذكور، والتقدير: لا غيّر الدارَ غيّرها.

ويقول جرير هاجياً معاصره الشاعر (عمر بن لجـأ التميمـي) بـأنَّ قبيلتـه (تمـيم) لا تملك ما يمكن الفخر به من علو الرتبـة والـذكر الحميـد، والجـدّ: الحـظّ، والحـسب: الكـرم، وشرف الإنسان في نفسه وأخلاقه.

والشاهد قوله (فلا حسباً) بنصب الاسم الواقع بعد أداة النفي بفعل مـضمر يفـسّره المذكور (فخرت به) والتقدير: فلا ذكرت حسباً فخرت به.

ولا (جدّاً) معطوف على (لا حسباً)، وهو بمنزلة قولك: أزيداً مررت به؟ في طبيعـة الإضمار.

رفع الاسم بعد حرف النفي

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وإنْ شئت رفعتَ، والرفع فيه أقوى، إذ كان يكون في ألف الاستفهام، لأنّهنَّ نفـي واجب يبتدأ بعدهن، ويبنى على المبتدأ بعدهنَّ، ولم يبلغْنَ أن يكنَّ مثل ما شبّهْنَ به.

فإنْ جعلت (ما) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلاَّ الرفع، لأنك تجيء بعـد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع، كأنّك قلت: ليس زيدٌ ضربتُهُ، وقد أنشد بعضهم هـذا البيت رفعاً، قول مزاحم العقيلي:

وقـالوا تعرَّفْهـا المنـازِلَ مـن مِنـىً ... وما كلُّ مَن وافى منىً أنـا عـارفُ

فإنْ شئت حملتهُ على ليس، وإنْ شئت حملتهُ على: (كلُّه لم أصنعِ)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- ولم يبلغنَ أنَّ يكن مثل ما شبَهنَّ به: يقصد حروف النفي التي ليست في قوة حروف الاستفهام التي شبهت بها، والأوّلى على هذا الأساس رفع الاسم الواقع بعدها.
- لغة أهل الحجاز: لهجتهم، وأهل الحجاز يعملون (ما) عمل ليس في رفع الاسم، ونصب الخبر، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [من سورة يوسف: 31]. والتميميون لا يعملونها.

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ رفع الاسم بعد حرف النفي (ما) أولى من نصبه مستشهداً بقول شاعر الغزل البدوي (مزاحم بن الحارث العقلي ت 120هـ) الذي فقد محبوبته في زحام الحج، فقال: أنا لا أعرف كلّ من حلَّ بمنى حتّى أسأله عنها، إذ يقول:

وقـالوا تعرَّفْهـا المنـازِلَ مـن مِنـىً ... وما كلُّ مَن وافى منىً أنـا عـارفُ

ورواية رفع (كلُّ) تحتمل وجهين:

الأوّل: جعل (ما) مشبهة بـ (ليس)، وكلُّ) اسمها، و(أنا عارف) في موضع الخبر، وأضمر في (عارف) ها تعود على (كلّ)، والتقدير: أنا عارفُهُ، والتميميون لا يعملون (ما) عمل ليس، فيكون (كلُّ) عندهم مبتدأ، والمنازلَ: مفعول فيه.

(1) سيبويه: 1/ 146.

والثاني: رفع (كلّ) بالابتداء، والجملة بعده خبر، مع إضمار الهاء في (عارف)، وهو هنا يجري مجرى قوله: (كلُّه لم أصنعِ) برفع كلّ على لابتداء وإضمار (هاء) تعود على (كلّ) كما مرَّ.

وسيبويه يرى أنَّ الرفع على الابتداء هنا أضعف الأوجه قال: (فهذا أضعف الوجهين)؛ لأنَّ عدم إعمال (ما) عمل (ليس) يلزم إعمال (عارف) في (كلّ) النصب، وهذا يقتضي عنده حذف (ما) وحذفها يغيّر المعنى من النفي إلى الإيجاب.

ويجوز في (كلّ) النصب على المفعول به لـ (عارف)، والفاء عمل (ما) عمل ليس لتقدم معمول خبرها على اسمها، إلاَّ إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فتبقى عاملة من باب التوسُّع[1].

ليس وضمير الشأن

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلقَ اللهُ أشعر منه، وليس قالها زيدٌ، قال حُميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالِي مُعرَّسِهِمْ ... وليس كلَّ النوى يُلقى المساكينُ

وقال هشام أخو ذي الرُّمة:

هي الشفاءُ لدائي لو ظِفرتُ بها ... وليس منها شفاءُ الداء مبذولُ

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، 1/ 266.

هذا كلّه سمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أنّ في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ، كقوله: إنّه أمةُ الله ذاهبةٌ، إلاّ أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: ليس الطيب إلاّ المسك، وما كان الطيبُ إلاّ المسك) [1].

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنّ بعض العرب يجعل (ليس) حرفاً مثل (ما) النافية في نفي الجملة بعدها على الرغم من أنّ (ليس) فعلٌ جامدٌ و(ما) حرف. ويلغي عمل (ليس).

وجعل هذا قليلاً لا يكاد يعرف، ومثّل بقولهم:

ليس خلقَ الله أشعرَ منه، وليس قالها زيدٌ.

أيّ: ما خلقَ الله أشعر منه، وما قالها زيدٌ.

ثانياً: واستشهد سيبويه بقول (حُميد بن مالك التميمي الأرقط) والأرقط لقبه لآثار كانت بوجهه، وهو أحد البخلاء المشهورين، ممّن عاصروا الحجاج، قاله وقد نزل به قوم فأطعمهم تمراً.

والشاهد فيه تقديم خبر ليس عليها، وهو لا يجوز عند سيبويه، ولذلك يقدر ضمير شأن في ليس، ليكون اسمها، وليكون العامل معموله خبره، لأنّه لا يجوز عند البصريين الفصل بمعمول خبر (ليس) أو (كان) بينها وبين اسمها والخبر متأخر.

و(كلَّ) منصوب بـ (يلقى) وليس بمعنى (ما) والتقدير: ما يلقي، فخلت الجملة من ضمير ظاهر أو مقدّر يعود على مرفوع ليس، فإذا رفع (كلُّ) بليس لزم تقدير ضمير يعود إليه من الجملة، والتقدير: وليس كلُّ النوى يلقى المساكين، وحذفُ الضمير العائد من الخبر إلى المخبر عنه ضعيف[2].

وكذا الأمر في قول هشام بن عقبه العدوي وهو أحد أربعة أخوة كلّهم شعراء (ت 120هـ)، فهو على تقدير:

---

(1) سيبويه: 1/ 147.

(2) ينظر: البطليوسي، ابن السيد: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص 139، وابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 368.

ما منها شفاءُ الداء مبذولُ[1]

ثالثاً: ويجوز عند سيبويه الإضمار في ليس اسمهـا، والجملـة بعـدها خـبر، ولـذلك يقول: (فهذا يجوز أن يكون مثله)، وهو: إنّه أمةُ الله ذاهبةٌ، فـ (إنّ) والضمير اسمهـا وجملـة: أمةُ الله ذاهبة خبرها.

ثمّ احتج بقول بعض العرب: (ليس الطيبُ إلاّ المسك)" الذي هو بمثابة (مـا الطيـبُ إلاّ المسكُ)، أو بمثابة : (ما كـان الطيـبُ إلاّ المـسكَ) والـذين ينـصبون (المـسكَ) مـع كـان، يرفعونه مع (ليس).

رفع الاسم بعد (ما) مع وجود الفاصل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإنْ قلتَ: ما أنا زيدٌ لقيته، رفعت إلاّ في قول من نصب (زيداً لقيتـه)، لأنـك قـد فصلت كما فصلت في قولك: أنت زيدٌ لقيتهُ. وإنْ كانت ما التي هي بمنزلة لـيس، فكـذلك، كأنّك قلت: لستُ زيدٌ لقيتُهُ، لأنك شغلت الفعل بـ (أنا)، وهذا مبتدأ بعد اسم، وهذا كلام في موضع خبره، وهو فيه أقوى لأنّه عامل في الاسم الذي بعده، وألف الاسـتفهام، ومـا في لغة بني تميم، يفصلن فلا يعملن، فإذا اجتمع أنّك تفصلُ وتعمل الحرف فهو أقوى) [2].

أقول:

أوّلاً: يوازن سيبويه بين نحو:

ما أنا زيدٌ عاتبته، جملة منفية.

و: أأنتَ زيدٌ عاتبته؟ جملة استفهامية.

فيرى أنَّ رفع (زيد) أولى، لأنَّ اللفظ الـذي جـاء بعـد (مـا) وهـو (أنـا) غـير زيـد، فحدث الفصل بهذا الضمير بين (ما) و(زيد)، ولذلك تعين رفع (زيد) مبتدأ، وما بعده خبر،

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 116.

(2) سيبويه: 1/ 147.

وهذا يشبه في حكمه الإعرابي موضع زيد فمن الإعرابي في الجملة الاستفهامية، وزق فُصل بين حرف الاستفهام و(زيد) بـ (أنا).

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ رفع (زيد) في الجملة المنفية أقوى؛ لأنَّ (ما) عاملة في الاسم بعدها على لغة أهل الحجاز، وحرف الاستفهام لا يعمل فيما بعده، ولذلك كان الرفع مع (ما) أقوى.

أمّا على لغة التميميين فإن (ما) وألف الاستفهام سواء (يفصلنَ) عن الاسم الذي وقع الفعل على ضمير باسم آخر وهو (أنا) و(أنت) ولا يعملان في الاسم بعدهما على أيّ حال، في النفي، أو الاستفهام.

ثالثاً: والفصل مع الإعمال عند سيبويه أقوى من عدم الإعمال، ولذلك يقول: (فإذا اجتمع أنّك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى). وعلى هذا الأساس يقرّ سيبويه إعمال (ما) عمل ليس، وعليه جمهور النحاة، وبه جاء ما في القرآن الكريم.

ما يختار فيه الرفع في باب الاشتغال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك: أنّي زيدٌ لقيتُهُ، وأمّا عمرو ضربتُهُ، وليتني عبدُالله مررتُ به، لأنّه إنّما هو اسم مبتدأ، ثمّ ابتدئ بعده، أو اسم قد عمل فيه عامل ثمّ ابتدئ بعده والكلام في موضع خبره) [1].

أقول:

ممَّا يختار فيه الرفع قولك: إنّي زيد لقيتُهُ، لأنَّ (زيد) جملة في موضع الخبر فهو مبتدأ، أخبر عنه بجملة لقيته، وهو وما بعده خبر لـ (إنّ) وكذا الأمر في قولك: أنا زيدٌ أكرمتُهُ، وليتني عبدُ الله مررت به.

---

(1) سيبويه: 1/ 148.

ممّا يجوز فيه النصب والرفع

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فأمّا قوله عزوجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [من سورة القمر: 49]، فإنّما هو على قوله: زيداً ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [من سورة فصلت: 17]، إلاّ أنّ القراءة لا تُخالف؛ لأنّ القراءة السنة)[1].

أقول:

أوّلاً: ممّا يترجح فيه النصب أن يتوهم في حال الرفع أنّ الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [من سورة القمر: 49]، فإذا رفع (كلّ) احتمل فيها وجهان:

الأوّل: أن تكون جملة (خلقناه) خبراً له فيكون المعنى على عموم خلق كلِّ الممكنات الموجود بقدرٍ خيراً كانت أو شرّاً.

والثاني: أن تكون جملة (خلقناه) صفة لـ (شيء) و(بقدر) خبراً لـ (كلُّ) أمّا إذا نُصبت (كلّ) فهو مفعول به لفعل محذوف يفسّره المذكور والتقدير: إنّا خلقنا كلّ شيء خلقنا بقدر، وبالنصب يمتنع احتمال أن تكون جملة (خلقناه) وصية، لأنّ الصّفة لا تعمل بالموصوف، ولا يعمل ما لا يفسّره عاملاً.

والنصب عند سيبويه (عربي كثير)، ولكن الرفع أحسن من النصب لعدم تقدم ما يقتضي النصب، وتابعه في ذلك الفراء لأنّ أمّا (تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال)[2].

---

(1) سيبويه: 1/ 148.

(2) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 3/ 14.

ومن النحاة من يرى أنَّ النصب هو الأجود، لتقدّم عامل نصب على كلّ وهو (إنّ)، وذلك يقتضي إضمار فعل يفسّره المذكور[1]. وعلى قراءة النصب قرئ قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [من سورة فصلت: 17].

بنصب (ثمود) بفعل محذوف يفسّره المذكور، منوّناً بوصفه حياً من الأحياء، وغير منوّن بوصفه اسماً للقبيلة.

والنصب بلا تنوين قراء الحسن البصري، وقيل ابن أبي اسحق، والنصب بالتنوين قراءة ابن عباس[2].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الفعل المحذوف لا يقدّر هنا قبل (ثمود) مثلما يقدّر في (زيداً أكرمته) لئلا يلزم الفصل بين (أمّا) والفاء بجملة تامة، وذلك لا يجوز، فلا يقال: وأمّا هدينا ثمود فهديناهم؛ وإنّما يقدر بعد الفاء من لفظ الفعل المذكور والأصل: وأمّا ثمود فهدينا هديناهم، ثمّ يحذف الفعل المفسر، فتدخل الفاء على مفسّر ليصير، وأمّا ثمود فهديناهم والله أعلم.

ثانياً: ولنا أن نقرر هنا أنَّ سيبويه وإنْ لم يكن يرمي في كتابه إلى تبيين موقفه من القراءات القرآنية، أو الكشف عن وجوهها، وإنّما كان في سبيل عرض الأصول النحوية التي وجدها في لغة العرب من قرآن وقراءات وشعر وأمثال ولهجات، إلاَّ أنّه قد استعان بالقراءات المعروفة والمشهور مثلما استعان بالقراءات النادرة والحروف المخالفة في بناء أصوله وطروحاته النحوية، يثبت بالقراءة وجهاً نحوياً مرة، ويؤيد بها قاعدة نحوية مرة أخرى، وثالثة يقيس عليها، ورابعة يجعلها أصلاً يخرج على بعض القراءات، وسادسة يحملها على بعض أقوال وهكذا تتعدد أغراض نزوع سيبويه وتوجهه المحمود نحو القراءات القرآنية، بحسب ما يرمي إليه، وما يريد بناءه من قواعد النحو وأنظمة اللغة[3]، ممَّا يؤكّد احترامه للقراءات وإجلاله لها بوصفها عنده: (لا تُخالف؛ لأنَّ القراءة السنةُ).

---

(1) ينظر: ابن الشجري: الأمالي، 1/ 338-339.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 451.

(3) ينظر تفاصيل ذلك في: الصغير، د. محمود أحمد: القراءات الشاذة، ص 113 وما بعدها.

من مواضع رفع الاسم في الاشتغال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: كنتُ عبدُ الله لقيته، **لأنّه** ليس من الحروف التي يُنصب ما بعدها كحروف الاستفهام، وحروف الجزاء، ولا شبه بها، وليس بفعل ذكرتَهُ ليعمل في شيء فينصبه أو يرفعه، ثمّ يُضمّ إلى الكلام الأوّل الاسم بما يُشركُ به كقولك: زيداً ضربت وعمراً مررت به، ولكنّه شيء عِمل في الاسم، ثمّ وصفتَ هذا في موضع خبره، مانعاً له أن ينصبَ، كقولك: كان عبدُالله أبوه منطلقٌ، ولو قلتَ: كنت أخاكَ وزيداً مررتُ به نصبتَ؛ لأنّه قد أنفذ إلى مفعول ونُصبَ ثمّ ضممتَ إليه اسماً وفعلاً)[1].

أقول:

أوّلاً: يجب رفع الاسم إذا كان في موضع الخبر في نحو: كنتُ عبدُالله لقيته، ويستند سيبويه في وجوب الرفع في (عبدُالله) إلى الآتي:

1- أنَّ كان ليست من الحروف التي ينصب ما بعدها، كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط، وما شبه بهما من الأمر، وحروف النفي.

2- أنَّ (كنتُ) ليست جملة مبنية على فعل لنعطف عليه جملة أخرى، كما في نحو: أكرمتُ محمداً وعمراً استقبلتُهُ.

3- أنَّ الجملة التي تقع موقع الخبر تحول بين (كان) ومعمولها لتنصبه فلذلك لا يجوز النصب في (عبدُالله).

فقولك: كنتُ عبدُالله أكرمتُهُ، وقع (عبدُالله أكرمته) موقع معمول (كان)، وهو بمثابة: كنتُ مكرماً.

وهذه الجملة التي حلّت محلّ المنصوب، لا تشبه الجملة المعطوف في نحو قولك: أكرمتُ عبدَالله ومحمداً كلّمته.

لأنَّ الفعل (أكرم) نصب مفعوله، ثمّ عطفنا الثاني عليه ممَّا يجري مجراه في إمكانية نصب مفعوله (محمداً) والتقدير: أكرمتُ عبدَالله وكلّمت محمداً كلّمته.

---

(1) سيبويه: 1/ 148.

وكذا الأمر في قولك: كان عبدُالله أبوه كريمٌ، فقد عملت كان في الاسم، ثمّ أخبرنا عنه بجملة: (أبوه كريم)، التي حلّت محلّ المنصوب.

فإذا قلت: كنتُ أخاك وزيداً مررت به.

فقد (أنفذت) أيّ أوقعت كان على (أخاك) فنصبه، وجاز لك أن تعطف الجملة الثانية على الأوّلى والتقدير: كنتُ أخاكَ وأجزت زيداً مررت به، وقد مضى مثل هذا التقدير.

من مواضع الرفع أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلت: كنت زيدٌ مررت به، فقد صار هذا في موضع (أخاك)، ومنعَ الفعل أن يعمل.

وكذلك: حسبتني عبدالله مررت به، لأنَّ هذا المضمر المنصوب بمنزلة المرفوع في كنتُ؛ لأنّه يحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم في كنتُ، وكاحتياج المبتدأ، فإنّما هذا في موضع خبره، كما كان في موضع خبر كان، فإنّما أراد أن يقول: كنتُ هذه حالي، وحسبتني هذه حالي، كما قال: لقيتُ عبدَالله وزيد يضربُهُ عمرو، فإنّما قال: لقيتُ عبدَالله وزيدٌ هذه حالُهُ، ولم تعطفه على الحديث الأوّل ليكون في مثل معناه، ويُريد أن يقول: فعلتُ وفَعَلَ، وكذلك لم يُرده في الأوّل. ألا ترى أنّه لم يُنفذ الفعل في كنتُ إلى المفعول الذي به يستغنى الكلام كاستغناء كنتُ بمفعوله، فإنّما هذه في موضع الإخبار، وبها يستغني الكلام)[1].

أقول:

يجري سيبويه الرفع في الاسم الواقع بعد أفعال القلوب التي استوفت مفعولها الأوّل مجرى الاسم الواقع بعد (كان)، وعلى النحو الذي بيّناه سابقاً، لأنَّ أفعال القلوب ليست من الألفاظ التي يختار النصب فيما بعدها كما هو الشأن في الأسماء الواقعة بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء، والنفي، والطلب.

(1) سيبويه: 1/149.

فإذا قلتَ: حسبتني عبدُالله مررتُ به، احتاجت (حسب) مفعولين وقد استوفت الأوّل منهما وهو ياء المتكلّم، ثمّ أوقعت (عبدُالله) وما بعده من جملة (مررتُ به) موقع المفعول الثاني، والمفعول الأوّل في الجملة المنسوخة بأحد أفعال القلوب مبتدأ في الأصل، وإذا أوقعت الاسم بعد حسب موقع الخبر وجب رفع هذا الاسم، ولا يجوز عطف جملة (مررت به) على ما قبلها لأنّها تختلف معنى عن جملة حسب.

وكما نفسّر قولك: كنتُ زيدٌ مررتُ به على تقدير: كنت هذه حالي، نفسّر قولك: حسبتني عبدالله مررت به على تقدير: حسبتني هذه حالي، وتكون جملة هذه حالي قد سدّت مسدّ المفعول الثاني لـ (حسب) أو وقعت موقع الخبر لـ (كان)، ولذلك يقول سيبويه: (فإنّما هذه – يعني جملة: عبدالله مررت به – في موضع الإخبار، وبها يستغني الكلام).

أيّ يكتمل معناه، وتتوافر أركانه النحوية.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإذا قلتَ: زيداً ضربتُ وعمراً مررت به، فليس الثاني في موضع خبر، ولا تريد أن يستغني به شيءٌ لا يتمُّ إلاّ به، فإنّما حاله كحال الأوّل في أنّه مفعول، وهذا الثاني لا يمنع الأوّل مفعوله أن ينصبهُ، لأنّه ليس في موضع خبره، فكيف يُختار فيه النصب، وقد حال بينه وبين مفعوله، وكان في موضعه، إلاّ أن تنصبه على قولك: زيداً ضربته) [1].

أقول:

ليس في كلام سيبويه هنا ما هو جديد فالنصب في (زيد) في قولك: (زيداً أكرمتُ وعمراً مررت به) بالفعل (أكرم) الذي لم ينشغل بضمير وبه وبالفعل بعده تمّ كلام مفيد، وجاز العطف عليه، ونصب (عمراً) ومن الواضح أنَّ (ضربت) ليس في موضع خبر، وأنّ (عمراً) كذلك فهو ليس في موضع الخبر، وإنّما هو مفعول تقديره: زيداً أكرمته وجاوزت عمراً مررت به، وكل فعل عمل في معموله على وفق ما يقتضيه تركيب الجملة ونظمها.

---

(1) سيبويه: 1/ 149.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك: قد عملتُ لعبدُالله تضربه) فدخول اللام يدُلك أنّه إنّما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء، وترك الواو في الأوّل هو كدخول اللام هنا.

فإنْ شئت نصب كما قالَ الشاعر وهو المرار الأسدي:

فلــو أنّهــا إيــاكَ عــضّتْكَ مثلــها   جررت على ما شئت نحراً وكلكلاً)[1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- اللام: هي لام الابتداء هنا.

ثانياً: إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالدخول على المبتدأ كـ (إذا) الفجائية ولام الابتداء تعيّن رفع هذا الاسم، كما تعيّن رفعه حين وقع في موضع الخبر على ما بيّناه في (كان) و(حسب)، وقد مثّل سيبويه بنحو قولك: (قد علمتُ لعبدُالله تكرمُهُ)، فـ (لام الابتداء) مانعة من أن يكون (عبدالله) مفعولاً لـ (عملتُ)، فم يبق إلاّ رفعه على الابتداء وإيقاع الجملة موضع الخبر، وإذا وقعت هذا الموقع امتنع تسليط عامل عليها لينصب الاسم، أعني: عبدَالله.

ثمّ أنّه لا يمكن هنا عطف جملة: عبدُالله تكرمُهُ، على ما قبلها لأنّها بمنزلة جملة ابتدائية.

ثالثاً: رأى سيبويه أنّ ترك الواو في الأوّل كدخول اللام هنا، أيّ أنّ طرح الواو في: كنتُ زيدٌ أكرمتُهُ، بجعل (زيد) في موضع الخبر، يشبه قولك: علمتُ لعبدُالله تكرمه، في عدم إمكانية العطف.

---

(1) سيبويه: 1/ 149-150.

رابعاً: يجوّز سيبويه النصب فيما هو مرفوع، والنصب عنده على قياس: (إنّي زيداً أكرمُهُ)، إذ لو خاطبت زيداً لقلت: إنّي إياك أكرمتُك، وتكون (إياك) في موقعها بمنزلة (زيد) في موقعه، وكاف الخطاب بمنزلة الهاء في (أكرمه). مع الاحتفاظ بإمكانية الرفع هنا، تقول: إنّي زيدٌ أكرمتُهُ.

فلو خاطبت زيداً لقلت: إنّي أنا أكرمتُكَ.

خامساً: استشهد سيبويه لجواز النصب هنا بما نسبه إلى المرار الأسدي وهو لعبدالله بن الزبير الأسدي المتوفى سنة (75هـ)، الذي يقول:

فلو أنّها إياكَ عضّتْكَ مثلُها ... جررت على ما شئت نحراً وكلكلاً

يريد: لو وقعتَ بك مثل هذه المظلمة جررتُ على ما تريد مني من النصرة والمعونة كلّ ما أملك: نحري وكلكلي.

والشاهد فيه مجيء جملة (إياك عضّتك مثلُها) خبراً ل، (إنّ)، وخبر إنّ هنا مثل خبر (كنتُ)، ومثل المفعول الثاني لـ (حسبتُ).

والاختيار على ما مرَّ هو رفع الاسم على شاكلة ما ذكر في (كنتُ) و (حسبتُ)، تقول: فلو أنّها أنتَ عضّتكَ.

ولكنّه نصب، وأتى بـ (إياك)، والنصب بإضمار فعل يفسّره المذكور (عضّتك)، والتقدير: فلو أنّها إياك عضّتك بلبةٌ أو محنةٌ، أو مظلمة مثلّها، ثمّ حذف الموصوف، وأقام الصّفة مكانُهُ، ومثلُها: فاعل عضّتكَ، والضمير في (أنّها) ضمير شأن، أو دلالة على المتظلمة.

سادساً: ولنا وقد استوفينا بيان ما قدّمه سيبويه في باب الاشتغال أيّ: اشتغال الفعل عن الاسم المتقدم بضمير أن نحدّد بإيجاز صور المشغول عنه وأحكامه الإعرابية بالنقاط الآتية:

أوّلاً: جعل الاسم المشغول عنه (المتقدم) منصوباً بفعل محذوف يفسّره المذكور. تقول: زيداً أكرمتُهُ.

ثانياً: نصب الاسم المشغول عنه (زيداً) في الجملة السابقة أقوى من نصبه في قولك: زيداً أكرمتُ أخاه، لانشغال الفعل باسم ظاهر لا بضمير يعود على (زيداً)، والنصب في هذا أقوى من النصب في نحو: زيداً مررتُ به، وهذا بدوره أقوى في النصب من نحو: زيداً مررت بأخيه. كلّ ذلك وفقاً للعلاقات المركزية أو غير المركزية التي تنتظم الكلمات داخل النص.

ثالثاً: قد يعرض للاسم المشغول عنه (المتقدم) ما يوجب نصبه أو ما يوجب رفعه وما يرجّح النصب على الرفع، وما يستوي فيه النصب والفعل بلا ترجيح، وعلى النحو الآتي:

1- ما يجب فيه النصب: إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالدخول على الأفعال، كأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو:

هل زيداً أكرمتَهُ؟

ولا يجوز الرفع في زيد هنا، لأنَّ (هل) إذا تلاها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل، إلاّ في ضرورة الشعر.

ومثل هذا قولك: (متى زيداً أكرمته)، بتقدم اسم الاستفهام (متى).

وكذلك قولك: (حينما زيداً لقيته فأكرمه) بتقدم اسم الشرط (حينما) لاختصاص مثل هذه الألفاظ بالفعل.

2- ما يترجّح فيه النصب:

يترجّح النصب في ست مسائل هي:

- أن يكون الفعل المشتغل دالاً على الطلب: الأمر، أو الدعاء بخير أو بشرّ تقول:

زيداً أكرمه: بنصب (زيداً) بفعل يفسّره المذكور.

واللهمَّ زيداً ارحمه كذلك.

وزيداً غفر الله له، بنصب (زيداً) بفعل في معنى (غفر) والتقدير: ارحم زيداً غفر الله له.

- أن يكون الفعل المشتغل مقروناً باللام الطلبية، أو بلا الناهية. تقول: زيداً ليكرمه محمد، وزيداً لا تعاتِبْهُ.

3- أن يكون الاسم المشغول عنه واقعاً بعد لفظ الغالب فيه أن يتلوه فعل، كهمزة الاستفهام التي الغالب فيها الدخول على الأفعال، وعليه قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [من سورة القمر: 24]. وأخوات الهمزة في ترجيح النصب تجري مجراها، كـ (أيّ) في قولك: أيُّهم زيداً أكرمَهُ؟

ومثل ذلك حروف النفي كـ (ما) و(لا) وإنْ) في نحو قولك:

ما زيداً عابتُهُ، ولا زيداً رأيته، و: إنْ زيداً رأيته.

لتشبيههم حروف النفي بحروف الاستفهام، لأنَّها تنقل المعنى من الإيجاب إلى النفي، مثلما تنقل حروف الاستفهام المعنى من الإخبار إلى الاستفهام.

وكذا (حيث) المجردة من (ما)، في نحو: حيث زيداً تلقاه فأكرمْهُ. لشبهها بأدوات الشرط.

4- وقوع الاسم المشغول عنه بعد عطف غير مفصول من الاسم بـ (أمّا) مفتوحة الهمزة، مشددة الميم، يليها فعل غير مبني على الاسم قبله، أيّ لا يمكن أن يكون هذا الفعل خبراً عن الاسم المتقدم وذلك في نحو قولك: نجحَ زيدٌ ومحمداً أكرمتُهُ، والمتكلم به هنا عطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها، فإذا فصلنا بين العاطف والاسم بـ (أمّا)، فالمختار الرفع، تقول: أكرمت زيداً وأمّا محمدٌ فعاتبتُهُ.

5- وتُجرى (حتى) و(لكن) و(بل) العاطفات مجرى حروف العطف (الواو) تقول:

أكرمتُ القومَ حتّى زيداً أكرمتهُ.

و: ما رأيت القومَ لكن زيداً رأيته.

و: ما رأيت القومَ بل زيداً رأيته.

6- وممَّا يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أنَّ الفعل المشغول بالضمير صفة لما قبله، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [من سورة القمر: 49].

وقد مرَّ الحديث مفصلاً في هذا.

أو إذا كان الفعل صلة لموصول نحو: زيدٌ الذي أكرمتُهُ.

أو إذا وقع الاسم بعد لفظ مختص بالدخول على الأسماء كـ (إذا) الفجائية، ولام الابتداء، وقد مرَّ التمثيل له.

7- ومـمَّا يترجح فيه النصب أن يكون الاسم المشغول عنه جواباً لاستفهام منصوب لفظاً أو محلاً بما يليه. نحو:

محمداً أكرمتُهُ، جواباً لمن قال: أيُّهم أكرمتَ؟

8- ما يستوي فيه الرفع والنصب على السواء، وذلك إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف غير مفصول بـ (أمّا) مسبوق بفعل مبني على اسم. نحو: (زيد وصل ومحمدٌ أكرمتُهُ لأجله)، ونلك نصب (محمدٌ) هنا.

باب البدل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم، ثمّ يُبدلُ مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعملُ فيه كما فعل في الأوّل، وذلك قولك: رأيتُ قومك أكثرهم، ورأيتُ قومكَ ثلثيهم، ورأيتُ بني عمّك ناساً منهم، ورأيتُ عبدالله شخصَهُ، وصرفتُ وجوهَها أولها) [1].

أقول:

أوّلاً: البدل: مصطلح بصري، والكوفيون يسمونه: الترجمة، أو التبيين، ونسب إلى أحد النحاة، وهو ابن كيسان (ت299هـ) أنّه يسُمّيه (التكرير) [2]، وقد استعمل سيبويه مصطلح البدل في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله: (هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة) [3]، وهو عنده بمعنى (العوض)، قال: (ومن ذلك قول العرب: فاهاً لفيك وإنّما تريد كأنّه قال تربا لفيك فصار بدلاً من اللفظ بالفعل) [4].

وقد ذكر سيبويه مصطلح (المبدل منه)، والمبدل عنده: البدل، قال: البدل يُشرك المبدل منه في الجرّ) [5].

ثانياً: لم يضع سيبويه تعريفاً للبدل، وهو عند بعض النحاة (تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه) [6].

ثالثاً: يُستفاد من العنوان الذي درس تحته سيبويه البدل أنَّ العامل في البدل هو العامل نفسه في المبدل منه، ولا يقول سيبويه بتكرار العامل في البدل، وأنّ العامل في المبدل منه يعمل في البدل على نية تكرار العامل، لذلك إذا جاء العامل في المبدل منه مذكوراً مع

---

(1) سيبويه: 1/ 150.

(2) ينظر: الصبان: حاشيته، 3/ 183.

(3) سيبويه: 2/ 14.

(4) سيبويه: 1/ 159.

(5) سيبويه: 1/ 427.

(6) الرضي: شرح الكافية، 1/ 337، وينظر: المرادي: شرح الألفية: 3/ 246، والصبان: الحاشية، 3/ 183.

البـدل حملـه علـى الإعـادة والتكـرار لغـرض التوكيـد[1]، قـال تعـالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [من سورة الأعراف: 75].

فالجار والمجرور (لمـن) متعلقـان بمحـذوف (بـدل) مـن (الـذين استـضعفوا) بإعـادة العامل، ولرب سائل يسأل عن سر ذلك المبدل منه والبدل معاً؟ فنقول إنْ ذكرهما معـاً فيـه تمهيد بالأوّل أيّ (المبدل منه) لذكر الثاني، أيّ (البدل) فكأننا نذكر الجملة مـرتين، مـرة جملـة مطلقة، ومرة محددة، وهذا مـمَّا يزيد معنى التركيب، ويقوي دلالته، ويزيده رسوخاً في ذهـن المتلقي.

والتصريح بالعامل في البدل كثير لاسيَّما إذا كان هذا العامل حرف جرّ كقوله تعالى: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [من سورة الزخرف: 33]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [من سورة الحج: 22]، وقوله عزوجل: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [من سورة الدخان: 30-31]، ويقل ذكر عامـل البـدل إذا كان غير جار، وأمن اللبس كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [من سورة يـس: 20-21]، وإنْ كـان هـذا مـن بـاب التأكيـد لا مـن بـاب البدل[2].

ونحن في جملة البدل والمبدل منه إنّما نعلـم الـسامع بمجمـوعي اللفظـين علـى جهـة البيان، مع نية طرح الأوّل منهما في المعنى لا في للفظ، لأنَّ طرح الأوّل لفظـاً يجعـل الكـلام بلا فائدة دلالية، ولذلك يقول سيبويه: (فالبدل إنّما يجيء أبداً كأنّه لم يذكر قبله شيء، لأنّـك تخلي له الفعل وتجعله مكان الآخر)[3].

---

(1) ينظر: عدنان محمد سلمان: التوابع في كتاب سيبويه، ص 55.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 2/ 303.

(3) سيبويه: 1/ 369.

وتقدير الثاني في موضع الأوّل في هذا الباب ليس المراد منه إلغاء الأوّل وإزالة فائدته، بل المراد أنَّ البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت[1].

فالبدل وإنْ كان تابعاً في تقدير المستقل بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يقال فيه إنّه على نية تكرير العامل، ولذلك يُعاد معه العامل كثيراً، كما في آية الأعراف السابقة[2].

والدليل على أنَّ البدل أو المبدل منه على نية تكرير العامل، وأنهما من جملتين صحّة جواز إبدال المعرفة من النكرة، وإبدال النكرة من المعرفة، وإبدال الظاهر من المضمر، وعلى العكس.

ويمكن القول إنّ مسالة العامل في البدل والمبدل منه لها علاقة وثيقة بدلالة البدل ووظيفته في الجملة العربية، وهي تأكيد المعنى المراد، وتقويته، وزيادته رسوخاً في ذهن المتلقي[3].

رابعاً: والمتأمل لما ذكره سيبويه في مطلع حديثه في البدل يجد أنَّ الرجل قد حدّد للبدل وظيفتين هما:

الأولى: التوكيد الملحوظ من المثال الذي يأتي به سيبويه وهو (رأيتُ قومك أكثرهم)[4]، بمعنى: رأيتُ أكثر قومك، ولكنّه ثنّى الاسم توكيداً ويشبّه سيبويه البدل في مثل هذا بالتوكيد في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [من سورة الحجر: 30].

والثانية: البيان، وذلك أن يتكلم المتكلّم فيقول: رأيت قومك، ثمّ يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم فيقول: ثلثيهم، أو ناساً منهم، وسيأتي سيبويه على ذكر الشروط التي يشترطها في البدل إذا جاء لغرض التوكيد البيان.

(1) المبرد: المقتضب، 4/ 395.

(2) ينظر: د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1194.

(3) ينظر: د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1194.

(4) سيبويه: 1/ 151.

خامساً: وممَّا سيمثل به سيبويه، وما سيستشهد به يمكن أن نحدد فيما بعد أنواع البدل وصوره.

قال سيبويه- رحمه الله-:

(فهذا يجيء على وجهين: على أنّه أراد رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنّه ثنّى الاسم توكيداً كما قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ [من سورة الحجر: 30]، وأشباه ذلك فمن ذلك قوله عزوجل: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [من سورة البقرة: 217]، وقال الشاعر:

تـذكّرتْ تقتُـدَ بَـردَ مائِهـا وعَتَـكُ البـولِ علـى أنسائها

ويكون على الوجه الأمر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيتُ قومَك، ثمّ يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم، أو أناساً منهم) [1].

أقول:

أوّلاً: يلمح سيبويه في هذا النص إلى أهم وظيفة من وظائف البدل، وهي التوكيد ورفع الوهم، ولذلك قرنَ بين البدل والتوكيد المعنوي في الآية الكريمة، ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ [من سورة الحجر: 30]. ومن المعلوم في التوكيد المعنوي أنّه إذا أريد تقوية قصد الشمول والعموم جاز استعمال (أجمع) بعد (كلّ) المضافة إلى الضمير، وحينئذٍ لا تحتاج أجمع إلى ضمير، لأنَّ الضمير في (كلّهم) سدَّ مسدَّ الضمير الذي تُنوى إضافة (أجمع) إليه.

ثانياً: والبدل الذي مثّل له سيبويه بقوله: (رأيت قومك أكثرهم)، و(رأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناساً منهم، وصرفتُ وجوهَها أولها)، الذي أطلق عليه النحاة بدل

(1) سيبويه: 1/ 151.

جزء من كلّ، أو بدل بعض من كلّ، وسيطلق عليه سيبويه في نصوص لاحقة عبارة (شيء منه)، هذا من حيث المعنى، ومن حيث اللفظ فهو (بدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر) أمّا قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [من سورة البقرة: 217]، فهو (بلد اشتمال) ولم يسمه سيبويه، وإنّما استشهد له، وهذا البدل يكون كالجزء من المبدل منه، وليس جزءاً، أيّ أنّه يشتمل على شيء يخص المبدل منه، كأن يدل على صفة من صفات المبدل، والفرق بين بدل الاشتمال، وبدل بعض من كلّ أنَّ بدل الاشتمال يكون بالمصادر والمعاني المشتملة على غيرها، وبدل بعض من كلّ ليس كذلك، زيد على هذا أنَّ بدل الاشتمال تذهب النفس إلى معرفته، وإنْ لم يُذكر، بخلاف بدل بعض من كلّ[1].

و(قتال) في الآية الكريمة بدل اشتمال من (الشهر) مجرور، و(فيه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة للقتال، ويلاحظ أنَّ بدل الاشتمال هذا مصدر دال على معنى قائم بمسمى المبدل واقع فيه[2].

ومن هذا قول (حبر بن عبد الرحمن)، وقيل لغيره:

تذكّرتْ تقتُدَ بَردَ مائِها وعَتَكُ البولِ على أنسائها

وتقتد: مكان ماء في شق الحجاز، وعَتَكَ البول: أحمّر، والأنساء: جمع نسا، وهو عرق يستيطن الفخذ والساق.

يريد: أنَّ الناقة ذكرت برد ماء هذا الموضع، وهذا حالها لطول السفر.

والشاهد فيه: نصب (بَرْدَ) على البدل من (تقتد) لاشتمال الذكر عليها. فهو من بدل الاشتمال.

---

(1) نهر، هادي: الإتقان في علوم النحو وإعراب القرآن، 4/ 1194.

(2) ينظر: نفسه، 4/ 1200.

من أنواع البدل

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبيّنه بغيره، ولا بشيء منه، وكذلك لا تثنّي الاسم توكيداً، وليس بالأوّل، ولا شيء منه، فإنّما تثنّيه وتؤكّده بما هو منه أو هو هو، وإنّما يجوز: رأيتُ زيداً أباه، ورأيتُ زيداً عمرا، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً أو رأيت أبا زيدٍ، فغلط أو نسيَ ثمّ استدرك كلامه بعد؛ وإمّا أن يكون أضرب عن ذلك فنحاه، وجعل عمراً مكانه. فأمّا الأوّل فجيد عربي، مثله قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [من سورة آل عمران: 97]؛ لأنّهم من الناس، ومثله إلاّ أنّهم أعادوا حرف الجرّ: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [من سورة الأعراف: 75][1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- هو هو: أراد به (بدل الكلّ من الكلّ).
- شيء منه: أراد به بدل بعض من كلّ.
- الأوّل: يريد به هنا (بدل بعض من كلّ).
- أعادوا حرف الجرّ: أعادوا وكرروا ذكر العامل وهو حرف الجرّ.

ثانياً: يشترط سيبويه – على ما يبدو – من كلامه في بدل (بعض من كلّ) – ممّا وظيفته التوكيد أو البيان أن يكون البدل كالأوّل في المعنى، أو شيئاً منه، ولذلك لم يُجوِّز نحو: رأيت زيداً أباه، لأنَّ الأب ليس زيداً، ولا بشيء منه.

ثالثاً: ممّا استشهد به سيبويه لبدل (بعض من كلّ) وجعله عربياً جيداً، قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [من سورة آل عمران: 97]،

---

(1) سيبويه: 1/ 151-152.

فـ (من) اسم موصول مبني على السكون في محلّ جرّ، وهو بدل من الناس (بدل بعض من كلّ).

ومن النحاة من رأى أنَّ (من) هنا اسم شرط في محلّ رفع مبتدأ، وجوابها محذوف تقديره: من استطاع فليحج، أو فعليه أنَّ يباشر الحج بنفسه، وقيل: أنَّها في محلّ رفع فاعل للمصدر المضاف (حج البيت)[1]، وهو بعيد في المعنى إذ يصير المعنى: يجب على الناس أن يحج مستطيعهم، وليس هذا هو المراد، والله أعلم.

ومثّل سيبويه أيضاً ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [بآية سورة الأعراف: 75] على تكرار العامل ملفوظاً فحرف الجرّ جاء مذكوراً مع البدل، وفي ذلك تكرار لغرض التوكيد.

رابعاً: أشار سيبويه من خلال بعض الأمثلة التي جاء بها إلى ما يسمى ببدل (الغلط والنسيان) في نحو: رأيتُ زيداً أباه، ورأيت زيداً عمراً، وفسره بأنَّ المتكلّم أراد أن يقول إنّه رأى أبا زيدٍ، ورأى عمراً، فغلط أو نسي فذكر زيداً أوّلاً، فلما تبين له غلطه أو نسيانه استدرك فذكر الثاني فهو على تقدير: رأيتُ أبا زيدٍ، ورأيت عمراً، وألمح سيبويه أيضاً إلى ما سُمّي بـ (بدل الإضراب)، ومثّل له بالأمثلة التي مثّل بها لبدل الغلط والنسيان، إلاّ أنَّ المتكلّم لم يغلط أو ينسى، وإنّما (أضرب) عن ذكر الأوّل (ونحّاهُ)، وجعل الثاني مكانه في نحو قولك: (رأيتَ زيداً عمراً)، وهو يريد: رأيت عمراً[2].

من بدل بعض من كلّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن هذا الباب قولك: بعتُ متاعك أسفَلَهُ قبل أعلاه، واشتريت متاعك أسفله أسرعَ من اشترائي أعلاه، واشتريت متاعك بعضه أعجلَ من بعض، وسقيتُ إبلك صغارها أحسنَ من سقي كبارها، وضربتُ الناس بعضهم قائماً، وبعضَهم قاعداً، فهذا لا يكون فيه

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 285، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 325.

(2) سيأتي سيبويه على ذكر هذا البدل في موضع لاحق من الكتاب.

إلاّ النصب؛ لا ما ذكرت بعده ليس مبنياً عليه فيكون مبتدأ، وإنّما هو من نعت الفعل، زعمتَ أنَّ بيعَهُ أسفلَهُ كان قبل بيعه أعلاه، وأنَّ الشراء كان في بعض أعجل من بعضٍ، وسقيه الصغار كان أحسن من سقيه الكبار، ولم تجعله خبراً لـما قبله)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- وإنّما هو من نعت الفعل: أيّ أنَّ العامل فيه هو الفعل لا غيره.

ثانياً: كلّ الأمثلة التي ساقها سيبويه في النص السابق هي من بدل بعض من كُل، فـ(أسفلَهُ) بدل من: متاعك.

وكذا (بعضه)، و(صغارها) بدل من (إبلك)، وبعضهم) بدل من (الناس).

وكلُّه في موضع النصب على نية تقدير الفعل.

ولا يجوز بناء هذه الأسماء المنصوبة على ما قبلها من المبدل منه لتكون إخباراً عنه، لأنَّ ذلك لو تصور سيكون من غير معنى، فليس قولك: بعتُ متاعَك أسفَلَهُ قبل أعلاه. على تقدير: بعتُ متاعك أسفلُهُ قبل أعلاه، بالرفع في (أسفلهُ) على الابتداء وما بعده من شبه جملة خبر عنه.

وليس قولك: اشتريتُ متاعك بعضهُ أعجلَ من بعض. على تقدير: بعضهُ أعجلُ من بعض بالرفع على الابتداء والخبر لأنَّ هذا التقدير لا معنى فيه، كما هو أيضاً في: سقيتُ إبلك صغارها أحسنَ من سقي كبارها، لو رفعنا (صغارُها) على الابتداء، وقلنا: وصغارُها أحسن من كبارها، إذ لا فائدة فيه.

وكل هذه التراكيب على تقدير تقديم: (متاعك) و(إبلك) و(الناس)، فلما قدمت جعلت: بعضهُ، وصغارَها، و(بعضهم) بدلاً ممَّا قبله، وأدخلته معمولاً للفعل.

أمّا المنصوبات الواردة في تلك الأمثلة وهي: أسرع، وأعجل، وأحسن، وقائماً وقاعداً، فنصبها على الحال أولى.

---

(1) سيبويه: 1/ 152.

بدل بعض من كلّ في حال الجرّ

قال سيبويه – رحمه الله – :

(ومن ذلك قولك: مررتُ بمتاعك بعضه مرقوعاً، وبعضه مطروحاً، فهذا لا يكون مرفوعاً؛ لأنك حملت النعت على المرور فجعلته حالاً للمرور، ولم تجعله مبنياً على المبتدأ، وإنْ لم تجعله حالاً من المرور جاز الرفع)[1].

أقول:

يمثل سيبويه لبدل بعض من كلّ في حالة الجرّ، وهو يمنع رفع البدل (بعضه) على الابتداء، لأنَّ هذا المبتدأ لا خبر له، لأنَّ (مرفوعاً) و(مطروحاً) حالان، محمولان على المرور، فإذا رفعتهما جازا أن يكونا خبراً لبعضه وإذا رفعته، وتكون الجملة الاسْمّية المفترضة حالاً لـ (متاعك).

بدل بعض من كلّ في حال النصب

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ومن هذا الباب: ألزمتُ الناسَ بعضهم بعضاً، وخوّفت الناس ضعيفهم قويَّهم، فهذا معناه في الحديث المعنى الذي في قولك: خاف الناسُ ضعيفهمُ قويّهم، ولزم الناسُ بعضهم بعضاً، فلما قلت: ألزمتُ وخوّفتُ صار مفعولاً، وأجريت الثاني على ما جرى عليه الأوّل وهو فاعل، فصار فعلاً تعدّى إلى مفعولين)[2].

أقول:

ممَّا يمثل له سيبويه من (بدل بعض من كلّ) قوله: ألزمتُ الناس بعضهم بعضاً، وخوّفتُ الناس ضعيفهم وقويّهم.

والأصل: لزمَ الناسُ بعضُهم بعضاً.

و: خافَ الناسُ ضعيفُهم قويّهم.

وضعيفهم وبعضهم في كلتا الحالتين بدل ممَّا قبله.

---

(1) سيبويه: 1/152-153.

(2) سيبويه: 1/153.

مع فارق في أنَّ الفعل (لزم) قد عُدّي بالهمزة، والفعل (خاف) عدّي بالتضعيف، ممَّا دعا إلى الحاجة لفاعل آخر في المعنى، ثمّ صيّر الفاعل الأوّل مفعولاً، وأبدل منه في حال النصب، ما أُبدل منه في حالة الرفع.

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وعلى ذلك: دفعتُ الناس بعضهم ببعض، على قولك: دَفَعَ الناسُ بعضُهم بعضاً، ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك: ألزمتُ، كأنّك قلت في التمثيل: أدفعتُ، كما أنّك تقول: ذهبت به من عندنا وأذهبتَهُ من عندنا وأخرجته معك، وخرجتَ به معك، وكذلك: ميّزتُ متاعك بعضهُ من بعض، وأوصلتُ القومَ بعضهم إلى بعضٍ، فجعلتهُ مفعولاً على حدّ ما جعلت الذي قبله، وصار قوله على بعضٍ، ومن بعضٍ، في موضع مفعول منصوب) [1].

أقول:

ومـمَّا يجعله سيبويه من بدل بعض من كلّ، ما مثّل به أعلاه ومثلما يمكن تعدية الفعل بالهمزة في: لزم وألزمَ، والتضعيف في خاف وخوّف، يمكن تعدية اللازم بالباء، فيقال:

ذهبتُ به، وأذهبته، بمعنى: نحيته وأزلتُهُ.

وخرجتُ به، وأخرجته.

وتقول: ميّزت متاعك بعضهُ من بعض.

و: أوصلتُ القومَ بعضهم إلى بعضٍ.

و: ما متاعك بعضه من بعضٍ، بمعنى: ميّز المتعدّي.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك: فضّلتُ متاعَكَ أسفلَهُ من أعلاه، فإنّما جعله مفعولاً من قوله: خرجَ متاعُك أسفلُهُ إلى أعلاه، كأنّه قال في التمثيل: فضَل متاعُك أسفلُهُ على أعلاه، فعلى أعلاه في موضع نصب) [2].

---

(1) سيبويه: 1/ 153.

(2) سيبويه: 1/ 153.

أقول:

عُدّي الفعل (فَضَل) بالتضعيف، فجُعل الفاعل مفعولاً وأبدل منه (أسفلهُ) وعلى النحو الآتي:

فَضَل متاعُكَ أسفلُهُ على أعلاه: بالرفع في البدل والمبدل منه والمبدل منه فاعل.

فضّلتُ متاعَكَ أسفلَهُ على أعلاه: بالنصب في البدل وجعل الفاعل (متاعُك) مفعولاً به وأبدلنا منه منصوباً وهو (أسفلَهُ).

ويجعل سيبويه (على أعلاه) في موضع نصب على الحال سواء في حالة إبدال المرفوع من المرفوع، أو إبدال المنصوب من المنصوب.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(صككتُ الحجرين أحدهما بالآخر، على أنّه مفعول، من اصطكّ الحجران أحدهما بالآخر، ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [من سورة البقرة: 251][1]).

أقول:

أوّلاً: الحجرين مفعول صككتُ و(أحدهما) بدل بعض من كلّ منصوب وهو في المعنى على (افتعل) الدال على المطاوعة، ومن المعروف أنَّ الوظيفة النحوية وكذلك الدلالية لأفعال المطاوعة على عكس الوظيفة النحوية والدلالية للأفعال المنقولة من اللزوم إلى التعدّي، لأنَّ الأفعال الأخيرة يُصيّر الفاعل فيها مفعولاً، كما رأينا، ويؤتى بفاعل آخر بعدها، وأفعال المطاوعة يُحذف بعدها الفاعل، ثمّ يصير المفعول فاعلاً، تقول:

كسرتُ القلم، وأنكسر القلم.

والفاعل في المعنى لكلا الفعلين واحد.

وكذا الأمر في: صككتُ الحجرين أحدهما بالآخر بمجيء (الحجرين) مفعولاً، والمطاوعة منه: اصطكّ الحجران أحدُهما بالآخر بجعل المفعول فاعلاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 153-154.

ثانياً: يجري سيبويه مصادر أفعال هذا الباب مجرى أفعالها في العمل فيما بعدها، ومثّل سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [من سورة البقرة: 251، والحج: 40] وتمامها (لهدمت صوامع).

والواو: استئنافية، ولولا: حرف امتناع لوجود متضمن معنى الشرط، ودفعُ: مبتدأ خبره محذوف تقديره: موجود، ولفظ الجلالة مضاف إليه، والناس: مفعول به للمصدر (دفعُ)، وبعضهم: بدل من الناس، والجار والمجرور (ببعض) متعلقان بدفع.

وقد أورد سيبويه الآية على قراءة حمزة والكسائي (دفاع)، وقرأ نافع بألف في السورتين، وقرأ ابن كثير، وأبو عمر (دفعُ الله) بغير ألف.

والاختيار عند ابن خالويه (دفعُ) بغير ألف (لأنَّ الله تعالى هو المنفرد بالدفع، و(دفاع) يكون في اثنين)[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذا ما يجري منه مجروراً كما يجري منصوباً، وذلك قولك: عجبتُ من دفع الناس بعضهم ببعض، إذا جعلت الناس مفعولين كان بمنزلة عجبت من إذهاب الناس بعضهم بعضاً، لأنّك إذا قلت: أفعلتُ، استغنيت عن الباء، وإذا قلت: فعلتُ احتجت إليها، وجرى في الجرّ قولك: دفعتُ الناس بعضهم ببعض، وإنْ جعلت الناس فاعلين قلت: عجبتُ من دفع الناس بعضهم بعضاً، جرى الجرّ على حدّ مجراه في الرفع، كما جرى في الأوّل على مجراه في النصب، وهو قولك: دفع الناسُ بعضهم بعضاً)[2].

أقول:

يؤكّد سيبويه ما ذكره في الفقرة السابقة من أنَّ المصادر تجري مجرى ما تجري عليه أفعالها من حيث الوظيفة الدلالية في المبدل منه، والبدل تكرير للعامل إذا فعلاً أو مصدراً، والجديد هنا هو الصورة التي يأتي عليها المصدر داخل الجملة المعينة، وعلى النحو الآتي:

---

(1) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 91.

(2) سيبويه: 1/ 154.

أوّلاً: إذا أضيف المصدر انجر ما بعده بالإضافة، وصار البدل مجروراً أيضاً بتقدير مضاف كما في قولك:

عجبتُ من دفع الناس بعضهم ببعضٍ.

والتقدير: عجبت من دفع الناس دفع بعضهم ببعضٍ.

ثانياً: وإذا قدرت الفعل بدلاً من الإضافة قلت:

عجبتُ من أن دفعت الناس بعضهم ببعض.

ولذلك يقول سيبويه (إذا جعلت الناس مفعولين، وهو فاعل في النية)؛ لأنَّ التقدير: أنْ يدفع الناسُ بعضهم بعضاً، بمعنى: دفع الناسُ بعضهم بعضاً.

وكذا الأمر في قولك:

عجبتُ من إذهاب الناس بعضهم بعضاً، أيّ: تنحية أو إزالة الناس بعضهم بعضاً.

والتقدير فيه: عجبتُ من أن أذهب الناسُ بعضهم بعضاً.

بإضافة المصدر إلى الفاعل مرة، وإلى المفعول ثانية وحكم عليهما بالجرّ.

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وكذلك جميع ما ذكرنا إذا أعملتَ فيه المصدر فجرى مجراه في الفعل، ومن ذلك قولك: عجبتُ من موافقة الناس أسودُهم أحمرَهم، جرى على قولك: وافق الناسُ أسودُهم أحمرَهم. وتقول: سمعتُ وقع أنيابه بعضها فوق بعض، جرى على قولك: وقعتْ أنيابُهُ بعضها فوق بعض، وتقول: عجبتُ من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض، على حدّ قولك: أوقعتْ أنيابُهُ بعضها فوق بعضٍ، هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار النصب، واختيار الرفع)[1].

أقول:

يمثّل سيبويه هنا لإضافة المصدر إلى ما أُقيم مقام الفاعل بقوله: عجبتُ من موافقة الناس أسودِهم أحمرَهُم، بإضافة المصدر (موافقة) إلى فاعله في المعنى وهو (الناس) فيجر

---

(1) سيبويه: 1/ 154.

بالإضافة، ثمّ يبدل منه (أسودِهم)، أمَّا (أحمرَهم) فهو مفعول به للمصدر المضاف، والتقدير: عجبتُ من أنَّ يوافق الناس أسودُهم أحمرَهم.

وكذا يقال في: سمعتُ وقعَ أنيابه بعضها فوق بعضٍ.

بإضافة المصدر (وقع) إلى فاعله في المعنى (أنياب)، ثمّ أُبدل منه (بعضها) والتقدير: عجبتُ من أن أوقعتُ أنيابَهُ بعضها فوق بعض.

بجعل (أنيابه) مفعولاً لا فاعلاً للمصدر (وقع).

والبدل في كلّ هذه التراكيب هو (بعضها) على اختلاف في حركته الإعرابية تبعاً للحركة الإعرابية التي يكون المبدل منه عليها، وعلى نية تكرار العامل، ولذلك يرى سيبويه أنَّ (هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار النصب واختيار الرفع)، لأنَّ الاسم المبدل منه إمّا أن يكون منصوباً بالفعل، أو مرفوعاً به، وهما متفقان في حالة الجرّ إذا استعلمنا المصدر مكان الفعل، فإذا أضفناه جُرَّ المبدل منه، وإذا أعملناه فيما بعده نُصَبَ.

تقول: عجبتُ من دفع الناس بعضهم ببعض.

على تقدير: عجبتُ من دفعت الناس بعضهم ببعض (بالنصب).

وتقول: سمعتُ وقعَ أنيابه بعضها فوق بعض.

والتقدير: سمعتُ أن وقعتْ أنيابُهُ بعضها فوق بعض (بالرفع).

قال سيبويه- رحمه الله-:

(تقول: رأيتُ متاعَكَ بعضهُ فوق بعض، إذا جعلتَ فوقاً في موضع الاسم المبني على المبتدأ وجعلتَ الأوّل مبتدأ، كأنّك قلت: رأيتُ متاعَك بعضُهُ أحسنُ من بعض، ففوق في موضع أحسنُ.

وإنْ جعلتَهُ حالاً بمنزلة قولك: مررتُ بمتاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً، نصبته لأنّك لم تبنِ عليه شيئاً فتبدئه، وإنْ شئت قلت: رأيتُ متاعك بعضهُ أحسنَ من بعض، فيكون بمنزلة قولك: رأيتُ بعضَ متاعك الجيد، فوصلته إلى مفعولين لأنك أبدلت، فصرت كأنّك قلت: رأيت بعض متاعك. والرفع في هذا أعرف، لأنهم شبّهوه بقولك: رأيت زيداً

أبوه أفضلُ منه، لأنّه اسم هو للأول ومن سببه، كما أنَّ هذا له ومن سببه، والآخر هو المبتدأ الأوّل، كما أنَّ الآخر ههنا هو المبتدأ الأوّل، وإنْ نصبت فهو عربي جيد) [1].

أقول:

عرض سيبويه هنا مجموعة من الأمثلة محاوراً إياها لاستنباط بعض القواعد والمقولات النحوية في البدل وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

التركيب	وصفه	تقديره
رأيت متاعَكَ بعضه فوق بعض	جعل (بعضُهُ) مبتدأ، خبرهُ متعلق شبه الجملة (فوق بعض) والتقدير: كائن. أيّ: جعلَ (فوق) مبنياً على المبتدأ (بعضه) والجملة حال من المتاع.	رأيت متاعَكَ بعضُهُ أحسنُ من بعض. لأنَّ (أحسنُ) خبر بمثابة: (فوق بعض).
مررتُ بمتاعِكَ بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً	لم يُجعل (بعضَهُ) مبتدأ بل جُعل بدلاً، فنُصب (مطروحاً) على الحال، لأنّه لم يبنه على ما يمكن أن يكون مبتدأ.	رأيتُ متاعَكَ بعضَهُ أحسنَ من بعض. أو: رأيتُ بعضَ متاعِكَ الجيد. والرؤية هنا من رؤية القلب، فتعدّى إلى مفعولين.

ومن هذا المخطط يمكن استنباط الحقائق النحوية الآتية:

أوّلاً: يكون الرفع في (بعضُهُ) على الابتداء، والرفع عند سيبويه أحسن وأشهر، وجعل الجملة الاسْمّية حالاً لما قبلها، فقولك: رأيت متاعك بعضُهُ أحسنُ من بعض، بالرفع أجود من: رأيت متاعَكَ بعضهُ أحسنَ من بعض.

ثانياً: والرفع يشبه قولك: رأيت زيداً أبوه أفضلُ منه، فـ (أبوه) مبتدأ وأحسنُ خبر، والجملة في محلّ نصب حال من زيد، وبالرفع لا يكون هناك بدل ولا مبدل منه.

ثالثاً: والنصب في هذا كلّه على رأي سيبويه عربي جيد.

---

(1) سيبويه: 1/ 155.

ما يجوز فيه البدل وغيره

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمًّا جـاء في الرفـع قولـه تعـالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [من سورة الزمر: 60]. ومـمًّا جاء في النـصب أنـا سمعنـا مـن يوثـق بعربيته يقول: خلقَ اللهُ الزّرافةَ يديها أطول من رجليها.

وحدّثنا يونس أنَّ العرب تُنشد هذا البيت، وهو لعبدة بن الطيب:

فمـا كـان قـيسٌ هُلكُـهُ هُلْـكَ واحـدٍ ... ولكنّـــه بنيــــانُ قـــومٍ تهــــدَّما

وقال رجل من بجيلة أو خثعم:

ذريـــني إنَّ أمَـــركِ لـــن يُطاعـــا ... ومـــا ألفيـــتني حِلمـــي مَـــضاعا

وقال آخر في البدل:

إنَّ علـــــــيَّ اللهَ أن تُبايعـــــــا ... تؤخـــذَ كرْهـــا أو تجـــيءَ طائعـــا

فهذا عربي حَسَنٌ، والأوّل أعرف وأكثر) [1].

أقول:

رأينا ميل سيبويه إلى الرفع على الابتـداء والخـبر أكثـر مـن ميلـه إلى النـصب علـى البدلية، ولهذا يستشهد لـما جاء مرفوعاً بقولـه تعـالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [من سورة الزمر: 60]، فـالواو: اسـتئنافية، و(يـومَ) منـصوب على الظرفية متعلق بـ (ترى)، وهو فعل مـضارع فاعلـه مـستتر وجوبـاً، (والـذين) في محـلّ

---

(1) سيبويه: 1/ 155-156.

نصب على المفعول به، وجملة (كذبوا على الله) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، و(وجوهُهُم) مبتدأ مرفوع خبره (مسودة)، والجملة الاسْمّية في محلّ نصب حال من اسم الموصول (الذين)، والرؤية بصرية.

هذا في حال الرفع.

أمّا النصب فتكون الرؤية قلبية، وجملة (وجوهُهُم مسودّة) في موضع المفعول الثاني لـ (ترى)[1].

وقد يأتي البدل مقطوعاً عند سيبويه في غير التبعيض كقول (من يوثق بعربيته): خلق اللهُ الزّرافة يديها أطول من رجليها.

وله على رأي سيبويه أن يقوله بالرفع أيّ: يداها أطولُ من رجليها، وممَّا يجوز فهي الرفع والنصب يستشهد سيبويه بقول عبدة بن الطيب يرثي قيساً بن عاصم المنقري، يقول:

فما كان قيسٌ هُلكُهُ هُلْكَ واحدٍ ولكنّه بنيانُ قومٍ تهدّما

يريد: أنَّ بموت قيس هلك خلق كثير، وتقوّض بتقوّض مجدِ هذا الرجل وعزته، والشاهد فيه: (قيسٌ هلكُهُ) برفع (هلكُهُ) بدلاً من قيس)، و(هُلكَ) خبر كان الناقصة، ويجوز في (هُلك) الرفع على جعل (هلكُهُ) مبتدأ خبره (هلك) والجملة الاسْمّية خبر كان.

ومن هذا (بدل الاشتمال) في قول رجل من بجيلة أو خثعم قيل إنّه عدي بن زيد[2] المقتول في سجن النعمان بن المنذر سنة (35هـ):

ذريني إنّ أمَركِ لن يُطاعا وما ألفيتني حِلمي مَضاعا

---

(1) ينظر: الدرويش، محي الدين: إعراب القرآن وبيانه، 6/ 533.

(2) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 65.

(4) ينظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص 591.

فـ (حلمي) بدل اشتمال من ضمير المتكلّم، على تقدير: ما ألفيت حلمي مضاعاً، علماً بأنَّ سيبويه لم يتكلم على هذا البدل، ولم يذكر (بدل الظاهر من ضمير المتكلّم)، وإنَّما ذكر هذا الشاهد.

ومن بدل الاشتمال هذا، وهو (إبدال الفعل من الفعل)، ذكر سيبويه بيتاً لشاعر لم يسمّه يقول فيه:

إنَّ عليَّ اللهَ أن تُبايعا ... تؤخذَ كرْهاً أو تجيءَ طائعا

والشاهد فيه: إبدال (تؤخذ) بالنصب، من (تبايع) المنصوب، ومن المعلوم أنَّ أكثر ما يأتي مثل هذا البدل في الشرط والجزاء، وما في معناه[4].

ما يترجح فيه النصب على البدلية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: جعلتُ متاعك بعضهُ فوق بعض، فلَهُ ثلاثة أوجه في النصب: إنْ شئت جعلتَ (فوق) في موضع الحال، كأنّه قال: علمت متاعك وهو بعضهُ على بعض، أيّ على هذه الحال، كما جعلتَ ذلك في رأيتُ في رؤية العين. وإنْ شئت نصبته على ما نصبت عليه: رأيتُ زيداً وجهَهُ أحسنَ من وجه فلان، تريد رؤية القلب.

وإنْ شئت نصبته على أنّك إذا قلت: جعلتُ متاعَك، يدخله معنى: ألقيتُ، فيصيرُ كأنّك قلت: ألقيتُ متاعَك بعضه فوق بعض؛ لأن ألقيتُ، كقولك: أسقطتُ متاعك بعضه على بعض، وهو مفعول من قولك: سقط متاعُك بعضُه على بعض، فجرى كما جرى: صككتُ الحجرين أحدُهما بالآخر، فقولك: (بالآخر) ليس في موضع اسم هو الأوّل، ولكنّه في موضع الاسم الآخر في قولك: صكّ الحجران أحدهما الآخر، ولكنك أوصلتُ الفعل بالباء، كما أنَّ مررتُ بزيد الاسم منه في موضع اسم منصوب.

ومثل هذا: طرحتُ المتاعَ بعضه على بعض، لأنَّ معناه أسقطتُ، فأُجري مجراه وإنْ لم يكن من لفظه فاعلٌ، وتصديق ذلك قوله عزوجل: ﴿وَيَجۡعَلَ ٱلۡخَبِيثَ بَعۡضَهُۥ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [من سورة الأنفال: 37]. والوجه الثالث: أن تجعله مثل: ظننتُ متاعَك بعضه أحسنَ من بعض، والرفع فيه أيضاً عربي كثير. تقول: جعلتُ متاعَكَ بعضُهُ على بعض، فوجهُ الرفع فيه على ما كان في رأيتُ)[1].

أقول:

يحدّد سيبويه ثلاثة أوجه لنصب (بعضه) في قولك:

(جعلتُ متاعَكَ بعضَهُ فوق بعضٍ) تبعاً لأمرين:

أولهما: معنى الفعل (جعل).

---

(1) سيبويه: 1/156-157.

وثانيهما: علاقة الفعل (جعل) بالظرف (فوق) داخل الجملة من جهة، وعلاقة هذا الظرف بـ (بعضه) من جهة أخرى، وعلى النحو الآتي:

الوجه الأوّل: جعل متعدٍ إلى واحد يفرز لـ(فوق) الأحكام الإعرابية الآتية:

1- بعضَه: بدل بعض من كلّ من (متاعك)، و(فوق) منصوب على الظرفية متعلق بحال من (متاعك)، والتقدير: جعلت متاعك بعضه عالياً على بعض، أو: جعلت متاعك وهو بعضه على بعض.

2- بعضَه: بدل بعض من كلّ، و(جعل) بمعنى: ألقيتُ، أو أسقطتُ.

3- عدُّ (جعل) بمعنى: رأى البصرية.

الوجه الثاني: (جعل) متعدّ إلى اثنين، يفرز لـ (فوق) الأحكام الإعرابية الآتية:

1- أن (بعضه) بدل و(فوق) مفعول ثانٍ لـ (جعل) بمعنى: (صيّر).

2- أنَّ (فوق) مفعول ثانٍ لـ (جعل) بمعنى (رأى) القلبية.

3- أو مفعول ثانٍ لـ (جعل) التي فيها معنى النقل.

الوجه الثالث: جعل بمعنى الظنّ والتخيل، والتقدير: ظننتُ متاعك بعضه أحسنَ من بعض.

وقد استشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [من سورة الأنفال: 37]، على تعدية (جعل) إلى مفعول واحد فـ (يجعلُ) مضارع مرفوع فاعله ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة، و(الخبيث) مفعول به، و(بعضه) بدل من الخبيث بدل بعض من كلّ، و(على بعض) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال.

ويجوز أن يكون (على بعض) في محلّ نصب مفعول به ثانٍ ليجعل، والتقدير: وجعل بعض الخبيث عالياً على بعض.

والرفع عند سيبويه في (بعضه) عربي جيد، تقول:

جعلتُ متاعَك بعضُهُ على بعضٍ.

فجعل متعدٍّ إلى واحد، وجملة: (بعضُهُ على بعض) في محل نصب حال من (متاعك).

ممّا يجب فيه النصب على البدلية

قال سيبويه – رحمه الله -:

(وتقول: أبكيتُ قومَك بعضهم على بعض، وحزّنتُ قومَك بعضهم على بعض، فأجريتَ هذا على حدّ الفاعل إذا قلت: بكى قومُك بعضُهم على بعض، وحزِن قومُك بعضُهم على بعضٍ، فالوجه هنا النصب؛ لأنك إذا قلت: أحزنتُ قومَكَ بعضهم على بعض، لم ترد أن تقول: بعضُهم على بعضٍ في عونٍ، ولا أنّ أجسادَهم بعضُها على بعض، فيكون الرفع الوجه، ولكنّك أجريته على قولك: بكى قومُك بعضُهم بعضاً، فإنّما أوصلت الفعل إلى الاسم بحرف جرّ، والكلام في موضع اسم منصوب كما تقول: مررتُ على زيدٍ ومعناه مررتُ زيداً) [1].

أقول:

وفيما يختار فيه النصب قولك: أبكيتُ قومك بعضَهم على بعض، وكذا: حزّنتُ قومك بعضَهم على بعض، على معنى: بكى قومُك بعضهم بعضاً، وعلى هذا يكون (على بعض) بمثابة المفعول به، وليس المراد بعضهم على بعض في عون، ولا أنّ أجسادهم بعضها على بعض، لأنك لو أردت ذلك رفعت (بعضهم) والنصب يشبه قولك: مررت على زيدٍ، ومعناه مررتُ زيداً بنصبه بنزع الخافض، أو على الشبه بالمفعول.

---

(1) سيبويه: 1/ 157-158.

ممَّا يختار فيه الرفع على غير البدل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن قيل: حزّنتُ قومك بعضهم أفضل من بعض، وأبكيتُ قومك بعضهم أكرمُ من بعض، كان الرفع الوجه، لأنَّ الآخر هو الأوّل ولم تجعله في موضع مفعول هو غيرُ الأوّل، وإنْ شئت نصبته على قولك: حزّنتُ قومك بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، على الحال، لأنك قد تقول: رأيتُ قومك أكثرهم، وحزّنتُ قومك بعضهم، فإذا جاز هذا أتبعته ما يكون حالاً، وإنْ كان ممَّا يتعدّى إلى مفعولين أنفذته إليه، لأنه كأنّه لم تذكر قبله شيئاً، كأنّه رأيت قومك، وحزّنت قومك، إلاَّ أنَّ أعربَهُ وأكثره إذا كان الآخر هو الأوّل أن يُبتدأ.

وإنْ أجريتَهُ على النصب فهو عربي جيد) [1].

أقول:

يجري سيبويه في أغلب الأحيان نوعاً من التصرف الأفقي مثلما يجري نوعاً آخر من التصرف العمودي على الأمثلة التي يمضي من خلالها مستنبطاً القواعد والأحكام الإعرابية التي يريد أن يسنّها أو يوضحّها، فهو هنا ينقلنا من نحو قولك: أبكيتُ قومَكَ بعضَهم على بعضٍ، إلى: أبكيتُ قومك بعضُهم أكرمُ من بعض. ومن: حزّنتُ قومَك بعضَهم على بعض. إلى: حزّنتُ قومك بعضُهم أفضلُ من بعض.

فإذا كنّا في المثالين الأوّلين نرجّح النصب في (بعضهم) للسبب الذي أوضحناه.

فإن الرفع هو المرجوح في المثالين المقابلين وقد حدث في كلّ منهما تغيير في بعض المكونات، وذلك بإدخال (أكرمُ) و(أفضلُ) عليهما ممَّا تهيأ لنا رفع (بعضهم) عل الابتداء وجعلهما خبراً، والجملة الاسمّية من (بعضهم أكرمُ) و (بعضهم أفضلُ) في محلّ نصب حال من القوم، ولذلك يقول سيبويه: (إلاَّ أنَّ أعربه وأكثره إذا كان الآخر هو الأوّل أن يُبتدأ)، أيّ: أنَّ الرفع في وجود ما يصلح أن يكون خبراً كـ (أكرمُ) و(أفضلُ) هو الأفصح (أعربه) والأكثر.

ومع رجحان الرفع يجيز سيبويه النصب (فهو عربي جيد).

---

(1) سيبويه: 1/ 158.

في بدل الاشتمال

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأوّل ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل لأنّه مفعول.

فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُهُ وبطنُه، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمرو ظهرُه وبطنُه، ومُطِرنا سهلُنا وجبلُنا، ومطرنا السهلُ والجبلُ، وإنْ شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً) [1].

أقول:

أوّلاً: الأصل في البدل أن يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً، والعامل في الاسم هو الفعل المذكور على نية تكريره، تقول: جُرِح عبدُ الله ظهرُهُ وبطنُهُ.

فـ (ظهره) بدل اشتمال لعبدالله، وكذا (الظهر) و(البطن)، ومثله: مُطرنا السهلُ والجبلُ) بدل من ضمير (نا) في: مطرنا، وكل ذلك من بدل الاشتمال.

ثانياً: يجيز سيبويه في هذا كلّه أن يكون من باب التوكيد المعنوي، فقولك في: جُرح عبدُالله ظهرُهُ وبطنُهُ، على معنى: أعضاؤه كلّها، كما هو في (أجمعون) توكيداً في نحو: (سافر القوم أجمعون) أو (كلّهم).

ثالثاً: ويبدو أنَّ سيبويه في موازنته – هنا –، وفي موضع آخر من الكتاب بين البدل والتوكيد كأنّه يلمح إلى ما ندعو إليه اليوم من اختصار دائرة التوابع ومن أوجه هذا الاختصار إلحاق (التوكيد) بالبدل، لأنَّ التوكيد عندنا نوع من البدل يجري إمّا بتكرير اللفظ المراد توكيده كما هو الحال في التوكيد اللفظي الذي يشبه بدل كلّ من كلّ، أو تجري بألفاظ مخصوصة كما هو الحال في التوكيد المعنوي الذي يشبه في أكثره بدل بعض من كلّ، أو بدل الاشتمال.

---

(1) سيبويه: 1/ 158.

في البدل وتقدير حرف الجرّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنْ شئت نصبتَ، تقول: ضُربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، ومطرنا السهلَ والجبلَ، وقُلب زيد ظهرهَ وبطنَهُ، فالمعنى أنّهم مُطروا في السهل والجبلِ، وقُلب على الظهر البطنِ، ولكنّهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولهم: دخلتَ البيتَ، وإنّما معناه دخلتُ في البيتِ، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف، لأنك لو قلت: هو ظهرُهُ وبطنُهُ وأنت تعني: على ظهره لم يجز.

ولم يجيزوا في غير السهل والجبل، والظهر والبطن، كما لم يجز دخلتُ عبدَالله، فجاز هذا في ذا وحده، كما لم يجز حذف الجرّ إلاّ في الأماكن في مثل: دخلتُ البيتَ، واختُصّت بهذا، كما أنّ لدُن مع غدوة لها حالٌ ليست في غيرها من الأسماء، وكما أنّ عسى لها في قولهم: عسى الغويرُ أبؤسا، حال لا تكون في سائر الأشياء.

ونظير هذا أيضاً في أنّهم حذفوا حرف الجرّ ليس إلاّ قولهم: نبئتُ زيداً قال ذاك، إنّما يريد عن زيدٍ، إلاّ أنّ معنى الأوّل معنى الأماكن.

وزعم الخليل – رحمه الله– أنّهم يقولون: مُطرنا الزّرعَ والضّرعَ، وإنْ شئت رفعتَ على البدل، وعلى أن تصيّره بمنزلة أجمعين تأكيداً[(1)].

أقول:

أوّلاً: الأصل في قولك: جُرِحَ عبدُالله ظهرُهُ وبطنُهُ.

و: مُطرنا السهلُ والجبلُ.

رفع (ظهرُهُ) بدلاً من (عبدالله)، وكذا رفع (السهلُ) بدلاً من الضمير في (مُطرنا).

ثانياً: ويجيز سيبويه نصب (ظهرَه) و(السهلَ) وما يعطف عليهما، والنصب على أنّهما مفعول ثان لـ (جُرح) و(مُطر) على الرغم من أنّهما متعدّيان إلى مفعول واحد.

(1) سيبويه: 1/ 159.

وإنّما جاز سيبويه هذا على تقدير حرف الجرّ، أيّ على تقدير: جُرِح زيدٌ في ظهره وبطنه، ومطرنا في السهل والجبل، فيحذف هذا الحرف المقدر لينتصب (ظهره) والسهلَ) كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [من سورة الأعراف: 155].

والتقدير: من قومه.

ثالثاً: وحذف الجرّ على هذا النحو لا يطّرد عند سيبويه، فهو جائز في بعض الأحوال دون غيرها، فلا يقال: مررتُ زيداً على إرادة: مررتُ بزيد، ولا دخلت زيداً، على غرار ما يقال: دخلت المسجدَ، ولا يقال: أخذت محمداً كتاباً، على إرادة: أخذتُ من محمد كتاباً.

رابعاً: ويشير سيبويه إلى أنّ حذف حرف الجرّ جائز في الأماكن من نحو: دخلتُ البيتَ، وفي (دخل) ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه يتعدّى بحذف الجرّ، وهو ظاهر كلام سيبويه.

والثاني: أنّه متعدٍّ، وحذف الجرّ فيه على الاتساع.

والثالث: أنّه من الأفعال المتعدّية حيناً من غير وسيطة، وحيناً بوسيطة كـ (دخل) و(شكر) و(نصح) و(قال) وغيرها.

والرأي رأي سيبويه لأنّ الأمكنة على ضربين: مبهم ومحدد، فالمبهم الجهات الستة وما جرى مجراها، والمحدود ماله أقطار محددة، كالبيت، والمسجد، والدار، فلا يكون إلاّ ظرفاً، لأنّك لا تقول: دخلتَ الدار، أو المسجدَ، وما جاء من ذلك على حذف حرف الجرّ[1].

فإذا لم يكن هناك ما يدل على المكان عادوا بحرف الجرّ، تقول: دخل زيد في مذهب سوءٍ، ولا يجوز حذف حرف الجرّ هنا.

خامساً: ويرى سيبويه أنّ إجراء (دخل) مجرى المتعدّي، شأنه شأن (لدْن) التي تنماز عن غيرها من الظروف، بأنّها من الظروف المبنية الملازمة للإضافة التي تجر ما بعدها لفظاً إنْ كان مفرداً، أو تقديراً إذا كان جملة نحو:

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 336-338، والمجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 137.

أرتجفُ من لدُن المساء إلى الصباح.

و: أرتجفُ لدنْ شبّت في جسُمّي الحرارة.

فإن وليها (غدوة) جاز الجرّ فيها، أو نصبها على التمييز، أو على إضمار (كان) واسمها، وسيأتي سيبويه على ذكر هذا لاحقاً.

سادساً: ومـمَّا ينماز عن غيره من أخواته يذكر سيبويه (عسى) وهي من أفعال الترجي، وهو الطمع فيما تهواه، والإشفاق فيما تخشاه، فهو دون سائر أخواته ينصب خبره مفرداً، كما في المثل العربي: عسى الغُوير أبؤسا).

والأبوس جمع: بأس، هو العذاب والصعاب والشدة.

والمثلُ يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به، أو للشيء يظن مأمناً فيأتي منه الشر، والمثل من قول (الزباء)[1].

والشاهد فيه: مجيء خبر عسى مفرداً منصوباً.

سابعاً: ويعزو سيبويه إلى أستاذه الخليل – رحمه الله- أنَّهم يقولون: مُطرنا الزرعَ والضرع بالنصب على نزع الخافض كما هو في قولك: دخلتُ البيتَ، ودخلتُ في البيت، أو على التشبيه بقولهم: مُطرنا السهلَ والجبلَ، فالسهل إنْ أمطر زُرع، والزرع يعني الضرعَ.

ثامناً: ومـمَّا يفسّر على حذف الجرّ فينصب قولك: نُبئتُ زيداً قال ذاك. يريد: عن زيدٍ.

فالمفعول الأوّل صار نائب فاعل، وسدّت جملة مقول القول مسدَّ المفعولين الثاني والثالث، والتقدير: نبئتُ محمداً عن زيدٍ قال ذاك، لكن هذا الحذف في حرف الجرّ لا يكون إلاَّ في الأماكن عادةً.

---

(1) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال، 2/ 17، والزمخشري: المستقصى في أمثال العرب، 2/ 161.

رفع الظرف على المجاز إتساعاً لبلاغة المعنى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن قلتَ: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ، جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً، وإنْ نصبته لم يُحسن، لأنَّ الفعل إنّما أنفذ في هذه الأسماء خاصةً إلى المنصوب إذا حذف منه حرف الجرّ، إلاّ أن تسمعَ العربَ تقول ي غيره، وقد سمعناهم يقولون:

مَطَرْتُهم ظهراً وبطناً.

وتقول: مُطِر قومُك الليلَ والنهارَ، على الظرف وعلى الوجه الآخر.

وإنْ شئت رفعته على سعة الكلام، كما قال: صيدَ عليه الليلُ والنهارُ، وهو نهارُه صائمٌ وليلُهُ قائم، وكما قال جرير:

لقد لُمتنا يا أمَّ غيلانَ في السُّرى ... ونمتِ وما ليلُ المطيّ بنائمِ

فكأنّه في كلّ هذا جعل الليل بعض الاسم، وقال آخر:

أمّا النهارُ ففي قيدٍ وسلسلةٍ ... والليلُ في قَعْرِ منحوتٍ من السّاج

فكأنّه جعل النهار في قيدِ الليلَ في بطن منحوت، أو جعله الاسم أو بعضه) [(1)].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- سعة الكلام: وهو بمعنى (الاتساع) الذي صار مصطلحاً متوارداً في أكثر من دائرة لغوية وأدبية، ونشير هنا إلى مصطلح (تعميم الدلالة) عند الدلاليين العرب القدماء والمحدثين، وإلى الدرس النحوي، وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح في أكثر من موضع من كتابه من دون أن يخصّص له باباً مستقلاً، وقد استعمله ومصطلحات

(1) سيبويه: 1/ 160-161.

أخرى ترادفه كـ (السعة، والتوسُّع، وسعة الكلام، واتساعهم، وغير ذلك مـمَّا ورد في الكتاب.

وفي ميدان الأدب والنقد استعمل عند الجاحظ في البيان والتبيين، وابن رشيق القيرواني في العمدة، وابن حجة الحموي في خزانة الأدب، وغيرهم)[1].

ثانياً: يجوز في نحو قولك: جُرح زيدٌ اليدُ والرجلُ، أن تكون (اليد) بدلاً من زيد، بدل بعض من كلّ، والرجلُ معطوف على اليد، وهو بمثابة التوكيد وبمنزلة (كلّه)، ولا يجوز نصب (اليد) و(الرجل) على الظرفية، أو على حذف حرف الجرّ، فنقول: جُرح زيد اليدَ والرجلَ؛ لأنَّ اليد والرجل ليستا دالتين على شيء عام في الأشياء، كما هو شأن (ظهره) وبطنه) اللذين يشبهان المبهمات من الظروف لعمومهما، إذ لكل شيء ظهر وبطن، وليس كذلك: اليد والرجل، وذلك يقول سيبويه: (وإنْ نصبته لم يحسن)؛ لأنَّ الفعل إنّما أُنفذ في الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت فيه حرف الجرّ).

ثالثاً: ويجوز عند سيبويه قولهم: مَطرتُهم ظهراً وبطناً، أيّ: مطرتُهم السماءُ ظهراً وبطناً، بنصب (ظهراً) على ثلاثة أوجه هي:

الأوّل: أنَّ (ظهراً) بدل من الضمير (هم) بدل بعض من كلّ.

والثاني: أنَّه منصوب على الظرفية.

والثالث: أنّه منصوب على المفعول الثاني.

أمّا قولك: مُطر قومُك الليلَ والنهارَ فيجوز في (الليلَ) ثلاثة أوجه أيضاً هي:

الأوّل: نصبه على الظرفية.

والثاني: نصبه على المفعول به على سعة الكلام أيّ (على الوجه الآخر).

والثالث: رفعه على البدل على تقدير: مُطِر الليلُ والنهارُ، أو على تقدير: مُطِر أصحابُ الليلِ وأصحابُ النهارِ، ثمّ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامَهُ.

---

(1) ينظر: النعمة، د. مقبول علي بشير، ص 17 وما بعدها، والغول، د. عطية: الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، ص 16-17.

رابعاً: ويستشهد سيبويه لـما يُنسب إليه الحدث أو الوصف المعين من باب المجاز والاتساع بقول جرير مخاطباً ابنته:

لقد لُمتنا يا أمَّ غيلانَ في السُّرى ونمتِ وما ليلُ المطيِّ بنائمِ[1]

وأم غيلان: ابنته، والسُّرى: سير الليل، والمطيّ جمع مطيّة، وهي الراحلة، وأراد: ليل ركاب المطيّ، ويقول: لا تلومي أباك وهو يقطع القفار على راحلته طلباً للعُلا.

والشاهد في: وصف الليل بالنوم اتساعاً ومجازاً.

ومثل ذلك قول: (الجرنفش بن يزيد بن عبيد الطائي) أحد الشعراء المعمّرين مات في العصر الأموي الذي يقول في وصف سجين:

أمّا النهارُ ففي قيدٍ وسلسلةٍ والليلُ في قَعْرِ منحوتٍ من السّاج

وأراد بالمنحوت: السجن في جوف تابوت معمول من الساج، وهو شجر هندي.

والشاهد فيه جعل النهار في قيد سلسلة، وإنّما هو المقيد في النهار، ومسلسل، وهو في الليل في جوف تابوت من الساج.

إبدال المظهر من المضمر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ شئت قلت: ضُرب عبدُ الله ظهرُه، ومُطِر قومُك سهلُهم، على قولك: رأيتُ القومَ أكثرهم، ورأيتُ عمراً شخصَهُ، كما قال:

فكأنّه لَهِقُ السَّراة كأنّه ما حاجبيه مُعيَّنٌ بسوادِ

(1) جرير: ديوانه، ص 554.

وما زائدة.

وقال الجعديّ (ت 50هـ):

مَلَكَ الخورنقَ والسديرَ ودانَهُ   ما بين حميَرَ أهلِها وأوَالِ

يريد: ما بين أهل حمير، فإبدال الأهل من حمير.

ومثل ذلك قولهم: صرفتُ وجوهَها أولها، ومثله: مالي بهم علمٌ أميرهم)[1].

أقول:

أوّلاً: مرَّ القول في جواز إبدال (ظهره) و(سهلُهم) بالرفع من: (عبدُ الله) و(قومُك) بدل اشتمال، وهذا على تقدير التوكيد، أيّ على معنى: رأيت عبدالله شخصَهُ، ورأيت القوم أكثرهم، ويستشهد سيبويه لإبدال (المظهر من المضمر) بما ينسب للأعشى (ت 7هـ) من قوله[2]:

فكأنّه لَهِقُ السَّراة كأنّه   ما حاجبيه مُعيَّنٌ بسوادِ

وللهق: البياض، والسراة: الظهر، والمعين: الثور بين عينيه سواد.

يصف ثوراً وحشياً شبه به بعيره في حدته ونشاطه.

والشاهد فيه إبدال المظهر من المضمر، أعني: إبدال (الحاجبين) من الهاء في (كأنّه) و(ما) زائدة.

فجعل (حاجبيه)، وهو البدل في حكم ما لم يذكر، فأفرد الخبر، ولو جعل الاعتماد على البدل لثنى، كما يقول: إنّ محمداً يديه مبسوطتان بالخير، ولو جعلت البدل في حكم الملغى لقلت: إنّ زيداً يديه منبسط بالخير، ومثله قول الشاعر:

إنّ السيوفَ غدوَّها ورواحَها   تركتْ هوازنَ مثلَ قَرْنِ الأعضبِ

---

(1) سيبويه: 1/ 161-162.

(2) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 67، وابن منظور: اللسان: مادة (عين).

فجعل الخبر للسيوف، وألغى غدوّها ورواحها، ولو لم يلغهما لقال: (تركا) كما تقول: محمدٌ خَلقُهُ وخُلقهُ سيّان[1].

أمّا قول الجعديّ في مخاطبة عاذلته على إنفاق ماله جوداً وكرماً إذا يقول:

مَلَكَ الخورنقَ والسديرَ ودانَهُ   ما بين حميَرَ أهلِها وأوَالِ

والخورنق والسدير: موضعان بالحيرة، ودانه: أطاعه الناس فيهما.

يريد ن الملك والمال لا يدفعان عن الإنسان الموت، ولذلك لا وجه لامساك الإنسان وبخله.

والشاهد فيه إبدال (أهلها) من حمير، وجعل (حمير) مكاناً، وحمير في لأصل للقبيلة، ولكنَّهم لما سكنوا اليمن جعل حمير عبارة عن بلادها، كأنَّه قال: ما بين أهل اليمن و(أوال)[2].

ومثل هذا على رأي سيبويه قولهم: صرفتُ وجوهَها أولها، على البدل، وكذا: مالي بهم علم أمرهم.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا قول جرير:

مَشَقَ الهواجرُ لحهمَنَّ مع السُّرى   حتّى ذهبْنَ كَلا كِلاً وصدوراً

فإنّما هو على قوله: ذهب قُدُماً، وذهبتَ أُخُرا.

وقال عمرو بن عمار النهديّ:

طويلُ مِثل العُنقِ أشرفَ كاهِلاً   أشَقُّ رحيبَ الجوفِ معتدلُ الجِرْمِ

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 339.

(2) السيرافي: الشرح، 2/ 25.

كأنّه قال: ذهب صُعدا، فإنّما خبّر أنّ الذهاب كان على هذه الحال.
ومثله: قول رجل من عُمان:

إذا أكلــتُ سمكـاً وفَرْضـا ذهبــتُ طــولاً وذهبــت عَرْضـا

فإنّما شبه هذا الضرب من المصادر.
وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل:

فلأبغيّنكمُ قنـاً وعُوارضـا ولأقـبلَنّ الخيـلَ لابـةَ ضـرغَدِ

لأنّ: قناً وعوارض مكانان، وإنّما يريد: بقناً وعُوارضُ، ولكن الشاعر شبه: بدخلتُ البيتَ، وقُلِبَ زيدٌ الظهر والبطن) [1].
أقول:

أننا لنشعر حين نمضي مع سيبويه في طروحاته الموضوعية وأمثلته وشواهده بالحاجة إلى القول إن النظرية العاملية عند سيبويه تواكبنا في كلّ صفحات كتابه تقريباً، فبعد المقدمات النظرية العامة التي يفتتح بها سيبويه مقولاته النحوية، يبدأ بتفصيل المتغيرات التي يمكن أن تحصل على ما يمثل به وما يستشهد، منبهاً دائماً على ما تتشابه فيه الأمثلة وما تختلف، كلّ ذلك وفقاً لترتيب المقولات النظرية، والوظائف النحوية في سلّم يبدأ من الأصل أو لنقل من الرأس ليتفرع فروعاً تقترب حيناً من هذا الأصل، وتبتعد حيناً آخر، مع بيان أسباب هذا الاقتراب (التماثل)، أو ذاك (التخالف)، وقد رأينا كيف قدم سيبويه وهو في معرض تفصيله نظريته العاملية (الأصول في الأبواب التي تلي المقدمات وتسبق أبواب الاشتغال، فإذا أنهى هذه الأبواب التي مثلت في النحو السيبويهي مكان المشكلات الكبرى التي تعقب القواعد، انتقل إلى التقييدات التي تدخل على الأصل، وهي التقييدات العملية التي نسمّيها بالقواعد

(1) سيبويه: 1/ 162-163.

العملية، وهي قواعد الحذف والنيابة العاملية، ودخلت فيها مباحث الفعل الكبرى، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى القواعد الخاصة بالموضوع أو الباب النحوي المعين)[1].

إنّ كلّ لفظ داخل التركيب عند سيبويه موصوف بعامليته أو معموليته أو كليهما معاً، ولهذا نجد أنّ من السهولة على سيبويه أن يضع شكلاً تركيبياً ما، مماثلاً لآخر، أو مخالفاً له، لا من خلال اهتمامه بالحالات المفردة، ولكنْ بتصوره الجملة العربية باعتبار مقولات أعلى هي مقولات المجال، والمحل، والتأثر، والتأثير، فكل الأمثلة والشواهد مرتبطة بناقل العاملية التي تفرض انشغال كلّ عامل من العوامل الظاهرة والمضمرة في مجاله، ممَّا يبيح لنا القول إنّ سيبويه هو أول النحاة العرب بعد أستاذه الخليل ممّن أدركوا أنَّ الكلام هو استئنافات متتابعة، والمجال الواحد الذي يحكم عامل ما قد يتكون من مفردات، ولكنّه قد يتكون أيضاً من جمل داخلية يحاول سيبويه أن يعرضها، وأن يحصيها لكل موضوع أو باب نحوي يتحدث عليه، وهذه الجمل المتوالدة بعضها عن بعض شكلاً لا دلالة يدخل كلّ منها في إطار من التأويل القابل بدوره إلى تقنية تأويلية، والبناء عليها، من جديد، وهكذا، ممَّا يدل على أنَّ هذه التقنية الدقيقة والمحكمة قد تجعل (العلاقات العاملية أصدق عند سيبويه منها عند (هاريس)[2]، فهي لا تعدو أنّتكون عند هذا الأخير انعكاساً لمفاهيم خاصة قد يصعب أحياناً البرهنة عليها، أمّا في العربية فإن وقائعها قدمت لسيبويه إطاراً أمكن فيه التحقق من الافتراضات، وجدير بالذكر أنَّ هناك كثيراً من القرابة بين التأويلين السيبويهي والهاريسي بوجه عام، ولا ينجو (هاريس) من تهمة الأخذ)[3].

---

(1) العلوي، أحمد: السيبويهية، ص 24-25 (بتصرّف).

(2) هو المنظر والمجسد للنظرية التوزيعية بكل أبعادها ومراميها، واللغة في شرع التوزيعية مؤلفة من وحدات تمييزية يظهرها التقطيع، أو التقسيم، وتتحدّد العلامات اللغوية بعلاقاتها داخل المنظومة أيّ بالعلاقات التي تبنيها والعناصر الأخرى داخل المنظومة الألسنية ذاتها، وممَّا تستند إليه رصدها للأنساق المتماثلة والمتخالفة ووصفها.

ينظر: يوسف غازي: مدخل إلى الألسنية، ص 289 وما بعدها.

(3) العلوي: د. أحمد: المجالات العاملية وبعض تماثيل سيبويه وابن هشام، ص 87.

ثانياً: لعل أقرب دليل على ما قلناه من منهج في الطرح عند سيبويه ما نحن فيه الآن من شواهد وأمثلة كقول جرير، وهو يصف رواحل أهزلها دءوب السير في القفار مع الليل حتّى (مشق) أيّ أذهب لحوم كلاكلها وصدورها فنحلت وهزلت:

مَشَقَ الهواجرُ لحهمَنَّ مع السُّرى ... حتّى ذهبْنَ كَلا كِلاً وصدوراً

بنصب (كَلاكِلاً) و(صدوراً) على الحال بمعنى: ناحلات: كقولك:

ذهب قدماً، وآخراً، بالنصب على الحال.

ومنه أيضاً قول عمرو بن عمار النهديّ[1]:

طويلُ مِثلِ العُنقِ أشرفَ كاهِلاً ... أشَقُّ رحيبَ الجوفِ معتدلُ الجرْمِ

والمتل: العنق الطويل الغليظ المغزر، والكاهل: اسم أصل العنق ولكنّه في أعاليه، والأشق: الطويل، كأنّه طويل الشق، وهو الجانب، والرحيب الواسع، والجرم: الجسم، وكل ذلك محمود في الخيل.

والشاهد فيه: نصب (كاهلاً) على الحال أو التمييز لا على التشبيه بالظرف.

وهو مثل قولك: ذهب صُعُدا، في الإخبار عن الحالية.

وكذا قول العماني الراجز[2]:

إذا أكلتُ سمكاً وفَرْضا ... ذهبتُ طولاً وذهبت عَرْضا

---

(1) ينظر: المرزباني: معجم الشعراء، ص 227.

(2) ينظر: ثعلب: مجالس ثعلب، ص 217.

والفرض: نوع من التمر الجيد في عمان، والطول والعرض: كناية عن جميع الجسد، والشاهد فيه قوله: طولاً وعرضاً، والمعنى ذاهباً في الطول وذاهباً في العرض، والنصب على الحال، أو التمييز، والمعنى ذهب طولي وعرضي أيّ اتسعت وأصبت بالبدانة.

والفرق بين (كَلاكِلاً) و(صدوراً) و(كاهلاً) من جهة، وبين (طولاً وعرضاً) من جهة ثانية أنَّ الثلاثة المتقدمة ليس فيها معنى الحديث لكونها أسماء، في حين أنَّ (طولاً وعرضاً) فيهما معنى المصدرية أو بعبارة سيبويه (شبه هذا الضرب من المصادر)، وهو أقرب إلى الحالية منه إلى التمييز، لأنَّ المصادر أحوالٌ.

وليس من هذا قول عامر بن الطفيل (ت 70ق.هـ)[1]:

فلأبغيّنكمُ قناً وعُوارضا ... ولأُقبِلَنَّ الخيلَ لابةَ ضرغَدِ

وأبغينكم: أذكر معايبكم وقبح أفعالكم، و(قنا وعوارض وضرغد) أمكنة و(اللابة) الحرة ذات الحجارة السود.

يتوعد أعداءه بتتبعهم أينما يحلو من منيع المواضع.

والشاهد فيه: (قنا وعوارض) فهما مكانان لا يصلحان للنصب عل الحالية، وذكرهما سيبويه هنا للإشارة إلى المخالفة لا المماثلة.

أمّا المخالفة فهما لا يشبهان: مطرنا السهلَ والجبلَ، وأمّا المماثلة فنصبهما على نزع الخافض كـ (دخلت البيتَ)، وأنهما في معنى الحال.

ولابُدَّ أخيراً وقد مضينا مع سيبويه فيما ذكره عن أحكام البدل وصوره – وسيأتي على شيء آخر منها في مواضعه من الكتاب – من تثبيت الحقائق الآتية الخاصة بباب البدل وهي:

أوّلاً: لم يحدّ سيبويه البدل.

(1) ابن طفيل: ديوانه، ص 144.

ثانياً: يبدو أنَّ عامل البدل عند سيبويه هو العامل في المبدل منه، وذلك ظاهر من خلال قوله (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم الأوّل ثمّ تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل) [1]، وعلى هذا يكون البدل لفظاً قائماً بنفسه، لا يلغى المبدل منه[2]، وإنْ جاء مكانه، لكون البدل منقطعاً عن المبدل منه، وذلك جاز إبدال المعرفة من النكرة وعلى العكس، والمعرفة من النكرة، وعلى العكس، والمظهر من المضمر، والمضمر من المظهر[3].

وإنّ ما يذكره بعض النحاة من إمكانية طرح المبدل منه، أو الاستغناء عنه ليس إلاّ افتراضاً هدفوا منه تبيين الفرق بين البدل وبقية التوابع[4].

إنّ الذي عليه الاعتماد هو البدل، وذكر المبدل منه توطئة له، ولذلك قال بعضهم في تعريف البدل إنّه (التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة) [5].

ثالثاً: لفت سيبويه النظر إلى أنَّ مجموع المبدل منه والبدل يفاد فضل لتأكيد والتبيين، ولو انفرط عقدهما لم تحصل الدلالة الحاصلة بوجودهما معاً، وكذا الحال في الصّفة والموصوف، والتأكيد والمؤكد.

إنّ الأمر في البدل ليس على إلغاء المبدل منه، وإزالة فائدته الدلالية، بل على معنى أنَّ البدل قائم بنفسه، وهو معتمد الحديث.

رابعاً: ذكر سيبويه مراراً أبرز وظيفة للبدل، وهي التأكيد والبيان بوصف البدل بمثابة تكرير الجملة مرتين.

ومن وظائف البدل الأخرى التي تدلّ عليها أنواعه وظائف: بيان الكلية أو الجزئية، وإفادة الاشتمال، أو دفع النسيان والغلط.

---

(1) سيبويه: 1/ 150.

(2) ينظر: المبرد: لمقتضب، 4/ 395.

(3) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 254-255.

(4) شرف الدين، د. محمود عبد السلام: التوابع بين القواعد والحكمة، ص 1872.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 63.

خامساً: لفت سيبويه وتابعه أكثر النحاة فيما بعد إلى أنَّ البدل غير مستقل لفظاً، والعامل فيه هو العامل في المبدل منه، كبقية التوابع، وظهور العامل في بعض المواضع قد يكون توكيداً كما هو الحال عند تكرير العامل في الشيء الواحد كقوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [من سورة المؤمنون: 35]، بتكرير (أنكم) للتأكيد.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [من سورة التوبة: 63].

بتكرير (أنَّ) تأكيداً.

سادساً: لم يسمّ سيبويه أنواع البدل من حيث المعنى فيما مرَّ علينا من كلامه، وربما سيأتي عليها لاحقاً، والبدل في كتب النحاة من بعد سيبويه على أنواع من حيث المعنى، ومن حيث طبيعة الصور اللفظية التي يأتي عليها، وإنّما ذكر سيبويه على ذكرها والتمثيل والاستشهاد لها من غير تسمّيتها المعهودة في آثار من جاؤوا بعده، وأقسام البدل باعتبار تراكيبه ومعانيه خمسة هي:

1- بدل كلّ من كلّ، وسماه سيبويه (هو هو) كما مرَّ، ويسمى البدل المطابق، ويكون البدل فيه أشهر من المبدل منه كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [من سورة إبراهيم: 1]، فيمن قرأ بجرّ (لفظ الجلالة)، فهو مطابق لا بدل كلّ من كلّ إذا أردنا الدقة، لأنَّ (كلّ) عند الإطلاق تدلّ على (ذي أجزاء)، وهذا ممتنع هنا؛ لأنّه سبحانه منزه عن ذلك[1].

2- بدل بعض من كلّ: وأطلق عليه سيبويه عبارة (شيء منه).

3- بدل الاشتمال: واكتفى سيبويه بالتمثيل والاستشهاد له كثيراً.

4- بدل الغلط والنسيان، وسيأتي على ذكره سيبويه لاحقاً.

---

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 156.

5- بدل الإضراب، وسيأتي على ذكره سيبويه لاحقاً.

أمّا من حيث الصور اللفظية التركيبية التي يأتي عليها البدل ممّا ذكره سيبويه، ومثل له نجد الآتي:

1- بدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر.

2- بدل المظهر من المضمر.

3- بدل المضمر من المظهر.

4- بدل المضمر من المضمر.

5- بدل الفعل من الفعل.

أمّا من حيث الإعراب فقد ذكر سيبويه الآتي:

1- ذكر البدل في أحواله الإعرابية الثلاثة رفعاً ونصباً وجرّاً، تبعاً للحركة الإعرابية للمبدل منه، ومثّل واستشهد لذلك بأكثر من مثال وشاهد.

2- تطرق سيبويه إلى المواضع التي يحمل فيها البدل على الموضع الذي عليه المبدل منه كقولك: ما أتاني أحدٍ إلاّ زيدٌ، برفع (زيد) بدلاً من (أحد) تبعاً لموضعه من الإعراب، وموضعه الرفع على الفاعلية، فهو مجرور لفظاً مرفوع محلاً أو موضعاً، وسيأتي سيبويه على هذا الحمل في موضع لاحق من كتابه.

3- وممّا سيأتي سيبويه على ذكره ما يحمل من البدل على القطع، وذلك حين يأتي البدل متعدداً متضمناً معنى التبعيض إذ يجوز في البدل القطع والرفع على تقدير مبتدأ مضمر، نحو: مررتُ بقومٍ عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ، ويجوز الرفع: فنقول: مررت بقوم عبدالله، وزيدٌ، وخالدُ.

وسيأتي سيبويه على تفصيل ذلك، وعلى ما يأتي من البدل مقطوعاً في غير التبعيض، وقد استشهد ببيت عبده بن الطيب على ما يجوز فيه النصب على البدلية، والرفع على القطع.

فمـا كـان قـيس هلكـه هلـكُ واحـدٍ   ولكنّــــه بنيـــان قـــوم تهـــدّما

برفع (هلكُهُ) بدلاً من (قيس)، على جعله مبتدأ وخبر (هَلْكُ) والجملة خبر كـان في محب نصب.

ويجوز في (هلكَ) النصب على أنّه خبر كان.

عمل اسم الفاعل

قال سيبويه – رحمه الله -:

(هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مُجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعلُ) كان نكرة منوّناً، وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً، فمعناه وعملُهُ مثلُ: هذا يضربُ زيداً غداً، فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً الساعة، وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنّما تُحدّث أيضاً عن اتصال فعل في حالِ وقوعه، وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيداً، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

اسم الفاعل: هذا مصطلح سيبويه وتابعه البصريون، وسمّاه الكوفيون (الفعل الدائم) لأنّه عندهم يأتي للأزمنة جميعها.

ثانياً: سبق لسيبويه في باب الاستفهام أن ذكر شيئاً في تعدّي اسم الفعل إلى المفعول، إجراءً له مجرى الفعل المضارع في العمل، وتطرّق أيضاً إلى حذف التنوين منه، وإضافته، واستشهد لذلك، وقرّر أيضاً أنَّ اسم الفاعل لا يتعرف بالإضافة (لأنَّ الأصل فيه التنوين)، وحذف التنوين لمجرد التخفيف، والإضافة مقدرة فيه دائماً.

ثالثاً: ويعاود سيبويه هنا ذكر اسم الفاعل وعمله ويلمح إلى شيء من شروط هذا العمل، فيقرر الآتي:

1- أنَّ اسم الفاعل يجري مُجرى الفعل المضارع في نصب المفعول، وفي أحكام التعدّي واللزوم، بشرط أن يكون نكرة منوّناً.

2- ونلمح من خلال الأمثلة لتي جاء بها سيبويه شرطاً رئيسياً من شروط عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) وهو وقوعه خبراً في نحو:

---

(1) سيبويه: 1/ 164.

هذا ناصرٌ عبدَ الله الساعة أو غداً: لوقوعه خبراً للمبتدأ.

على معنى: هذا ينصرُ عبدَ الله الساعة أو غداً.

وكان عبدُ الله ناصراً أخاك: لوقوعه خبراً لـ (كان).

على معنى: كان عبدالله ينصرٌ أخاك.

مع اختلاف في طبيعة الحدث بين اسم الفاعل والفعل المضارع، فالفعل يدل على الحدث والزمان بلفظه، ولا يدلّ اسم الفاعل على الحدث إلاً من حيث التصور العقلي القاضي بأنَّ لكل فعل فاعلاً، أو فاعلاً ومفعولاً[1]، وكما أنَّ الفعل المضارع أعرب لمضارعته هذا الاسم، أعمل هذا لمضارعته ذاك ليقع التكافؤ بينهما[2].

مع تنبيه سيبويه ومن خلال بعض الأمثلة إلى أنَّ اسم الفاعل يعمل في الاستقبال كما في مثاله هذا ناصرٌ زيداً (غداً).

وهذا ناصر زيداً (الساعة).

والكوفيون وعلى رأسهم الكسائي يعملونه في الماضي واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [من سور الكهف: 18]، والآية الكريمة عند البصريين على حكاية الحال الماضية بدليل ما تقدم، وما تأخر، أمّا ما تقدم فهو قوله (وكلبُهم) فالواو واو الحال، وأمّا ما تأخر فالعطف عليه بالحال وهو (ونقلبُهم) ولم يقل: (وقلبناهم) [3].

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ومـمَّا جاء في الشعر منوّناً من هذا الباب قوله:

إنّـــي بحبلـــك واصـــلٌ حبلـــي وبـــريش نُبلــــِ رائـــشٌ نَبلـــي

[1] ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، 2/ 77.

[2] الدينوري: ثمار الصناعة، ص 315.

[3] ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة: 2/ 79، وابن مالك: التسهيل، ص 137.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

ومــن مــالئ عينيــه مــن شــيء غــيره ... إذا راح نحـو الجمـرةِ البـيضِ كالـدُّمَى

وقال زهير:

بدا لي أنّـي لـستُ مـدركَ مـا مـضى ... ولا ســابقاً شــيئاً إذا كــان جائيــا

وقال الأخوص الرّياحيّ:

مــشائيم ليــسوا مــصلحين عــشيرةً ... ولا ناعِبـــاً إلاّ بـــبين غُرابُهـــا)[1]

أقول:

يستشهد سيبويه لإعمال اسم الفاعل المنوّن بقول امرئ القيس (ت 130ق.هـ)[2]، الذي يتوجه به إلى صاحبته، ليقول لها إنّه يحبّها ويودّها، وأمره أمرها، وهواه هواها.

والنبل: السهام، ورائش من: راش السهم بريشه: أيّ ركب فيه الريش.

والشاهد فيه نصب (حبلي) مفعولاً لاسم الفاعل المنوّن الواقع خبراً لـ (إنّ)، ومثله (رائش نبلي).

وقول عمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ)[3]:

ومــن مــالئ عينيــه مــن شــيء غــيره ... إذا راح نحـو الجمـرةِ البـيضِ كالـدُّمَى

(1) سيبويه: 1/ 164-165.

(2) امرؤ القيس: الديوان، ص 239.

(3) عمر بن أبي ربيعو: ديوانه، ص 14 وسيورده منسوباً لغير زهير.

يريد: كثير أولئك الذين يديرون أعينهم على أشياء غيره كالنساء، والجمرة: موضع رمى الجمار في منى، ومن شيء غيره: نساء غيره، والبيض: النساء، والدمى: صور الرخام، شبه بها النساء لحسن صنعها، ولما للنساء والدمى من سكينة ووقار.

والشاهد فيه قوله (مالئ عينيه) بإعمال اسم الفاعل ونصبه ما بعده على المفعول به، لوقوعه خبراً لـ (كم) الخبرية.

وكذا قول زهير بن أبي سلمى (ت 13ق.هـ)[1]:

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا

والشاهد فيه إعمال اسم الفاعل (سابقاً) في (شيئاً) لأنَّه منوّن معطوفاً على (مدرك) الذي أضيف إلى معموله اسم الموصول (ما) ومنهم من يجر (مدرك) بحرف جرّ مقدّر ويعطف عليه (سابقاً) مجروراً والأوّلى رواية سيبويه، لأنَّ حروف الجرّ لا تضمر وتعمل على الوجه الأقوى والأحسن[2].

ومثله قول الأخوص الرّياحيّ (ت 105هـ)[3]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعِباً إلاّ ببين غُرابُها

في هجاء بني يربوع ينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير، فغرابهم لا ينعب إلاّ بالبين والفرقة.

والشاهد فيه إعمال (مصلحين) في (عشيرةً)، لكونه بمثابة المنوّن، لأنّه نون المثنى وجمع المذكر السالم بمثابة التنوين.

---

(1) زهير بن أبي سلمى: ديوانه، ص 287.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 73.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 34)، ص 158.

إضافة اسم الفاعل إلى معموله

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ العرب يستخفّون فيحذفون: التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم مُعاقباً للتنوين، فجرى مجرى: (غُلامِ عبدِ الله) في اللفظ، لأنَّ اسم وإنْ كان ليس مثلَهُ في المعنى والعمل.

وليس يغيّرُ كفُّ التنوين، إذا حذفتهُ مستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عزوجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [من سورة آل عمران: 185، الأنبياء: 35، والعنكبوت: 57]، و ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [من سورة القمر: 27]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [من سورة السجدة: 12]، ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [من سورة المائدة: 1].

فالمعنى معنى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [من سورة المائدة: 2]).

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- كفّ التنوين: يقصد إضافة الاسم المنوّن طلباً للتخفيف.

ثانياً: الأصل عند سيبويه في اسم الفاعل هو التنوين، ويمكن ترك التنوين طلباً للتخفيف، ومن ثمّ إضافة اسم الفاعل إضافة لفظية إلى معموله، فيكون عاملاً في المضاف إليه الجرّ لا النصب، وهو بذلك يشبه من حيث اللفظ ما يضاف إضافة معنوية في نحو: (كتابُ الشعر).

فإذا قلنا: (كاتبُ الشعر) كان اسم الفاعل مضافاً أيضاً، ولكنهما مختلفان في المعنى والعمل على الرغم من كون كلّ منهما مضافاً إلى ما ببعده، فأمّا من حيث المعنى فإضافة (كتاب) إلى الشعر إضافة معنوية ليست على نية الانفصال، وإضافة (كاتب) إلى الشعر إضافة لفظية تفيد التخفيف لا التعريف، ولا التخصيص.

ثمّ أننا بالإمكان تغيير العلاقة في الإضافة اللفظية بين المضاف والمضاف إليه لنجعلها علاقة عامل ومعمول فنقول: أكاتبٌ الشعرَ؟ ولا يجوز ذلك في الإضافة المعنوية.

ولذلك يقول سيبويه موازناً بين الإضافتين: (لأنّه اسم وإنْ كان ليس مثله في المعنى والعمل... وليس يغيّر كف التنوين إذا حذفته شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة).

ثالثاً: يستشهد سيبويه لإضافة اسم الفاعل إلى معموله في المعنى بجملة من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [من سورة آل عمران: 185]، فكل: مبتدأ مضاف إلى (نفس)، و(ذائقةُ) خبر، وهو مضاف إليه، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [من سورة القمر: 27] فـ (إنّا) حرف مشبه بالفعل، وضمير (نا) في محلّ نصب اسمها، و(مرسلو) خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو، واو مضاف و(الناقة) مضاف إليه، وقد حذفت نون جمع المذكر السالم عند إضافته تخفيفاً.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [من سورة السجدة: 12]، وهو كلام مستأنف مسوق لاستحضار صورة المجرمين يوم القيامة، والخطاب لمحمد ﷺ أو لكل مؤمن.

ولو: شرطية، وترى: فعل مضارع، فاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(إذا) ظرف لما مضى من الزمن متعلق بـ (ترى) و(المجرمون) مبتدأ، و(ناكسو) خبره، وهو مضاف وما بعده مضاف إليه مجرور.

وقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [من سورة المائدة: 1] و (غيرَ) حال من ضمير لكم قبله، و(محلي) مضاف إليه وهو مضاف، و(الصيد) مضاف إليه، وقد حذفت نون الجمع عند الإضافة تخفيفاً.

وقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [من سورة المائدة: 2]، والمعنى: ولا تحلوا قوماً آمين، فهو صفة الموصوف محذوف، وآمين: اسم فاعل بمعنى قاصدين عمل فيما بعده النصب على المفعولية، ولم يضف إلى ما بعده كما سبق في الآيات الكريمة المتقدمة.

إضافة اسم الفاعل إضافة لفظية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [من سورة المائدة: 95]، و﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [من سورة الأحقاف: 24]، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة.

وستراه مفصلاً أيضاً في بابه، مع غير هذا من الحجج إنْ شاء الله، وقال الخليل: هو كائنُ أخيك، على الاستخفّاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاكَ.

ومـمّا جاء في الشعر غير منوّن قول الفرزدق:

أتـاني علـى القعـساء عـادلَ وَطِبـه ... برِجْلَـي لئـيم واسـتَ عبـدِ تعادُلِـهْ

يريد: عادلاً وطبَهْ، وقال الزبرقان بن بدر:

مـستحقبى حَلَـق المـاذِيّ يحفـزُه ... بالمـشرفيّ وغـابٌ فوقَـه حَـصِدُ

وقال السُّليكُ بن السُّلكة:

تراهـا مـن يبـيس المـاء شـهباً ... مُخـالِطَ دِرَّةٍ منهـا غِـرارُ

يريد: غرق الخيل) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الاستخفّاف: التخفيف.

---

(1) سيبويه: 1/ 166-167.

ثانياً: يستشهد سيبويه لإضافة اسم الفاعل إضافته لفظية لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً، بل تفيده تخفيفاً، ولذلك يبقى على حاله من التنكير بقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [من سورة المائدة: 95].

فـ (هدياً) حال، أو مفعول مطلق على تقدير: يهديه هدياً، أو منصوب على التمييز، و(بالغَ الكعبة) صفة لـ (هدياً) النكرة لأنّه نكرة، لأنّ إضافته إضافة غير محضة، ولو كان قد استفاد تعريفاً للزم وصف النكرة بالمعرفة، وذلك لا يجوز، وظل (بالغَ) مشبهاً الفعل المضارع في الدلالة على الحال والاستقبال.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [من سورة الأحقاف: 24]، فـ (ممطرُنا) صفة لعارض، وساغ نعت (عارض) بـ (ممطرُنا)، لأنّ إضافته غير محضة لم تفده تعريفاً أو تخصيصاً.

ويشير سيبويه إلى ما جوّزه أستاذه الخليل من إضافة اسم الفاعل إلى معموله، ومثّل له: بـ: هو كائنُ أخيك، على معنى: هو كائنٌ أخاك، بالإضافة في الأوّل، وإعمال اسم الفاعل (كائن) من (كان) فيما بعده على أنّه خبر له منصوب وعلامة نصبه الألف، لأنّه من الأسماء الخمسة وفي الإضافة تخفيف.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه لإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله بقول الفرزدق (ت 110هـ) في هجاء جرير[1]:

أتاني على القعساء عادلَ وَطبِه ... برِجْلَي لئيم وآستَ عبدٍ تعادِلُهْ

والقعساء: الحمار الذي خرج صدره ودخل ظهره ضعفاً وهرماً، والوطب: زق اللبن، يريد أنّ المهجو راعي غنم يأتي بما يحلب محمولاً على أتان قعساء، والشاهد فيه:

---

(1) الفرزدق: ديوانه، 2/ 737.

إضافة اسم الفاعل (عادل) إلى المفعول، وهو قبل الإضافة: عادلاً وطبَهُ، ثمّ أضاف طلباً للتخفيف.

ومثل ذلك قول الزبرقان بن بدر (ت نحو 45هـ) في جيش:

مُستحقبى حَلَق الماذِيّ يحفِزُه | بالمشرفيّ وغابٌ فوقَه حَصِدُ

والحلق: مآخير الرحال، واستحقبوا: جعلوه في حقائبهم، والماذي: الدروع الصافية الحديد، يحفزه: يرفعه ويشمّره، والمشرفي: السيف المنسوب إلى المشارف وهي قرى بالشام، والغاب: الرماح، والحصد: الصلب المحكم.

والشاهد فيه: إضافة اسم الفاعل (مستحقبي) إلى ما بعده فحذف نون الجمع تخفيفاً.

ومثل ذلك قول السُّليكِ بن السُّلكةَ المتوفى نحو 17ق.هـ)[1]:

تراها من يبيس الماء شهباً | مُخالِطَ دِرَّةٍ منها غِرارُ

والماء: العرق المتصبّب، والشُهب: البيض، والدرة: غزارة العرق، والغرار: القلّة، يصف الخيل باعتدال العرق، فلا ينقطع ولا يكثر فيضعفها، وقد يريد وصف سيرها المتراوح بين السرعة التمهل، والشاهد فيه: إضافة (مخالط) وهو اسم فاعل إلى درة تخفيفاً، والتقدير: يخالط درَّتها غرارُ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا يزيد هذا الباب إيضاحاً أنّه على معنى المنوّن قول النابغة:

أحكمْ كحكمِ فتاةِ الحيِّ إذا نظرتْ | إلى حَمامِ شِراعٍ واردِ الثمدِ

(1) البيت منسوب لبشر بن أبي خازم وهو أحد شعراء ما قبل الإسلام فارس: ينظر: ديوانه: ص 75.

فوصف به النكرة، وقال المرّار الأسدي:

سَـلِ الهمـومَ بكـلِّ مُعطـي رأسِـهِ ... نـاجٍ مخـالطِ صُـهْبَةٍ مُتعـيِّس

فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأنَّ هـذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين لـما دخلهُ التنوين، ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنّه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرتُ لك)[1].

أقول:

يستمر سيبويه في الاستشهاد لإضافة اسم الفاعل إلى معموله إضافة لفظية لا تؤثر فيه تعريفاً، ولا تخصيصاً بل تفيده تخفيفاً، وتبقيه على حاله من التنكير، ولـذلك توصف به النكرة فيأتي على بيت النابغة الذبياني (ت 18هـ) الذي يخاطب النعمان بن المنذر داعياً إياه إلى أن يكون حكيماً مصيباً معه للحق والعدل[2]:

أحكمْ كحكـمِ فتـاةِ الحـيِّ إذا نظـرتْ ... إلى حَمـامٍ شِـراعٍ واردِ الثَّمـدِ

وفتاة الحي: زرقاء اليمامة في حزرها للحمـام الـذي مـرَّ بهـا طـائراً فقـدرت عـدده وأصابت الحقيقة، والثمد: الماء القليل على الأرض.

والشاهد فيه: إضافة اسـم الفاعـل (وارد) إلى مفعولـه إضـافة لفظيـة تخفيفـاً، وقـد وصف به النكرة (حمام) مـمَّا يدل على أنَّ إضافته اللفظية هذه لم تكسبه تعريفاً.

وهكذا الأمر مع بيت المرار الأسدي:

سَـلِ الهمـومَ بكـلِّ مُعطـي رأسِـهِ ... نـاجٍ مخـالطِ صُـهْبَةٍ مُتعـيِّس

---

(1) سيبويه: 1/ 168.

(2) النابغة: ديوانه، ص 23.

ومعطي الرأس: الذلول، ومنقاد: يعني البعير، وناج: سريع، والصهبة: بياض في حمرة، والمتعيّس: الأبيض الذي تخالطه شقرة.

يريد: سل همومك لفراق من تهواه، فكل بعير ترتحله للسفر هذا وصفه.

والشاهد فيه إضافة اسم الفاعل (معطٍ) إلى الرأس مع نية التنوين والنصب، والدليل عليه إضافة (كلّ) إليه، لأنَّ كلّ هنا لا تضاف إلاَّ إلى نكرة[1].

النصب على خلاف الظاهر والحمل على المعنى

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وزعم عيسى أنَّ بعض العرب يُنشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيتـــــهُ غــــيرَ مــــستعتبٍ ولا ذاكـــــرِ اللهِ إلاَّ قلـــــيلاً

لم يحذف التنوين استخفّافاً، ليُعاقب المجرور، ولكنّه حذفهُ لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القومُ، وهذا اضطرارٌ، وهو مشبه بذلك الذي ذكرتُ لك.

وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، إذا أشركتَ بين الآخر والأوّل في الجار، لأنّه ليس في العربية شيء يعملُ في حرف فيمتنع أن يُشرك بينه وبين مثله، وإنْ شئت نصبت على المعنى وتُضمرُ له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا، كأنّه قال: ويضربُ عمراً أو ضاربٌ عمراً.

ومـمَّا جاء على المعنى قول جرير:

جـــئني بمثـــل بُـــني بـــدرٍ لقـــومهم أو مثـــلَ أســـرةِ منظـــور بـــن ســـيّارِ

---

(1) هارون، عبد السلام: سيبويه (هامش 2) 1/ 168.

وقال كعب بن جُعيل التغلبي:

أعِنّـــي بخـــوّار العِنـــان تخالُـــهُ ... إذا راح بـــردِى بالمـــذجّج أجَـــردا
وأبـــيضَ مـــصقولَ الـــسّطام مهنّـــدا ... وذا خَلَـــقٍ مـــن نـــسج داوُدَ مُـــسَرّدا

فحمله على المعنى، كأنّه قال: وأعطني أبيض مصقول السطام، وقال: هات مثل أسرة منظور بن سيّار.

والنصب في الأوّل أقوى وأحسنُ، لأنّك أدخلت الجرّ على لحرف الناصب، ولم تجيء ههنا إلاّ بما أصله الجرّ، ولم تُدخله على ناصب ولا رافع، وهو على ذلك عربي جيد، والجرّ أجود، وقال رجل من قيس عيلان:

بينـــا نحـــن نطلبـــه أتانـــا ... مُعلّـــقَ وفـــضةٍ وزنـــادِ راعِ

وزعم عيسى أنّهم يُنشدون هذا البيت:

هـــل أنـــتَ باعـــثُ دينـــارٍ لحاجتنـــا ... أو عبدَ ربّ أخا عونِ بـن مخـراقِ)[1]

أقول:

أوّلاً: عيسى: هو عيسى بن عمر الثقفي ولاءً أستاذ الخليل وسيبويه توفي سنة (149هـ).

ثانياً: الشاهد في قول بعض العرب:

فالفيتـــهُ غـــيرَ مـــستعتبٍ ... ولا ذاكـــرِ اللهِ إلاّ قلـــيلاً

(1) سيبويه: 1/ 170-171.

حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، ولم يحذفه للإضافة لأنَّه لو حذفه للإضافة لقال: ولا ذاكرِ اللهِ إلاَّ قليلاً، لأنَّ تحريك الساكن الأوّل عند التقاء الساكنين أولى من حذفه، لاسيَّما إذا كان هذا الحرف المحذوف يقبل الحركة.

ثالثاً: ومن الحمل على المعنى يمثّل سيبويه بنحو:

هذا مكرمُ زيدٍ ومحمدٍ، بعطف (محمد) على (زيد) وإشراكه في وقوع الكرم عليه، ويجوز أن تقول: هذا مكرمُ زيدٍ ومحمداً، بعطف (محمداً) على ظاهر المعنى في الأصل والتقدير: هذا مكرمُ زيدٍ ومكرمٌ محمداً، ومن الحمل على المعنى قول جرير مخاطباً الأخطل مفتخراً بقومه بني بدر من فزارة، ومنهم ابن سيّار منظور بن زربان، يقول[1]:

جـئني بمثـل بـني بـدرٍ لقـومهم ... أو مثـلَ أسـرةِ منظـور بـن سـيّارِ

والشاهد فيه نصب (مثل) على المعنى، أيّ بإضمار فعل يناسب المعنى.

ومثله قول كعب بن جعيل التغلبي:

أعِنّـي بخـوّار العِنـان تخالُـهُ ... إذا راح بـردِى بالمـدجّج أجَـردا
وأبـيضَ مـصقولَ الـسّطام هنّـدا ... وذا خَلَـقٍ مـن نـسج داوَدَ مُـسْرَدا

و: خوار العنان: فرس سهل القياد، والخوار: الضعيف، ويردي: من الرديان، وهو أن يضرب بيديه عند السير ضرباً لمرحه، والمدجّج: الملابس للسلاح. والأحرد: الذي يميل بيديه عن القصد لمرحه.

والشاهد فيه نصب (أبيضَ) وهو معطوف على (خوار العنان) المجرور، والنصب حملاً على المعنى بفعل مضمر يناسب المعنى، والتقدير: أعطني أبيض مصقول السّطام.

والنصب في (هذا مكرمُ زيدٍ ومحمداً) أقوى عند سيبويه، وكذا في قول جرير: وقول كعب، لأنَّ الأصل في هذا كلّه: هذا مكرمٌ زيداً، وجئني مثل بني بدر، وأعطني أبيضَ،

(1) جرير: ديوانه، ص 312.

فالنصب فيما أصله النصب أقوى من النصب فيما أصله الجرّ، لأنَّ الجرّ لا يدخل على ناصب أو رافع، أيّ لا يدخل على فعل ناصب أو رافع.

ومثل هذا ما ينسب لنصيب بن رياح (ت: 108هـ) الذي يقول[1]:

بينا نحن نطلبه أتانا ... مُعلِّقَ وفضةٍ وزنادِ راعِ

والوفضة: الكنانة، وهي جعبة السهام، وأراد به هنا شيئاً مثل الجبة يكون مع الرعاة والفقراء يحملون فيه أزوادهم.

والشاهد فيه: نصب (وزناد راعِ) على موقع (وفضةٍ) حملاً على المعنى لأنَّ المعنى: يعلق وفضةً وزناد راعي.

وفي البيت شاهد ثانٍ وهو ترك (إذ) الفجائية الملحوظ معناها مع عدم ذكرها، وذلك جائز[2]:

ومن الحمل على المعنى في العطف ما ينسب إلى (جابر بن رألان السنبسي، وقيل لتأبط شراً، وقيل هو من الشعر المصنوع[3]:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ ربّ أخا عونِ بنِ مخراقِ

وباعث: مرسل، ودينار، وعبد رب رجلان.

والشاهد فيه: (عبد ربّ) فهو على الإضافة (عبدربه)، فتركها مع قصده إليها، وأخا عون: عطف بيان، ويجوز نصبه على النداء.

(1) نصيب: شعره، ص 104.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 209، والشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع، مصر، ص 1328.

(3) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، 3/ 476.

اسم الفاعل الدال على المضي

قال سيبويه- رحمه الله-:

(فإذا أخبرَ أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة، لأنَّه إنّما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحدٍ داخل في صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنَّه إنّما شُبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب.

وذلك قولك: هذا ضاربُ عبداللهِ وأخيه، وجهُ الكلام وحدُّهُ الجرّ، لأنَّه ليس موضعاً للتنوين، وكذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتل عمرو، أمس وعبدالله الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضرباً شديداً وعمرو) [1].

أقول:

سبق القول إنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع، إذا أُريد به الحال والاستقبال، ويقرر سيبويه هنا أنّه – أعني اسم الفاعل – لا يعمل إذا قصد به معنى الماضي فلا ينوّن، ولا ينصب ما بعده، فهناك فرق بين قولك:

هذا رجل منصفُ الحقَّ: بالإعمال أيّ هو منصف في الحال والمستقبل.

و: هذا رجلٌ منصفُ الحقِّ: بالإضافة للدلالة على أنَّ إنصاف الحق كان في الماضي.

ولا يُحمل اسم الفعل الماضي على اسم الفاعل، ولذلك لم يُحمل الأخير على الفعل الماضي في العمل؛ لأنَّ الذي يساوي بين اسم الفعل المقصود به معنى الماضي، واسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في الإعراب، وهذا لا يصحّ، فلا يصحّ ما هو بمنزلته[2].

وكذا لا يعمل اسم الفاعل إذا قُصد به معنى الفعل كـ (صاحب) في أكثر الاستعمال لعدم الاعتماد على صاحب مذكور، أو منوي، ولا إذا صُغّر، لأنَّ التصغير يبعده عن معنى الفعلية، لأنَّ الفعل لا يصغّر، ولا إذا وُصف، ولا حكيت به الحال[3].

---

(1) سيبويه: 1/ 171.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 75.

(3) ينظر: نفسه، 3/ 74-75.

فإن كان بـ (أل) عمل في الأزمنة كلَّها.

وقد مثّل سيبويه بأمثلة كثيرة لعدم الإعمال.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولو قلتَ: هذا ضاربُ عبد الله وزيداً على إضمار فعل، أيّ: وضربَ زيداً، وإنّما جاز هذا الإضمار أنَّ معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ، هذا ضرب زيداً، وإنْ كان لا يعمل عمله، فحُمل على المعنى، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ﴾ [من سورة الواقعة: 21-22]، لما كان المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها حمله على شيء لا ينقصُ الأوّل في المعنى، وقد قرأه الحسن، ومثله قول الشاعر:

يهدي الخميس نِجاداً في مطالعها ... إمّا المصاغ وإمّا ضربة رُغُبُ

ومثله قول كعب بن زهير:

فلم يجدا إلاّ مُناخَ مطيّةٍ ... تجافى بها زورٌ نبيلٌ وكلكلُ

ومفحصَها عنها الحَصَى بجرانها ... ومثنى نَواحٍ لم يخُنْهنَّ مفصِلُ

وسُمرٌ ظِماء واتِرَتْهُنَّ بعدما ... مضت هجعةٌ في آخر الليل دُبَّلُ

كأنّه قال: وثمَّ سُمرٌ ضماء، وقال:

بادت وغيَّر آيهنَّ مع البلى ... إلاّ رواكِدَ جمرُهنَّ هباءُ

ومُشجحٌ أمّا سواءُ قذاله ... فبدا وغيَّر سارَهُ المعزاءُ

لأنّ قوله: (إلاّ رواكدَ) هي في معنى الحديث: بها رواكدُ، فحمله على شيء لو كان عليه الأوّل لم ينقص الحديث) [1].

أقول:

أوّلاً: يعاود سيبويه القول في أنَّ اسم الفعل إذا كان في معنى الفعل الماضي لا ينوّن، ولا ينصب بما بعده على المفعولية، فإذا عطف على اسم الفاعل الذي جاء بمعنى الماضي، يجوز حملُ الاسم المعطوف على المعنى، ومن ثمّ نصبه نحو قولك: هذا مكرمُ زيدٍ ومحمداً، والتقدير: وأكرمَ محمداً.

واستشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [من سورة الواقعة: 21-22].

حملاً على المعنى على قراءة الرفع في (حورٌ) وبها قرأ السبعة إلاَّ حمزة والكسائي اللذين قرءا بالخفض عطفاً على (بأكوابٍ).

وحجة من قرأ بالرفع أنَّ الحُور لا يُطاف، وإنَّما يطاف بالخمر، فرفعوا على تقدير: يُطاف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق، ولهم مع ذلك حورٌ عينٌ، ويجوز أن يكون (حورٌ) معطوفاً على (ولدان)، أو على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، أيّ: ونساؤهم حورٌ، ويجوز أيضاً أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: لهم حورٌ، أو: وثَمَّ حورٌ.

وقرئ بالنصب (وحوراً عينا) على تقدير: أعطاهم مع ذلك حوراً عينا.

والحور: جمع حوراء، والعين: جمعه: عيناء، وهي الواسعة العينين، والحور في العين: شدة بياض المقلة مع شدة سواد الحدقة[2].

ومن الحمل على المعنى قول مزاحم العقيلي:

يهدي الخميس نِجاداً في مطالعها ... إمَّا المصاعَ وإمَّا ضربةً رُغُبُ

---

(1) سيبويه: 1/ 171-173.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 342-343، والدرويش: إعراب القرآن الكريم، 7/ 396.

والشاهد فيه: (ضربةٌ رُغُبُ) بحمله على المعنى، لأنّه على معنى: إمّا يماصعُ مصاعاً، أيّ: يضاربُ ويقاتل، فعطف (ضربةٌ) على (المصاع) على معنى: أمّا أمرُهُ المصاعُ، وإمّا ضربةٌ، والرُغُبُ: الواسعة.

ومن ذلك أبيات كعب بن زهير (ت 26هـ) الثلاثة والشاهد في البيت الثالث منها الذي يقول فيه:

وسُمْرٌ ظِماء واترتهنّ بعدما مضت هجعةٌ في آخر الليل دُبَّلُ

برفع (سُمْرٌ) على الابتداء حملاً على المعنى ولم يعطفها على (مناخ مطيّة) كأنّه قال: في ذلك المكان كذا وكذا، وكان الوجه النصب لو أمكنه.

وأبيات في وصف ذئب وغراب يتبعانه في مسيره ليصيبا ممَّا معه شيئاً فلم يجدا إلاَّ موضع إناخة مطيته الضامرة البطن جوعاً.

والزور: ما بين ذراعي الناقة من صدرها، والمفحص: موضع فحصها الحصى عند البروك، أيّ: تفحص الأرض عنها بجرانها، وهو ما ولي الأرض من عنقها، والمثنى: موضع الثني للبروك، والنواجي: السريعة، والهجعة: النومة في الليل.

ثانياً: ومن الحمل على المعنى قول الشاعر الشّماخ (ت 22هـ):

بادت وغيَّر آيهنَّ مع البلى إلاَّ رواكِدَ جمرُهنَّ هباءُ
ومُشجحٌ أمّا سواءُ قذالهِ فبدا وغيَّر سارَهُ المعزاءُ

برفع (مشجحٌ)، ولم يعطفه على (رواكد)، والتقدير في حال الرفع: وثُمَّ مشجحٌ.

والمشجحُ: هو وتد يدق في الأرض، والرواكد: الأثافي، وآيهنّ: علامتهنَّ والآثار اللاتي فيهنّ.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنَّ الجرّ في هذا أقوى تقول:

هذا مكرمُ زيدٍ ومحمدٍ، بالجر، أو ومحمداً: بالنصب.

ما يجوز فيه الجرّ والنصب بعد اسم الفاعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(والجرّ في هذا أقوى، يعني: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو وعمراً بالنصب، وقد فعل لأنّه اسم وإنْ كان قد جرى مجرى الفعل بعينه.

والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرا، كلّما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنّك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى.

فمن ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [من سورة الأنعام: 96]، وكذلك إنْ جئت باسم الفاعل الذي تعدّى فعله إلى مفعولين، وذلك قولك: هذا مُعطي زيدٍ درهماً وعمرو، إذا لم تجُره على الدرهم، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله، وتقول: هذا مُعطي زيدٍ وعبدالله، والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى، لأنّك قد فصلت بينهما)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الفصل: الفاصل بين كلّ شيئين متلازمين.
- طال الكلام: دخلت فيه قيود لفظية غير إسنادية كالصّفة، والحال، والظرف، والجار والمجرور، والمفاعيل كلّها.

ثانياً: يرى سيبويه أنّه إذا كان الجرّ من غير فاصل أقوى، فإن النصب مع وجود الفاصل أقوى أيضاً، تقول:

هذا مكرمُ زيدٍ ومحمدٍ: بجر محمدٍ على تقدير مضاف يعمل فيه أيّ: هذا مكرم زيدٍ ومكرمُ محمدٍ، والجار والمجرور كالشيء الواحد، والجار هنا هو المضاف (ومكرم) والمجرور ما أضيف إليه.

فإذا قلت: هذا مكرمُ زيدٍ في المساءِ ومحمداً، بنصب (محمداً) بعالم مقدّر، والنصب هنا أقوى عند سيبويه لوجود الفصل بين العامل (مكرمُ) ومعموله (محمد) بالجار والمجرور

---

(1) سيبويه: 1/ 174-175.

(في المساءِ)، وبهذا الفصل طال الكلام (وكلما طال الكلام كان النصب أقوى) لـزوال تـأثير العامل فيما بعده، ومـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ [من سورة الأنعام: 96]، وقد قرأ أهل الكوفة (عاصم وحمزة والكسائي) (وجعل)، وحينها لا شاهد على قراءتهم[1].

و(فالقُ) صفة للفظ الجلالة في (ذلكـم الله) و(الإصـباح) مـضاف إليـه، و(جاعـلُ) معطوف على فالق و(سكناً) مفعول ثان له، ويجـوز نـصبه علـى الحاليـة، والـشمس والقمـر منصوبان بعامل مقدّر بـ (جعل، وحسباناً) عطف على سكناً، أو أنّها منصوبة بنزع الخافض.

ثالثاً: يرى سيبويه أنّه إذا جئنا باسم الفاعل مـمًّا يتعدّى فعله إلى مفعـولين مـن نحـو قولك: هذا مُعطي زيدٍ درهماً ومحمدٍ، لك في (محمـد) الجـرّ والنـصب، فـالجر علـى عطـف (محمدٍ) على (زيد) والعامل فيهما (مُعطي) ولك النصب تقول (ومحمـداً)، والنـصب أقـوى لوجود الفاصل (درهماً) بين المتعاطفين، ولذلك يقول سيبويه: (والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى، لأنّك قد فصلت بينهما).

الفصل بين اسم الفاعل المضاف وما أضيف إليه

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وإذا لم ترد بالاسم الذي يتعدّى فعله إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع أجريتـهُ مجرى الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول في التنـوين، وتـرك التنـوين، وأنـت تريـد معنـاه، وفي النصب والجرّ وجميع أحواله، فإذا نوّنت فقلـت: هـذا معـطٍ زيـداً درهمـاً، لا تبـالي أيهمـا قدمت، لأنّه يعملُ عمل الفعل، وإنْ لم تنوّن لم يجز: هذا مُعطي درهماً زيدٍ، لأنّك لا تفـصل بين الجار والمجرور، لأنّه داخل في الاسم، فإذا نوّنت انفصل كانفصاله في الفعل، فلا يجوز إلاّ

[1] ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 165.

في قوله هذا مُعطي درهمٍ زيداً، كما قال تعالى جدُّهُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [من سورة إبراهيم: 47])[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- يكون الفعل قد وقع: أيّ في الماضي لا في الحال، ولا الاستقبال.
- لأنّه يعمل عمل الفعل: يقصد اسم الفاعل حين يكون عاملاً ناصباً مفعولين، أيهما شئت قدّمت.

ثانياً: إذا قلت: هذا مُعطي زيدٍ كتاباً، دلّ على المضي.

فإذا أردت الحال أو الاستقبال لم تجز الإضافة، ووجب التنوين، تقول: هذا معطٍ زيداً كتاباً، على تقدير: هذا يعطي زيداً كتاباً، ولك تقديم أيّ المفعولين تقول: هذا معطٍ كتاباً زيداً، لأنَّ ذلك جائز في الفعل المتعدّي إلى مفعولين.

ثالثاً: أمّا إذا لم ترد الإعمال، وأردت المضي أضفت اسم الفاعل إلى أحد المفعولين، ولا يجوز حينئذ الفصل بين اسم الفاعل المضاف وما أُضيف إليه، لا يجوز أنَّ تقول: هذا مُعطي زيداً كتابٍ، بالفصل بين (مُعطي) والمضاف إليه (كتابٍ) بمفعول مُعطي، لأنَّ المضاف داخل في المضاف إليه فهما متلازمان.

رابعاً: يشير سيبويه هنا قضية نحوية صارت من قضايا الخلاف بين أصحابه البصريين والكوفيين، وهي إمكانية الفصل بين المضاف والمضاف إليه[2].

فقد أجاز الكوفيون الفصل بغير الظرف وحروف الجرّ لضرورة الشعر، ومنع البصريون ذلك، واستند الكوفيون في تأييد مذهبهم إلى شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [من سورة إبراهيم: 47]) فـ(تحسبنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محلّ جزم بلا الناهية ولفظ الجلالة مفعول أول،

---

(1) سيبويه: 1/ 175.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسالة 63)، ص 347.

و(مخلف) مفعول ثان لتحسبنَّ، وهو اسم فاعل من (أخلف)، و(وعده)، مضاف إلى (مخلف)، وهو المفعول الثاني لمخلف، ورسله: هو المفعول الأوّل لمخلف، والأصل: مخلف رسله وعدهُ.

ولكنّه قدم الوعد لأهميته، وإيذاناً منه تعالى بأنّه لا يخلف الوعد أصلاً، وزعم (الكسائي أنّهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هذا ضاربُ في غير شيء أخاه، يتوهمون إذا حالوا بينهما أنّهم نوّنوا، وليس قول من قال: مخلف وعدُ رسله، و﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [من سورة الأنعام: 137] بشيء ونحويو أهل المدينة ينشدون:

فزججتُها متمكّناً ... زجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

قال الفراء: باطلٌ والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مَزاده)[1].

(1) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 2/ 81-82، وابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 19.

اسم الفاعل المتعدّي إلى مفعولين

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولك: يا سارقَ الليلة أهل الدار)، وتقول على هذا الحد: سرقتُ الليلةَ أهل الدار، فتجري الليلة على سعة الكلام، كما قال: صيد عليه يومان، ووُلد له ستون عاماً، فاللفظ يجري على قوله: هذا مُعطي زيدٍ درهماً، والمعنى إنّما هو (في الليلة)، وصيد عليه في اليومين، غير أنّهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام)[1].

أقول:

أوّلاً: من منهج سيبويه في عرض مسائل النحو إجراؤه الأمثلة والشواهد بعضها موازناً ببعض لبيان أوجه المتماثل منها في اللفظ والمعنى، أو المتماثل منها في الشكل لا في المعنى، والمختلف شكلاً ومعنى.

لقد انطلق هنا من اسم الفاعل المتعدّي فعله إلى مفعولين من نحو قولك:

هذا مُعطي زيدٍ كتاباً.

بإضافة (مُعطي) إلى مفعوله الأوّل في الأصل، وإبقاء المفعول الثاني منصوباً على حاله، ومن المعلوم أنّ (معطي) من: (يُعطي) المتعدّي إلى مفعولين، ثمّ أجري على هذا المثال جملة من التصرفات الأفقية بتقديم أحد المفعولين على الآخر، أو بالفصل بينهما بفاصل، أو العطف على المفعول الأوّل كما في نحو:

هذا معطي زيدٍ كتاباً ومحمداً، أو محمدٍ.

وأحكام هذه التراكيب من حيث الإعراب.

ثانياً: ويسوق سيبويه هنا مثالاً جديداً يجريه مجرى الأوّل من حيث الصورة الشكلية وهي إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الأوّل، وإبقاء الثاني على حاله، والمثال هو:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

---

(1) سيبويه: 1/ 176.

بإضافة (سارق) إلى الليلة، وإبقاء (أهلَ الدارِ) منصوباً بوصفه منصوباً ثانياً.

إنّ هذا الكلام إنّما يكون على رأي سيبويه على (سعة الكلام) أو (التوسُّع) أو (الاتساع فيه)، ويتحدد هذا الاتساع في جعل (سارق) متعدياً إلى مفعولين، وهو في الأصل متعدٍّ إلى واحدٍ، والأصل أن تكون (الليلة) ظرفاً على تقدير: سرقتُ في الليلةِ أهل الدار.

فحذف (في) وجعل (الليلة) مفعوله على سعة الكلام، وهو كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [من سورة الأعراف: 155]، والتقدير: من قومه.

ثالثاً: ولكي يحكم سيبويه التراكيب من حيث تماثلها الشكلي نحوياً يتوجّه بالموازنة إلى تراكيب أخرى من نحو:

صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً.

باقامة (يومان) و(ستون) مقام نائب الفاعل، مع كون: (يومان) لم يصادا، وإنّما (صيد فيهما).

و(الستون) لم تولد، وإنّما ولد للرجل فيها أولادُ.

وحق كلّ منهما أعني (يومان) و(ستون) النصب على الظرفية، أيّ: صيد عليه يومين، وولد له الولد ستين عاماً.

نصب الظرف على المفعول به اتساعاً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وكذلك لو قلتَ: هذا مخرجٌ اليومِ الدرهم وصائدٌ اليوم الوحشَ، ومثل هذا أجري مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفّاف قوله عزوجل: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [من سورة سبأ: 33].

فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما.

فإنْ نوّنتَ فقلت: يا سارقاً الليلة أهل الدار، كان حدّ الكلام أن يكون أهلُ الدار على سارقٍ منصوباً، ويكون الليلةُ ظرفاً، لأنَّ هذا موضع انفصال.

وإنْ شئت أجريتهُ على الفعل على سعة الكلام، ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهل الدار، إلاَّ في الشعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الجار والمجرور: يريد بهما هنا (المضاف والمضاف إليه)، لأنَّ المضاف عامل في المضاف إليه الجرّ.

ثانياً: أضاف (مخرج) و(صائد) إلى اليوم، وأعملها في المفعولين: الدرهمَ والوحشَ.

ثالثاً: ممَّا يجري على سعة الكلام قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [من سورة سبأ: 33].

فـ (بل) حرف إضراب، ومكرُ الليل: مبتدأ خبره مقدّر، والمعنى: بل مكرُ الليل والنهار صدّنا، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير سببُ كفرنا مكرُ الليل والنهار.

والشاهد في الآية الكريمة هو إضافة (المكر) إلى فاعله الليل والنهار من باب الاتساع في طبيعة الإسناد المجازي، فالليل والنهار لا يكون منهما مكرٌ، بل يكون فيهما.

رابعاً: إذا قلتَ: يا سارقاً الليلةَ أهل الدار، بتنوين (سارقاً) فلابُدّ من إعماله فيما بعده، لأنّه نكرة مقصودة (شبيه بالمضاف)، وجعل (اليوم) مفعولاً فيه، وأهل الدار: مفعولاً به لوقوع السَّرِق عليه، ويجوز على سعة الكلام نصب (الليلة) على المفعول به من باب الاتساع في إعمال ما يتعدّى إلى واحد أصلاً إلى الإعمال في مفعولين.

خامساً: أمّا قولك: يا سارقَ الليلةَ أهل الدار، بالفصل بين (سارق) وما أضف إليه وهو (أهل الدار) فذلك لا يجوز عند سيبويه ومن تابعه إلاَّ في الشعر، والسبب عنده يكمن في (كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور)، يريد: بين المضاف والمضاف إليه.

والخلاصة أنّه إذا جعلنا (اليومَ) ظرفاً وجب أن نقول: (اليومَ سرت فيه) فينشغل الفعل عن الظرف، ويؤتى بالضمير العائد عليه، هذا هو الأصل، وإذا أردنا الاتساع بجعل

---

(1) سيبويه: 1/176.

(اليوم) ظرفاً قلنا: هذا اليوم سرتُهُ، كما تقول: محمد أكرمته، وعلى هذا الأساس يمكن تتبع أيّ تصرف في التركيب المعين، بإدخال (السارق) أو غيره.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإذا كان منوّناً فهو بمنزلة الفعل، وتكون الأسماء فيه منفصلة، قال الشاعر وهو الشماخ:

رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُليمى مُشمِعلْ طبّاخِ ساعاتِ الكرى زاد الكسلْ

هذا على: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار، وقال الأخطل:

وكرّارِ خلْفِ المحجرين جوادَهُ إذا لم يُحامِ دون أُنثى خليلُها

فإن قلت: كرارٍ وطباخٍ، صار بمنزلة: طبختُ وكررتُ، تجريها مجرى السارق حين نوّنت على سعة الكلام)[1].

أقول:

أوّلاً: من المعلوم أنَّ اسم الفاعل إذا نوّن كان بمنزلة الفعل، ويأتي معموله أو معمولاه منفصلين عنه، لأنَّ الإضافة اتصال، وعدمها انفصال أيّ انفصال الألفاظ بعضا عن بعض، لأنَّ إضافة اسم الفاعل واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وصيغة لمبالغة إضافة غير محضة على نية الانفصال لا الاتصال.

ثانياً: فإذا أضيف الوصف إلى ما بعده نُظر في طبيعة هذه الإضافة من حيث أصل المضاف إليه قبل الإضافة، فقد يكون فاعلاً في الأصل أو مفعولاً، أو ظرفاً، وفي ضوء هذا يمكن تحديد مسمّيات مكونات التركيب المعين، وعلى سبيل المثال ننظر قول الشماخ بن ضرار المازني الذبياني[2] (ت 22هـ) إذ يقول:

---

(1) سيبويه: 1/ 177.

(2) الشماخ: ديوانه، ص 109.

رُبَّ ابـنِ عـمٍّ لـسُليمى مُـشمِعلْ طبّـاخِ سـاعاتِ الكـرى زاد الكـسلْ

والمشمعل: السريع في العمل، وابن عم سليمى: هو الشماخ زوجها، والشاهد فيه: إضافة (طباخ) بوصفه مشبهاً للمفعول به على السعة و(زادَ الكسل): مفعول ثان على الاتساع في إعمال (طباخ)، فإن أراد بالساعات معنى الظرف لا يجوز إضافة (طباخ) إليها، وإنَّما يُضاف إلى (الزاد).

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي[1] (ت90هـ):

وكـرّارِ خلْـفِ المحجـرين جـوادَهُ إذا لم يُحـامِ دون أنثـى خليلُهـا

والمحجر: الملجأ الضيّق، والجواد: الفرس الأصيل، ولم يحام: لم يدافع، والخليل: الزوج، والحليلة: الزوجة لأنَّ كلاً منهما يحل لصاحبه دون سواه، يريد أنَّ ممدوحه شجاع يذود عن نسائه بإقدام وشجاعة في وقت يفر فيه آخرون عن نسائهم تاركينها للأعداء.

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وقال رجل من بني عامر:

ويـومٍ شـهدناه سُـليما وعـامراً قليـل سـوى الطّعـنِ النّهـال نوافِلُـهْ

وكما قال: ثماني حججٍ حججتهُنَّ بيت الله).

أقول:

ومـمَّا ينصب على الاتساع قول رجل من بني عامر:

ويـومٍ شـهدناه سُـليما وعـامراً قليـل سـوى الطّعـنِ النّهـال نوافِلُـهْ

(1) ينظر: المقتضب، 2/ 9، وابن يعيش: شرح المفصل، 2/ 46، والسيوطي: الأشباه والنظائر، 1/ 38.

وسليم وعامر: قبيلتان من قيس بن عيلان، والطعن النهال: الطعن الذي ينزف دماً لشدة القتال.

والشاهد فيه قوله: (شهدناه) بنصب الضمير على المفعولية من باب الاتساع، والأصل أن يقول: شهدنا فيه، وهو مثل: اليومَ سرتُهُ، ويومٍ: مجرور بربَّ المقدّرة بعد واو رب، منصوب محلاً على الظرفية الزمانية، و(شهدناه) فعل ماض وفاعل ومفعول، و(سليماً): مفعول به، و(قليل) صفة إلى يوم، و(سوى) منصوب على الاستثناء بفتحة مقدّرة وهو مضاف والطعن مضاف إليه، و(والنهال) صفة و(نوافلُهُ): فاعل لـ (قليل).

ومن الاتساع في إعمال الفعل اللازم عمل المتعدّي قول القائل:

(ثماني حججٍ حججتهُنَّ بيت الله) بنصب: بيت الله على المفعولية والأصل: إلى بيت الله.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمَّا جاء في الشعر وقد فُصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لمـــا رأت ســـاتيدَ مـــا اســـتعبرتْ   لله درُّ اليـــومَ مَـــنْ لامَهـــا

وقال أبو حيّة النُميريّ:

كمـا خــطّ الكتــابُ بكــفٍّ يومــ   يهـــوديٌّ يقـــاربُ أو يزيـــلُ

وهذا لا يكون فيه إلاَّ هذا، لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل)[1].

---

(1) سيبويه: 1/ 178-179.

أقول:

الرأي المرجوح عند أغلب النحاة عدم الفصل بين المتضايفين إلاّ في ضرورة الشعر وبألفاظ محددة كالظروف وما أشبهها[1]؛ (لأنَ المضاف إليه مُنزّل من المضاف منزلة جزئية، لأنّه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد لا يفصل بينه وبين ما نُزّل منزلة الجزء منه، وهو قول البصريين)[2].

وقد أجيز الفصل بالظرف لأنَّ الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه، تقول: إنّ اليومَ محمداً مسافرٌ، إذ تبقى (إنّ) عاملة في الاسم والخبر على الرغم من وجود (اليومَ) فاصلاً بينها وبين معموليها.

ومن الفصل بين المضايفين بالظرف يستشهد سيبويه بقول عمر بن قميئة البكري (ت85ق.هـ) الذي يقول فيه:

لما رأت ساتيدَ ما استعبرتْ ... لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها

ينكر بتعجب من يلوم تلك المرأة التي رأت جبل (ساتيد ما) فبكت شوقاً لبلادها.

والشاهد فيه قوله: (لله درُّ اليومَ من لامها) بالفصل بين المضاف (درُّ) والمضاف إليه: (من) بالظرف (اليومَ)، والتقدير في الأصل: لله درُّ مَنْ لامَها اليومَ.

و(لما) اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ (استعبرت)، و(ساتيدما) مفعول به، و(درُّ) مبتدأ مؤخّر، و(اليومَ) مفعول فيه متعلق بـ (لامها)، و(مَنْ) اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة، وجملة (لامها) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

ومن الفصل بين المتضايفين بالظرف أيضاً يورد سيبويه قول أبي حيّة النمري العامري (ت 183هـ):

كما خطّ الكتابُ بكفٌ يوماً ... يهوديٌ يقاربُ أو يزيلُ

---

(1) أوصل الكوفيون الفواصل بين المضاف والمضاف إليه إلى سبعة. ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 732، وما بعدها.

(2) نفسه، 1/ 732 (بتصرّف)، وينظر: الأنباري: الإنصاف: المسألة (63).

شبّه رسوم الدار بالكتاب في الاستدلال بها، وخصّ اليهودي لأنّه يقارب بين ما يكتبه ويفرق، تمثيلاً لتلك الآثار المتقاربة أحياناً، والمتباعدة أخرى.

والشاهد فيه قوله: (كما خُطَّ الكتابَ بكفٍّ يوماً يهوديٍّ) بإضافة كفّ إلى (يهودي) مع جود الفاصل وهو الظرف (يوماً)، وهو أجنبي من المضاف؛ لأنّه ليس معمولاً له، والتقدير: كما خُطّ الكتابُ بكفِّ يهوديّ يوماً.

وخُطّ: ماضٍ مبني للمجهول، والكتابُ: نائب فاعل، والجار والمجرور (بكفّ) متعلقان بالفعل، و(يقاربُ) و(يزيل) جملتان وصفيتان في محلّ جرّ لليهودي.

وينتهي سيبويه إلى القول إنّ وجود الفاصل بين المضاف والمضاف إليه كائن في مثل هذه الشواهد، لأنَّ المضاف وهو (درُّ) في بيت ابن قميئة، و(كفّ) في بيت النمري، ليسا في معنى الفعل، ولا في معنى اسم الفاعل الذي يجري في العمل مجرى الفعل، ولذلك جاز الفصل بينهما وبين ما أضيفا إليه بالظرف، ولذلك يقول سيبويه (وهذا لا يكون فيه إلاّ هذا...).

إضافة المتماثلين إلى مضاف واحد

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قول الأعشى:

ولا نقاتـــلُ بالعِـــصـ ــيّ ولا نُرامِـــي بالحجـــارهْ
إلاَّ علالـــةَ أو بُـــدا هـــةَ قـــارحٍ نَهْـــدِ الجُـــزاره

وقال ذو الرُّمة:

كـأنّ أصـواتَ مـن إيغـالهنَّ بنـا أواخِـرِ الميس أصـواتُ الفَـراريجِ

فهذا قبيحٌ) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 179-180.

أقول:

يجيز سيبويه هنا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وباسم يقتضي الإضافة.

فمن الفصل بالجار والمجرور يسوق قول ذي الرُّمة[1] (ت 117هـ):

ولا نقاتـــــلُ بالعِصـــــيّ ولا نُرامِـــــي بالحجـــــارهْ
إلاّ علالـــــةَ أو بُـــــدا هـــــةَ قـــــارحٍ نَهْـــــدِ الجُـــــزاره

والبُداهة: أول جري الفرس، والعلالة: جرى بعد جريه الأوّل، والقارح من الخيل من بلغ أقصى أسنانه وناهز الأربعين سنة، والنهد: العظيم.

يريد أنَّ قومه لا يقاتلون إلاّ على خيل قوية، وليسوا كالرعاة إذا التقوا ترامـوا بالحجارة، وتقاتلوا بالعصي.

والشاهد قوله: (بداهة) وهو اسم يقتضي الإضافة كـ (علالة) فانزلا منزلة اسم واحد مضاف، فـ (علالة) مضاف إلى (قارح) و(بداهة) مضاف إلى شيء محذوف والتقدير: إلاّ علالة قارح أو بداهة قارح.

وقيل العكس: فـ (علالة) مضاف إلى شيء محذوف، و(بداهة) مضاف إلى قارح، وعلى هذا التفسير لا وجود لفاصل بين المتضايفين، وإنّما هناك حذف للمضاف إليه من الاسم الأوّل على نية إرادة الإضافة، والتقدير: إلاّ علالة قارح أو بداهته، فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه[2].

و(علالة) مستثنى بـ (إلاّ) منصوب، و(نهد) صفة لـ (قارح).

ومن الفصل بين المتضايفين بالجارين والمجرورين يستشهد سيبويه بقول: ذي الرُّمة (غيلان العدوي) صاحب مية[3] (ت 117هـ):

---

(1) ديوانه، ص 159.

(2) ينظر: المقتضب، 2/ 540.

(3) الديوان، ص 996.

كـأنّ أصـواتَ مـن ايغـالهنّ بنـا   أواخِـرِ المـيس أصـواتُ الفَـراريجِ

والإيغال في الأرض الإبعاد، ويعني هنا الإبل، والأواخر: الأعواد في آخر الراحلة يستند إليها الراكب، والميس: شجر يتخذ منه الرحال والاقتاب، والفراريج: جمع فروج وهي صغار الدجاج.

يقول: إنّ أصوات الرحال والاقتاب عند ابتعاد الإبل تصبح ضعيفة مثل أصوات صغار الدجاج.

والشاهد في البيت قوله: (كأنّ أصوات إيغالهن بنا أواخر الميس) فقد فصل بالجارين والمجرورين: (من إيغالهن) و(بنا) بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (الميس)، والأصل: كأنّ أصوات الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا.

وقد رأى سيبويه في هذا الفصل قبحاً.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويجوز فيا لشعر على هذا: مررتُ بخير وأفضل من ثمّ.

وقالت دُرنا بنت عَبعبةَ، من بُني قيس بن ثعلبة.

هما أخـوا في الحـربِ مـن لا أخـاً لـه   إذا خـافَ يومـاً نبـوةً فـدعاهما

وقال الفرزدق:

يـا مـن رأى عارضـاً أُسـرُّ بـه   بـينَ ذراعـي وجبهـةَ الأسـدِ

وأمّا قوله عزوجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[من سورة النساء: 155] **فإنّما جاء لأنّه ليس لـ (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلاّ التوكيد، فمن ثمّ جاز ذلك إذا لم تُرد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدُهما في الآخر عامل، ولو كان اسماً أو ظرفاً، أو فعلاً لم يجز)**[1].

---

(1) سيبويه: 1/ 180-181.

أقول:

أوّلاً: يمضي سيبويه بالاستشهاد للفصل بين المضاف والمضاف إليه، فيسوق ما نسبه إلى (دُرنا بنت عبعبة) والأصوب هو لعمرة الخثعمية في رثاء ولديها إذا تقول:

هما أخوا في الحربِ من لا أخاً له إذا خافَ يوماً نبوةً فدعاهما

تريد أنَّ ولديها كانا عوناً ونصرة لكل من استنجد بهما من عدو أو من نوائب الدهر، والشاهد في البيت الفصل بين المضاف (أخوا) والمضاف إليه (مَنْ) بالجار والمجرور (في الحرب).

وكذا قول الفرزدق[1] (ت 110هـ):

يا من رأى عارضاً أسرُّ به بينَ ذراعي وجبهةِ الأسدِ

ويروى (أكفكفه)[2]، والعارض: السحاب يعترض الأفق، وذراعا الأسد كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر، وجبهة الأسد: كواكب تقع موقع برج الأسد موقع الجبهة من الرأس.

يريد مّن يناديه البشرى برؤية الغمام بين ذراعي وجبهة الأسد في السماء ليفرح ويفرح الآخرون بالمطر والخصب.

والشاهد فيه الفصل بين المضاف (ذراعي) والمضاف إليه (الأسد) بـ(جبهة)، أراد: بين ذراعي الأسد وجبهته.

ومن الفصل في النثر يمثل سيبويه بقوله:

مررتُ بخير وأفضل من ثمّ، يريد: بخير من ثمّ وأفضله.

---

(1) ينظر: المرزوقي: شرح الحماسة، ص 1082، وابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 21.

(2) ديوانه، ص 215.

ثانياً: أمّا قوله عزوجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ﴾ [من سورة النساء: 155]، فـ (ما) مزيدة للتوكيد، و(ميثاقهم) مفعول به للمصدر المضاف (نقضهم)، وطرح هذا الحرف لا يُخلُّ بالمعنى، والشاهد في الآية الكريمة هو الفصل بين حرف الجرّ (الباء) والمصدر المجرور بها بـ (ما) المزيدة، ولم يلغِ هذا الفصل عمّل الباء فيما بعدها، ولو كان الفصل بغير هذه الباء لم يجز على الأحكام التي ذُكرت سابقاً، علماً بأنَّ النحاة لم يتفقوا على طبيعة (ما) فمن قائل بزيادتها، ومن قائل إنّها اسم.

ثالثاً: إمّا قول سيبويه (كانا حرفين أحدهما في الآخر عامل) يقصد به أنَّ الباء ونقضهم ولم يدخل بينهما شيء أو فاصل يعتد به، ويكون مانعاً من أنْ يعمل حرف الجرّ فيما بعده.

في نيابة أيّ المفعولين عن الفاعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا قوله: أدخِلَ فوهُ الحجرَ، فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أدخل فاه الحجرُ، كما قال: أدخلتَ في راسي القلنسوةَ، والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي، وليس مثل: اليومَ والليلة، لأنهما ظرفان، فهو مخالف له في هذا، موافق له في السعة، قال الشاعر:

ترى الثّورَ فيها مُدخلَ الظّلَ رأسَهُ وسائره بادٍ إلى الشّمس أجمعُ

فوجه الكلام فيه هذا، كراهية الانفصال.

وإذا لم يكن الجرّ فحدّ الكلام أن يكون الناصب مبدوءاً به) [1].

أقول:

أوّلاً: الأصل في نحو: أدخل فوه الحجرَ: أدخل فاه الحجرُ.

(1) سيبويه: 1/ 181.

لأنَّ كلاً من (فاه) و(الحجر) مفعولان، والفاعل في المعنى منهما هـو (الحجـر) لأنَّـه هو الداخل الفم، فإذا بُني الفعل للمجهول أقيم المفعول الذي هو فاعل في المعنى مقام نائـب الفاعل، أيّ يقام هنا (الحجر).

فإذا قلت: أُدخل فوه الحجر، أقمت الفم مقام الفاعل، وهو في المعنى مفعـول، ومـا ذلك إلاَّ على سعة الكلام، لأنَّ المتلقي يدرك من هو الداخل ومن هـو المـدخل، وهـذا مـن حيث الشكل مثل قولك:

أدخلتُ في راسي القلنسوة، والوجه أن تقول:

أدخلتُ في القلنسوة رأسي، لأنَّ القلنسوة هي الفاعل في المعنى، لكونه أهـي المحيطـة بالرأس.

أمّا (اليومَ والليلةَ) وقد مرَّ ذكرهما عبَّر أمثلة كثيرة فلا يقامان مقاما الفاعل، إذا كان معهما في التركيب المعين مفعول صحيح مثلما يُقام الفم والقلنسوة، فلا يقال:

أُكرم زيداً اليومُ

ولا: سِيرت الليلةُ زيداً، مثلما تقول: أُدخلت القلنسوةُ رأسَ زيدٍ.

لوجود المفعول الصحيح في المعنى وهو زيدٌ.

ثانياً: هذا الـذي ذكرنـاه في الحلقـة الأوّلى يحـدد أوجـه (المخالفـة) و(الموافقـة) بـين التراكيب المذكورة.

فأمّا من حيث المخالفة فإنّ (اليومَ والليلـةَ) لا يـصلحان للنيابـة عـن نائـب الفاعـل مثلما صلح (الفم والقلنسوة)، لأنَّ اليوم والليلة ظرفان، ثمّ أنَّ الفاعل في المعنى وهو (زيـد) مذكور في التركيب.

وأمّا من حيث الموافقة في سعة الكلام فيتحدد في أنَّ الظرف قد يقـام مقـام الفاعـل، وقد يضاف إليه اسم الفاعل، ويُؤتى بالمفعول من بعده كما هو في (صـباح سـاعات الكـرى زاد الكسل).

بجعل (ساعات) مفعولاً به على سعة الكلام أوّلاً.

وصيرورة (طباخ) متعدّ إلى اثنين ثانياً.

وتقديم ساعات على الزاد وجعله كالمفعول الأوّل ثالثاً.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه لإجراء الكلام على القلب، أيّ خارج سننه بقول الشاعر:

ترى الثّورَ فيها مُدخلَ الظّلّ رأسَهُ وسائره بادٍ إلى الشّمس أجمعُ

يصف هاجرة ألجأت الثيران إلى كنسها، فهي تدخل رؤوسها في الظل لما تجد من شدة القيظ، والوجه فيه القول: مُدخل رأسه الظل، لأنّ الرأس هو المفعول الأوّل، ولذلك يقول سيبويه: (فوجه الكلام فيه هذا؛ كراهية الانفصال)، أيّ الوجه إضافة (مدخل) إلى (الظل)، لأنّ إضافته إلى الرأس تؤدي إلى الفصل بينه وبين ما أضفته إليه، وإضافته إلى الظل على سعة الكلام أجود من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظل.

رابعاً: يؤكد سيبويه في الفقرة الأخيرة من كلامه أنّ إنابة المعول الأوّل عن نائب الفاعل هو الأوجه، هذا إذا لم تضف، لأنّ المفعول الأوّل هو الفاعل في المعنى.

عمل اسم الفاعل الذي بـ (أل)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعمل عملهُ؛ لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام) [(1)].

أقول:

أوّلاً: فسّر سيبويه اسم الفاعل بـ (أل) بالفعل الماضي، فالحافظ بمعنى: الذي حفظَ، ولم يقل: يحفظ، لأنَّ ما يعمل في الماضي يعمل في المستقبل، وإذا فُسّر اسم الفاعل بـ (أل) بالمضارع (يحفظ) قد يقع الشكّ في أنّه لا يعمل في المستقبل أو الحال. ومعنى هذا اسم الفاعل بـ (أل) يعمل في الأزمنة جميعها سواء أكان دالاً على المضي، أو الحال، أو الاستقبال.

وإنّما يعمل اسم الفاعل المقترن بـ (أل) من غير قيد ولا شرط لكون (أل) هذه بمعنى (الذي) وفروعه، واسم الفاعل بمعنى الفعل، فتمّ للاسم الموصول صلته، لأنّه لا يوصل إلاّ بالجمل [(2)].

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾ [من سورة آل عمران: 134]، فالغيظ: فمعول به لاسم الفاعل (الكاظمين).

وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة الزمر: 22]، فـ (قلوبهم) فاعل لاسم الفاعل (القاسية). وقال جل شأنه: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [من سورة الأحزاب: 35]، فـ (فروجهم) مفعول به لاسم الفاعل (الحافظين)، ولفظ الجلالة (الله) مفعول اسم الفاعل (الذاكرين). والفرق بين الفعل الماضي واسم الفاعل الدال على المضي يتحدّد في أنَّ

---

(1) سيبويه: 1/ 181.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 3/ 902.

الحدوث الذي يدلّ عليه اسم الفاعل حدث ثابت في صاحبه في الزمن الماضي، بخلاف الحدوث الذي يدلّ عليه الفعل الماضي حيث ينعدم الثبوت.

ثانياً: والسبب الذي عمل لأجله اسم الفاعل بـ (أل) عند سيبويه عمل الفعل الماضي يتحدد في أنَّ (أل) منعتا الاسم من الإضافة، وصارتا بمثابة التنوين، و(أل) والإضافة لا يجتمعان مثلما لا يجتمع التنوين والإضافة، فلم يبق إلاَّ إعمال اسم الفاعل فيما بعده.

ثالثاً: ومن الجدير بالذكر أنَّ الفراء قد أجاز النصب في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[من سورة الحج: 35]، بنصب (الصلاة) بـ (المقيمي) وهو اسم فاعل مجموع جمعاً صحيحاً محذوف النون، قال: (وإنّما جاز النصب مع حذف النون، لأنَّ العرب لا تقول في الواحد إلاَّ بالنصب، فبنوا الاثنين والجميع على الواحد، فنصبوا بحذف النون والوجه الاثنين والجمع الخفض، لأنَّ نونهما تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت، وهي في الواحد لا تظهر)[1].

إضافة اسم الفاعل بأل إلى معموله

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد قال قوم من العرب تُرضى عربيتُهم: هذا الضاربِ الرجلِ، شبهوه بـ: الحسنِ الوجهِ، وإنْ كان ليس مثله في المعنى، ولا في أحواله إلاَّ أنَّه اسم، وقد يجر كما يجرُّ ويُنصب أيضاً، وسيبين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى)[2].

أقول:

من المعلوم أنَّ سيبويه يعملُ اسم الفاعل بـ (أل) فيما بعده، لأنَّ (أل) بمثابة التنوين كما بينا، ويلفت النظر هنا نقلاً عمن (تُرضى عربيتهم) إلى جواز إضافة اسم الفاعل بأل إلى معموله تشبيهاً له بالصّفة المشبّهة عند إضافتها إلى ما بعدها، تقول:

هذا المقيمُ الصلاةِ، وهذا الحسن الخُلق.

وإنْ كان بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة أوجه من الاختلاف في المعنى والعمل كما سيأتي.

---

(1) الفراء: معاني القرآن، 2/ 225-226، وينظر: الأخفش: معاني القرآن، 1/ 58، والنحاس: إعراب القرآن، 2/ 402، وابن جني: المحتسب، 2/ 80.

(2) سيبويه: 1/ 182.

إحلال التابع محلّ المتبوع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً، قال المرار الأسدي:

أنا ابنُ التارك البكري بشرٍ … عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعا

ومن ذلك إنشادُ بعضِ العرب قول الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها … عُوذاً تُزجّى بينها أطفالها)[1].

أقول:

أوّلاً: من تشبيه الشيء بالشيء مع اختلافهما في أوجه الشبه يستشهد سيبويه لإضافة اسم الفاعل المقترن بـ (أل) إلى العلم بعده، تشبيهاً بإضافة الصّفة المشبّهة المقترنة بـ (أل) إلى ما فيه أل يسوق سيبويه قول المرار الأسدي (من شعراء الدولة الأموية)[2]:

أنا ابنُ التارك البكري بشرٍ … عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعا

بإضافة (التارك) إلى (البكري) على التشبيه بـ (الحسن الوجه)، ومذهب بعض النحاة المتقدمين كالفراء وأبي علي الفارسي جواز إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى العلم بعده، تقول أنا المكرمُ زيدٍ.

وعلى هذا يجوز: أنا ابنُ التارك البكريَ بشرٍ.

بإضافة (التارك) الذي هو اسم فاعل بأل إلى (بشرٍ) وهو علم، وإذا جاز ذلك ففيه وجهان إعرابان هما:

---

(1) سيبويه: 1/ 182-183.

(2) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 73، وابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 327.

الأوّل: جعله عطف بيان.

والثاني: جعله بدلاً.

والأصح أن يكون عطف بيان حتى لا يضاف ما فيه أل إلى ما ليس فيه، ولا يجوز جعل (البكري) ولا (بشر) بدلين من (ابن التارك) لأنَّ البدل في تقدير عامل مستقل كما رأينا، وجعلهما بدلاً يقتضي وقوعه مباشرة بعد حرف النداء، وتقديره وقوع (بشر) بعد التارك وذلك ممتنع، لأنَّ (البكري) بـ (أل) لولا يجوز نداء ما فيه (أل) مباشرة، ولأنَّ مباشرة (بشر) للتارك تعني نصبه، ولذلك كلُّه يتعين عطف البيان.

ومن هذا قول الأعشى ميمون بن قيس[1] (ت 7هـ) مادحاً:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُزجّى بينها أطفالها

والهجان: جمع الهجين، وهي كرام الإبل وأثمنها، والعوذ: جمع عائذ وهي الحديثة الولادة، وتُزجّى: تسوق.

يريد: أنَّ ممدوحه كريم يهبُ المائة من الإبل مع صغارها وراعيها. والشاهد فيه (عبدها) فقد وردت بالكسر والفتح، فإما الفتح فتبع للمحل والكسر تبع للفظ، والواهبُ: خبر لمبتدأ محذوف، وهو مضاف، (والمائة) مضاف إليه مجرور، والهجان: صفة له، و(عبدها) بالكسر عطفاً على المائة، وبالفتح: عطفاً على المحل لكونها معمولاً لاسم الفاعل (الواهبُ) و(عوذاً) حال، وأطفالها: مفعول به لتزجى.

(1) ديوانه، ص 79.

إعمال المثنى والمجموع السالم من أسماء الفاعلين

قال سيبويه- رحمه الله-:

(وإذا ثنيت أو جمعت فأثبتّ النون قلت: هذا الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون الرجل، لا يكون فيه غيرُ هذا، لأنَّ النون ثابتة، ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [من سورة النساء: 162].

وقال ابن مُقبل:

يـا عـينِ بكـى حُنيفـاً رأس حـيِّهم　　　الكاسـرينَ القَنَـا في عـورةِ الـدُّبرِ

فإذا كففَت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار، وبدلاً من النون، لأنَّ النون لا تعاقب الألف واللام، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام؛ لأنَّه لا يكون واحداً معروفاً ثمّ يثنّى، فالتنوين قبل الألف واللام، لأنَّ المعرفة بعد النكرة، فالنون مكفوفةٌ والمعنى معنى ثبات النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك:

هما الضاربا زيدٍ، والضاربو عمرو) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- كففت النون: حذفتها والنون هي نون المثنى، وجمع المذكر السالم.

ثانياً: يعمل اسم الفاعل المقترن بـ (أل) مفرداً ومثنى ومجموعاً جمع مذكر سالماً، تقول: هذا الناصرُ محمداً، وهذان الناصران محمداً، وهؤلاء الناصرون محمداً. لأنَّ نون المثنى وجمع المذكر السالم بمثابة التنوين في المفرد، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [من سورة النساء: 162].

---

(1) سيبويه: 1/ 173-184.

والواو في (والمقيمين) معترضة، والمقيمين: نصب على المدح بإضمار فعل لبيان فضل الصلاة والتقدير: أخصّ المقيمين الصلاة الذين يؤدونها على وجه الكمال، والصلاة: مفعول به للمقيمين، ومثله (والمؤتون الزكاة).

ومن هذا قول تميم بن مقبل[1](توفي 37هـ) راثياً:

يا عينِ بكى حُنيفاً رأس حيّهم   الكاسرينَ القَنَا في عورةِ الدُّبرِ

و: ضيف: أحد جدود الشاعر، والعورة: موضع يكمن فيه العدو، قال تعالى: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ [من سورة الأحزاب: 13]، أيّ ممكنة للعدو لكونها بلا حوائل ولا حواجز أمامه، وعورة الدبر: ما تبقى من خلف.

يريد أنّهم كانوا سادة حيهم، إنْ انكسروا أمام عدوهم كروا عليه ثانية لحفظ عورتهم وحمايتها من عدوهم

والشاهد فيه قوله: (الكاسرين القنا) بإثبات نون جمع المذكر السالم وإعماله في (القنا) على المفعول به.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنَّ هناك تعارضاً في الجمع بين نون المثنى وجمع المذكر السالم والإضافة والتنوين، والنون هذه توجد مع (أل) في المثنى والجمع السالم، لأنَّ التنوين وأل يتعارضان فلا يمكن للاسم أن ينوّن وأن تكون فيه الألف واللام، أمّا (أل) والإضافة فلا يتعارضان في المثنى وجمع المذكر السالم، تقول:

هما الناصحا محمدٍ وهم الناصحو محمدٍ.

---

(1) ديوانه، ص 82.

حذف نون الجمع المذكر السالم عند الإضافة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الفرزدق:

أســـــيِّدُ ذو خُرَيِّطـــــهِ نهـــــارا　　　مـــــن المتلقـــــي قَـــــردِ القُمـــــام

وقال رجل من بني ضبّة:

الفـــارجي بـــابِ الأمـــيرِ المـــبهَمِ

وقال رجلٌ من الأنصار:

الحـــــافظو عـــــورةَ العـــــشيرةِ لا　　　يـــــأتيهم مـــــن ورائنـــــا نطَـــــفُ

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسمُ المنوّن، ولكنْ حذفوهما كما حـذوفها من اللذين والّذين حيث طـال الكـلام وكـان الاسـم الأوّل مُنتهـاه الاسـم الآخـر، وقـال الأخطل:

أبـــــني كُليـــــبٍ إنّ عمـــــيّ اللّـــــذا　　　ســـــلبا الملـــــوكَ وفكّكَـــــا الأغـــــلالا

لأنّ معناه معنى الذين فعلوا، وهو مع المفعول بمنزلة سم مفـردٍ لم يعمـل ي شـيء، كما أنّ الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم.

وقال أشهب بن رميلةَ:

وإنْ الـــذي حانـــت بفلـــجٍ دمـــاؤهم　　　هُمُ القومُ كلّ القـومِ يـا أم خالـدِ) [1]

---

[1] سيبويه: 1/ 85-187.

أقول:

هذه مجموعة شواهد يسوقها سيبويه لحذف نون جمع المذكر السالم عند إضافته، ثمّ يحاول أن يقرّر من خلالها ضوابط وقواعد نحوية وعلى الوجه الآتي:

أوّلاً: ما يخصّ بيت الفرزدق[1] الذي يريد به وصف امرأة من اللائي يتبعن القرد وهو المكان الذي تلقى فيه نفاية ما يغزل، أو يتبعن ما تراكم من القمامة لالتقاط ما يغزل منها.

والشاهد فيه: حذف نون جمع المذكر السالم (الملتقطي) لإضافته إلى (قرد القُمام).

ثانياً: قول رجل من ضبّة، الذي يريد القول إنْ قومه قوم إشراف لا تسدّ في وجوههم أبواب الأمراء.

والشاهد فيه حذف نون (الفارجين) لإضافته إلى (باب الأمير).

ثالثاً: وما نسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار، قيل إنّه (عمر بن امرئ القيس)[2] وهو في ديوانه قيس بن الخطيم[3].

وعورة العشيرة: شرفها ومنعتها، والنطف: التلطخ بالعيب.

يريد أنّهم يحفظون حرمة العشيرة إذا انهزموا، ولا يخذلونهم فيكونوا ملطخين بالعيب لفعلهم المشين الذي هم بعيدون عن فعله.

والشاهد فيه (الحافظو عورة العشيرة) حيث حذف نون جمع المذكر السالم مع إرادة وجوده ولذلك نصب به (عورة). ويجوز جرّ (عورة) بالإضافة.

رابعاً: يجعل سيبويه حذف النون من جمع المذكر السالم عند إضافته إلى معموله مع إرادة وجوده بحذف نون اسم الموصول تخفيفاً على لهجة من لهجات العرب وهم بلحرث بن كعب وبعض ربيعة، وعلى هذه اللهجة جاء قول الأشهب بن رميلة[4].

(1) ديوانه، ص 835.

(2) ينظر: القرشي: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ص 227، والبغدادي: خزانة الأدب: 4/ 272.

(3) ديوانه، ص 115.

(4) ينظر: ابن جني: المحتسب، 2/ 80، والشنقيطي: الدرر اللوامع، 1/ 23.

وإنْ الـذي حانـت بفلـجٍ دمـاؤهم هُـمُ القـومُ كـلّ القـومِ يـا أم خالـدِ

و(فلج) موضع قرب مكة، وحانت دماؤهم: ذهبت هدراً.

يريد: إنّ الذين ذهبت دماؤهم هدراً في فلج ليس قلّة بل هم القوم جميعاً.

والشاهد فيه: (وإنْ الذي) يريد: اللذين، والدليل على ذلك قوله: دماؤهم.

إضافة اسم الفاعل بأل إلى الضمير

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلتَ: هم الضاربوك وهم الضارباك، فالوجه الجرّ، لأنك إذا كففتَ النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجرّ، إلاّ في قول من قال: الحافظو عورةَ العشيرة.

ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكافُ في موضع النصب، لأنك لو كففتَ النون في الإظهار لم يكن إلاّ جراً، ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربو زيداً، لأنها ليست في معنى الذي، لأنّها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي)[1].

أقول:

يساوي سيبويه بين إضافة اسم الفاعل بأل إلى الاسم المظهر أو المضمر نحو:

هم الناصرو محمدٍ، أو: هم الناصروكَ.

بإضافة اسم الفاعل إلى محمدٍ مرة، وإلى ضمير الخطاب ثانية.

ويجيز سيبويه نصب (محمد) فنقول: هم الناصرو محمداً على غرار ما مرَّ من إجازتهم: الحافظو عورةِ العشيرة، بحذف النون على نية إرادتها.

وكان الأخفش يجعل الكاف في موضع نصب على كلّ حال[2].

---

(1) سيبويه: 1/ 187.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 420، والسيرافي: شرح سيبويه، 2/ 43-44.

حذف التنوين

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ حذف النون والتنوين لازمٌ مع المضمر غير المنفصل، لأنّه لا يتكلم به مفرداً حتّى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنّه النون والتنوين في الاسم، لأنّهما لا يكونان إلاّ زوائد، ولا يكونان إلاّ في أواخر الحروف، والمظهر وإنْ كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل، لأنّه اسم ينفصل ويُبتدأ، وليس كعلامة الإضمار لأنّها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة وقد جاء في الشعر، وزعموا أنّه مصنوع:

همُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونَه إذا ما خشُوا من مُحدَثِ الأمر مُعظما

وقال:

ولم يرتفق والنّاس محتضرونه جميعاً وأبدى المعتفينَ رواهقَهْ) [1]

أقول:

أوّلاً: مثلما يحذف النون والتنوين عند إضافة المثنى أو جمع المذكر السالم إلى الاسم الظاهر، يحذفان عند إضافته إلى الضمير المتصل، لأنّ هذا الضمير لا يأتي في اللغة وحده، بل لابُدّ من اتصاله باسم أو بفعل، ولهذا صار على هذه الصورة كأنّه بمثابة النون والتنوين في الاسم، ومعنى ذلك أيضاً أنّ علامة الضمير غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به، ولا ينطق بها وحدها، وهي زائدة في الاسم، والتنوين والنون زائدتان أيضاً (إنّ الضمير الواقع في آخر الاسم كالنون والتنوين، فتعاقبا كراهة أن يجتمع في آخر الاسم هاتان الزائدتان، فاكتفى بإحداهما عن الأخرى لما صارتا كشيئين من جنس واحد) [2].

---

(1) سيبويه: 1/ 187-188.

(2) ينظر: ابن عصفور: المقرّب، 1/ 25، وابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 84.

ثانياً: ولما كان التنوين ونونا التثنية والجمع السالم نسبتهما من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع، ولو قُصد النصب، وقد نبّه سيبويه على جواز ذلك باستعماله في الشعر، واستشهد له بقول الشاعر:

هـمُ القـائلونَ الخـيرَ والآمِرونَـه إذا ما خشُوا من مُحدَثِ الأمر مُعظما

والشاهد فيه وصل الضمير في (آمرونه) والوجه أن يقول: آمروه. وهذا من ضرورة الشعر.

ومثله قول الشاعر[1]:

ولم يرتفـق والنّـاس محتـضرونه جميعـاً وأيـدى المعـتفينَ رواهقُـه

والارتفاق: الاتكاء على المرفق، وارتفق بماله: بذله بلا رفق جوداً وكرماً، ومحتضرونه: من الحضور، والمعتفون: جمع متعف وهو طالب المعروف، ورواهق: جمع راهقة، يقال رهقة، إذا غشيه وأتاه.

يريد أنّ ممدوحه لا ينشغل عن قضاء حاجات الناس وأمورهم وإكرامهم، والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله، وهو الجمع بين نون جمع المذكر السالم والضمير فقال: محتضرونه، وهذا و(الآمرونه) محمولان على أنّ الضمير (الهاء) فيهما هي ها السكت أتى بها بياناً لحركة النون، إجراءً للوصل مجرى الوقف وحرّكت هاء السكت كذلك تشبيهاً لها في الحركة بها الإضمار للضرورة أيضاً، ومن المعلوم أنّه إذا انفصل الضمير وجيء باسم ظاهر تعيّن نصب معمول اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [من سورة البقرة: 30].

(1) ينظر: البغدادي: الخزانة، 2/ 187.

إعمال المصدر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه.

وذلك قولك: عجبتُ من ضرب زيداً، فمعناه أنّه يضرب زيداً.

وتقول: عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرا، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبتُ من أنّه يضربُ زيدٌ عمراً، ويضربُ عمراً زيدٌ.

وإنّما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أنّ فيه فاعلاً ومفعولاً، لأنّك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل وذكرتهُ، وإذا قلت: عجبتُ من ضربٍ، فإنّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإنْ كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيداً إلى فاعل ظاهر، لأنّ المضمر في ضارب هو الفاعل) [1].

أقول:

أوّلاً: يأتي المصدر عاملاً عمل الفعل على وجهين:

الأوّل: أن ينوب مناسب فعل الأمر في الجملة الطلبية، الطلب فيها ليس محضاً[2].

تقول: إنصافاً الحقّ، بمعنى: أنصف الحقَّ.

وقد لا يليه مفعول به كقوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [من سورة الملك: 11] فـ (سحقاً) منصوب على المفعول المطلق لفعل محذوف تقديره: سحقهم الله سحقاً، بإنابة المصدر مناب عامله في طلبٍ خرج للدعاء ولا يجوز إظهار العامل المحذوف هنا.

ويمكن أن يكون (سحقاً) مفعول به لفعل محذوف والتقدير: ألزمهم الله سحقاً، وحينئذ تكون الجملة خبرية، والأوّل هو الأقرب للأخذ به، وهذا المصدر الواقع موقع فعل

---

(1) سيبويه: 1/ 189.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 3/ 876.

الأمر لا يقدر بـ (أنَّ والفعل) كما سنرى في المصدر العامل في الجملة الخبرية، وكذلك لا يذكر معه الفعل.

والثاني: أن يأتي المصدر عاملاً في جملة خبرية، ويشترط فيه أن يقدر بـ (أنْ المصدرية والفعل المضارع) أو (ما المصدرية والفعل الماضي)، ويستعمل هذا المصدر العامل المقدر بالحرف المصدري والفعل على ثلاثة أوجه هي:

1- أن يكون مضافاً، وهو الأكثر استعمالاً على زعم بعض النحاة[1].

2- أو أن يكون منوّناً، وقيل إنّه الأكثر استعمالاً[2].

3- أو أن يكون معرّفاً بـ (أل).

ثانياً: مثّل سيبويه للمصدر المنوّن العامل بنحو: عجبتُ من إكرامٍ زيداً، على معنى: عجبت أنّه يكرمُ زيداً، أو: عجبت أن يكرمَ زيداً.

ثالثاً: ويجوز إظهار فاعل المصدر فتقول: عجبتُ من إكرامٍ محمدٌ زيداً، على معنى: عجبت من أن يكرمَ محمدٌ زيداً، أو: عجبت من أن يكرم زيداً محمدٌ.

بتقديم المفعول على الفعل، وذلك جائز، في الفصل، والمصدر العامل.

رابعاً: عقد سيبويه – كعادته – موازنة بين المصدر العامل واسم الفاعل فرأى أنَّ المصدر إذا أضيف إلى فاعله تلاه المفعول به، وإنْ أضيف إلى المفعول لابُدّ من ذكر الفاعل، نقول:

عجبتُ من إكرام محمدٍ الضيوفَ.

و: عجبتُ من إكرامِ الضيوفِ محمدٌ.

واسم الفاعل لا يأت بعده إلاّ المفعول، ولذلك يقول سيبويه: (فالمصدر ليس بفاعل وأنّ كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول)، ولم تحتج إلى ذلك في اسم الفاعل، لأنَّ اسم الفاعل هو الفاعل فلا يحتاج إلى ذكر الفاعل بعده، ولا يجوز إضافته إلى الفاعل، لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه.

---

(1) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 60.

(2) نفسه، 6/ 60.

إعمال المصدر المنوّن

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فمّما جاء من هذا قوله عزوجل: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ۝ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ﴾ [من سورة البلد: 14-15]) وقال:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ ... عقابَك قد صاروا لنا كالواردِ

وقال:

أخذتُ بسَجلهم فنفختُ فيه ... محافظةً لهنَّ إخا الذمامِ

وقال:

بضربٍ بالسيوف رؤوس قومٍ ... أزلنا هامهنَّ عن المقيل)[1]

أقول:

يستشهد سيبويه للمصدر المنوّن العامل بقوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ۝ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ﴾ [من سورة البلد: 14-15]، فـ (يتيما) مفعول به للمصدر المنوّن: إطعامٌ، وهذا المصدر واقع موقع حرف مصدري وفعل.

وكذا قول الشاعر[2]:

فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ ... عقابَك قد صاروا لنا كالواردِ

---

(1) سيبويه: 1/ 189-190.

(2) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 61، ويس: حاشيته، 2/ 62.

والموارد: الطرق إلى الماء، وهي أكثر الطرق ولوجاً، يريد أنّه لولا رجاؤنا لنصرك إيانا على المعتدين علينا، ورهبتنا لعاقبك لنا إنْ فتكنا بهم بأيدينا لوطأناهم كما توطأ الموارد.

والشاهد فيه إعمال المصدر المنوّن (رهبةٌ) في (عقابك) على أنّه مفعول به.

ومن ذلك قول الشاعر:

أخذتُ بسَجلهم فنفختُ فيه ... محافظةً لهنّ إخا الذّمامِ

والسجل: الدلو الملأى بالماء، ونفحت: أعطيت، وأخو الذمام: أخو الحق والحرمة.

والشاهد فيه: نصب (أخا) بالمصدر المنوّن (محافظةً).

وقول المرار بن منقذ[1]:

بضربٍ بالسيوف رؤوس قومٍ ... أزلنا هامهنّ عن المقيل

ومقيل الرؤوس: الأعناق، لأنّها موضع استقرارها.

والشاهد فيه: إعمال المصدر المنوّن (ضربٍ) في (رؤوس قومٍ) النصب على المفعولية:

إعمال المصدر المضاف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنْ شئت حذفت التنوين كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى في حاله، إلاّ أنّك تجر الذي يلي المصدر، فاعلاً كان أو مفعولاً، لأنّه اسم قد كففت عنه التنوين، كما فعلت فذلك بفاعل، ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقباً له، وذلك قولك: عجبت من ضربه زيداً، إنْ كان فاعلاً؛ ومن ضربه زيدٌ، إنْ كان المضمر مفعولاً.

(1) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 2/ 1013، والصميري: التبصرة والتذكرة، 1/ 239.

وتقول: عجبت من كسوة زيد أبوه، وعجبت من كسوة زيدٍ أباه، إذا حذفت التنوين.

ومـمًا جاء لا ينوّن قول لبيد:

عهـدي بهـا الحـيُّ الجميـعَ وفـيهم قبـل التفـرّق ميـسِرٌ ونـدامُ

ومنه قولهم: (سمعُ أذني زيدٌ يقول ذاك) قال رؤبة:

ورأىُ عـيني الفتـى أخاكـا يعطـي الجزيـلَ فعليـكَ ذاكـا) [1]

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- كما فعلت ذلك بفاعل: كما فعلت ذلك باسم الفاعل.
- لا ينوّن: قصد به المضاف إلى ما بعده.

ثانياً: إذا أضفت المصدر إلى الفاعل أو المفعول، تحذف التنوين كما حذفته من اسم الفاعل عند إضافته، والمعنى يظلّ على حاله في المصدر المنوّن، والمصدر المضاف، مع فارق يتحدّد في أنَّ المصدر عند إضافته يجر فاعله أو مفعوله، ويصير هذا الجرّ بمثابة التنوين، ومعاقباً له، وذلك قولك:

عجبت من إنصافه محمداً، بإضافة المصدر إلى فاعله في المعنى، والتقدير: عجبتُ من أنَّ ينصف زيدٌ محمداً.

و: عجبت من انصافه محمدٌ، بإضافة المصدر إلى مفعوله في المعنى، والتقدير: عجبت من أن ينصف زيداً محمدٌ.

---

(1) سيبويه: 1/ 190-191.

قـــــال تعـــــــالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [من سورة غافر: 10]، بإضافة المصدر (مقت) لفاعله فعمل في (أنفسكم) ناصباً إياه على المفعول به، والقدير: من أن تمقتوا أنفسكم، ومن ذلك قوله عزوجل: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 200].

بإضافة المصدر إلى فاعله فعمل في (آباؤكم) النصب على المفعول به، والتقدير: فاذكروا الله كما تذكرون آباءكم، والكاف في (كذكركم) مع المجرور بها في محلّ نصب مفعول مطلق، والتقدير: اذكروا الله ذكراً مماثلاً ذكركم آباءكم، ويمكن أن يكون في محلّ نصب حالاً.

ومن إضافة المصدر إلى مفعوله قوله عزوجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [من سورة النحل: 90]، فـ (ذي القربي) مفعول في المعنى، وقد أضيف إليه المصدر.

ثالثاً: ويمثل سيبويه لذلك بقوله: عجبتُ من كسوة زيدٍ أبوه، بإضافة المصدر (كسوة) إلى مفعوله في المعنى، والتقدير: من أن يكسو زيداً أبوه، فإذا أضفنا المصدر إلى فاعله، قلنا: عجبتُ من كسوة زيدٍ أباه، مع حذف التنوين من المصدر في كلتا الحالتين.

رابعاً: ويستشهد سيبويه لهذا بقول لبيد بن أبي ربيعة (ت 41هـ)[(1)]:

عهدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهم ... قبل التفرّق ميسرٌ وندامُ

والميسر: القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين، والندام: المنادمة وعهدي: مبتدأ خبره الحال التي سدّت مسدّ الخبر.

والحي: مفعول به للمصدر المضاف.

(1) ديوانه، ص 288.

وميسر: مبتدأ، وندام: معطوف عليه، وفيهم: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ المقدر، والجملة في موضع الحال، وقد سدّت مسدّ الخبر، ومثله قولك: احترامي الإنسان منصفاً الحقّ. ومن شواهد ذلك قول رؤبة (ت 145هـ):

ورأيُ عيني الفتى أخاكا يعطي الجزيلَ فعليكَ ذاكا

ورأي: مبتدأ، خبره الجملة الحالية (يعطي الجزيل) السادة مسد الخبر.

خامساً: ومـمّا مثّل به سيبويه لإضافة المصدر فاعله قولهم:

سمعُ أذُني زيداً يقول ذاك.

بإضافة المصدر إلى فاعله في المعنى، ونصب (زيداً) وجملة: يقول ذاك، حال من زيد.

مع ألحوظة تتمثّل في المصدر العامل هنا لا يقدّر بحرف مصدري مع الفعل، فالتقدير على ما يبدو غالب لا واجب، ومن عدم التقدير: قول أعرابي: (اللهم إنّ استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي، وإنْ تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي)[1].

ومن هذا شاهد سيبويه: ببيت لبيد، وبيت رؤية السابقين.

العطف على الاسم الذي أضيف إليه المصدر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، قال: عجبت له من ضربِ زيدٍ وعمراً، كأنّه أضمر: ويضرب عمراً، أو: وضربَ عمراً، قال رؤبة:

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- أشركت بينهما: عطفت بالواو، والواو العاطفة تفيد إشراك المتعاطفين في الحكم المعين.

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 111.

ثانياً: إذا أضفنا المصدر إلى مفعوله عطفنا على هذا المفعول جاز في المعطوف وجهان:

الأوّل: الجرّ تقول: تعجبتُ من نصرِ زيدٍ ومحمدٍ.

والثاني: النصب تقول: عجبتُ من نصر زيدٍ ومحمداً.

مثلما نقول عند إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله:

هذا ناصرُ زيدٍ ومحمدٍ، أو ومحمداً.

والجرّ أحسن للمشاكلة بين اللفظين، واتفاق المعنيين، أمّا النصب فعطف على المحل لا على اللفظ، وهو ما لا يميل إليه سيبويه ومن تابعه.

ومن المعلوم أيضاً أنَّ النصب بإضمار فعل هو: ينصرُ، أو نصَر، ولهذا لابُدّ من تقدير هذا الناصب في نحو قول رؤبة(ت 145هـ) [1]:

قد كنتُ داينتُ بها حسّانا مخافةَ الإفلاسِ واللّيانا

يُحْسِنُ بيعَ الأصلِ والقِيانا

والليان: المطلُ بالدين. وأراد بالبيع: الشراء، وهو من الأضداد، والأصل: الإبل، والقيان: جمع قينة، وهي المغنية من الإماء.

والشاهد فيه (نصب الليانا) على محلّ (الإفلاس)، وكذا نصب (القيانا) عطفاً على محلّ الأصل.

ومخافة: مفعول لأجله وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف أيّ: مخافتي الإفلاس.

ونصب (الليانا) بتقدير: خاف، أو بتقدير: مخافة.

ويجوز في (الليانا) أن ينصب على المفعول لأجله، أيّ على تقدير: الليان، فحذف اللام ونصب، مثلما تقول: جئتك طلب المساعدة: أيّ لطلب.

(1) ملحق ديوانه، ص 187، ويظر: ابن عقيل: شرحه، 2/ 105، وابن الناظم، 300، والعيني: المقاصد النحوية، 3/ 520.

إعمال المصدر المعرف بأل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: عجبتُ من الضربِ زيداً، كما قلت: عجبتُ من الضاربِ زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين، وقال الشاعر:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ ... يخالُ الفرارَ يُراخي الأجلْ

وقال المرار الأسدي:

لقد علمتْ أولى المغيرةِ أنني ... لحقتُ فلم أنكلْ عن الضربِ مسمعا

ومن قال: هذا الضاربُ الرجل، لم يقل: عجبتُ له من الضرب الرجل؛ لأنَّ الضارب الرجل مشبه بالحسن الوجه، لأنه وصف للاسم كما أنَّ الحسن وصف، وليس هو بحدّ الكلام مع ذلك)[1].

أقول:

أوّلاً: إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، ومع أنَّ بعض النحاة ينسبون إلى سيبويه القول بأنَّ هذا المصدر لا يعمل إلاَّ في الشعر[2]، بل قيل إنّه لا يعمل مطلقاً[3]، فالواضح من كلام سيبويه أنّه يجيز إعمال مثل هذا المصدر، ويمثل له بقوله:

عجبتُ من النصر زيداً، كما تقول: عجبتُ من الناصر زيداً.

لأنَّ الألف واللام عنده معاقبة للتنوين، فيعمل عمل المنوّن.

---

(1) سيبويه: 1/ 192-193.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 2/ 98.

(3) ينظر: الرضي: شرح الكافية، 2/ 183.

ويستشهد سيبويه لذلك بقول الشاعر[1]:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ يخالُ الفرارَ يُراخي الأجلْ

ويراخي الأجل: يطيله ويماطل فيه، يريد أنَّ المهجو رجل ضعيف الإيقاع بأعدائه، يفرّ أمامهم ضنّاً بالحياة.

والشاهد فيه: نصب (أعداءه) بالمصدر المعرف بأل وهو (النكاية) و(ضعيف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره المهجو[2].

ومن ذلك قول المرار الأسدي:

لقد علمتْ أولى المغيرةِ أنني لحقتُ فلم أنكلْ عن الضربِ مسمعا

والمغيرة: الخيل، وأراد فرسانها، والنكول: التقهقر، والتواني، ومسمع: عميد قبيلة قيس بن ثعلبة، يريد أنَّ فرسان أعدائه يعلمون أنّه قد تمكن من عميدهم فلم يتقاعس عن ضربه بالسيف.

والشاهد فنصب (مسمعا) بـ (الضرب)، وهو مصدر بأل.

ويجوز أن ينصب (مسمعاً) بـ (لحقت).

---

(1) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 98، والبغدادي: 3/ 439.

(2) ينظر: ابن يعيش: 6/ 64، والعيني، 3/ 501.

موازنة بين المصدر واسم الفاعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن قال: هذا الضاربُ الرجل، لم يقل: عجبت له من الضرب الرجل؛ لأنَّ الضارب الرجل مشبه بالحسن الوجه، لأنَّه وصف للاسم كما ن الحسن وصف، وليس هو بحد الكلام مع ذلك.

وقد ينبغي في قياس من قال: الضاربُ الرجل، أن يقول: الضاربُ أخي الرجلِ، كما يقول: الحسنُ الأخ والحسنُ وجه الأخ، وكان الخليل يراه.

وإنْ شئت قلت: هذا ضربُ عبدالله، كما تقول: هذا ضاربُ عبدالله، فيما انقطع من الأفعال.

وتقول: عجبتُ من ضربِ اليوم زيداً كما قال:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار.

وليس مثل: لله درُّ اليومَ من لامها.

لأنهم لم يجعلوه فعلاً، أو فعل شيئاً من اليوم، إنّما هو بمنزلة: لله بلادُك، ويجوز عجبتُ له من ضرب أخيه، يكون المصدر مضافاً فعل، أو لم يفعل، ويكون منوّناً وليس بمنزلة ضاربٍ)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- حدّ الكلام: أصله، أو على ترتيب مكوناته نحوياً.
- ما انقطع من الأفعال: هو الفعل الماضي.

ثانياً: يعقد سيبويه موازنة ين المصدر واسم الفاعل فيقرر بعض وجوه الاختلاف بينهما ومـمّا ذكره وقفنا على الآتي:

1- يمكن إضافة اسم الفاعل بـ(أل) إلى معموله، نحو: هذا الناصرُ الرجلِ.

---

(1) سيبويه: 1/ 193-194.

2- ولا يقال ذلك في المصدر، لا يجوز: عجبتُ له من الضربِ الرجل.

لأنَّ اسم الفاعل وصف شانه شأن الصّفة المشبّهة بأل في إضافتها إلى معمولها بأل، يقال: الحسن الوجه.

ويمكن أيضاً القول: الناصر أخي الرجل، كما يقال: الحسنُ وجهِ الأخ.

ثالثاً: يضاف المصدر إلى ما بعده ظرفاً كان أو اسماً، والأحسن إضافته إلى الظرف ونصب الاسم، تقول: عجبتُ من لومِ اليوم زيداً.

مع إجازة نصب (اليوم) مفعولاً على سعة الكلام.

مثلما كنّا نعمل مع اسم الفاعل في نحو: يا سارق الليلة أهلَ الدار، بإضافة اسم الفاعل إلى الظرف على النحو الذي مرَّ ذكره.

وهذا ليس مثل: (لله درُّ اليومَ من لامها) [1].

لأنَّ (درُّ) ليس مصدراً يعمل عمل الفعل، لا يقال: لله درُّ اليوم من لامها، مثلما يقال: عجبت من لومِ اليوم زيداً، لأنَّ (در) لا ينصب ولا ينوّن. وكذا لا يجوز: لله درُّ زيداً، إلاَّ في ضرورة الشعر، وكذلك يجوز القول: لله درُّ اليومَ زيداً، على غرار: عجبتُ من لوم اليومَ زيداً.

رابعاً: أشار سيبويه أنَّ المصدر إذا نوّن عمل فيما بعده في الحال والاستقبال والمضي، ولا يجوز إعمال اسم الفاعل في الماضي كما مرَّ.

خامساً: ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المصدر واسم الفاعل من حيث أحكامهما في الإعمال، ممَّا ذكره سيبويه، وممَّا استنبطناه من أمثلته وشواهده، وممَّا قال به بعض النحاة بعده بالنقاط الآتية[2]:

أوّلاً: أنَّ اسم الفاعل يضمر فيه والمصدر لا يضمر فيه.

---

(1) ينظر: سيبويه، 1/ 178.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 14-15، 2/ 9، 1923، 204، 4/ 89، 157، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 2/ 99 وما بعدها.

ثانياً: إن إعمال المصدر لا يشترط فيه الاعتماد على نفي أو استفهام أو غيرها من الشروط التي يشترطها النحاة لأعمال اسم الفاعل المجرد من (أل).

ثالثاً: أنَّ إضافة المصدر إلى الفاعل جائزة، ولا يضاف اسم الفاعل إلى فاعله.

رابعاً: أنَّ المصدر لا يتحمل الضمير أعني لا يضمر فيه، واسم الفاعل يضمر فيه.

خامساً: أنَّ فاعل المصدر جائز حذفه كقوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَـٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا﴾ [من سورة البلد: 14-15]، بتقدير: أو إطعام أحدكم يتيما. ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل.

سادساً: أنَّ إضافة المصدر إضافة محضة تفيد التعريف أو التخصيص، وإضافة اسم الفاعل إضافة غير محضة تفيد تخفيفاً لا تعريفاً، وهي على نية الانفصال.

سابعاً: أنَّ معمول المصدر لا يتقدم عليه، بخلاف معمول اسم الفاعل، لأنَّ المصدر في تأويل حرف مصدري وفعل، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

ثامناً: أنَّ الصور والشروط التي يعمل بها المصدر غير الصور والشروط التي يعمل بها اسم الفاعل.

تاسعاً: أنَّ المصدر وهو عين الحدث ليس عين فاعله، في حين نجد أنَّ عين الموصوف بها هو فاعلها، ولذلك امتنع إضافة الشيء إلى نفسه، لا يجوز أن تقول في:

مررت برجلٍ مكرمٌ أبوه الضيوفَ

مررت برجلٍ مكرم أبيه الضيوف لأنَّ المكرم هو الأب.

إعمال الصّفة المشبّهة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الصّفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل، لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنّما شُبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلومٌ، وإنّما تعمل فيما هو من سببها معرّفاً بالألف واللام، أو نكرة، لا تجاوز هذا لأنّه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه.

والإضافة فيه أحسنُ وأكثر، لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسنَ عندهم أن يتباعد منه اللفظ، كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- سببها والسببي: ما كان مضافاً إلى ضمير الموصوف، أو إلى المعرف بهما.
- ليست بفعل ولا اسم هو في معناه: الصّفة المشبّهة ليست فعلاً، وليست كاسم الفاعل الذي في معنى الفعل.

ثانياً: الصّفة المشبّهة صفة مأخوذة من الفعل الثلاثي اللازم للدّلالة على معنى وصف قائم بصاحبه على وجه الثبوت، لا الحدوث، وقد تأتي قليلاً من غير اللازم على وزن فاعل، إذا تُنوسي المفعول به، وصار فعلها في اللازم مثل: فلانٌ قاطع كالسيف، وقد تأتي من غير الثلاثي المجرد كـ معتدل القائمة، ومشتدّ المسيرة، من اعتدل واشتدّ.

ثالثاً: يرى سيبويه أنَّ الصّفة المشبّهة أضعف في العمل من اسم الفاعل لبعدها عن الفعلية، ولذلك لا تعمل فيما بعدها إلاّ الجرّ بالإضافة أو النصب على التمييز، إنْ كان ما بعدها نكرة، أو على الشبه بالمفعول به إنْ كان معرفة.

رابعاً: ولا تعمل الصّفة المشبّهة إلاّ في السببي من موصوفها ولذلك تضاف في الأكثر إلى ضمير عائد على هذا الموصوف، أو إلى المعرف بهما.

---

(1) سيبويه: 1/ 194.

فعندما نقول: هذا طفلٌ حسنُ الوجهِ، أو حسنٌ وجهاً، فلفظ الوجه لفظ المفعول وفاعلها الحقيقي هو (الوجه) لأنّه هو الذي قام به الحسنُ والوجه سببي من الطفل.

وعندما نقول: هذا طفلٌ حسنٌ وجهُهُ، فـ (حَسَنٌ) نعت للطفل، لأنَّ الضمير عائد عليه.

ولك إذا أردت المبالغة في الوصف تحويل الإسناد إلى ضمير المبتدأ فيصير التقدير: حَسَنٌ هو، ثمّ تشبه الصّفة باسم الفاعل المتعدّي وينصب الاسم على التشبيه بالمفعول به.

خامساً: وإضافة الصّفة المشبّهة إلى ما بعدها هو الأحسن، لأنّها لا تجري مجرى الفعل فـ (حسنٌ) لا يجري مجرى (حَسُنَ) كما يجري: ناصر مجرى نصر، ولبعد (حَسَنٌ) عن الفعلية كان الأوّلى فيها الإضافة، وكلما تباعد الاسم عن الفعل، كانت إضافته إلى ما بعده أولى.

سادساً: لا يمنع سيبويه تنوين الصّفة المشبّهة، ونصب ما بعدها، وهو عنده عربي جيد، تقول: هذا طفلٌ حَسَنٌ وجهاً، أو وجهَهُ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومع هذا أنّهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلاّ نكرة على حاله منوّناً، فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يُجاوز به معنى النون والتنوين، كان تركهما أخفّ عليهم، فهذا يُقوّي انّ الإضافة أحسنُ مع التفسير الأوّل.

فالمضاف قولك: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ، فالصّفة تقع على الاسم الأوّل، ثمّ توصلها إلى الوجه وإلى كلّ شيء من سببه على ما ذكرت لك كما تقول: هذا ضاربُ الرجلِ، وهذه ضاربةُ الرجلِ؛ إلاّ أنّ الحُسْنَ في المعنى للوجه والضرب ههنا للأول.

ومن ذلك قولهم: هو أحمرُ بين العينين، وهو جيدُ وجه الدار، وممَّا جاء منوّناً قول زهير:

أهوى بها أسفعُ الخدّين مُطَّرِقٌ ... ريش القوادم لم تنصب له الشبك

وقال العجاج:

مُحتبِكٌ ضخمٌ شئون الرأس

وقال النابغة:

ونأخُذُ بعدَه بذنابِ عيشٍ أجبُّ الظَهرَ ليس له سنامُ

وهو في الشعر كثير)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- فالصّفة تقع على الاسم الأوّل: أيّ هي وصف للمبتدأ.

ثانياً: يمكن للصفة المشبّهة ألا تضاف إلى ما بعدها، وحينها تنون ويكون ما بعدها نكرة منصوباً على التمييز، لأنَّ الإضافة في الصّفة المشبّهة لا تخرجها عن التنكير، ولا تكسبها تعريفاً لأنَّ الإضافة فيها غير محضة، وحين تنون تبقى بمعنى النكرة كذلك، والعرب تستخفّ ترك التنوين.

نقول: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ، وصف الحسن عائدة على المبتدأ (الاسم الأوّل) ثمّ توصل بما هو سبب عن هذا الاسم الأوّل وهو وجهه، فإذا قلنا: هذا ناصرُ الحقِّ، وهذه ناصرةُ الحقّ.

كان النصر للمبتدأ ولا علاقة له بالحقّ.

---

(1) سيبويه: 1/ 195-196.

ومن ذلك ما جاء في الحديث الشريف: (أعور عينه اليمنى)[1]، للدلالة على جرّ ما بعد الصّفة بالإضافة، ونُسب إلى سيبويه خطأ منع جوازه في غير الشعر[2]، في حين يمثّل له سيبويه بقولهم: هو أحمرُ بين العينين، وهو جيدُ وجه الدار، بإضافة الوصف إلى ما بعده في النثر.

ثالثاً: وممّا جاء من الصّفة المشبّهة منوّناً قول زهير بن أبي سلمى (ت 13ق.هـ)[3]:

أهوى بها أسفعُ الخدّينِ مُطّرِقٌ ريش القوادم لم تنصب له الشبك

يصف صقراً انقض على قطاة، وأسفع الخدين: الأسود، والمطرق: ما تراكب ريشه، والقادمة: ريش مقدم الجناح، والشبك: مفرده شبكة، وهي شبكة الصائد.

والشاهد فيه: تنوين (مطرقٌ) ونصب: ريش القوادم به.

وقول العجاج[4]:

مُحتبكٌ ضخمٌ شئون الرأس

والمحتبك: البعير الضخم الشديد، وشؤون الرأس: ملتقى أجزائه.

وقول النابغة الذبياني[5]:

ونأخُذُ بعدَه بذنابِ عيشٍ أجبُّ الظَّهرَ ليس له سنامُ

---

(1) صحيح البخاري: 7/ 34-35.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 96.

(3) شرح ديوانه: ص 172.

(4) ديوانه، ص 79.

(5) ديوانه، ص 75، وينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 15)، ص 110.

يريد أنّه إذا هلك النعمان بن المنذر صار الناس بعده إلى شر حال، والذناب: الذئب، والأحب: ما لا سنام له من الهزال.

والشاهد فيه: إعمال (أجبَّ) في (الظهر)، وأجبّ ممنوع من الصرف.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ كينونة الألف واللازم في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام، لأنَّ الأوّل في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالة واحدة، وليس كالفاعل، فكان إدخالهما أحسنَ وأكثر، كما كان تركُ التنوين أكثر، وكان الألف واللام أولى، لأنَّ معناه: حَسَنٌ وجهُهُ، فكما لا يكون هذا إلاّ معرفة اختاروا ذلك المعرفة، والأخرى عربية، كما أنَّ التنوين والنون عربي مطّرد.

فمن ذلك قوله: (هو حديثُ عهدٍ بالوجعِ) وقال عمرو بن شأس:

أَلِكْني إلى قومي السّلام رسالةً ... بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلا
ولا سيئي زِيٍّ إذا ما تلبّسوا ... إلى حاجةٍ يوماً مُخيّسةً بُزلا

وقال حُميد الأرقط:

لا حقُ بطنٍ بقراً سُمّين) [1]

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنَّ وجود الألف واللام فيما تضاف إليه الصّفة المشبّهة أو عدم وجوده سيّان، لكن إثباتهما أحسن عنده، لأنّه تعريف يعوض التعريف الذي كان في (وجهه) بإضافة (وجه) إلى الضمير (الهاء)، ونزع الألف واللام عربي مطّرد.

ومنه قول عمرو بن شأس الأسدي (ت 20هـ) [2]:

---

(1) سيبويه: 1/ 197.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 430، والعيني: 3/ 596.

أَلِكْـــني إلى قـــومي الـــسّلام رســالةً ... بآيَــة مــا كــانوا ضِــعافاً ولا عُــزْلا
ولا ســـــيئي زيٍّ إذا مــــا تلبّــــسوا ... إلى حاجـــةٍ يومـــاً مخيّـــسةً بُـــزلا

وألكني: بلغ عني، والألوكة: الرسالة، والآية: العلامة، والعُزل: جمع أعـزل، مـن لا سلاح معه، والبازل: المسنن، والمخيسة: الإبل الذلولة.

يمدح قومه ويحمل رسوله السلام، ويؤكّد انتماءه إليهم.

والشاهد فيه: حذف الألف واللام من الصّفة المشبّهة (سيئي) إلى (زيّ) وهو نكـرة، حذف (أل) على نية إثباتها اختصاراً.

وألكني: فعل أمر، والنون: للوقاية، والسلام: فمعول به أول، و(رسالة) مفعول ثان، وضعافاً: خبر كان، وسيئي: معطوف منصوب وعلامة نصبه الياء لأنّه جمع مذكر سالم، وهـو مضاف و(زيّ) مضاف إليه، و(إذا) ظـرف متعلـق بــ (سـيئي) و(مـا) زائـدة أو مـصدرية، و(يوماً) ظرف زمان، و(مخيسة) نعت (بزلا) وهو مفعول به قدم نعته عليه من باب الضرورة الشعرية.

ومن ذلك قول حُميد بن مالك الأرقط (معاصر الحجاج)[1]:

لا حـــقُ بطـــنٍ بقـــراً سُـــمّين)

واللاحق: الضامر، وهو اسم فاعل اجري مجرى الصّفة المشبّهة، والبقر: الظهر.

يصف فرساً ضامر البطن لا من الهزال، لأنّه وصفه بالمسن.

والشاهد: لاحق بطن، من غير (أل) والتقدير: لاحق البطن، أو: لاحق بطنه.

ومـمّا جاء منوّناً قول أبي زبيد يصف أسداً:

كـــأنّ أثـــوابَ نقّـــادٍ قُـــدرْنَ لــــه ... يعلـــو بخملتهـــا كهبـــاءَ هُـــدّابا

[1] ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 429، وابن منظور: (ر ز ن).

وقال أيضاً:

هيفـــاءُ مقبلــــةً عجـــزاءُ مـــدبرةً   محطوطـــةٌ جُـــدِلت، شَـــنباءُ أنيابـــا

وقال عديّ بن زيد:

مـــــن حبيـــــبٍ أو أخـــــي ثقـــــةٍ   أو عـــــــدُوّ شـــــــاحِطٍ دارا

أقول:

ومـمَّا استشهد به سيبويه لمجيء الصّفة المشبّهة منوّنةً قول أبي زيـد حرملـة بـن المنـذر الطائي (ت 620هـ) في وصف أسد[1].

ونقاد: صاحب جلود النقد وهي ضرب من الغنم صغار الأجسام، و(قدرن) جُعلن على قدر جسمه، هدب الثوب طرفه الذي لم ينسج.

والشاهد فيه: إعمال الصّفة المشبّهة (كهباء) في (هدبا) والتنوين في الصّفة المشبّهة هنا منويّ لم يظهر، لأنّها جاءت على بنية ممنوعة من الصرف.

ومن ذلك: (شنباءُ أنيابا) فالصّفة المشبّهة عملت في (أنيابا) النصب، والتنوين منويّ، والهيفاء: الضامرة الخصر، والعجزاء: العظيمة العجيزة، والمحطوطة: الملساء الظهر، وجـدلت: أحكم خلقها، والشنباء: بريق الثغر وبرده[2].

وكذا قول عدي بن زيد (ت 95هـ).

(شاحط داراً) والشاحط: البعيد، وهو اسم الفاعل أجري مجرى الصّفة المشبّهة لأنّـه الوصف ثابت فيه، وقد نصب (داراً)، وجاء منوّناً[3].

(1) ينظر: ثعلب: مجالسه، ص 280، واللسان (نقد).

(2) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 83-84.

(3) ينظر: العيني، 3/ 621.

قال سيبويه – رحمه الله – :

(وقد جاء في الشعر: حسنُة وجهها، وشبهوه بحسنة الوجه.

وذلك رديء، لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأوّل كما أنّه من سببه بالألف واللام. قال الشّماخ:

أمن دفتين عرّس الركبُ فيهما ... بحقل الرُّخامي قد عفا طللاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كُميتا الأعالي جَوْنتا مصطلاهما) (1)

أقول:

يرى سيبويه أنَّ وجود (أل) في المضاف إليه، أو عدم وجوده سيّان، وإثابتهما أحسن، لأنَّه تعريف يعوض التعريف الذي كان في (وجهه) بإضافة (وجه) إلى الضمير. ونزع الألف واللام عربي.

يقال: حسنُ الوجهِ، حسنُ وجهه. شبهوا الثاني بالأوّل، وذلك لأنَّ الهاء في وجهه دلالة على إضافته وتعريفه، والألف واللام للتعريف و(الوجه) و(وجهه) من سبب الأوّل وإثبات (أل) أحسن ومن إضافة الصّفة المشبّهة إلى معمول يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ قول الشّماخ (ت 22هـ) (2).

والشاهد في البيت الثاني هو قوله: (جونتا مصطلاهما) حيث أضاف الصّفة المشبّهة (جونتا) إلى معمولها المشتمل على ضمير عائد إلى (جارتا صفا) و(جونتا) بمنزلة (حسنتا) ومصطلاهما بمنزلة (وجوهما) فكأنّه قال: حسنتا وجوهما.

والدمتان: مثنى دمنة وهي ما تبقى من آثار الديار، وعرس القوم: نزلوا في السفر من آخر الليل، وحقل الرخامي: موضع فيه شجر، والربع: موضع النزول، وجارتا صفا: من أثافي القدر، والصفا: الجبل وهو ثالثة الأثافي، والكميت: بين الحمرة والسواد، والجون: الأسود، والمصطلي: موضع النار، وجونتا: صفة لـ (جارت صفا).

---

(1) سيبويه: 1/ 199.

(2) ديوانه، ص 309.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على حَسَنٌ الوجه، لأنّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله البتّة، ولا يُجاور به معنى التنوين.

فأمّا النكرة فلا يكون فيها إلاّ الحسنُ وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين، لأنّك لو قلت: حديثُ عهدٍ، أو كريم أبٍ، لم تَخلل بالأوّل في شي فتحتمل له الألف واللام، لأنّه على ما ينبغي أن يكون عليه. قال رؤبة:

الحـــزنُ بابـــا والعقـــورُ كلْبـــا

وزعم أبو الخطاب أنّه سمع قوماً من العرب يُنشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:

فمـــا قـــومي بثعلبـــةَ بـــن ســـعدٍ ولا بفـــزارة الـــشُّعرى رقابـــا

فإنّما أدخلت الألف واللام في (الحسَن) ثمّ أعملته، كما قال: الضاربُ زيداً، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسنُ الوجهَ، وهي عربية جيدة، قال الشاعر:

فمـــا قـــومي بثعلبـــةَ بـــن ســـعدٍ ولا بفـــزارة الـــشُّعر رقابـــا

وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسنُ الوجهِ، على قوله: هو الضاربُ الرجلِ، فالجرّ في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو له، وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثمّ يُستخفّ فيضاف)[1].

(1) سيبويه: 1/ 200-201.

أقول:

أوّلاً: يؤكّد سيبويه على أنَّ الإضافة لا تفيد الوصف تعريفاً البتة، لأنَّ إضافته غير محضة وعلى نيّة الانفصال، ولذلك لا مانع من دخول الألف واللام على الوصف المضاف، نقول: الحسنُ الوجهِ، والناصر الحقِّ.

ثانياً: وإذا كانت الصّفة المشبّهة محلاة بـ (أل) ومعمولها نكرة فلا تجوز إضافتها إلى نكرة، لا يقال: الحسنُ وجهٍ.

بل الصحيح أنَّ يقال: الحسنُ وجهاً، بنصب (وجهاً) على التمييز، والعلة في ذلك أنَّ العربية لا تجيز أن يضاف الاسم الذي بأل إلى نكرة، ولذلك كان الأحسن عند سيبويه أن تكون (أل) بدلاً من التنوين، فإمّا أن يُقال:

حسنٌ وجهاً، أو الحسنُ وجهاً.

ولا يجوز الجمع بين (أل) والتنوين بداهة.

ثالثاً: وسواء أضفنا الصّفة المشبّهة إلى نكرة أو إلى معرفة فالأمر سيّان، لأنَّ تنكير الثاني (المضاف إليه) أو تعريفه لا يزوله عن حاله، فإضافة الصّفة المشبّهة ليست كإضافة سائر الأسماء الأخرى التي تنكّر بتنكير المضاف إليه، أو تتعرّف بتعريفه، فقولك:

حديثُ عهدٍ، أو كريمُ أبٍ، بمثابة: حديث العهد، وكريم الأب.

فإذا أدخلت (أل) على الصّفة المشبّهة فلا يكون فيما بعدها إلاَّ التنكير، وتكون (أل) هذه بمنزلة التنوين. تقول:

الحديث عهداً، والكريم أباً، والحسنُ وجهاً.

ومن ذلك قول رؤبة هاجياً رجلاً بالبخل[1]:

الحـزنُ بابـا والعقـورُ كلْبـا فـذاك وخـمٌ لا يبـالي السَّبا

والحزن: الصعب الشديد، والعقور: كلبه.

---

(1) ديوانه، ص 15. وينظر: البغدادي: الخزانة، ص 227، والمبرد: المقتضب، 2/ 432.

والحزن: خبر لمبتدأ مقدّر وهو المهجو، و(باباً) منصوب بحزن، والعقور عطف على (الحزن) و(كلباً) منصوب به.

والشاهد فيه: نصب (بابا) و(كلبا) بالصفتين المشبهتين: حزن، وعقور، وقد جاءا بأل.

رابعاً: ينقل سيبويه عن الأخفش الكبير: عبد الحميد بن عبد الحميد (ت 177هـ) زعمه أنّه سمع قوماً ينشدون بيتاً للحارث بن ظالم أحد فرسان الجاهلية الشعراء يقول فيه[1]:

فما قومي بثعلبةَ بن سعدٍ ولا بفزارة الشُّعرى رقابا

والشعرى: جمع أشعر، وهو الكثير الشعر، وكان عندهم من المستقبح.

والشاهد فيه: إدخال (أل) في الصّفة المشبّهة(الشعرى) ونصب (رقابا) بها، بمثابة: الحسن وجهاً، والناصر الحقّ.

أمّا (الحسن الوجه) فهي عند سيبويه عربية جيدة.

ويجوز عنده الجرّ أيضاً تقول: الحسنُ الوجهِ، قياساً على: الضاربُ الرجلِ، والجرّ على الأصل، لأنّ الأصل حسنٌ الوجهَ، فلما أدخلنا (أل) التي هي بمثابة التنوين جازت الإضافة.

تثنية الصّفة المشبّهة أو جمعها جمع سالم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإذا ثنيت أو جمعت فأثبتّ النون فليس إلاّ النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخبار، وهما الحسنان الوجوه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا﴾ [من سورة الكهف: 103].

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 387، 3/ 98، والبغدادي: الخزانة، 3/ 185.

وقالت خرنقُ من بني قيس:

لا يبعـــدنْ قـــومي الـــذينَ هـــمُ ... سَـــمُّ العـــداةِ وآفـــةِ الجُـــزرِ
النــــازلون بكــــلّ مُعــــتركٍ ... والطيّبــــون معاقــــدَ الأزرِ

فإن كففت النون جررت، كان المعمول فيه نكرة أو فيه ألف ولام، كما قلت: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وذلك قولهم: هم الطيبو أخبارٍ، وإنْ شئت نصبت على قوله:
الحافظو عورةَ العشيرة) [(1)].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- كففت النون: يريد حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم للإضافة.

ثانياً: إذا ثنيت أو جمعت الصّفة المشبّهة فلا يجوز إلاّ نصب ما بعدها، لأنَّ نون المثنى، وجمع المذكر السالم بمثابة التنوين، ولا يجوز الجرّ بالإضافة لأنَّ نون المثنى وجمع المذكر السالم بمثابة الفاصل بين المتضايفين، ولذلك لا يجوز إضافة المثنى والجمع مع وجود الإضافة.

ولذلك وجب النصب في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلاً﴾ [من سورة الكهف: 103].

بإعمال (الأخسرين) في (أعمالاً) ونصبه على التميز.

وجملة: (هل ننبئكم) مقول القول، ودخلت الباء على الأخسرين للإشارة إلى مضمون المفعولين الثاني والثالث للفعل أنبأ.

ومن هذا قول خرنق بنت هنان أخت طرفة بن العبد لأمّه (ت 50ق.هـ)، في رثاء زوجها ومن قتل معه:

لا يبعـــدنْ قـــومي الـــذينَ هـــمُ ... سَـــمُّ العـــداةِ وآفـــةِ الجُـــزرِ
النــــازلون بكــــلّ مُعــــتركٍ ... والطيّبــــون معاقــــدَ الأزرِ

---

(1) سيبويه: 1/ 200-201.

وآفة الجزر: كناية عن كرمهم، ومعاقد الأزر: كناية عن عفتهم.

وقومي: فاعل، يبعدن: والنهي خرج إلى الدعاء.

والشاهد فيه إعمال: النازلون، والطيبون فيما بعدهما. ويجوز فيهما الاتباع لقومي، أو على القطع بإضمار مبتدأ، ويجوز أيضاً نصبهما على القطع أيضاً بإضمار فعل.

ثالثاً: فإذا حذفنا النون من المثنى أو جمع المذكر السالم أضفناه إلى ما بعده ويجوز لنا مع حذف النون نصب ما بعد الصّفة المشبّهة المثناة أو المجموعة جمع سلامة، وهو من باب الخفّة كما مرَّ، وعلى تقدير وجود النون، وهو بمثابة حذف نون اسم الموصول الدال على التثنية أو الجمع، أعني: اللذين، والذين، على بعض لهجات العرب كما مرَّ، وقد مضى القول في جواز نصب المعمول في نحو:

الحافظو عورة العشيرة.

على تقدير وجود النون في (الحافظون).

ما لا يعمل من الصفات إلاَّ نكرة في نكرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول فيما لا يقع إلاَّ منوّناً عاملاً في نكرةٍ وإنّما وقع منوّناً لأنّه فُصِل فيه بين العامل والمعمول، فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً، وذلك قولك: هو خيرٌ منك أباً، وهو أحسنُ منك وجهاً.

ولا يكون المعمول فيه إلاَّ من سببه، وإنْ شئت قلت: هو خيرٌ عملاً وأنت تنوي (منك)، وإنْ شئت أخّرت الفصل في اللفظ وأصله التقديم، لأنّه لا يمنعه تأخيره عملهُ مقدماً، كما قال: رب زيداً عمرو، فعمرو مؤخّر في اللفظ مبدوء به في المعنى، وهذا مبدوء به في أنّه يُثبت التنوين ثمّ يُعملُ. ولا يعملُ إلاَّ في نكرة، كما أنّه لا يكون إلاَّ نكرة، ولا يقوى قوة الصّفة المشبّهة، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً. ويعمل في الجمع كقولهم: هو خيرٌ منك أعمالاً، فإن أضفت فقلت: هذا أولُ رجُلٍ، اجتمع فيه لزوم النكرة، وأنّ يُلفظ بواحد، وهو يريد الجمع، وذلك لأنّه أراد أن يقول: أولُ الرجال، فحذف استخفّافاً واختصاراً، كما قالوا: كلُّ رجلٍ: يريدون كلّ الرجال، فكما استخفّوا بحذف الألف واللام استخفّوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام، وعن قولهم: خيرُ الرجال، وأول الرجال) [1].

أقول:

أوّلاً: من الصفات ما لا يكون إلاَّ نكرة عاملاً في نكرة وإنّما يكون منوّناً لأنّه في الاستعمال يقتضي الفصل بينه وبين معموله، بفاصل ظاهر أو مقدّر تقول:

هو خيرٌ منك عملاً.

بالفصل بين (خيرٌ) و(عملاً) بـ (منك)، وهذا الفاصل هو المانع من إضافة الأوّل إلى الثاني، مـمّا يوجب تنوين الأوّل الذي هو (خير) المفيد للمفاضلة.

---

(1) سيبويه: 2/ 202-203.

ثانياً: و(خيرٌ) و(أفضل) إذا كانا بمعنى الصّفة المشبّهة أو بمعنى اسم التفضيل لا يثنيان ولا يجمعان، ولا يجوز فيهما إلاَّ التنكير، لأنَّ كلاً منهما بمعنى المصدر والزيادة في الحدث المعين، فقولك:

زيد أفضل، يعني: يزيد فضله على فضل غيره.

ولما كان الفعل لا يثنّى، ولا يجمع فكذلك هذه الأوصاف، وما في معناهما.

ثالثاً: وهذه الأوصاف لابُدّ أنَّ تعمل فيما هو سببي منها. تقول:

هو أفضل منك أباً، يكون (أبوه) هو الفاضل الأخير، فنقل فضل الأب، وجُعل الأفضل لفظاً، ثمّ فسّرت به (أفضل) وإنَّما اشترط إلاَّ يعمل إلاَّ في النكرة، لأنَّه دال على النوع، والنوع مشتمل على المقادير، ولابُدَّ من ذكر المقدار نكرة شائعة ثمّ يحدّد بالشائع، واختيرت النكرة لأنَّها أخفّ من المعرفة.

رابعاً: والأصل في الفاصل (منك) التقديم لكونها من تمام (أفضل)، وإنْ شئت أخّرت الفصل بها، فتقول:

هو أفضل أباً منك، وهو أفضلُ منكَ أباً.

والأصل تقديم (أفضل)، ولا يمنع من أن يعمل في (منك) تقدم أو تأخر، شانه في ذلك شأن الفاعل والمفعول من حيث الرتبة، فلك أن تقدم الفاعل على المفعول وهو الأصل، ولك تقديم المفعول على الفاعل، وتكون القرينة الإعرابية هي الدليل على كلّ منهما.

خامساً: ومثلما نقدر (منك) حين لا نراها في التركيب في نحو:

هو خيرٌ شعراً، بمعنى: هو خير منك شعراً.

يقدر التنوين في الوصف إنْ لم يكن ظاهراً، كما هو الحال في استعمالنا (أفضل) التي يقدر عليها التنوين لأنَّها لا تنصرف.

سادساً: وتعمل هذه الأوصاف في المفرد كما تعمل في الجمع.

تقول: هو خير منك عملاً، وخير منك أعمالاً.

لأنَّ إطلاق لفظ الجمع دلالة على النوع فهم (جماعة)، وليس دلالة على العدد المحدّد.

وعليه يكون هناك فرق بين قولك:

أنتَ أفوه خطيب في الناس، فدلالته على الخطيب نفسه.

و: أنتَ أفوه الخطباء، فدلالته أنّه مقدّم عليهم جميعهم.

وإذا قلت: هو خيرٌ منك صديقاً، يعني أنَّ له صديقاً أو أصدقاء.

وقبل الفراغ من أحكام الصّفة المشبّهة، وما يجري مجراها في العمل لابُدّ من لفت النظر إلى أمرين هما:

الأوّل: ما تختص به الصّفة المشبّهة عن اسم الفاعل.

والثاني: الصور البنائية التي تأتي عليها هي وما يجري مجراها من أسماء التفضيل، والصور التي يأتي عليها معمولها.

فأمَّا ما تختص به عن اسم الفاعل نذكر الأمور الآتية:

أوّلاً: أنّها تصاغ من الفعل اللازم وصفاً أو قصداً، دون الفعل المتعدّي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت، فمما هو لازم وصفاً: حَسَنٌ، وجميلٌ، من الفعلين اللازمين أصلاً: حَسُنَ، وجَمُلَ.

ومـمَّا هو لازم قصداً، مالك يوم الدين، وفالق الإصباح وموفور الحظ وغير ذلك كثير مـمَّا يقصد به الثبوت، وإنْ كانت بنيته على اسم الفاعل، أو اسم المفعول.

ثانياً: أنّها للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، بمعنى أنَّك إذا أردت ثبوت الوصف المعين في صاحبه قلت: حَسَنٌ، وإنْ أردت حدوثه قلت: حاسن.

ثالثاً: أنّها تكون مجارية للمضارع في حركاته وسكناته في الوزن العروضي لا التصريفي، سواء أكانت مصوغة من ثلاثي كـ (ضامر البطن، وطاهر القلبِ أو من غيره كـ (مستقيم الرأي، ومعتدل القامة)، وقد لا تكون مجارية له وهو الغالب فيما يؤخذ من الثلاثي

كـ (حَسَنٌ، وجميل، وملآن، وبطل) وغير ذلك، أمّا اسم الفاعل فلا يكـون إلاَّ جاريـاً مجـرى المضارع.

رابعاً: أنَّ منصوب الصّفة المشبّهة لا يتقدّم عليها، لأنَّها فرع اسم الفاعل في العمـل، ومعمول اسم الفاعل يجوز فيه التقديم على عامله.

خامساً: يشترط في معمول الصّفة المشبّهة أن يكون سببياً، أيّ اسمـاً ظـاهراً متـصلاً بضمير موصوفها إما لفظاً نحو: محمد حسنٌ خلقُهُ، وإمّا متصلاً بضمير موصوفها معنى، نحو: محمد حسنٌ الوجهُ، والتقدير: حسنٌ الوجهُ منه، أيّ من محمد.

سادساً: أنَّ الصّفة المشبّهة يجوز إضافتها إلى فاعلها في المعنى، بل هو الأكثر استعمالاً في اللغة، واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك.

سابعاً: المنصوب المعرفة بعد الصّفة المشبّهة (شبه مفعـول بـه) وبعـد اسـم الفاعـل: مفعول به.

ثامناً: لا يراعى لمعمول الصّفة المشبّهة محلٌّ بـالعطف وغـيره، ويجـوز ذلـك في اسـم الفاعل.

تاسعاً: لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بظرف أو ما يجري مجراه، ويجوز ذلـك في اسم الفاعل.

عاشراً: أنَّ الصّفة المشبّهة لا تتعرّف بالإضـافة مطلقـاً، بخـلاف اسـم الفاعـل، فإنـه يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي، أو أُريد به الاستمرار.

حادي عشر: أنَّ (أل) الداخلة عليها حرف تعريف، والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول.

ثاني عشر: يقبح في الصّفة المشبّهة حذف موصوفها وإضافتها إلى ضـمير موصـوفها نحو: مررت بحسنٍ وجههِ.

أمّا الصور البنائية التي تأتي عليها الصّفة المشبّهة ومعمولها والتحويلات التركيبية لهما الممكنة فهي ست وثلاثون[1]، وذلك لأنّ الصّفة المشبّهة إمّا بالألف واللام كـ (الحسن)، أو مجردة منهما كـ (حسنٌ) وأنّ معمولها له ستُ حالات، مع تعريف الصّفة، وست حالات مع تنكيرها صارت اثنتي عشرة صورة، وكل صورة من الاثنتي عشرة للمعمول فيها ثلاث حالات: الرفع والنصب والجرّ، وثلاثة في اثنتي عشرة تكون ست وثلاثين، وقد أدار سيبويه كلامه في الصّفة المشبّهة على أشهرها، بما هو موضح بالمخطط الآتي:

بل أوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصّفة المشبّهة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة، ومائتين وست وخمسين صورة، وذلك أنّه جعل الصّفة إمّا بـ (أل) أو لا، فهذه حالتان، ومعمولها إمّا بـ (أل) أو (مضاف) أو مجرد، والمقرون بـ (أل) نوع واحد كـ (الحسن الوجهِ) والمضاف ثمانية أنواع هي:

- حَسَنٌ وجهِه: بالإضافة إلى ضمير الموصوف.
- حسنُ وجهِ أبيهِ: بالإضافة إلى مضاف إلى ضميره.
- وحسنُ وجهُ الأبِ: بالإضافة إلى معرف بأل.
- حسنٌ وجهُ أب: بالإضافة إلى مجرد من (أل).
- هذا طفل جميلُ وجهِ وشعرُهُ جميل لونِهِ: بالإضافة إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف.
- هذا طفل جميلُ الوجهِ جميلِ شعرِه: بالإضافة إلى ضمير معمول صفة أخرى.

رأيت طفلاً عصا خشبِ يلعب بها: بالإضافة إلى اسم موصوف بجملة.

الطّيبي كلّ ما التاثت به الأزُرُ: بالإضافة إلى موصول.

وهناك المجرد من (أل) والإضافة وأنواعه وصوره، وهكذا تتعدد مئات التحويلات[2].

[1] ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 152.

[2] ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 55 وما بعدها.

التحويلات التركيبية	وصف كلّ منها
هذا طفل حسنُ الوجهِ	بالإضافة، وهو أولى، وكينونة (أل) في الوجه أكثر، وأحسن على رأي سيبويه، و(الوجه) فاعل في المعنى، لأنّه الذي قام به الحُسنُ.
هذا طفلٌ حسنٌ وجهُهُ	بالتنوين ورفع (وجهُهُ) على الفاعلية، وهو عربي جيد.
هذا طفلٌ حسنٌ وجهاً	بالتنوين وتنكير المعمول ونصبه على التمييز وهو عربي جيد أيضاً.
هذا طفلٌ حسنٌ وجهَهُ	بالتنوين، وإضافة (وجه) إلى ضمير ونصبه على شبه المفعول بـه، وهـو قليل.
هذا الطفلُ الحسنُ الوجْهَ	بالتعريف وإعماله في (الوجه) وهو عربي جيد.
هذا الطفلُ الحسنُ الوجهِ	بالتعريف والإضافة فهو لـ (هذا الكاتبُ الشعرِ).
هذا الطفلُ الحسنُ الوجهُ	بالتعريف ورفع ما بعده على الفاعلية.
هذا الطفل الحسن وجهاً	بالتعريف وتنكير المعمول، ونصبه على التمييز.
هذا الطفل حسنُ وجـهِ الأب، أو أبٍ	بالتنكير والإضافة إلى معرفة، أو نكرة.
هذا الطفل الحسنُ وجهُ أبيه	بالتعريف والإعمال باسم مضاف إلى سبي من (الطفل).
هذا الطفل الحسنُ وجهٍ	لا يجوز إضافة ما فيه (أل) المعرفة إلى نكرة.
هم الطيبون الأخيارَ	لا تجوز إضافة الأوّل إلى الثـاني، لأنَّ النـون في الأوّل بمثابـة التنـوين، ولذلك عمل في الأخيارَ.
هما الحسنان الوجوهَ	كذلك
هم الحافظو ذمةَ أصحابهم	إعمال (الحافظو) في (ذمة) علـى تقـدير وجـود النـون في (الحـافظو)، لذلك امتنعت الإضافة.
هو خيرٌ منك عملاً	بالإعمال، لأنَّ (خير) لا تعمل إلاّ نكرة منوّنـة والفاصـل (منـك) هـو المانع من إضافتها إلى (عملاً).
هو أفضلُ منك عملاً هو أفضلُ عملاً منك	لا فرق في رتبة (منك) بوصفه فاصلاً تقدم، أو تأخر.
هو أفضل عملاً هو خيرٌ عملاً أو أعمالاً	بتقدير (منك) حين لا توجد في التركيب المعين ملفوظة.
أنتَ أبلغُ خطيبٍ	بترك التنوين لأنَّ الثاني هو الأوّل.

التحويلات التركيبية	وصف كلّ منها
هو أبلغُ منك خطيباً	الفصل بـ (منك) يوجب أن يكون الثاني غير الأوّل.
أنتَ أفوه خطيب في الناس	للدلالة على الخطيب نفسه، وصار (أفوه) بعض المضاف إليه (هو خير الخطباء في الناس).
أنتَ أفوه الخطباء	للدلالة على أنّه مقدم عليهم جميعاً.
هو أفضل منك بلاغةً	جعل (أفضل) بمنزلة الفعل (يفضل) و(أفضل) يلزم صيغة الأفراد والتذكير.
هي أفضل منك بلاغةً	كذلك
هو الأفضلُ منك	اسم التفضيل بـ (أل) يطابق إفراداً وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً.
هما الأفضلان منك هما الفضليان منك هم الأفاضل منك هنّ الفضليات منك	كذلك

في المنصوب بعد إعداد العقود

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع، قولهم: عشرون درهماً، إنّما أرادوا عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفّوا، ولم يكن دخولُ الألف واللام يغيّر العشرين عن نكرته، فاستخفّوا بترك ما لم يحتج إليه.

ولم تقوَ هذه الأخرى قوّة الصّفة المشبّهة، الا ترى أنّك تؤنّثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول مررتُ برجل حَسَنِ الوجه أبوه، كما تقول مررتُ برجل حسنٍ أبوه، وهو مثل قولك: مررت برجل ضاربٍ أبوه، فإن جئت بخير منك، أو عشرينَ، رفعتَ لأنّها ملحقةٌ بالأسماء، لا تعمل عمل الفعل، فلم تقوَ قوّة المشبّهة، كما لم تقوَ المشبّهة قوّة ما جرى مجرى الفعل) [1].

أقول:

أوّلاً: الأعداد كما هو معروف ألفاظ مبهمة المعاني، ولابُدَّ من إبانتها بذكر نوع المعدود. نقول: عشرون درهماً. والأصل: عشرون من الدراهم. وطلباً للتخفيف تنزع (أل) وحرف الجرّ فتقول: عشرون درهماً، بالتنكير في (درهماً) لأنَّ الأعداد لا تعمل إلاّ في النكرات.

والسبب الذي عملت فيه الأعداد مع كونها أسماء جامدة ليس فيها معنى الفعلية، أنّها من حيث الشكل بمنزلة (مكرمين)، ومكرمون هذه تعمل فيما بعدها كما مرَّ في إعمال اسم الفاعل فيما بعده سواء أكان مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً جمع مذكر سالماً. فيقال: هؤلاء مكرمون ضيوفهم. ولذلك عملت أعداد العقود لشبهها باسم الفاعل المجموع جمع مذكّر سالماً.

ثانياً: ويرى سيبويه أنَّ دخول (أل) في المعدود لا يغيّر من كون العدد (عشرين) نكرة، لأنّه مفصول عمّا فيه (أل) تقول: عشرين من الدراهم، فتحذف (أل) ومن؛ طلباً للخفّة.

---

(1) سيبويه: 1/ 203-204.

ثالثاً: يوازن سيبويه بين عمل أعداد العقود وعمل الصّفة المشبّهة فيرى أنَّ الأعداد لا تعمل إلاَّ في النكرات، والصّفة المشبّهة تعمل في النكرات والمعارف. تقول:

هذا طفلٌ حسنُ الوجهِ، وهذا طفلٌ حَسَنٌ وجهاً.

وتعرّفت على شاعر أفضلُ منك شعرُهُ. وتعرّفت على شاعر حسنِ الإيقاع شعرُهُ.

ثمّ يوازن بين أعداد العقود والصّفة المشبّهة من جهة، واسم الفاعل من جهة أخرى، فيرى أنَّ العدد لا يجري مجرى اسم الفاعل في رفع ما بعده، شأنه شأن الصّفة المشبّهة في ذلك، فلا يقوى عنده تركيب من نحو:

تعرّفتُ على شاعر خيرٌ منكَ شعرُهُ، برفع شعرُه.

ولا: تعرّفت على شاعر عشرونَ قصيدةً ديوانُهُ، برفع ديوانه.

ولكنْ يقوى نحو:

تعرّفت على شاعرٍ مؤثرٍ فيك شعرُهُ.

ولا يقوى: خيرٌ منك، وعشرون رجلاً، قوة الصّفة المشبّهة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: هو خيرُ رجلٍ في النّاس وأفوه عبدٍ في النّاس؛ لأنَّ الفارِ هو العبدُ، ولم تُلقِ أفوَه ولا خيراً على غيره ثمّ تختص شيئاً، فالمعنى مختلف، وليس هنا فصل، ولم يلزم إلاَّ ترك التنوين. ولم يدخلوا الألف واللاّم، كما لم يدخلوه في الأوّل، وتفسيره تفسير الأوّل، وإنّما أرادوا: أفوه العبيد، وخير الأعمال.

وإنّما أثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل الناس، لأنَّ الأوّل قد يصير به معرفة، فاثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينوّن، وفرّقوا بترك النون والتنوين بين معنيين) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- فرّقوا بترك النون والتنوين بين معنيين: أيّ بين معنى الإضافة وتنوين التمييز.

---

(1) سيبويه: 1/ 204.

ثانياً: إذا قلت: هو خيرُ طالبٍ في المجموعة، بإضافة (خير) إلى (طالب) صار خير بعض المضاف إليه، لأنَّ المعنى: هو خيرُ المجموعة، وقد مثّل سيبويه لهذا بقوله: (هو أفوه عبد في النّاس) وقولنا: هو أبلغ خطيب في النّاس. ففي (أبلغ) ضمير مرتفع به وهو (الأوّل). والبلاغة له لغيره. فإذا قلنا: هو أبلغ منك خطيباً أو بلاغة)، صار الضمير في (أبلغ) ليس له، وإنّما للخطيب.

ثالثاً: أمّا قوله: (وليس هاهنا فصل) فيقصد به (الفصل بـ (منك) بين أبلغ وخطيباً، لأنَّ الفصل يوجب أنْ يكون الثاني غير الأوّل.

فهناك فرق بين قولك:

هو أبلغ خطيبٍ.

و: هو أبلغ منك خطيباً.

واللفظ الذي يحدّ أحد المعنيين دون غيره هو وجود الفاصل (منك) أو عدم وجوده.

رابعاً: ورأى سيبويه أنَّ قولك: هو أبلغ خطيبٍ، وخير خطيبٍ يقتضي ترك التنوين في (أبلغ) و(خير)، ولا يجوز إدخال (أل) في المضاف أيّ في الأوّل.

خامساً: ومثلما يجوز: هو أبلغُ الخطباء، وأبلغ خطيبٍ، لا يجوز (دخول أل) على التمييز، لأنَّ دخول (أل) عليه لا يغيّر الأوّل، أعني الصّفة المشبّهة عن حاله كما قلنا في:

عندي عشرون كتاباً، والأصل فيه: عندي عشرون من الكتب ولذلك أثبتوا (أل) في الخطباء في نحو قولك: هو أفضلُ الخطباء، وجمعوا (الخطباء)، ولا يجوز تنوين (أفضل)، لأنّه ليس ممّا ينوّن، ولا ممّا ينوى التنوين فيه كما هو الحال في (حَسَنٌ) في قولك: هو حَسَنُ الوجه، وحسنٌ وجهه.

ولهذا تعرف (أفضل الخطباء) ولم يتعرف (حَسَنُ الوجه).

سادساً: وفي تفريقهم بين (ترك التنوين)، أيّ: معنى الإضافة، والنون، (التمييز)، فرّقوا بين معنيين:

فإذا قلنا: هو أفضلُ منك بلاغةً، جعلنا (أفضل) بمنزلة الفعل كأننا نقول: هو تفضل بلاغته على بلاغتك.

وهنا يستوي التأنيث والتذكير والتثنية والجمع في (أفضل) فإذا قلنا: هو الأفضل بلاغةً.

ثنينا وجمعنا نقول: هما الأفضلان، وهم الأفضلون، أو الأفاضل.

ونذكّر ونؤنث نقول: هو الأفضل، وهي الفضلى، وهما الفضليان، وهنّ الفضليات.

ولنا إذا لم نرد المبالغة والمفاضلة أنْ نقول:

هو الفاضل، هي الفاضلة.

التمييز وبعض شروطه

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوّةَ غيره ممّا قد جرى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقّأتُ شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقّأتُهُ، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصّفة المشبّهة، ولا في هذه الأسماء لأنّها ليست كالفاعل، ولا يتعدّى إلى مفعول، نحو: كسرتُهُ فانكسر، ودفعتُهُ فاندفع.

فهذا النحو إنّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأتُ من هذا الضرب، كأنّك قلت: ملأني فامتلأتُ.

ومثله: دحرجته فتدحرجَ، وإنّما أصله: امتلأت من الماء، وتفقّأت من الشحم، فحذف هذا استخفّافاً، وكان الفعل أجدر أن يتعدّى إنْ كان هذا ينفذ، وهو – في أنّهم ضعّفوه – مثله) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 204-205.

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- أنفذ إلى مفعول: أيّ نُقل عمل الفعل عن الثاني إلى الأوّل، فنُصب، لأنَّ التمييز الـذي نحن بصدده، أعني: (التمييز الملحوظ) فاعل في المعنى، نقل عنه الفعل.

وإنّما هو بمنزلة الانفعال: يقصد أنَّ بعض أوزان الفعل ما فيه معنى المطاوعة، وهـي قبول المفعول تأثير الفاعل، تقول: قطعتُ الحبلَ فانقطع، وكسرتُ القـدحَ فانكـسر، فـانقطع، وانكسر (انفعل) وفيهما تعدّى الحدث حادثة إلى المفعول في المعنى.

ثانياً: هناك أفعال فيها معنى (الانفعال) وهي على أوزان متعددة يمكن تقسيمها على نوعين هما:

الأوّل: ما فيه معنى الانفعال ولا يتجاوز فاعله كـ (انطلق) و(اندحر) و(اشتعل).

والثاني: ما فيه معنى الانفعال، وهو من المتعدّي كـ (تكسَّر) و(انكـسر)، و(تقطـع)، و(انقطع)، ومنه: تفقّأ، وتصبَّبَ.

ومن الملحوظ أنَّ سيبويه يمثّـل بـبعض أفعـال القـسم الثـاني وعلـى وجـه التحديـد بالأفعال التي يقبل فيها المفعول تأثير الفاعل، فكأنها غير متعدّية في الأصل، وإنّما فيها معنـى المطاوعة، والأصل فيها اللزوم، يقال: تصببتُ من العرق، وامتلأت من الماء.

ولكنَّهم حذفوا (من) وبحذفها حدث لبسٌ في المقصود بنوع التصبب أو الامتلاء، ثمّ حذفوا (أل) تخفيفاً على النحو الذي بيّناه في (عندي عشرون من الكتب) و(عنـدي عـشرون كتاباً).

ثالثاً: وهذه الأفعال التي يقبل فيها المفعول تأثير الفاعل إنّما يكـون معنـى الحـدوث فيها عن أشياء متعددة، وأنواع وأجناس كثيرة، شأنها شأن المعدودات والمقيسات والمكـيلات في دلالة كلّ منها على نوع من المعدود أو المقيس، أو المكيل، مـمّا يدعو إلى إطـلاق لفـظ في التركيب الذي ترد فيه يحدد هـذا النـوع أو الجـنس ويزيـل إبهامـه و(يميـزه) عـن غـيره مـن المعدودات أو المقيسات والمكيلات، فتكون الجملة بحاجة إلى (التمييز) ليـؤدي هـذه الوظيفـة

الدلالية الحاسمة في إبانة (العشرين) مثلاً في نحو قولك: (عندي عشرون) ثمّ نطلق التمييز لتحديد جنس النوع المملوك.

ومن هذه الأفعال: تصبّب، وامتلأ، وتفقّأ، واشتعل، وغيرها كثير، تقول: تصببتُ عرقاً، وامتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، وقال تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [من سورة مريم: 4]. ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [من سورة القمر: 12].

والتقدير: اشتعل شيبُ الرأس، فنقل عمل الفعل عن الثاني إلى الأوّل، ونزع عن الثاني فارتفع الأوّل بالفعل المنقول فصار فاعلاً في اللفظ ومنع من أن يعمل في فاعله الحقيقي فيرفعه، لأنّ الفعل لا يرتفع به أكثر من واحد وتوابعه، وانتصب المنقول عنه الفعل لعدم إمكانية إضافة الفعل إليه ليجرّ، ولما تعذّر رفعه على الفاعلية، أو جرّه بالإضافة نصب على أنّه تمييز.

رابعاً: ومن الشروط التي قال بها سيبويه لهذا (التمييز) والمستفادة من كلامه نذكر الآتي:

1- التنكير: فلا يجوز إدخال اللام عليه كما مرَّ، علماً بأنَّ بعض النحاة من بعد سيبويه قالوا بإجازة مجيء التمييز معرفة مستدلين بنحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾ [من سورة البقرة: 130]، فقيل إنّ (نفسه) تمييز، والأرجح أنّها إمّا منصوب بنزع الخافض أو أنَّ الفعل (سفه) يتعدّى بنفسه، فهو مفعول به[(1)].

ومن ذلك قولهم: فلانٌ وَجِعَ ظهرَهُ، ومن ذلك قول الشاعر:

رأتــك لمــا أن عرفــتَ جلادنــا وطبـتَ الـنفسَ يـا بكـر عـن عمـرو

فهذا كلُّه على زيادة (أل) أو على نزع الخافض، ودخلت (أل) للضرورة الشعرية.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 43)، وابن يعيش: شرح المفصل، 2/ 70.

1- عدم تقديمه على عامله، فإذا كان النحاة جميعهم قد اتفقوا على عدم جواز تقديم التمييز الملفوظ على عامله، فأنهم قد اختلفوا في ذلك التقديم حين يكون التمييز ملحوظاً، فسيبويه ومن تابعه من المتقدمين والمتأخرين لا يجيزون تقديم التمييز الملحوظ على عامله مطلقاً.

ورأى المازني (ت 240هـ) وتابعه المبرد جواز التقديم، واستند المازني إلى نحو قول المخبّل السّعدي، وقيل لغيره[1]:

أتهجرُ سَلمى بالفراقَ حبيبَها   وما كان نفساً بالعراق تطيبُ

تقديم (نفساً) على عامله: تطيب.

ومن الأدلة العقلية التي استند إليها المجوزون قياسهم ذلك على جواز تقديم الحال على عامله، وعندهم أيضاً أنَّ التمييز فاعل في المعنى، وإنّما حول عن ذلك ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة، والرأي الأرجح رأي سيبويه لأنَّ تقديم التمييز على عامله قبيح كما يرى ابن جني (وإنْ كان ناصبه فعلاً متصرفاً، فلا يجوز: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببتُ فأمَّا ما أنشده أبو عثمان وتابعه أبو العباس من قول المخبّل فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وما أنَّ نفسي تطيب) فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم)[2].

وليس هناك شاهد في رواية (وما كان نفسي)، وقياس التمييز على الحال قياس غير مرجوح، لأنَّ الحال قيد إسنادي قد يُستفاد معنى من غير وجوده، والتمييز لا يُستفاد معنى إلاَّ به، وهو في حكم اللازم ذكره كالفاعل[3].

زد على ذلك أنّه إذا كان عامل الحال فيه معنى الفعل لا لفظه، تعذّر تقديم الحال فيه باتفاق النحاة لا نقول في:

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 36، وابن السراج: الأصول، 1/ 270، وابن عصفور: شرح الجمل، 2/ 283، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 120).

(2) ابن جني: الخصائص، 2/ 284.

(3) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 238.

محمد خلفك راكعاً: راكعاً خلفك محمدٌ.

فكذا الأمر في التمييز إذ يتعذر تقديمه إذا كان العامل اسماً جامداً كما في الأعداد، لا تقول: عندي كتاباً عشرون.

ولا: محمدٌ شعراً أفضلُ منك.

وإذا كان التمييز الملحوظ في الأصل فاعلاً في المعنى، فالفاعل لا يتقدم على عامله أصلاً، لأنّه بالتقديم يصير مبتدأ، زد على ذلك أنَّ هذا الفعل المفترض معنى نكرة في الأصل، ولا يجو الابتداء بالنكرة من غير إفادة، ومن الواضح كما مرَّ أنَّ الصّفة المشبّهة وقد عملت في النكرة النصب في نحو: هذا رجلٌ حسنٌ خُلُقاً، لم يجيزوا فيها تقديم (خلقاً) عليها، فكذا الأمر هنا.

تمييز اسم التفضيل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: هو أشجعُ الناسِ رجلاً، وهما خيرُ الناس اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجلُ والاثنان كما انتصب الوجهُ في قولك: هو أحسنُ منه وجهاً، ولا يكون إلاَّ نكرة، كما لم يكن ثمّةَ إلاَّ نكرة، والرجل هو الاسم المبتدأ، والاثنان كذلك، إنّما معناه هو خيرُ رجل في النّاس، وهما خير اثنين في الناس، وإنْ شئتَ لم تجعله الأوّل، فتقول: هو أكثر النّاس مالاً) [1].

أقول:

أوّلاً: قولك: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خيرُ الناس اثنين، يعني أنَّ الشجاعة، والخير في (هو) و(هما) لا في غيرهما إذا ما صُنِّف الناس رجلاً رجلاً، أو اثنين اثنين.

---

(1) سيبويه: 1/ 205-206.

ولا يجوز أن تقول: هو أشجع النـاس رجـالاً، وأنـت تريـد أنَّ الرجولـة لا تتعـدّى المبتدأ المتحدّث عنه إلى أحد غيره، فإذا أردت الدلالة على أنَّ رجاله أشجع من رجال غـيره، كان لك ذلك، أعني إطلاق التمييز بصيغة الجمع (رجالاً).

ثانياً: نـصب (رجـلاً) و(اثـنين) بـ ((أشـجع) و(خـير) المـضافين إلى مـا بعـدهما، والإضافة بمنزلة التنوين كـ :هو خيرٌ منك شعراً، وأحسنُ منك عملاً.

ثالثاً: لا يجوز عند سـيبويه إلاَّ تـنكير التمييـز مثلمـا لا يجـوز في الظـرف (ثمـة) إلاَّ التنكير، وقد مرَّ القول في الخلاف في مجيء التمييز نكرة أو معرفة.

رابعاً: يوازن سيبويه من حيث طبيعة التركيب بين قولك:

هو أشجع النّاس رجلاً.

و: هو أشجع النّاس أباً.

ففي التركيب الأوّل دلالة على أنَّ الشجاعة في المبتدأ (هو)، فهو الرجل الشجاع.

وفي التركيب الثاني دلالة على أنَّ الشجاعة في الأب منقولة إليه لفظاً.

أسماء العدد

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمًّا أجري هذا المجرى أسماء العدد: تقول فيما كان لأدنى العِدّة بالإضافة إلى ما يُبنى لجمع أدنى العدد، إلى أدنى العقود، وتُدْخِل في المضاف إليه الألف واللام، لأنّه يكـون الأوّلُ به معرفة، وذلك قولك: ثلاثةُ أبواب وأربعةُ أنفسٍ وأربعة أثوابٍ، وكذلك تقول: فيما بينك وبين العشرة؛ وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسةُ الأثـوابِ، وستّة الأجمـال، فـلا يكون هذا أبداً إلاّ غير منوّن يلزمه أمر واحد، لـما ذكرت لك، فإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنّه يُجْعَل مع الأوّل اسماً واحداً استخفّافاً، ويكون في موضع (اسم) منون، وذلك قولك: أحد عشر درهماً، واثنا عشر درهماً، وإحدى عشرة جارية، فعلى هذا يجري من الواحد إلى التسعة، فإذا ضاعفت أدنى العقود كان لـه اسـم مـن لفظـه ولا يثنـى العقد، ويجرى ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للتثنية، ويكون حرف الإعراب الواو والياء، وبعدهما النون؛ وذلك قولك: عـشرون درهمـاً، فـإن أردت أن تثلّث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثـة يجـري مجـرى الاسـم الـذي كـان للتثنية.

وذلك قولك: ثلاثون عبداً، وكذلك إلى أن تتسّعه، وتكون النون لازمة له، كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة، وإنّما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً، لأنّها ليست كالصّفة التي في معنى الفعل، ولا التي شبهت بها، فلم تقوَ تلك القـوة، ولم يجـز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أيّ صنّف العدد إلاّ أن يكون لفظه واحـداً، ولا تكون فيه الألف واللام، لـما ذكرت لك) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- أدنى العدد: هي الأعداد المفردة من (1-10).
- أدنى الجموع: يقصد بها صيغ جموع القلّة من أبنية جموع التكسير.

---

(1) سيبويه: 1/ 206-207.

- أدنى العقود: هو العشرة وما بعدها تثنية وتثليثاً، وتربيعاً ....وتتسعياً.
- الاسم الذي يجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية، يريد: ما يعرب إعراب المثنى من الأعداد.
- الصّفة التي في معنى الفعل التي شبهت به: يريد اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصّفة المشبّهة.

ثانياً: يلفت سيبويه النظر إلى أنواع الأعداد، فمنها ما يدلّ على القلّة، وما يدلّ على الكثرة.

ثالثاً: حكم أدنى العدد المفرد من (1 إلى 10) إضافته إلى ما بعده، ويكون المعدود مجموعاً على إحدى صيغ جموع القلّة، وهي (أفعلُ، وإفعال، وأفعلة، وفعلة)، تقول: ثلاثة أفلس، وخمسة أبواب، وستة أحزمة، وعشر نسوة، بشرط أن يكون للمعدود جمع كثرة أيضاً ففرق بين: أفلس وفلوس وأكلب، وكلاب، فإنْ لم يكن للاسم جمعين للقلة وللكثرة جاز إطلاق صيغة الجمع التي له من دون النظر إلى مبدأ القلّة أو الكثرة، نحو: ثلاثة شسوع[1]. (لأنَّ الشسوع ليس له جمع إلاَّ هذا، فصارت الإضافة إليه ضرورة، ونوى به القلّة)[2]، والعلة في إضافة الأعداد المفردة إلى ما بعدها ممَّا يدلّ على أدنى الجموع أنّها بعض الجمع، والعدد يضاف إلى ما هو أكثر منه، كإضافة البعض إلى الكلّ كـ: ثوب حريرٍ، وخاتم فضةٍ، زد على ذلك أنَّ (الثلاثة إلى العشرة من القلّة، فأضيف إلى ما يجانسُهُ من القلّة).

وقد يضاف أدنى العدد إلى صيغة من صيغ التكثير كقوله تعالى[3]: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [من سورة البقرة: 228].

رابعاً: يجوز عند سيبويه إضافة العدد المفرد إلى ما فيه (أل) تقول: خمسة الأبواب، ممَّا يشير إلى أنَّ تعريف الأعداد المفردة يتمّ بإضافته إلى ما فيه (أل)، فلا يجوز أن تقول: الخمسة أبواب، بل تدخل (أل) على المعدود لا على العدد.

---

(1) شسع الشيء شسوعاً، بَعُدَ، والشسع: سير يمسك النعل بأصابع القدم، والجمع: اشساع، وشسوع.

(2) الوراق: علل النحو، ص 357.

(3) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ 242.

خامساً: ومن الواضح من أمثلة سيبويه أنَّ الأعداد المفردة من (3-10) تؤنّث مع المذكر، وتذكر مع المؤنّث.

والأعداد كلّها في الواقع مؤنّثة إلاّ الأعداد المفردة (3-10) فيلحقها مع المذكر علامة التأنيث وهي التاء المربوطة، لأنّه يكون بمنزلة مؤنّث فيه علامة، ومع المؤنّث لا يلحقه، لأنّه بمنزلة مؤنّث لا علامة فيه قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [من سورة الحاقة: 7]، وإنّما كان كذلك لعلّة المعادلة[1].

سادساً: إذا أردت الزيادة على العشرة عدداً من الأعداد المفردة ركبت ما تريد زيادته مع العشرة اسماً واحداً من باب التخفيف على رأي سيبويه، فتفتح جزئي العدد من (13 إلى 19)، والذي أوجب هذا البناء أنَّ الأصل في العدد المركب هو العطف، فالأصل في نحو: (عندي ثلاثةَ عشرَ كتاباً) هو: (ثلاثة وعشر)، فحذف الواو لفظاً، فبنيا على فتح الجزأين، وجعلا اسماً واحداً، واختير البناء على الفتح، لأنّه أخفُّ الحركات.

سابعاً: ينصب الاسم المعدود بعد الأعداد المركبة على التمييز وفي صورة الإفراد والتنكير، والعلة في ذلك أنَّ فتح الجزأين، بمثابة التنوين، وما بعد الاسم المنون ينصب المعمول.

قال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [من سورة المدثر: 30]، ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [من سورة يوسف: 4].

ومن الواضح من أمثلة سيبويه هنا أنَّ العددين (11) و (12) يوافقان المعدود تذكيراً وتأنيثاً، قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[من سورة يوسف: 4]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة التوبة: 36]، ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [من سورة البقرة: 60].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 157، والزجاجي: الجمل، ص 125، والدينوري: ثمار الصناعة، ص 425-426.

ثامناً: وإذا جاوزنا العدد (19) قلنا: عشرون، وهو من أعداد العقود من عشرين إلى تسعين، وهذه الأعداد تلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث، و(العشرون) كما يرى سيبويه ليست تثنية لـ (عشرة)، ولا جمعاً لها، ويكون إعرابها إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، (يكون حرف الإعراب الواو والياء)، والنون فيها بمنزلة التنوين، وهي لازمة مثلما هو تركها في الأعداد المفردة لازم.

تاسعاً: إذا أردنا تثليث العقد قلنا: (ثلاثون) و(وهو من لفظ الثلاثة) وكلٌّ مأخوذٌ لفظه من لفظ العدد المفرد، تربيعاً وتخميساً، وتتسعياً، والنون لازمة فيها جميعها، وما بعدها مفرد منصوب على التمييز، قال تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ [من سورة الأحقاف: 15]، ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [من سورة التوبة: 80]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [من سورة العنكبوت: 14]

عاشراً: يرى سيبويه أنَّ العرب قد ألزمت أعداد العقود صيغة واحدة ومنعوها من الإضافة كما كان ذلك في اسم الفاعل، والصّفة المشبّهة، إذ كنّا نقول: أنتم حافظو ذمَّةِ النّاس، وأنتم حسنو الأعمال ولا نقول: عشرو درهمٍ، بالإضافة وحذف النون من (عشرين) لأنَّ أعداد العقود على رأي سيبويه لم تقوَ قوة اسم الفاعل، أو الصّفة المشبّهة، ولم تتصرف تصرفهما، ولذلك ألزمت بنية واحدة؛ ولأنّ أعداد العقود فرع عن اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في حال الجمع المذكّر السالم، والفرع ينحط عن الأصل، فجاز في الأصل الوجهان: الإضافة والنصب، واقتصر الفرع على أحدهما، واختصت أعداد العقود بالنكرة دون المعرفة، ولا يجو إضافتها مطلقاً، لأنَّها صفات في الأصل، فالمعنى في نحو: (عندي عشرون كتاباً) عندي كتبٌ عشرون.

ولو أضيفت (كتب) إلى (عشرون) لكان ذلك من إضافة الصّفة إلى موصوفها، وذلك متعذر[1].

(1) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 161.

أعداد العقود ومضاعفاتها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبيِّن به من أيّ صنّف العدد، فإذا بلغتَ العقدَ (الذي يليه) تركت التنوين والنون وأضفتَ، وجعلت الذي يعمل يه ويبيِّن بـه العـدد من أيّ صنّف هو واحداً، كما فعلت ذلك فيما نوّنت فيه، إلاّ أنّك تُدْخِلُ فيه الألف واللام، لأنّ الأوّل يكون به معرفة ولا يكون المنوّن بـه معرفـة، وذلـك قولـك: مائـة درهـمٍ ومائـة الدرهمِ، وذلك إنْ ضاعفتَه قلت: مائتا درهمٍ ومائتا الدينار.

وكذلك العَقْدُ الذي بعده، واحداً كان أو مثنّى، وذلك قولـك: ألـف درهـمٍ وألفـا درهمٍ.

وقد جاء في الشعر بعض هذا منوناً، قال الرُّبيعُ بن ضَبُعٍ الفُزاريّ:

إذا عـاش الفتَـى مـائتَيْنِ عامـاً فقـد أوْدَى المـسَرّةُ والفتـاءُ

وقال:

أنْعَـتُ عِـيراً مـن حَمِـيرِ خَنْـزَرَهْ في كـلِّ عِـيرٍ مائتـانِ كَمَـرَهْ)[1]

أقول:

أوّلاً: إذا بلغت العقد الذي يلي (التسعين) كنت مع (المائة)، وهي كلمة بلفظ واحد للتذكير وللتأنيث، وتلزم صورة واحدة، وتلازم الإضافة إلى لفظ مفرد نكـرة غالبـاً، ولـذلك يقول سيبويه: (فإذا بلغت العقد الذي يليه يعني: - يلي التـسعين - تركـت التنـوين والنـون وأضـفت) قـال تعـالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [مـن سـورة البقـرة: 259]، ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [من سورة الصافات: 147].

ثانياً: ويجيز سيبويه إضافة (مائة) إلى ما فيه (أل) ومثل له بـ (مائة الدرهم).

(1) سيبويه: 1/ 207-208.

ويجوز إضافة (مائة) إلى ما يدل على الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [من سورة الكهف: 25].

بفصل ثلاث عن مائة في رسم المصحف الشريف، وإضافة (مائة) إلى (سنين) وهو جمع، والأكثر إضافته إلى المفرد[1].

وقد ينوّن (مائة) ويكون المضاف إليه ملحوظاً كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [من سورة الأنفال: 66]، والقياس في (مائة) ومثلها (ألف) على ما سيأتي أنَّ يقال: مائة الدراهم وألف الدراهم، ولكنَّهم حذفوا الجمع استخفّافاً، فاجتزوا بلفظ الواحد، وفيه وجه آخر: وهو أنَّ المائة تشبه العشرة، لأنَّها عقد مثلها، وتشبه التسعين، وما قبلها من العشرات، لأنَّها عقد، وكان حقها أنَّ تجري مجرى ما قبلها من العشرات في تبيينها بواحد منصوب منكور، ألا ترى أنَّ العشرة تجري مجرى التسعة، فلما حصل في المائة شبه العشرة، والتسعين جعلت مضافة كما أنَّ العشرة مضافة، وجعل الذي بينهما واحداً، كما أنَّ التسعين بينهما واحد)[2].

ثالثاً: إذا ضاعفت (مائة) قلت: مئتان، وأجريت عليه حكم المائة في الإضافة إلى ما بعده من النكرة، تقول: مائتا كتابٍ، ومائتا مجلةٍ، ولك استعماله من غير إضافة، وإعرابه إعراب المثنى، قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [من سورة الأنفال: 66]، وكذا الأمر في العقد الذي بعد المائة وهو (ألف) في حالة الأفراد، و(ألفان و(آلاف) في حالة التثنية والجمع. قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [من سورة الأنفال: 66]، ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [من سورة القدر: 3]، ﴿يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [من سورة آل عمران: 124].

---

(1) ينظر: العكبري: التبيان، 2/ 102.

(2) الوراق: علل النحو، ص 662-663، وينظر: الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، 2/ 732.

رابعاً: يستشهد سيبويه لما جاء من أعداد العقود منوّناً بقول الرّبيع بن ضبع الفُزاريّ أحد العمرين ممّن أدركوا الإسلام، وجاوز عمره أربعين وثلاثمائة سنة يقول[1]:

إذا عاش الفَتَى مائَتَيْنِ عاماً فقد أوْدَى المَسَرّةُ والفتاءُ

و(أودى) ذهب وانقطع، والفتاء: الشباب.

والشاهد فيه إثبات النون في (مائتين) ونصب ما بعدها للضرورة الشعرية، والأصل الإضافة، يقال: مائتي عامٍ.

ومن ذلك أيضاً الأعور بن براء الكلبي هاجياً:

أنْعَتُ عِيراً من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ في كلِّ عِيرٍ مائتانِ كَمَرَهْ

والعير والخنزر: قافلة الحمير، والخنزره: الهضبة العظيمة، والكمرة: رأس الذكر، والشاهد فيه مجيء (مائتان) بالنون، والأصل إضافتها إلى ما بعدها وحذف النون.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئات، ولكنّهم شبهوه بعشرين وأحَدَ عَشَرَ، حيث جعلوا ما يبيّن به العددُ واحداً، لأنّه اسمٌ لعددٍ كما أنّ عشرين اسمٌ لعددٍ، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً في المعنى جميع، حتّى قال بعضهم في الشعر (من ذلك) ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن عبدة:

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمّا عِظامُها فَبِيضٌ وأمّا جلْدُها فصَلِيبُ

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 21، 23، والسيوطي: الهمع، 1/ 253.

وقال:

لا تُنكِـــرُوا القَتْـــلَ وقـــد ســـبُينا   في حَلْقِكُـــمْ عَظْـــمٌ وقـــد شَـــجينَا

فاختص التثليث بهذا الباب إلى تسعمائة.

أقول:

أوّلاً: القياس فيما زاد على المئتين أن يكون بجمع المائة، فيقال: ثلاث مئات، وأربع مئات إلى تسع مئات، لأنَّ ثلاث وما فوقها إلى العشر تضاف إلى المعدود وهو في صيغة الجمع كما مرَّ، ولكنَّهم أضافوا إلى المفرد، وقالوا: ثلاثمائة، وتسعمائة شأنها شأن المعدود بعد الأعداد المركبة، وأعداد العقود، إذ يكون المعدود مفرداً لا جمعاً، وليس بمستنكر في باب العدد أن يكون اللفظ واحداً، ويكون عبارة عن جميع، فاستعمال لفظ الواحد بمعنى الجميع كثير في الشعر ومنه قول علقمة بن عبدة الفحل (ت 20 ق.هـ)[1]:

بهـا جِيَـفُ الحَـسْرَى فأمَّـا عِظامُهـا   فَبِـيضٌ وأمّـا جلْـدُها فـصَلِيبُ

والجيف: الجثث المنتنة، والحَسْرى: جمع حسير، وهو الناقة التي أعيت أصحابها فتركوها لتموت، والصليب: الجلد المتيبس.

يصف رحلته الشاقة طلباً للوصول إلى ممدوحه حيث جثث الإبل الميتة والمتعفنة، والمتيبسة الجلود.

والشاهد فيه قوله: فجلدها (وهو يريد: جلودها). وجيف: مبتدأ مؤخّر، والفاء في (أمّا) استئنافية، وأمّا حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وعظامها مبتدأ والفاء في (فبيض) واقعة في جواب أمّا، وبيض خبر لمبتدأ محذوف تقديره، هي، وأمّا جلدها فصليب كـ (وأمّا عظامها فبيضٌ). ومثل قول علقمة ما ينسب إلى طفيل الغنوي (ت 13ق. هـ)[2]:

---

(1) ديوانه، ص 40.

(2) ينظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، ص 1041.

لا تُنكِـــرُوا القَتْـــلَ وقـــد ســـبُينا   في حَلْقِكُـــمْ عَظْـــمٌ وقـــد شَـــجينَا

يريد لا تنكروا قتلنا لكم، مثلما غصصنا نحن بسبيكم إيانا.

والشاهد فيه استعمال: حَلْقِكُم مفرداً مراداً به الحلوق.

ثانياً: يشير سيبويه في آخر النص إلى أنَّ الثلاث، والتسع وما بينهما تضاف إلى (المائة) مفردة وبلفظ واحد، وفي هذا خروج عن الأصل المعتمد في الأعداد المفردة من (3-9) إذ إنَّها تضاف إلى المعدود مجموعاً.

لدن مع غدوة

قال سيبويه - رحمه الله -:

(كما أنَّ لدن لها في غدوة حالٌ ليست في غيرها تُنصَبُ بها، كأنَّه ألحقَ التنوين في لغة من قال: لَدُ، وذلك قولك: من لَدُن غُدْوَةً، وقال بعضهم لَداً غدوةً كأنَّه أسكن الدال ثمَّ فتحها، كما قال: اضرِبْنَ زيداً، ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة، والجرّ في غُدْوة هو الوجه والقياس، وتكون النون من نفس الحرف بمنزلة نون من وعن، فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضع ولا يستخفّونه في غيره، وذلك قولهم: ما شَعَرْتُ به شِعْرَةً، وليت شِعْري، ويقولون: العَمْرُ والعُمْرُ، لا يقولون في اليمين إلاّ بالفتح، يقولون كُلُّهم: لَعَمْرك، وسترى أشباه هذا أيضاً في كلامهم إنْ شاء الله.

ومـمَّا جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ... فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك: في الكلام قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [من سورة النساء: 4] وقررنا به عيناً، وإنْ شئت قلت: أعْيُناً وأنْفُساً كما قلت: ثلثمائة وثلاث مئتين، ومئات، ولم يُدْخِلُوا الألف واللام، كما لم يُدْخلُوا في: امتلأتُ ماءً)[1].

أقول:

أوّلاً: يستطرد سيبويه هنا وهو في معرض حديثه عن النون في أعداد العقود فيذكر (لدنْ) التي للعرب فيها لهجات كثيرة[2]، منها حذف النون مع سكون الدال، وفتح اللام، أو ضمها، وحذف النون مع ضمّ الدال وفتح اللام، ويرى أنَّ (لدن) دون سائر الظروف لها صور لفظية لا تكون لنظيرها من الظروف بسبب علل معينة، ومن هذه الصور أن تليها (غُدْوة)، إذ يجوز جرّها على القياس ويجوز أيضاً نصبها على التمييز، أو على إضمار (كان)

---

(1) سيبويه: 1/ 210.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 237.

واسمها، وتُعدُّ (غدوةً) خبر لها، ويشير سيبويه إلى ما نُسب إلى الكوفيين[1] من رفع (غُدوة) على تقدير: لدن كان غُدوة، وأشار سيبويه إلى النون في (لدُنْ) بمنزلة النون في (من) و(عن)، ولكثرة الاستعمال يستخفون فيحذفون النون.

ومـمَّا يستخفونه حذف التاء في مصدر شَعر وهو (شِعرة) ويكون ذلك مع (ليت) يقولون: ليت شِعْري، مثلما يقولون في القسم لَعَمْرِي، ولَعَمْرَك، وهو في الأصل من: العَمر، والعُمر، بالفتح والضمّ، ولكـنَّهم في القسم لا ينطقونه إلاَّ بفتح العين لكثرة استعمالهم القسم وطلباً للخفّة.

ثانياً: عاد سيبويه بعد هذا الاستطراد إلى ما كان فيه من حديث في استعمالهم لفظ الجميع وإرادة الواحد، واستعمالهم لفظ الواحد المراد به الجميع، ومن هذا الأخير قول الشاعر[2]:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

والشاهد فيه قوله (في نصف بطنكم) إذ يجوز الأفراد مع إرادة الجمع، والتقدير: بطونكم، وهذا جائز في الضرورة الشعرية كثيراً.

و(تعيشوا) فعل مضارع مجزوم جواباً للطلب، وعلامة جزمه حذف النون، ومثل هذا الكلام في قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [من سورة النساء: 4]، يريد: نفوساً.

والفاء استئنافية، وإنْ شرطية جازمة، و(طبْنَ) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، في محلّ جزم، ونون النسوة: في محلّ رفع فاعل، و(لكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال، و(عن شيء) متعلقان بـ (طبْنَ)، و(منه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لشيء، و(نفساً) تمييز.

---

(1) ينظر: نفسه، 2/ 238.

(2) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 223، وابن هشام: تلخيص الشواهد، ص 157، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 50.

ثالثاً: يؤكّد سيبويه في آخر النص ما ذكره سابقاً من عدم جواز إدخال الألف واللام على التمييز في هذا وفي غيره من نحو:

امتلأتُ ماءً.

من الاتساع التركيبي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار، فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كَمْ صِيدَ عليه؟ وكم غيرُ ظرفٍ لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عليه يومان، وإنّما المعنى صِيدَ عليه الوحشُ في يومين، ولكنّه اتسع واختصر، ولذلك أيضاً وضع السائل كَمَ غيرَ ظرفٍ.

ومن ذلك أن تقول: كم وُلِدَ له؟ فيقول: ستّون عاماً، فالمعنى وُلِدَ له الأَوّلادُ ووُلِدَ له الولد ستّين عاماً، ولكنّه اتسع وأوْجَزَ.

ومن ذلك أنَّ تقول: كم سيرَ عليه؟ وكَمْ غَيرُ ظرفٍ؟ فيقول: يومُ الجمعةِ، ويومان، فكم ها هنا بمنزلة قوله: ما صِيدَ عليه؟ وما وُلِدَ له من الدّهر والأيّام؟ فليس كم ظرفاً كما أنَّ (ما) ليس بظرف)[1].

أقول:

أوّلاً: مرَّ القول أنَّ الاتساع في العربية مظهر من مظاهر تصرفها ومرونتها وهو من الأبواب التي تشمل المستويات اللغوية كافة الصوتية والبنائية والتركيبية، والدلالية.

وعلى المستوى التّركيبي يشكّل الاتساع النَّحوي سمة بارزة من سمات التصرف الأفقي في الجملة العربية إذا ما تهيأت له أنظمته وضوابطه، وليس من الممتنع في العربية أنْ يتسع المتكلّم في استعمال بعض الألفاظ في أكثر من موقع ودلالة بحيث يكون للفظ المعين أكثر من وظيفة نحوية وأسلوبية ومن ثمّ دلالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يشير سيبويه هنا إلى اتساعهم في استعمال بعض الظروف والأعداد.

إذ يمكن استعمال الظرف مفعولاً فيه، ومفعولاً به، ومبتدأ وفاعلاً، وخبراً، بحسب موقعه من الجملة، وبحسب الوظيفة التي يؤديها داخل التركيب المعين.

---

(1) سيبويه: 1/ 211.

ويمثّل سيبويه بـ (كم الاستفهامية) إذ تتبوأ موقعاً من الإعراب بحسب ما يأتي به المجيب عن السؤال ممّا يبني عليه السائل سؤاله، وذلك على النحو الآتي يقال لك:

كم ضيفاً زارك؟ تكون (كم) هنا في محلّ رفع مبتدأ، لأنَّ الجواب على السؤال يقتضي تحديد عدد يتبوأ مكان المبتدأ تقول مجيباً: عشرون ضيفاً زارني، فعشرون مبتدأ، يقابل (كم) الاستفهامية.

ويقال لك: كم ضيفاً أكرمت؟ تقول: عشرين، فالعدد مفعول به، ولذا تكون (كم) في محلّ نصب مفعولاً به مقدم، لأنَّ له الصدارة في الكلام.

ويقال لك: بكم ضيفاً مررت؟ تقول: بعشرين، لأنَّ (كم) في موضع جرّ بـ (الباء)، وهكذا نجد أنَّ العدد وهو في الأصل ظرف، يتسع فيه فيكون مبتدأ، ومفعولاً به، ومجرور، ونائباً عن المفعول المطلق، وغير ذلك من الوظائف النحوية.

ثانياً: ويمثل سيبويه بقوله: كم وُلد له؟ يقال: ستون عاماً، والأصل أن يقال: ولد له الأوّلاد وولد له الولدُ ستّين عاماً، ومن باب الاتساع والإيجاز تمّ التصرف في هذا الجواب ممّا اوجب تغيير وظائف بعض الألفاظ، وذلك بحذف الجملة الأوّلى كلّها أقصد جملة (وُلِدَ له الأوّلاد ووُلِدَ له الوَلَدَ)، ثمّ أقيم (ستّين) مقام (الأوّلاد) اتساعاً واختصاراً.

وكذا: كَمْ صِيدَ؟ أراد: كم يوماً صِيدَ عليه، فـ (كم) مبتدأ، ولأنّ مميز (كم) ظرف، وهو (يوماً) فهي بمثابة الظرف، وجملة: صِيدَ عليه، خبر، وفي (صِيدَ) ضمير يعود إلى كم، وقد أقيم مقام الفاعل، وهو بمثابة: كم سِيرَ عليه؟ سِيرَ عليه يومٌ طويلٌ.

أمّا قوله: (ولم يجعل كم ظرفاً) أراد: الضمير المستكن في (صِيدَ) ولم يجعل (كم) ظرفاً، ولا الضمير المستكن في (صِيدَ).

وذلك من باب المجاز والاتساع، لأنَّ اليوم لايُصاد، وإنّما يصاد فيه، وقد مرَّ تفصيل ذلك.

تطبيقات في الاتساع النحوي: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ومن ذلك أن يقول: كم ضرب به؟ فتقول: ضرب به ضربتان، وضُرِبَ به ضَـرْبٌ كثيرٌ.

ومـمَّا جاء على اتِّساع الكلام والاختصار قوله تعـالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [من سورة يوسف: 82] إنّمـا يريـد: أهـل القريـة، فاختـصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا.

ومثله ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [من سورة سبأ: 33] وإنّما المعنى: بل مكـركم في الليلِ والنهارِ، وقال عزوجل: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 177] وإنّما هو: ولكنّ البِرّ بِرُ من آمن بالله واليوم الآخر.

ومثله في الاتساع قولـه عزوجـل: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [من سورة البقـرة: 171] فلـم يـشبهوا بمـا ينعـق، وإنّمـا شـبهوا بالمنعوق به، وإنّما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفـروا كمثـل النـاعق والمنعـوق بـه الـذي لا يسمع، ولكنّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى) [1].

أقول:

لكي يربط سيبويه الظواهر اللغوية بهرمية التصنيف النَّحوي عندي بما يكـشف عـن طبيعة العلاقة بين العناصر المكونة للنص اللغوي المعين وتماسك أجزائه، للتعبير عـن المعنـى المراد، يعكف دائماً على إيراد الأمثلة والشواهد المتعددة للوصول إلى هذا كلِّه، منبهاً إلى دور المتلقي في استنباط المعنى المراد.

فمن صور الاتساع النحوي عنده ما يمكن إدراجه في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/ 212.

أوجه الاتساع فيه	التركيب
المراد: كم ضُرب بزيد. وفي (ضُرب) ضمير يعود على (كم) أقيم مقام الفاعل وهو والمصدر، وكان الجواب (ضربتان) و (ضربٌ كثيرٌ) اتساعاً بالمصدر بجعله مفعول الضرب مجازاً.	كم ضُرِب به؟ ضربتان، أو ضربٌ كثيرٌ
والمراد: أهل القرية، فاختصر وحذف المضاف، وأعمل الفعل (أسأل) في القرية، (كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا)، وهو من باب المجاز المرسل، وعلاقته محلية لأنّه أراد بالقرية مصر، والمعنى: أهل مصر، وكذا: والعير، والتقدير: أصحاب العير.	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [من سورة يوسف: 82]
أيّ: مكركم في الليل والنهار صدّنا، بإضافة المصدر (مكر) إلى الليل والنهار، من باب الإسناد المجازي، فهو مصدر مضاف لمرفوعه، وقد يكون المراد: بل مكركم في الليل والنهار، ثمّ اتسع في الظرف، وأجراه مجرى المفعول به، بإضافة المكر إليه. و(بل) حرف إضراب، ومكر الليل: مبتدأ ومضاف إليه، والخبر مقدّر، أيّ: مكر الليل والنهار صدنا.	﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [من سورة سبأ: 33]
على تأويل حذف المضاف، والتقدير: برّ من آمن، وهو ما ذكره سيبويه، وقد يكون من باب جعل البرّ نفس من آمن للمبالغة، وجملة (آمن بالله) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب).	﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 177]
والاتساع فيه دلالي بلاغي وذلك بتشبيه من يدعو الكافرين إلى الإيمان بالرغم من أعراضهم ومكابرتهم، بمن ينعق بالبهائم التي لا تسمع إلاّ التصويت بها والزجر لها، فهو تشبيه تمثيلي للداعي والكافر، بالناعق والمنعوق به، أو على حدّ تعبير سيبويه (فلم يشبهوا بما ينعق، وإنّما شبهوا بالمنعوق به).	﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [من سورة البقرة: 171]

من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك (من كلامهم): بنو فلانٍ يَطَؤهم الطريقُ، يريد: يَطَؤهم أهلُ الطريقِ، وقالوا: صِدْنا قَنَوَيْنِ، وإنّما يريد صِدْنا بقَنَوَيْن، أو صِدنا وحش قَنَوَيْن، وإنّما قَنَوان: اسم أرض.

ومثله في السعة: أنت أكرم عليّ من أنْ أضربك، وأنت أنكد من أنْ تَتْرُكَه، إنّما تريد: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب، وأنت أنكدُ من صاحب تركه؛ لأنَّ قولك: أنْ أضربك وأنْ تتركه، هو الضرب والتّرك، لأنَّ أن اسمٌ، وتتركه (وأضربك) من صلته، كما تقول: يسوءني أن أضربك، أيّ يسوءني ضَرْبُك، وليس يريد: أنت أكرم علي من الضرب، ولكن أكرم علي من صاحب الضرب.

وقال الجعدي:

كأنّ عَذِيرهم بجُنوب سِلّى نَعامٌ قاقَ في بَلَدٍ قِفارِ

العذير: الصوت، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:

فلأبْغِيَنَّكُمُ قَناً وعُوارِضاً ولأقْبِلنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغِدِ

إنّما أريد: عذير نعام، وقنا وعوارض، يريد: بقنا وعوارض، ولكنّه حذف وأوصل الفعل.

ومن ذلك قول ساعدة:

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

يريد: في الطريق)[1].

---

(1) سيبويه: 1/ 213-214.

أقول:

هذه صور جديدة من الاتساع موضحة بالمخطط الآتي:

أوجه الاتساع فيه	التركيب
بحذف المضاف والتقدير: أهلُ الطريق	بنو فلانٍ يطؤهم الطريق
بحذف المضاف والتقدير: وحشَ قنوين، أو بحذف حرف الجرّ قبل (قنوين) وقنون: جبلان، وقيل: تثنية (قنا) وعوارض: من باب التغليب كالقمرين، والوالدين.	صِدنا قَنَوين
باستعمال المصدر المؤول، وحذف المضاف قبله، والتقدير: أنتَ أكرم علي من صاحب الضرب، فحذف المضاف (صاحب) واستعمل المصدر المؤول (أن أضربك)، ولو لم يتسع هكذا لصار التركيب: أنت أكرم عليَ من الضرب، وهو ليس المراد.	أنت أكرمُ عليّ من أنّ أضربك
والتقدير: أنكدُ من صاحب تركه.	أنت أنكدُ من أن تتركه
والعذير: الصوت عند سيبويه والصحيح هو الحال، والحال لا يشبه بالنعام والسلى: موضع ماء.يريد كأن عذيرهم عذيرُ نعامٍ قاق، فحذف المضاض وأقام المضاف إليه مقامه اتساعاً وتخفيفاً.	قول النابغة الجعدي (ت 50هـ)[1]: كأنّ عذيرهم بجنوب سلّى نعامٌ قاقَ في بَلَدٍ قِفار
يريد: بقنا وعوارض، فحذف الحرف وأوصل الفعل، وقد مضى الحديث في هذا البيت[2].	قول عام بن الطفيل: فلأبغِيَنّكُمُ قَناً وعَوارِضاً ولأُقبِلَنّ الخيلَ لأبةَ ضَرْغِد
والاتساع فيه حذف حرف الجرّ، ونصب (الطريق) والأصل في الطريق.	قول ساعدة بن جؤية الهذليّ (من مخضرمي الجاهلية والإسلام) [3]: لدْنٌ بهزّ الكفّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

(1) ديوانه، ص 242، ونسب لغيره. ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، (المسألة 8)، ص 59.

(2) ينظر: سيبويه: 1/ 163.

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 2/ 117، 315، مكي القيسي: مشكل إعراب القرآن.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرضَ كذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنّما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب، وهذا كلام كثير، منه ما مضى، وهو أكثر من أحصيه، ومنه ما ستراه أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله.

ومنه قولهم: هذه الظُّهرُ أو العصرُ أو المغرب، إنّما يريد: صلاة هذا الوقت، واجتمع القيظ، يريد: اجتمع الناس في القيظ، وقال الحطيئة:

وشــــرُّ المَنَايــــا ميِّــــتٌ بــــينَ أهلـــهِ كهُلْكِ الفتَى قد أسْلَمَ الحَـيَّ حاضِـرُهْ

يريد: مَنيَّة ميتٍ.

وقال النابغة الجعدي:

وكيـــف تُواصِـــلُ مَـــنْ أصْـــبَحتْ خَلالَتُــــــه كـــــأبِي مَرْحَـــــبِ

يريد: كخلالة أبي مرحب) [1].

أقول:

ومن ضروب الاتساع النحوي أيضاً الآتي:

(1) سيبويه: 1/ 215-216.

التركيب	أوجه الاتساع فيه
هذه الظّهرُ أو العصرُ أو المغربُ	بحذف مضاف ومضاف إليه، ومضاف ومضاف إليه ورفع ما يدلّ على الوقت (الظرف) خبراً للمبتدأ (هذه)، والأصل فيه: هذه صلاةُ هذا الوقت، أو: هذه صلاةُ الظهر، أو العصر، أو المغرب.
اجتمع القيظُ	بحذف الفاعل وحرف الجرّ ورفع ما يدلّ على الظرف فاعلاً من باب الاتساع القائم على المجاز، والأصل: اجتمعَ الناسُ في القيظ.
قول الحطيئة (ت 45هـ)[1]: وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بينَ أهلهِ كهُلْكِ الفتَى قد أسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ	بحذف المضاف والتقدير: منيّةُ ميّت بين أهله فحذف المضاف وهو خبر المبتدأ (شرّ المنيا) وأخلفه بالمضاف إليه ورفعه. يريد: أنَّ شرّ ضروب الموت موت الإنسان على الفراش وبين أهله، وأصحاب النجدة والبأس لا يموتون إلاّ في ميادين الجهاد والكفاح موتةَ الفرسان.
قول النابغة الجعدي[2]: وكيف تُواصِلُ مَنْ أصبَحتْ خَلالَتُه كأبِي مَرْحَبِ	والخلالة، والمخالة، والخلال واحد، وأبو مرحب الذي يقول لك إذا لقيك: أهلاً ومرحباً، وليس غير ذلك. والشاهد فيه: حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: خلالته كخلالة أبي مرحب.

(1) ينظر: المرتضى: أماليه (غرر الفوائد)، 1/ 49، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 8)، ص 59.

(2) ديوانه، ص 26.

وقوع الأسماء ظروفاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى[1]، فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعله ظرفاً، فيقول: اليومَ أو غداً، أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة، وتقول: متى سِيرَ عليه؟ فيقول: أمسِ أو أوّلَ من أمسِ، فيكون ظرفاً، على أنّه كان السيرُ في ساعةٍ دون سائر ساعات اليوم، أو حينٍ دون سائر أحيان اليوم، ويكون أيضاً على أنّه يكون السَّيرُ في اليوم كلِّه، لأنّك قد تقول: سِيرِ عليه في اليوم ويُسارُ عليه في يوم الجمعة، والسيرُ كان فيه كلِّه.

وقد تقول: سيرَ عليه اليومُ، فترفع وأنت تعني في بعضه، كما تقول في سعة الكلام: الليلة الهلال، وإنّما لهلال في بعض الليلة، وإنّما أراد الليلةُ ليلةُ الهلال، ولكنّه اتسع وأوجز، وكذلك أيضاً هذا كلُّه (كأنّه قال: سِير عليه سِيْرُ اليوم، والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب، على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز، يكون على كم غير ظرف وعلى متى غير ظرف)، كأنّه قال: أيّ الأحيان سِيرَ عليه أو يُسارُ عليه)[2].

أقول:

أوّلاً: إذا قيل: متى يُسار عليه؟ قيل: اليومَ، أو غداً، أو يومَ الجمعةِ أو بعدَ غدٍ .... الخ، بنصبه على الظرفية، ونائب الفاعل للفعل المبني للمجهول (يُسارُ) هو الجار والمجرور، والتقدير: يُسارُ عليه في اليوم أو في غدٍ، أو في يوم الجمعة، ويكون المعنى أنَّ السير في وقتٍ من اليوم دون غيره، أو أنَّ السير كان في اليوم كلِّه.

ثانياً: وإذا قيل: سير عليه اليومُ، برفع اليومُ نائباً للفاعل، تريد: سِير في بعض اليومِ، وهو يماثل قولك: الليلةُ الهلالُ، والهلالُ في بعض الليلة، والمعنى: الليلةُ ليلةُ الهلال.

ولكنّه اتّسع وأوجز.

والرفع عند سيبويه عربي جيد، وهو جارٍ على كلّ لهجات العرب.

---

(1) في نسخة شرح السيرافي، 2/ 109، زيدت عبارة (وتسمى هذه الأسماء الظروف العليا ...).

(2) سيبويه: 1/ 216.

ثالثاً: يشير سيبويه إلى حقيقة لغوية نحوية دقيقة فيرى أنَّ الجواب عن سؤال يبتدئ بـ (كم) الاستفهامية يقتضي تعيين (كمية) أو (نوع) محدد من جملة أنواع زماناً أو مكاناً، أو معدوداً، أو مكيلاً، أو مقيساً أو خير ذلك من الأنواع والأجناس والأشياء، في حين أنَّ الجواب عن سؤال يبتدئ بـ (متى) يقتضي تحديد (زمان) معين دون غيره، فمتى سؤال عن الزمانية، و(كم) سؤال عن الكمية ولذلك كانت (متى) في السؤال أخص من (كم) الاستفهامية.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمَّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلاّ متصلاً في الظرف كلِّه، قولك: سِير عليه الليلُ والنهارُ، والدهرُ، والأبدُ، وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟ إذا جعله ظرفاً، لأنّه يريد: في كم سير عِليه، فتقول مجيباً له: الليل والنهار (والدهر) والأبد، على معنى في الليل والنهار وفي الأبدِ.

ويدُلك على أنّه لا يكون أن يجعل العمل فيه في يومٍ دون الأيام، وفي ساعة دون الساعات، أنّك لا تقول: لقيته الدهر (والأبد، وأنت تريد يوماً منه، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعةٍ دون الساعات، وكذلك النهار، إلاّ أن تريد سِير عليه الدهر أجمع والليل) كلُّه، على التكثير، وإنْ لم تجعله ظرفاً فهو عربي كثير في كلامهم، وإنّما جاء هذا على جواب كم، لأنّه جعله على عدة الأيام والليالي، فجرى على جواب ما هو للعدد، كأنّه قال: سِير عليه عدة الأيام، أو عدة الليالي) [1].

أقول:

أوّلاً: من المعلوم أنَّ جواب (كم) قد يكون نكرة أو معرفة، فإذا قلت: كم سير عليه؟ لك أن تجيب فتقول: سير عليه يوم الجمعة، بنصب (يوم الجمعة) على الظرفية ويكون المعنى أنَّ السير واقع في يوم الجمعة كلّه.

---

(1) سيبويه: 1/ 217.

وتقول: سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ، بالرفع للدلالة عل أنَّ السير واقع في بعض من يوم الجمعة بإجراء الكلّ على إرادة البعض.

ثانياً: وممَّا يستعمل شاملاً الزمن كلّه (متصلاً في الظرف كلّه) على حدّ تعبير سيبويه نحو: سير عليه الليلَ والنهارَ، جواباً للسؤال: كم سير عليه؟

فالاسمان (الليل والنهار) قد استعملا استعمال الظرف، ودلاّ على كمية من الزمن، أيّ من بعض ليلةٍ ونهار، والتقدير: سير عليه في الليل وفي النهار، وبذلك خرجا من أن يكونا دالّين على وقت بعينه هو جنس الليل، وجنس النهار، وذلك من باب التكثير والمبالغة، وهو كقولك: زارني الناس عند مرضي، تريد: بعضاً من الناس، وكذا إذا قلت: لقيتُهُ النهارَ، وأن تريد: في ساعة من النهار.

ثالثاً: ومن المعلوم أنَّ الليل والنهار، والدهر، والأبد أسماء دالة على أزمان معروفة، فإذا نصبت على الظرفية نحو: لقيتُهُ الدهرَ، أو لقيتهُ الأبدَ، فإنّما يُراد بذلك بعض الدهرِ، أو مرة منه، ولا يراد أنّك لقيته كلّ الدهر، أو الأبد، فهذه الأسماء لابُدّ أن يفهم منها زمنٌ محصّل، ومحدّد، ولذلكم أنَّ الرفع فيها على أساس أنَّها أسماء لا ظروف هو الأكثر والأجود في اللغة، تقول:

سير عليه الليلُ والنهارُ.

فهو مفعول في المعنى، ونائب فاعل في الوظيفة النحوية، كلّ ذلك على الاتساع كما مرَّ.

رابعاً: ويؤكّد سيبويه في الفقرة الأخيرة أنَّ الدهر والأبد إنّما تكون في جواب (كم) لأنَّها أسماء موضوعة للدلالة على عدة الأيام وتتابعها (ترادفها)، لا على وقتٍ معلوم ومحدود.

ولكنَّك إذا استعملتها استعمال الظروف فنصبتها دلّت على زمن محدد من الدهر أو الأبد، فإذا أردت المبالغة رفعت.

الأعداد وأسماء الأشهر ظروف متصلة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك مـمَّا يكون متصلاً، قولك: سير عليه يومين، أو ثلاثة أيام، لأنَّـه عـددٌ، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تجعله ظرفاً وتجعل اللقاءَ في أحدهما دون الآخـر، ولـو قلـت: سِـير عليه يومين، وأنت تعني أن السَّيرَ كان في أحدهما، لم يجز، هذا على أن تجعل كم ظرفاً وغير ظرف.

وأمّا متى فإنّما تريد (بها) أنْ يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً، فإنّما الجواب (فيه) اليومَ أو يومَ كذا، أو شهرَ كذا أو سنةَ كذا، أو الآن، أو حينئذٍ وأشباه هذا.

ومـمَّا جرى مجرى (الأبد) والدّهر واللّيل والنهار: المحرّمُ وصَـفَرٌ وجمـادى، وسـائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنّهم جعلوهنّ جملة واحدة لعِدة أيام، كأنهم قالوا: سِير عليه الثلاثون يوماً، ولو قلت: شهرُ رمضانَ أو شهرُ ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلةِ، ولصار جواب متى، وجميع ما ذكرت لك مـمَّا يكون على متى، يكون مجـرى علـى (كم) ظرفاً وغير ظرف) [1].

أقول:

أوّلاً: مـمَّا لا يكون من الظروف إلاّ (متصلاً) أيّ شاملاً الزمن كلّه نحو: سـير عليـه يومين أو ثلاثة أيام جوابا لـ (كم) والمعنى أنَّ الـسير كـان في يـومين أو ثلاثـة أيـام، لا يجـوز الاقتصار على يوم واحد دون الآخر، أو الآخرين، فوقت السير مـن بدايتـه إلى نهايتـه محـدد بيومين، أو بثلاثة أيام، لأنَّ (كم) سؤال عن أشياء وأجناس وأنواع مختلفة، ولابُدَّ مـن تحديـد عدد معين بعدها.

ثانياً: أمّا (متى) فهي للوقت المعين لا للعدد، ولذلك يقال في جوابها اليـومَ، أو يـومَ كذا، أو الآن، أو غداً، وأشباه ذلك، مـمَّا يفرز وقتاً معيناً دون غيره من الأوقات، وليس فيـه معنى العددية.

---

(1) سيبويه: 1/ 217-218.

ثالثاً: وممّا أخضعه سيبويه للتحليل في ضوء الدلالة على الظرفية أو على أسماء الأشهر فإذا قلت: سيرَ عليه المحرمَ، جواباً للسؤال، كم سير عليه؟ فأنت تريد أنّ السير كان في كلّ أيام محرم. (كأنّك قُلْت: سير عليه الثلاثون يوماً).

وإذا قلت: سير عليه شهرُ المحرم، صار المعنى أنّ السير في بعض أيام محرم، فهو بمنزلة قولك: سير عليه يوم الجمعة، أو البارحة وعلى هذا يبدو الفرق بين ما يراد به التعبير عن الكمية، وما يراد به التعبير عن الوقت.

فإذا قلنا: سير عليه أيامُ محرم. كان المعنى كلّ أيام هذا الشهر.

وإذا قلنا: سير عليه شهرَ محرم. كان المعنى في بعض أيامه.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وبعضُ ما يكون في كم لا يكون في متى، نحو الليل (والنهار)، والدهر؛ لأنَّ كم (هو) الأوّل فجعل الآخر تبعاً له، ولا يكون الدهر والليل والنهار إلاّ على العدة، جواباً لكم.

وتقول: سير عليه الليلُ، تعني ليلَ ليلتك، وتجري على الأصل، كما تقول في الدهر: سير عليه الدّهرُ؛ وإنّما تعني بعض الدّهرِ، ولكنّه يكثر كما يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وعسى أن لا يكون جاءه إلاّ خمسة، فاستكثرهم. وكذلك شهرا ربيعٍ، حين ثنيت جاء على العدد عندهم، لا يجوز أن تقول: يضرب شَهْرَيْ ربيعٍ، وأنت تريد في أحدهما، كما لا يجوز لك في اليومين وأشباههما، فليس لك في هذه الأشياء إلاّ أن تجريها على ما أجروها، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا.

أقول:

أوّلاً: لم يزد سيبويه عمّا ذكره سابقاً شيئاً جديداً، وإنّما مثّل بأمثلة جديدة ليوازن بين ما تستعمل له (كم) وما تستعمل له (متى) فرأى الآتي:

1- أنّ الليل، والنهار والدهر تكون جواباً لـ (كم) لما في ذلك من معنى التكثير والمبالغة، ولا تكون جواباً لـ (متى) التي تلزم تحديد وقت معين دون غيره.

ولذلك جعل سيبويه كم الاستفهامية هي (الأوّل)، لأنّها سؤال عن الزمان والأشياء والأجناس جميعها، و(متى) سؤال عن الأوقات فهي (تبع) لـ (كم) وفرع عليها.

2- يعيد سيبويه القول في إفادة التكثير والمبالغة في جواب (كم) عندما نقول: سير به الدهرُ، نريد: بعض الدهر، مثلما هو قولك: زارني أهل الدنيا، وأنت تريد خمسة أو غيره من الإعداد فتستكثر وتبالغ وتقول: أهل الدنيا.

3- ولا يجوز على رأي سيبويه أن تقول: أحتفل بمحمدٍ شهري ربيع وأنت تريد في أحدهما، مثلما تقول: أحتفل بمحمدٍ يومين، وأنت تريد في أحدهما.

تصيير ظروف المكان مفعولات على الاتساع

قال سيبويه – رحمه الله- :

(وتقول: ذهبت الشتاء ويضرب الشتاء، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيف، أجروه على جواب متى، لأنّه أراد أن يقول في ذلك الوقت، ولم يُرِدِ العدد وجوابَ كم.

وقال ابن الرّقاع:

فقَصِرْنَ الشِّتاءَ بعدُ عليه وَهْوَ للذَّوْدِ أنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

فهذا يكون على متى ويكون على كم، ظرفين وغير ظرفين.

واعلم أنّ الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام، في الاختصار وسعة الكلام.

فمن ذلك أن يقول: كم سير عليه من الأرض؟ فنقول: فرسخان أو ميلان أو بريدان، كما قلت: يومان، وكذلك لو قال: كم صِيدَ عليه من الأرض؟ يجري (على) هذا المجرى، وإنْ شئت نصبت وجعلت كم ظرفاً، كما فعلت ذلك في اليومين، فلا يكون ظرفاً وغير ظرف إلاّ على كم، لأنّه عدد، كما كان ذلك في اليومين) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 219.

أقول:

أوّلاً: في نحو: ذهبتُ الشتاءَ، وسافرتُ الصيفَ بنصب (الشتاء) والصيف على الظرفية والمعنى: في الشتاء وفي الصيف.

فإذا أردنا التعبير عن أنَّ الذهاب والسفر في الشتاء كلّه أو الصيف كلّه، ولم يُرِدِ تحديد عدد، فذلك على تقدير (متى) لا (كم) لأننا أردنا تحديد الوقت لا العدد، ومن ذلك قول ابن الرقاع:

فقَصِرْنَ الشِّتاءَ بعدُ عليه وهو للذَّوْدِ أنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

والذود: مجموعة من الإبل، جعلوها واقفة لما تحتاج إليه من اللبن، وهو جار لها من أن يغار عليها، لأنَّ صاحبه يركبه إذا أغير على الحي، والجار: المجير، والشاهد فيه: جعل الشتاء بمنزلة الوقت المعين، أيّ قصرناه في الشتاء وبعدُ أيّ بعدَ الصيف، فحذف المضاف إليه، وجعل (بعدُ) غايةً، ويجوز أن يريد: قصرنا إبلنا عليه، أيّ حبسناه وصناه في الشتاء والصيف ليُدرّ اللبن، ثمّ حذف المفعول، ولم يذكره.

ثانياً: يرى سيبويه إمكانية إجراء أسماء الأماكن مجرى أسماء الأوقات على وجه الاختصار والاتساع، فتقام هذه الأسماء مقام الفاعل وتكون مفعولاً على سعة الكلام، وسواء نصبتها أم رفعتها فهو جواب لـ (كم) أو (متى) حالها كحال ظروف الزمان تقول:

سِير عليه ميلان بالرفع، جواباً: لـ: كم سير عليه؟

ولك أن تقول: سِير عليه ميلين، بالنصب، مثلما كنت تقول: في ظروف الزمان: سير عليه يومان، أو يومين.؟

والنصب في كلّها على الظرفية الزمانية أو المكانية.

حكم أين

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ونظير متى من الأماكن: (أين)، ولا يكون (أين) إلاّ للأماكن، كما لا يكـون متـى إلاّ للأيام والليالي، فإن قلت: أين سِير عليه؟ قال: سِير عليه مكان كذا وكذا، وسِـير عليـه المكان الذي تعلم، فهو بمنزلة قوله: يوم كـذا وكـذا، واليـوم الـذي تعلـم، فـأجر (كـم) في الأماكن مجراها في الأيام والليالي، وأجر أين في الأماكن مجرى متى في الأيام.

ويقال: أين سير عليه؟ فتقول: خلف دارك وفوق دارك، فإنْ لم تجعله ظرفاً وجعلته على سعة الكلام رفعته على (أنّ) كم غير ظرف، وعلى (أنّ) أين غير ظـرف، كمـا فعلـت ذلك في متى)[1].

أقول:

مثلما يُسأل بـ (متى) عن زمان بعينه، يُسأل بـ(أين) عن مكان بعينه فإذا قلـت: أيـن سير عليه؟. تقول: سِير عليه ميلين، ويجوز: ميلان، وتجري على (أين) في الجـواب مـا كنـت تجريه على جواب (متى) ومثلما يحتاج جواب متى زمناً بعينه، فكذلك جواب (أيـن) بحاجـة إلى تحديد مكان بعينه، هذا إذا أردت الدلالة على الظرفية.

أمّا إذ الم ترد ذلك رفعته على سعة الكلام، تقول:

سِير عليه ميلان، كما كنت تقول في متى:

سِير عليه يومين، وسِير عليه يومان.

---

(1) سيبويه: 1/ 219-220.

حكم الظروف الموصوفة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: سِير عليه ليلٌ طويلٌ وسِير عليه نهارٌ طويلٌ، وإنْ لم تذكر الصّفة وأردتَ هذا المعنى رفعتَ، إلاّ أنَّ الصّفة تبين بها معنى الرفع وتُوضّحه، وإنْ شئت نصبت على نصب اللّيل والنهار ورمضانَ.

وتقول: سير عليه يومٌ، فترفعه على حدّ قولك: يومانِ (وتنصبه عليه)، وإنْ شئت قلت: سير عليه يوماً أتانا فيه فلان، كأنّه قال: متى سِير عليه؟ فيقول: يوماً كنت فيه عندنا، فهذا يحسن فيه على متى، ويصير بمنزلة يوم كذا وكذا؛ لأنّك قد وقّته وعرّفته بشيء.

وتقول: سير عليه غُدوة (يا فتى) وبكرة، فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك، لأنّك (قد) تجريه وإنْ لم يتصرّف مجرى يومِ الجمعةِ، تقول: موعدك غُدوةُ أو بكرةُ (فترفع على مثل ما رفعتَ ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك).

وتقول: ما لقيته منذ غُدوةُ أو بكرةُ، وكذلك: غداة أمسِ وصباحُ يومِ الجمعةِ، والعشيةُ، وعشيّة يوم الجمعة، ومساءُ يوم الجمعةِ، وتقول: سير عليه حينئذٍ ويومئذٍ والنصب على ما ذكرت لك)[1].

أقول:

أوّلاً: يتناول سيبويه هنا بالأمثلة بعض أحكام الظروف حين تصف أو تضاف إلى ما بعدها وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/ 220-221.

التركيب	حكم الظرف من الإعراب	السبب
سير عليه ليلٌ طويلٌ	الرفع بإقامة (ليل) مقام الفاعل	لأنّه وصف فاقترب من الاسْمّية وبُعد عن الظرفية فالرفع فيه أولى.
سير عليه ليلٌ	الرفع بإقامته مقام الفاعل	لأنّه أريد به هنا ما أريد بالأوّل، من غير ذكر الصّفة وذكر الصّفة أحسن.
سير عليه يومٌ	الرفع على حدّ قولك: سير به يومان	لجعله جواباً لـ (كم) لأنّ اليومَ ظرفٌ مبهم.
سير عليه يوماً نجح فيه فلان	النصب على الظرفية	لأنّه محصور بيوم موصوف بالجملة بعده
سير عليه غدوةُ أو بكرةُ	الرفع من غير تنوين، بإقامة غدوةُ وبكرةُ مقام الفاعل	كالثاني من (1)
سير عليه غدوةَ أو بكرةَ	النصب	لجعلهما ظرفين
سير عليه غدوةٌ من الغدوات أو بكرةٌ من البُكر	الرفع والتنوين	لأنّ غُدوة وبكرة اسمان متمكنان معرفة لا ينصرفان من أجل التأنيث، فإذا أردت بهما التنكير نوّنت وصرفت قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [من سورة مريم: 62].
ما لقيْتُه مذْ غدوةُ	الرفع	لجواز رفع ما بعد منذ، ومذ على ما مرَّ ذكره.
سير عليه يومئذٍ وحينئذٍ	النصب في (يوم) و(حين) ويجوز الرفع	لأنّه مثل: سير عليه يومَ الجمعة ويومُ الجمعةَ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك نِصفُ النّهار، لأنّك قد تقول في هذا: بعد نصف النهار، وموعُدك نصفُ النهار، وكذلك: سَواءُ النّهار، لأنك تقول: هذا سواءُ النّهارِ، إذا أردت وسطه، كما تقول: هذا نصفُ النّهار.

وأمّا سَراةُ اليوم فبمنزلة أوّل اليومِ.

وتقول: سِير عليه ضَحْوَةٌ من الضَّحَوات، إذا لم تَعْنِ ضَحْوةَ يومك، لأنّها بمنزلة قولك: ساعة من الساعات، وكذلك قولك: سير عليه عَتَمَة من اللّيل، لأنّك تقول: أتانا بعد ما ذهبت عَتَمَةٌ من اللّيل، وتقول: قد مضى لذلك ضَحْوةٌ وضَحْوةً، والنصب فيه وجهه على ما مضى) [1].

أقول:

التركيب	حكم الظرف من الإعراب	السبب
نصفُ النهار وسواءُ النهار إذا أردت وسطه	الرفع (وهو اسم)	بإقامته مقام الفاعل، مثلما تقول: موعدُك نصفُ النهار.
سير عليه سراةُ اليوم، وأول يوم	الرفع (وهو اسم)	كذلك
ضحوةُ الضحوات	الرفع (وهو اسم)	كذلك
ضحوةَ الضحوات	الرفع (وهو اسم)	إذا أردت به ضحوةَ يومك أيّ تريد به الظرف على ما مضى القول في النصب وحكمه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول في الأماكن: سِيرَ عليه ذاتُ اليمين وذاتُ الشّمال، لأنك تقول: دارُه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال، والنصب على ما ذكرت لك، وتقول: سير عليه أيْمُنٌ وأشْمُلٌ، وسير عليه اليمينُ والشّمالُ، لأنّه يتمكن. تقول: على اليمين وعلى الشمال، ودارُك اليمينُ ودارُك الشمالُ، وقال أبو النجم:

يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ

وإنْ شئت جعلته ظرفاً كما قال عمرو بن كلثوم:

---

(1) سيبويه: 1/ 220.

وكـــانَ الكَـــأسُ مَجْراهـــا اليَمينَـــا

ومثل ذات اليمين وذات الشمال: شرقيُّ الدار وغربيُّ الدار، تجعله ظرفاً وغير ظرف قال جرير:

هَبَّتْ جَنوباً فَذِكْرَى ما ذكرتُكُمُ   عِندَ الصَّفاة التي شَرْقِيُّ حَوْرَانَا

وقال بعضهم: دارُه شرقيُّ المسجد.

ومثلُ: مجراها اليمينا، قوله: البقول يمينَها وشمالَها)[1].

أقول:

التركيب	حكم الظرف من الإعراب	السبب
سير عليه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال	الرفع في (ذاتُ) وهو اسم	بإنابة (ذات) مناب الفاعل فهو اسم
سير عليه اليمينُ والشمالُ	الرفع وهو اسم	لأنَّه اسم متمكّن
سير عليه اليمينِ وعلى الشمالِ	الجرّ وهو اسم	لأنَّه اسم متمكّن ولذلك أدخل عليه حرف الجرّ.
قول أبي النجم العجلي (ت 130هـ)[2]: **يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ**	الجرّ وهو اسم	لأنَّه جعل (أيْمُن) و(أشْمُل) نكرتين منوّنتين وأدخل عليهما حرف الجرّ.
قول عمرو بن كلثوم (ت نحو 40ق.هـ)[3]: **صددتِ الكأسَ عنّا أمَّ عمرو وكانَ الكأسُ مُجراها اليمينا**	النصب، إمّا بجعل اليمين ظرفاً، أو اسماً	إذا جعلت الكأس اسماً لكان وجعلت (مجراها) مبتدأ، صار اليمين ظرفاً، لـ (مجراها) والجملة في موضع خبر كان، وإذا جعلت (مجراها) بدلاً من الكأس صار اسماً.

(1) سيبويه: 1/ 221-222.

(2) ينظر: ابن الشجري: الأمالي، 1/ 306، والبغدادي: الخزانة، 1/ 104.

(3) هو من أبيات معلقته.

التركيب	حكم الظرف من الإعراب	السبب
قول جرير[1]: **هَبَّتْ جَنُوباً فَذِكْرَى ما ذكرتُكُمُ عِند الصَّفاة التي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا** يريد: كلّما هبت الرياح من قبل الجنوب تذكر أهله وأحبابه لهبوبها من ناحيتهم، والصفاة: الصخرة الملساء، و(ما) زائدة للتوكيد	بنصب: شرقيَّ ويجوز رفعه على الاسْمِيّة	لجعله ظرفاً.
داره شرقيُّ المسجدِ	الرفع في شرقيّ	لجعله اسماً مخبراً به عن المبتدأ
البقول يمينَها وشمالَها	النصب، ويجوز الرفع	لجعلها ظرفاً.

(1) ديوانه، ص 596، برواية: هبّت شمالاً.

المصادر التي توضع موضع الظرف

قال سيبويه- رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سِير عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النجمِ، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصرِ، فإنّما هو زمن مقدم (الحاجّ) وحين خفوق النجم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار.

وإنْ قال: كم سير عليه، فكذلك.

وإنْ رفعتَهُ أجمعَ كان عربياً كثيراً، وينتصب على أن تجعل (كم) ظرفاً، وليس سعة الكلام والاختصار بأبعد من: صِيدَ عليه يومان، وولد له ستون عاماً) [1].

أقول:

أوّلاً: يجيز سيبويه إقامة المصدر مقام ظرف الزمان (الحين) في جواب (كم) تقول: كم سير عليه؟ تقول: سير عليه مقدمَ الحاجِّ، وخفوقَ النجم، وصلاةَ العصر، والتقدير: سير عليه زمَن مقدمِ الحاجِّ، ومدة خلافةِ فلان، ووقتَ صلاةِ العصرِ.

فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، من باب الإيجاز والسعة في الكلام، وهو بمنزلة: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً، وقد مرَّ، فإنْ شئت رفعته على أنّه نائب فاعل على الوجه الذي ذكرناه في رفع الاسم، والرفع عند سيبويه (عربيّ كثير).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: سير عليه فرسخان يومين، لأنك شغلت الفعلَ بالفرسخين، فصار كقولك: سير عليه بَعيرُك يومين، وإنْ شئت قلت: سير عليه، فرسخينِ يومان، أيهما رفعته صار الآخرُ ظرفاً، وإنْ شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرفَ، كما جاز: يا ضاربَ اليوم زيداً، أو يا سائرَ اليومِ فرسخين.

وتقول: صِيدَ عليه يومَ الجمعةِ غُدوةُ (يا فتى)، وإنْ شئت جعلته ظرفاً؛ لأنك كأنّك قلت: السيرُ في يوم الجمعة في هذه الساعة، وإنْ شئت قلت: سِيرَ عليه يومُ الجمعة غدوة،

---

(1) سيبويه: 1/ 222-223.

كما تقول: سير عليه يومُ الجمعة صباحاً، أيّ سير عليه يومُ الجمعة في هـذه الساعة، وإنّما المعنى كان ابتداءُ السير في هذه الساعة.

ومثلُ ذلك: ما لقيتهُ مُذْ يومِ الجمعة صباحاً، أيّ في هذه الساعة، وإنّما معناه أنّـه في هذه الساعة وقع اللقاءُ، كما كان ذلك في: سير عليه يومُ الجمعة غدوةً.

وتقول: سير عليه يومُ الجمعة غدوةُ، تجعل: غدوةُ بدلاً من اليوم، كما تقول: ضُرب القومُ بعضُهم)[1].

أقول:

يمكن توضيح أمثلة سيبويه بالمخطط الآتي:

التركيب	حكمه الإعرابي	السبب
سير عليه فرسخان[2] يومين	الرفع في (فرسخان) والنصب في (يومين)	الرفع بإقامته مقام الفاعل، والنصب على الظرفية، أو على المفعول به توسعاً.
سير عليه بعيرُك يومين	الرفع / النصب	الرفع على الفاعلية والنصب على المفعول به.
سير عليه فرسخين يومان	النصب / الرفع	النصب على الظرفية، والرفع على إقامته مقام الفاعل.
صيد عليه يومَ الجمعة غدوةُ يا فتى	بنصب (يومَ الجمعة) على الظرفية، ورفع (غدوةُ) نائبَ فاعل، ويمكن عدّ (يومَ الجمعة) مفعولاً به على السعة	يمكن إنابة أيّ الاسمّين مناب الفاعل، ولذلك يجوز رفع (يوم الجمعة) ونصب (عدوة) ويمكن أيضاً نصبهما على الظرفية معا.
سير عليه يومُ الجمعة صباحاً	رفع يوم الجمعة، ونصب صباحاً	للدلالة على أنّ السير يوم الجمعة في هذه الساعة.
ما لقيتُه مُذْ يوم الجمعة صباحاً	بنصبهما على الظرفية	للدلالة على أنّ اللقاء وقع في هذا الوقت.
سير عليه يومُ الجمعةِ غدوةُ	برفعهما معاً	بجعل يومُ الجمعة نائب فاعل وغدوةُ بدلاً منه مثلما تقول: نُصِرَ القومُ بعضهُمُ.

(1) سيبويه: 1/ 223.

(2) الفرسخ: مقياس قديم من مقاييس الطول قدره ثلاثة أميال، المعجم الوسيط، 2/ 681.

الإضمار في باب الظروف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: إذا كان غدٌ فأتِني، وإذا كان يومُ الجمع فالْقَني؛ فالفعل لغدٍ واليومِ، كقولك: إذا جاء غدٌ فأتِني، وإنْ شئت قلت: إذا كان غداً فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنّه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتِني، ولكنّهم أضمروا استخفّافاً لكثرةِ كان في كلامهم، لأنّه الأصل لما مضى وما سيقع، وحذفوا كما قالوا: حينئذ الآن، وإنّما يريد: حينئذ واسمع إلى الآن، فحذف (واسمع)، كما قال: تالله ما رأيتُ كاليوم رجلاً، أيّ كرجل أراه اليوم رجلاً)[1].

أقول:

إذا قال أحدهم لصاحبه: إذا كان غدٌ فأتني، وإذا كان يومُ الجمعة فالْقَني، فالفعل (كان) هنا فعل تام بمعنى (جاء، أو وقع، أو حدث)، وفاعله هو (غدٌ) و(يومُ الجمعة).

ويمكن على لهجة تميم نصب (غد)، والنصب يعني حذف المرفوع بكان والمرفوع بها (ما نحن عليه من السلامة أو الحال).

والتقدير: إذا كان ما نحن عليه من السلامة فأتني، أو إذا لم يحدث لك مانع فالقني.

ولكنّه أضمر الفاعل في قوله: إذا كان غداً فأتني، اختصاراً واستخفّافاً، وهذا الحذف بمنزلة ما يحذف في نحو:

حينئذٍ الآن، والأصل كان هذا حينئذٍ، وأسمع إليّ الآن، بحذف كان، واسمع، وهذا الحذف بدوره كالحذف في نحو:

تالله ما رأيت كاليومِ رجلاً، والأصل: ما رأيتُ رجلاً كرجل اليوم، ثمّ حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فصار التقدير: ما رأيتُ رجلاً كاليوم، ثمّ أخّره في اللفظ، فقال: ما رأيتُ كاليوم رجلاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 224.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفّافاً، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنّه لا بأس عليك، ولا ضرّ عليك، ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامه، ولا يكون هذا في غير لا عليك.

وقد تقول: إذا كان غداً فأتني، كأنّه ذكر أمراً إمّا خصومةً وإمّا صُلحاً، فقال: إذا كان غداً فأتني.

فهذا جائزٌ في كلّ فعل، لأنّك إنّما أضمرت بعد ما ذكرت مظهراً، والأوّل محذوف منه لفظ المظهر، وأضمروا استخفّافاً.

فإنْ قلت: إذا كان الليل فأتني، لم يجز ذلك، لأنّ الليل لا يكون ظرفاً إلاّ أن تعني الليل كلّه على ما ذكرتُ لك من التكثير، فإن وجهته على إضمار شيء قد ذكرتُ على هذا الحدّ جاز، وكذلك: أخوات الليل)[1].

أقول:

أوّلاً: ممّا لا جدال فيه أنّ الكلام بمكوناته جميعها لا يحقق عملية تواصلية إنْ لم يكن هنا إدراك من مرسل الكلام لطبيعة المخاطب، ومدى إدراكه الرسالة اللغوية على صعيد الدال والمدلول، وعلى صعيد العلاقات التي يُقيمها كلّ تركيب داخل النص المعين مع جملة الألفاظ التي تكونه، ومن ثمّ على صعيد سياق الحال الذي تجري فيه العملية التواصلية، ومن الواضح عندنا أنّ سيبويه يضع باعتباره دائماً المرسل والمرسل إليه وهما يتواصلان، لاسيّما قدرة المرسل إليه (المستقبل) على إيجاد مدلولات الرسالة، والتعرف إلى العلامات وتنسيقها، وانتظامها فيها، فإذا ما استعمل المرسل في رسالته مفردات، أو تراكيب يجهل المستقبل دلالاتها، وطبيعة نظمها، وسياقها بطلت العملية التواصلية، وعجز المستقبل عن تفسير أيّ معنى من معاني الرسالة، ومقصدها على وجه لا لبس فيه ولا غموض، وعلى مرسل الرسالة إدراك هذا كلّه.

---

(1) سيبويه: 1/ 224-225.

وللتدليل على ذلك أورد سيبويه قضايا الحذف داخل التركيب المعين، وهو نوع من التصرف الأفقي في الكلام العربي، ومظهر من مظاهر مرونة اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن المعنى المعين بطرق شتى، موجزة ومطنبة، وما الحذف إلاَّ مظهر من مظاهر الإيجاز والاختصار والتوسُّع في الكلام على ضروب شتى.

فقولك: لا عليك، جملة كاملة المعنى حذف أحد ركنيها الأساسيين لأنَّ الأصل فيها: لا بأس عليك، ولا ضُرَّ عليك، وهذا ممَّا لا يكون على حدّ تعبير سيبويه إلاَّ في (لا عليك).

ثانياً: ولاهتمام سيبويه بطرفي العملية التواصلية، والسياق الحالي الذي تجري فيه هذه العملية يشير إلى نحو قولك:

إذا كان غداً فأتني

فهذه الجملة تفرز أحد معنيين وفقاً لسياق الحال الذي يقودها:

الأوّل: أنَّ مرسل الرسالة يحسب لأحوال المخاطب حساباً، فيعذره من الإتيان إذ حدث مانع، والمانع متعدد بتعدد الأحوال والظروف ولكنّه على أيّ حال غير محدد، وغير معروف فقد يكون مرضاً أو طارئاً طبيعياً، كالمطر، والفيضان، وقد يكون قاهراً كقيام حربٍ، أو حريق .... الخ.

والثاني: قد يأتي هذا التركيب في سياق يذكر فيه أمر محدد معروف ومتفق عليه بين طرفي الرسالة، فقد يكون (خصومة أو نزاعاً) أو غير ذلك ممَّا يحدث، يتمّ بحدوثه اللقاء، ولا يتمّ بعد حدوثه كأن تقول: محمد سيصلُ من السفر، فيقال لك: إذا كان غداً فأتني لنكون في استقباله.

وبهذا تمّ تحديد نوع ما سيحدث، وهو الوصول من السفر، دون أيّ حادث آخر.

ثالثاً: يعرّج سيبويه على تركيب آخر يجري في طبيعة نسجه على ما نحن فيه، فيقول في نحو: إذ كان الليل فأتني، أنّه لا يجوز فيه نصب (الليل) على الظرفية، لأنَّ الليل هنا صار جنساً، لكلّ الليالي، والليالي غير محددة، ولا متقضية، فهي متعاقبة إلى الأبد بمنزلة (الدهر، ونحن لا يمكن أن نقول:

إذا كان الدهر فأتني.

أحكام (سحر) وبعض الظروف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومـمَّا لا يحسن فيه إلاَّ النصب قولهم: سير عليه سَحَرَ، لا يكون فيه إلاَّ أن يكون ظرفاً، لأنَّهم إنَّما يتكلمون به في الرفع والنصب والجرّ، بالألف واللام، يقولون: هذا السَّحرِ، وبأعلى السَّحرَ، وإنّ السَّحَرَ خيرٌ لك من أول اللّيل، إلاَّ أن تجعله نكرة فتقـول: سِـير عليـه سحرٌ من الأسحار، لأنّه يتمكن في الموضع، وكذا تحقيره إذا عنيت سحر ليلتكَ، تقول: سيرَ عليه سُحَيْراً، ومثله: سير عليه ضحى، إذا عنيت ضحى يومك، لأنهما لا يتمكنان من الجـرّ في هذا المعنى، لا تقول: موعدك ضحى، ولا عند ضحى ولا موعدك سُحيْرٌ، إلاَّ أن تنصب.

ومثل ذلك: صيد عليه صباحاً، ومساءً، وعـشيةً، وعـشاءً، إذا أردت عـشاء يومـك ومساء ليلتك؛ لأنَّهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاَّ ظرفاً، ولو قلـت: موعـدُك مـساءٌ، أو أتانا عند عشاءٍ، لم يَحْسُن.

ومثل ذلك: سير عليه ذاتَ مرةٍ، نصبُ، لا يجوز إلاَّ هذا، ألا ترى أنَّك لا تقول: إنّ ذات مرةٍ كان موعدهم، ولا تقول: إنّما لك ذاتُ مرةٍ، كما تقول: إنّما لك يومٌ.

وكذلك: إنّما يُسارُ عليه بُعَيْداتِ بَيْنٍ، لأنّه بمنزلة ذاتِ مرة)[1].

أقول:

أوّلاً: حكم سحر: سحر – الوقت قبيل الصبح – ظرف لا يتصرف ولا ينصرف إذا عُين وجُرّد، أيّ إذا كان من يوم بعينه، وخلا من (أل) والإضافة.

وحكمه: إذا كان نكرة أن ينصرف، وذلك إذا لم تُرده من يوم بعينه كقولـك: جئتـك سحراً، وكنتُ عنده سحراً، وإذ كان معرفة لم ينصرف، ودلّ على من يوم بعينه، نحو: جئتـكَ يومَ الجمعة سَحَرَ، ورأى سيبويه أنّه إذا كان معرفة لا يحسن فيـه إلاَّ النـصب كقولـك: سـير عليه سحرَ، ولا يكون فيه إلاَّ أن يكون ظرفاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 225.

فإذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف فحكمه أن يجري بوجوه الإعراب تقول: السحرُ أطيبُ من غيره، وسحرُنا طيباً، وجئنا من سحر يومنا[1]، وتقول: وكذا إذا صُغِّر نحو: سير عليه سَحَيْراً، انصرف ونوّن، ولا يتصرف، أيّ لا يدخله الرفع والجرّ، وإنّما نوّن كتنوين (ضحوة) و(ضحى) إذا أردت ضحوة يومك المعين، وهذه الظروف لا تتمكن من الجرّ ولا الرفع وإنّما تلازم الظرفية.

ثانياً: صباحاً ومساءاً، وعشيةً وعشاءً: هذه الظروف نكرات غير متمكنة وذلك إذا أريد بها (يومك أو مساءك أو عشاءك من اليوم أو الليلة المعينة، تنصب على الظرفية، ولا يحسن فيها الرفع نحو: موعدك مساءٌ، أو زارنا عند عشاءٍ.

ثالثاً: ذات مرة، وبعيدات بين: وهما ممَّا لا يستعملان إلاّ ظرفاً، ولا يتصرفان، ويستعملان استعمال ظروف الزمان على الرغم من كونهما ليسا من أسماء الدهر، أو من أسماء ساعاته، لا يقال فيهما: إنّ ذات مرةٍ موعدهم، أو: إنّما لك ذاتُ مرةٍ، كما تقول: إنّما لك يومٌ.

رابعاً: بُعيدات بينٍ: هي جمع (بَعْد) مصغراً، ومن المعروف أنَّ (بَعْد) و (قبل) غير متمكنين ولا متصرفين لأنهما ليستا باسمَين دالين على الأوقات كالليل والنهار والساعة والعصر، ويستعملان في الزمن للدلالة على ما تقدم منه، وما تأخر، فهو بمنزلة (ذات مرة).

في أحكام: بكر، وضحوة، وذات ليلة، وليلاً ونهاراً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك: سير عليه بَكْراً، ألا ترى أنّه لا يجوز: موعدك بَكْرٌ، ولا مُذْ بَكْرٌ، فالبَكْرُ لا يتمكن في يومك، كما لم يتمكن ذات مرة وبُعيدات بينٍ.

وكذلك: ضَحْوةً في يومك الذي أنت فيه، يجري مجرى عشيةِ يومِكَ الذي أنت فيه، وكذلك سير عليه عتمةً، إذا أردت عتمة ليلتك، كما تقول: صباحاً ومساءً وبكراً.

وكذلك: سير عليه ذات يومٍ، وسير عليه ذات ليلةٍ، بمنزلة ذات مرةٍ.

---

(1) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 154-155.

وكذلك: سِير عليه ليلاً ونهاراً إذا أردت ليل ليتك ونهار نهارك،لأنّه إنّما يجري على قولك: سِير عليه بَصَراً، وسير عليه ظلاماً، إلاّ أن تريد معنى سِير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ، فهو على ذلك الحد غير متمكّن، وفي هذا الحال متمكّن، كما أنّ السحر بالألف واللام متصرف بالمواضع التي ذكرت، وبغير الألف واللام غير متمكّن فيها.

وذو صباحٍ بمنزلة ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباحٍ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلاّ أنّه قد جاء في لغةٍ لخثعم مفارقاً لذات مرةٍ وذات ليلةٍ، وأمّا الجيدة العربية فإن تكون بمنزلتها.

وقال رجل من خثْعم:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ ... لشيء ما يسوّدُ مَن يسودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع)[1].

أقول:

أوّلاً: بَكْرُ: هو ظرف زمان حكمه حكم: ضَحْوة، وعَتمة، وعشاءاً وما أشبه ذلك، ويقال: بَكْرة، وهو ممتنع من الصرف، لأنّه أريد به من يوم بعينه، والذي منع من الصرف التعريف والتأنيث، إذا نُكّر ولم يُرد به من يومٍ بعينه انصرف، تقول: جئتك يومَ الخميسُ بَكْرةَ لا تصرف، وتقول: جئتكَ بُكرةً من البَكر، فتصرف، لأنّه نكرة وكذا الأمر في (ضحوة، وغدوة)[2].

ثانياً: ذاتَ يومٍ، بمنزلة: ذاتَ مرةٍ، فـ(ذات) ليست من أسماء الزمان.

لكنّها أُضيفت إلى ما يدلّ على الزمان، فجرت: ذاتَ ليلةٍ، وذاتَ يومٍ، وذات ساعةٍ، مجرى: ذات مرة.

ثالثاً: سير عليه ليلاً ونهاراً: هذا الظرف يجري مجرى (ضحوة، وبَكْرة) إذا أُريد به ضحوة من يومك، فمعنى سير عليه ليلاً ونهاراً، سير عليه الليلَ من ليلتك التي تلي يومك،

---

(1) سيبويه: 1/ 226.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 274، 4/ 172، 329، 351.

والنهار الذي أنت فيه، بمنزلة (سحر) من غير (أل) فهو ليس متمكناً، لأنّه نكرة قد عرف بها ما يُعرف بالمعارف، فإذا قلت: سير عليه ليلٌ طويل، ونهارٌ طويل جاز وتمكن، لأنّك لا تريد يوماً بعينه، شأنه في التمكن شأن (السحر).

رابعاً: ذو صباحٍ: هو بمنزلة (ذات مرة) و(ذات يوم) و (ذات ليلة) تقول: سير عليه ذات صباحٍ، بالنصب

على الظرفية، و(ذو) ليست من أسماء الزمان شأنها شأن (ذات).

وبعد أن ساوى سيبويه بين (ذو صباح) و(ذاتَ يوم) و(ذات ليلةٍ) و(ذات مرة) في حكم النصب على الظرفية، لفت النظر إلى أنَّ (ذو صباح) قد جاءت على لهجة من لهجات العرب وهي لهجة خثعم، بالجر، مستشهداً لذلك بقول أنس بن مدركة الخثعمي (ت 35هـ):

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ ... لشيء ما يسوّدُ مَن يسودُ[1]

يريد أنّه أخَّر غارته على الأعداء إلى أنَّ يرتفع النهار ثقة منه بقوّته وظفره بأعدائه جهاراً، وبذا يسود قومه.

والشاهد فيه قوله (إقامة ذي صباحٍ) حيث جعل المفعول فيه اسماً مجروراً، والأصل أن ينصبه على الظرفية الزمانية، وذلك على لهجة من لهجات العرب، أو للضرورة الشعرية.

وسيبويه يرى أنّه على هذه اللهجة يجوز في (ذا صباح) الرفع، لكنّ الجيد والأحسن في العربية عنده إجراؤها مجرى (ذات مرة) في أحكامها الإعرابية.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 560، والجاحظ: الحيوان، 3/ 81، والمرادي: الجنى الداني، ص 334.

الظروف المركبة وفي بعض ما ينوب عن الظروف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وجميع ما ذكرنا من غير المتمكّن إذا ابتدأت اسماً لم يجز أن تبنّيه عليه وترفع إلاّ أن تجعله ظرفاً، وذلك قولك: موعدُك سُحيراً، وموعدُك صباحاً، ومثل ذلك: أنّه ليُسَار عليه صباحَ مساءَ، إنّما معناه صباحاً ومساءاً، وليس يريد بقوله صباحاً ومساءاً صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنّه يرد صباح أيامه ومساءها، فليس يجوز هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وضعت للحين وغيرها من الأسماء أن تجري مجرى يوم الجمعة وخفوق النجم ونحوهما.ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف، صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً، وإنّما نُصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأنّ الصّفة لا تقع مواقع الاسم، كما أنّه لا يكون حالاً قوله: ألا ماءً ولو بارداً، لأنّه لو قال: ولو أتاني باردٌ، كان قبيحاً، ولو قلت: آتيك بجيدٍ، كان قبيحاً حتّى تقول: بدرهم جيدٍ، وتقول: آتيك به جيداً) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- لم يجز أن تبنيه عليه وترفع: أيّ لا يجوز رفع الظرف والإخبار به عن المبتدأ قبله.

ثانياً: لا يجوز في الظروف التي مرت أن تكون أخباراً عن المبتدأ، لا تقول: موعدُكَ صباحٌ، أو سُحيرٌ، بجعل: صباح وسحير خبرين للمبتدأ (موعدك)، ولابُدَّ من نصبهما على الظرفية تقول: موعدُك صباحاً، وسحيراً.

ثالثاً: وكذا الأمر في قولك: سير عليه صباحَ مساءَ، وصباحاً ومساءً، وصباح مساءٍ فالنصب في هذا كلّه على الظرفية، والمعنى واحد، والفرق بين: صباح مساء، وصباحاً ومساءً.

---

(1) سيبويه: 1/ 227.

البناء على فتح الجزأين في الأوّل، والنصب والتنوين في الثاني لوجود واو العطف بينهما.

ويبدو من الفقرة الأخيرة من كلام سيبويه على هذه الظروف أنّه يوازن بين الظرف المركب (صباحَ مساءَ) ولفظ المصدر، لأنّك تقول أصبحنا صباحاً، كما تقول: تكلمنا كلاماً، بوضع الصباح موضع الإصباح، أيّ التعبير بإنابة اسم المصدر (صباح) مناب المصدر (إصباح) مثلما نقول في أنبت: إنباتاً ونباتاً[1].

رابعاً: ممَّا لا يجوز فيه إلاَّ النصب على الظرفية صفة الظرف (صفة الأحيان) تقول: سهرت طويلاً، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قديماً، واستعمال طويل، وحديث، وكثير، وقديم، وغير ذلك في التعبير عن الظرفية استعمال لألفاظ ليس فيها معنى الزمان في الدلالة على الزمان، وهذا كلُّه بمنزلة استعمالنا (ذات) و(ذا) في الزمان.

ولا يجوز في هذه الألفاظ الصفات النائبات عن الظرف إلاَّ النصب، إلاَّ إذا أجريناها مجرى الاسم فنقول: سير عليه دهرٌ طويلٌ.

والصّفة على ما يرى سيبويه لا تقع مواقع الأسماء، أيّ لابُدّ من أن يتقدم موصوفها عليها، وذلك إذا حذف الموصوف ضعفت الصّفة، وتوجب ألاَّ تكون ظرفاً، كما هو شأن (ألا ماءَ ولو بارداً) بالنصب على الحالية لا غير، لأنّه يكون قبيحاً ولو قلنا: أتاني باردٌ، بالرفع وعدم ذكر المنعوت، مثلما يقبح أن تقول: آتيك بجيد، فإن ذكرت الموصوف جاز وسلم تقول: آتيك ببحث جيد، أو: آتيك به جيداً، بحذف الموصوف ونصبه على الحال.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فكما لا تقوى الصّفة في هذا إلاَّ حالاً أو تجري على اسم، كذلك هذه الصّفة لا تجوز إلاَّ ظرفاً أو تجري على اسم، فإن قلت: دهرٌ طويل، أو شيءٌ كثيرٌ أو قليلٌ، حَسُنَ.

وقد يحسنُ أن تقول: سير عليه قريبٌ؛ لأنّك تقول: لقيته مُذ قريبٌ، والنصب عربي جيد كثير.

[1] ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 124.

وربما جَرت الصّفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كـذلك حَـسَنَ، فمـن ذلـك: الأَبْرُقُ والأبطحُ وأشباههما، ومن ذلك مَليٌّ من النهـار والليـل، تقـول: سـير عليـه ملـيٌّ، والنصب في هذه كالنصب في قريب.

وما يبيّن لك أنّ الصّفة لا يقوى فيها إلاّ هذا، أنّ سائلاً لو سألك فقال: هـل سـير عليه؟ لقلت: نعم سير عليه شديداً، وسير عليه حسناً، فالنصب في هذا على أنّه حال، وهـو وجه لكلام، لأنّه وصف السير، ولا يكون فيه الرفع لأنّه لا يقع موقع ما كان اسماً، ولم يكن ظرفاً، لأنّه ليس بحين يقع فيه الأمر، إلاّ أن تقول: سير عليه سيرٌ حسنٌ، أو سـيرَ عليـه سـيرٌ شديدٌ، فإن قلت: سير عليه طويلٌ من الدهر وشديدٌ من السير، فأطلت الكلام وصفتَ، كان أحسن وأقوى وجاز، ولا يبلغ في الحسن الأسماء، وإنّما جاز حـين وصـفت وأطلـت لأنّـه ضارع الأسماء، لأنّ الموصوفة في الأصل هي الأسماء)[1].

أقول:

أوّلاً: يرى سيبويه أنّه مثلما تكـون الـصّفة حـالاً في نحـو: آتيتـك بـه جيـداً، بحـذف الموصوف، تكون صفة الظرف المحذوف منصوبة على الظرفية، تقول: سير عليه طويلاً.

ومن الجائز أن تقول: سير عليه قريب، كما تقول: لقيتـه مُـذْ قريـبٌ، لكـن النـصب على الظرفية أجود وأكثر استعمالاً.

ثانياً: ومـمّا يجر من الأسماء الدالة على الصفات الأبرقُ: الذي تربته ألوان: حجارة ورمل وطين[2]، والأبطحُ: وهو المكان السهل الواسع فيه دقـائق الحـصى[3]، فهمـا وأن كانـا دالين على الصّفة، فقد أجريا مجرى الأسماء في معناها، ولذلك يمكن جرهما.

ومن ذلك: مليٌّ من النهار والليل، لا يـستعمل إلاّ في الدالـة علـى الزمـان وبـذلك يختلف عن (طويل) لكون طويل توصف به أشياء كثيرة ظروف وأسماء.

---

(1) سيبويه: 1/ 228.

(2) الفيروزآبادي: اللسان، مادة (برق)، 10/ 16.

(3) الفيروزآبادي: اللسان، مادة (بطح)، 2/ 413.

ثالثاً: يعلّل سيبويه لكون الوجه في الصّفة التي حُذف موصوفها ونابت هي عنه هو النصب أنَّ سائلاً لو سألك قائلاً: هل سير عليه؟ لقلت: نعم سير عليه شديداً بنصب (شديداً) على الحال من السير ولا يحسن الرفع فيها على معنى: سيرٌ شديدٌ، وقد أضمر في (السير) ضمير هو نائب الفاعل، والأصل: سير عليه السيرُ شديداً، فإذا قلت: سير عليه سيرٌ شديدٌ، أو سير عليه طويلٌ من الدهر، جعلت (سيرٌ) هو نائب الفاعل، وكذلك (طويل)، لكنّ في هذا إطناب والرفع فيه جائز وحسن.

إقامة المصدر مقام الفاعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره.

وإنما يجيء ذلك على أن تبين أيّ فعل فعلت أو توكيداً، فمن ذلك قولك على قول السائل: أيّ سير سير عليه؟ فتقول: سِيرَ عليه سَيرٌ شديدٌ، وضرب به ضربٌ ضعيفٌ، فأجريته مفعولاً، والفعل له.

فإن قلت: ضُرب به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلت الفعل بغيره عنه، ومثله: سِير عليه سيراً شديدا، وكذلك إنْ أردت هذا المعنى ولم تذكر الصّفة، تقول: سِيرَ عليه سيرٌ وضُرب به ضربٌ، كأنك قلت: سير عليه ضربٌ من السير، أو سير عليه شيءٌ من السير.

وكذلك جميعُ المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها.

وتقول: سير عليه أيما سيرٍ سيراً شديداً، كأنك قلت: سير عليه بعيرك سيراً شديداً.

وتقول: سير عليه سيرتان أيما سيرٍ، كأنك قلت: سير عليه بعيرك أيما سيرٍ، فجرى مجرى ضُرب زيدٌ أيما ضرب، وضُرب عمرو ضرباً شديداً)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- إذا شغلت الفعل به: أيّ إقامة المصدر مقام الفاعل، ليصير قيداً إسنادياً فيرفع.
- شغلت الفعل بغيره: أيّ أقمت غير مقام الفاعل، لينصب هو على المفعولية، ويخرج عن كونه قيداً إسنادياً.

ثانياً: ينوب عن الفاعل المفعول به، والجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [من سورة الانشقاق: 21]، ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [من سورة الأعراف: 149].

(1) سيبويه: 1/ 228-229.

والظرف بشرط أن يكون متصرفاً مختصاً كي يصح وقوعه مسنداً إليه كيوم، وليلة، وشهر، والجهات الست... الخ.

والمصدر بشرط ألا يكون مؤكداً لعامله، أو سماعياً، وأن يكون متصرفاً كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [من سورة الحاقة: 13]، والجملة وقد اختلفوا في إنابتها بين مؤيّد ورافض.

وقد يجتمع في الجملة التي يكون الفعل فيها مبنياً للمجهول المفعول والظرف والمصدر والجار والمجرور جميعاً، وقد يجتمع اثنان أو ثلاثة، والأصل إنابة المفعول به إنْ وجد، وإلاّ ينوب الظرف أو المصدر، والمخطط الآتي يوضح ما ذكره سيبويه من إنابة المصدر أو الظرف:

التركيب	وصفه وتحليله
1. سِير عليه سيرٌ شديدٌ 2. سُيِّرَ محمد تسييراً	جواباً على قول سائل: أيّ سيرٍ سيرَ عليه؟ بجعل المصدر نائباً عن الفاعل، وبذلك ينشغل الفعل بالمصدر، ويصير هذا المصدر عمدةً، بجعل الفعل اللازم (سار) متعدياً وذلك بتضعيفه وجعل المفعول به نائباً عن الفاعل، وإبقاء المصدر على حاله مفعولاً مطلقاً منصوباً، والأصل: سَيَّرَ الحاكمُ محمداً تسييراً.
3. سِير به سيراً بطيئاً	إبقاء المصدر منصوباً وإنابة غيره عن الفاعل والتقدير: سير به السيرُ سيراً أيّ: سير عليه ضربٌ من السير.
4. سير عليه سيراً شديداً	نفسه في (3)
5. سير عليه سيرٌ	برفع المصدر لأنّه لم يوصف، هذا جائز وإنْ لم تأتِ بالمصدر موصوفاً كما في الأوّل، ولذلك يقول سيبويه (وكذلك جميع المصادر ترفع على أفعالها إذا لم يُشغل الفعل بغيرها).
6. سير عليه أيّما سيرٍ سيراً شديداً	جاء بعد الفعل مصدران الأوّل (أيّما سير) للمبالغة، والثاني للتوكيد، لك إقامة أحدهما مقام الفاعل.
7. سير عليه سيرتان أيّما سيرٍ سيراً شديداً	المصدر (سيرتان) فائدته بيان العدد والثاني للمبالغة، وقد أناب (سيرتان) وأبقى الثاني على حاله من النصب وهو في المعنى بمنزلة قولك: سير عليه بعيرُك أيّما سيرٍ، فجرى مجرى: نُصِرَ محمدٌ أيّما نصرٍ ونُصر محمدٌ نصراً مبيناً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول على قول السائل: كم ضربةً ضُرب به، وليس على إضمار شيء سوى كم، والمفعول كم، فتقول: ضُرب به ضربتان، وسير عليه سيرتان، لأنّه أراد أن يبيّن العدة، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإنْ كانت الضربتان لا تُضربان، وإنّما المعنى: ضُرب، الذي وقع به الضرب من ضربةٍ، فأجابه على هذا المعنى، ولكنّه اتسع واختصر)[1].

أقول:

تقدير ما مثل به سيبويه: كم ضربةً ضربُ بالسوط، والهاء في به كناية عن (السوط) أو غيرها ممًّا يضرب به، والكلام مجاز لا حقيقة، وكم لمقدار الضرب، وجعل ضميره في (ضُرب) مرفوعاً بضرب، وأقامه مقام الفاعل، فكأنّهُ قال: أثمانون ضربةً ضرب بالسوط، بجعل الضرب مضروباً، والضربُ لا يُضربُ، وإنّما يضرب المضروب، كما قال: نهارُك صائم، والنهار لا يصوم[2].

وتقول: ضرب به ضربتان، وسير عليه سيرتان، إذا أردت تبيان العدد وأنبته مناب الفاعل، فرفعته.

وكل هذا من باب الاتساع والاختصار.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وكذلك هذه المصادر التي عَملت فيها أفعالها إنّما يُسأل عن هذا المعنى، ولكنّه يتسع ويَختزِلُ الذي يقع به الفعل اختصاراً واتساعاً، وقد عُلم أنَّ الضرب لا يُضربُ.

ومن ذلك: سير عليه خرجتان، وصيد عليه مرتان، وليس ذلك بأبعد من قولك: وُلد لَهُ ستّون عاماً.

وسمعت من أثق به من العرب يقول: بُسط عليه مرتان، وإنّما يريد: بُسط عليه العذابُ مرتين.

---

(1) سيبويه: 1/ 229-230.

(2) السيرافي: الشرح، 2/ 127.

وتقول: سير عليه طَوْران، طَوْرٌ كذا وطورٌ كذا، والنصب ضعيفٌ جداً إذا ثنيت كقولك: طورٌ كذا وطورٌ كذا، وقد يكون في هذا النصب إذا أضمرت.

وقد تقول: سير عليه مرتين، تجعله على الدهر، أيّ ظرفاً، وتقول: سير عليه طورين، وتقول: ضُرب به ضربتين، أيّ قدر ضربتين من الساعات، كما تقول: سير عليه ترويحتين، فهذا على الأحيان.

ومثل ذلك: انتظر به نَحْرَ جزورَيْن، إنّما جعله على الساعات، كما قال: مَقْدَمَ الحاجِّ وخفوقَ النَّجمِ، فكذلك جعله ظرفاً، وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلت به الفعل.

وإنْ جعلت المرتين، وما أشبههما مثل السَّير رفعت ونصبت إذا أضمرت)[1].

أقول:

لبيان المقصود بالأمثلة التي جاء بها سيبويه تأمّل المخطط الآتي:

	التركيب	وصفه وتحليله
1.	سير عليه خرجتان وصيد عليه مرتان	بالرفع على إنابة (خرجتان) و(مرتان) مناب الفاعل، بمنزلة: وُلد له ستون عاماً، وبرفع (ستون).
2.	بُسط عليه مرتان وبُسط عليه العذاب مرتين	بالرفع على إنابته مناب الفاعل وهو ظرف، ويحتمل أن يكون مصدراً فينصب على المفعول المطلق لإفادة بيان العدد.
3.	سير عليه طوران: طورٌ كذا وطورٌ كذا	بالرفع، والنصب على الظرفية ضعيف جداً على رأي سيبويه، لأنَّ تثنية (طور) أبعدته عن الحدثية وقربته من حدّ الاسْمِيّة المطلقة.
4.	سير عليه مرتين وسير عليه طورين	بالنصب بجعلهما ظرفين، ونائب الفاعل مضمر والتقدير: سير عليه السيرُ مرتين، وكذا في: طورين.
5.	ضُرب به ضرتين وسير عليه ترويحتين	كلاهما على تقدير مضاف: قدر ضربتين، وقدر ترويحتين، والمصادر يمكن جعلها ظروفاً على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والقدر وقت لا غير.
6.	انتظر به نحر جزورين	هو كـ (4) بالنصب لجعله ظرفاً زمانياً كمقدمَ الحاجّ، وخفوقَ النجمِ، بنصب (مقدم) و(خفوق) على الظرفية.

ويجوز الرفع في هذا كلّه على إنابته مناب الفاعل اتساعاً.

---

(1) سيبويه: 1/ 230.

وقوع المصادر أحوالاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا يجيء توكيداً ويَنْصَبُ قوله: سيرَ عليه سيراً، وانطُلقَ به انطلاقاً، وضُرب بـه ضرباً، فينصبُ على وجهين:

أحدهما على أنّه حال، على حدّ قولك: ذهب به مشياً وقتل به صبراً، وإنْ وصـفته على هذا الحد كان نصباً، تقول: سير به سيراً عنيفا، كما تقول: ذُهبَ به مشياً عنيفاً.

وإنْ شئت نصبته على إضمار فعل آخر، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل فتقول: سير عليه سيراً وضرب به ضرباً، كأنّك قلت بعد ما قلت: سير عليه وضرب به: يـسيرون سـيراً ويضربون ضرباً، وينطلقون انطلاقاً، ولكنّه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو يضربون وينطلقون، وجرى على قوله: إنّما أنت سيراً سيراً، وعلى قوله: الحَذَرَ الحَذَرَ، وإنْ أنت قلت على هذا المعنى: سير عليه السير وضرب به الضرب جاز، على قوله: الحذَرَ الحذَر، وعلى ما جاء فيه الألف واللام نحو العِرَاكَ وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو عربي جيد حَسَنٌ.

ومثله: سير عليه سيرَ البريد، وإنْ وصفتَ على هذه الحال لم يغيره الوصفُ كمـا لم يغيِّر الوصفُ ما كان حالاً)[1].

أقول:

أوّلاً: نصب: (مشياً) و(صبراً) و(سيراً) و(انطلاقاً) وغير ذلك من المـصادر في نحـو: (ذُهب به مشياً) و(قُتل به صبراً) و(سِير به سيراً) وانطلق به انطلاقاً) يكون على وجهين:

الأوّل: الحالية: والتقدير: ذُهب به ماشياً، ومصبوراً، ومنطلقـاً، ومثـل ذلـك: لقيتـه فجاءةً، وكلّمته مشافهةً، واتيته ركضاً، و(جاء محمد عدلاً) أيّ: عادلاً.

والثاني: أن يكون على إضمار فعل آخر يكون بدلاً من اللفـظ بالفعـل، والتقـدير: سير عليه يسيرون سيراً، وينطلقون انطلاقاً أيّ: مسيراً عليه، ومنطلقاً به.

قال تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [من سورة النساء: 79]، فيجوز أن يكـون حالاً مفيداً لتوكيد عامله، أو مفعولاً مطلقاً بمعنى: رسالةً، ومن مجيء المصدر حالاً قوله تعالى:

(1) سيبويه: 1/ 231.

﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [من سورة البقرة: 260]، ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [من سورة البقرة: 274]، ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [من سورة الأعراف: 56]، ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [من سورة نوح: 8].

(والأخفش والمبرد يريان أنَّ المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كلّ واحد منها فعلاً مقدراً هو الحال، وليس بصحيح؛ لأنّه إذا كان الدليل على الفعل الضمير نفسه المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كلّ مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأوّل، لأنَّ القتل لا يدلّ على الصبر في نحو: قلته صبراً، ولا اللقاء على الفجاءة في نحو: لقيته فجأة....)[1].

ثانياً: وجرى على ما ذكرناه نحو: إنّما أنت سيراً مسيراً، يريد: تسير سَيراً، ومثله في النصب وإضمار الفعل قولك في التحذير: الحذر الحذر، وكذا: سير عليه السير بـ (أل)، وإنْ كان القياس في الحال عدم قبوله (أل). لأنَّ الغالب في الحال أن يكون مشتقاً، وصاحبه معرفة ولأنّه مخبر به ولذلك ألزموه التنكير لئلا يختلط بالنعت، ومع هذا قد يأتي معرفاً بـ (أل) كما مثّل سيبويه بـ (فأرسلها العراك)، ويحكم بشذوذه وتأوله بنكرة، والتقدير: فأرسلها معتركة، وهو يدلّ من اللفظ بالفعل (عربي جيد حَسَنٌ) على رأي سيبويه.

ثالثاً: ومثل: الحذرَ الحذرَ، و(العراك) بـ (أل) يمثّل سيبويه بـ: سير عليه سيرَ البريد، بالنصب والإضافة.

رابعاً: يرى سيبويه في هذه المصادر المنصوبة كلّها أنّها إذا وُصفت لا تتغير وظائفها النحوية داخل التركيب المعين فلك أن تقول: ذهبتُ به مشياً عنيفاً، وسير به سيراً سريعاً، وهكذا.

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 328 (بتصرّف).

أل والمصدر الواقع حالاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان حالاً، كما لم يجز أن تقول: ذُهب به المشي العنيف، وأنت تريد أن تجعله حالاً، قال الراعي:

نظّارةً حين تعلو الشّمس راكبَها طرحاً بعيني ليَاحٍ فيه تحديدُ

فاكد بقوله: (طرحاً)، وشدّد، لأنّه يعلم المخاطب حين قال: (نظارةً) أنّها تطرح.

وإنْ شئت قلت: سير عليه السيرُ، كما قلت: سير عليه سيرٌ شديدٌ، وإنْ وصفته كان أقوى وأبين، كما كان ذلك في قوله: سير عليه ليلٌ طويلٌ، ونهارٌ طويلٌ)[(1)].

أقول:

أوّلاً: جواز مجيء الحال بـ (أل)، أو عدم جواز ذلك، يجب أن تنظر من زاويتين:

الأولى: فيما إذا كان الحال مصدراً.

والثانية: فيما إذا كان الحال غير مصدر.

فإن كنّا مع الأولى فظاهر كلام سيبويه المنع لا يجوز أنَّ تقول: ذُهب به المشي العنيف، وإنْ كنّا مع الثانية فقد أجاز فريق من النحاة ذلك، وهو نادر بل شاذّ، ولذلك يتأولونه بنكرة، ومنه أدخلوا الأوّل فالأوّل، أيّ مرتبين، وجاءوا الجماء الغفير، أيّ جميعاً، ومنه قراءة: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [من سورة المنافقون: 8][(2)].

ثانياً: استشهد سيبويه بقول الراعي النمري (ت 90هـ)[(3)]:

نظّارةً حين تعلو الشّمس راكبَها طرحاً بعيني ليَاحٍ فيه تحديدُ

---

(1) سيبويه: 1/ 231-232.

(2) ينظر: الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص 417.

(3) هو في الحقيقة لذي الرُمّة ديوانه، ص 134، ولا يوجد في ديوان الراعي.

على إضمار فعل ناصب للمصدر الذي قد ظهر اللفظ به وهو قوله: (طرحاً) وجعل ما أضمره بعد قوله: سير عليه (يسيرون سيراً) مثل إضمار (تطرح) قبل قوله طرحاً، وهو أيضاً بدل من اللفظ بالفعل لوجود ما يدلّ عليه وهو: نظارة، واللياح: الثور الوحشي، والأبيض اللائح، وطرح البصر: تقبله في جهات، وتقليب النظر هو تقليل الناظر.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنَّ الرفع جائز في نحو: سير عليه السير بإنابة المصدر (السيرُ) مناب الفاعل، وهو بـ (آل)، فإذا وصف هذا المصدر كقولك: سير عليه سيرٌ شديدٌ، كان الرفع عنده (أقوى وأبين) لأنَّ المصدر حين يوصف يقترب من الاسْمّية المجردة من الحدوث، ويبتعد عن المصدرية، وذلك كقولك: سير عله ليلٌ طويل؟ ونهارٌ طويلٌ، وقد مرَّ.

إضمار فاعل الفعل المضمر العامل في المصدر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاَّ على فعل قد عمل في الاسم، لأنّك لا تلفظ بالفعل فارغاً، فمن ثمّ لم يكن فيه الرفع في كلامهم، لأنّه إنّما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به، إلاَّ أنّه صار كأنّه فعل قد لفظ به، فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- قد عمل في الاسم: أخذ فاعلاً، وحذف معه.
- لا تلفظ بالفعل فارغاً: لا وجود لفعل من غير فاعل

ثانياً: يرى سيبويه أنّه إذا نصبت المصدر بفعل مضمر مقدّر، فإن فاعل هذا الفعل المضمر كامن فيه، لأنَّ لكل فعل فاعلاً ظاهراً، أو مضمراً فيه، وعندما يضمر الفعل يضمر فيه أو معه فاعله تبعاً لذلك.

---

(1) سيبويه: 1/ 232.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمَّا يسبقُ فيه الرفع من المصادر لأنّه يراد به أن يكـون في موضـع غـير المـصدر قوله: قد خيف منه خوفٌ، وقد قيل في ذلك قول: إنّما يريد: قد خيفَ منـه أمـرٌ أو شـيءٌ، وقد قيل في ذلك خيرٌ وشرٌّ.

ومثل هذا في المعنى: كان منه كون، أيّ: كان من ذلك أمرٌ.

وإنْ حملتهُ على ما حملت عليه السير والضربَ في التوكيد، حالاً وقع فيه الفعـل، أو بدلاً من اللفظ بالفعل، نصبتَ) [1].

أقول:

أوّلاً: قد يرد المصدر فيه معنى الفاعل والمفعول، فيعامل معاملـة المفعـول لا معاملـة المصدر بمعنى أنّه إذا قيل: خيف منه خوفٌ، فهو على تقدير: خيف منه أمـرٌ مخـوف، ولم تـرد به الخوف الذي في القلب.

أمّا إذا كان المصدر بمعنى الفاعل من نحو: كان منه كونٌ، فعلى تقدير: كان منـه أمـرٌ من الأمور، أيّ: كان منه أمرٌ كائن.

ثانياً: وإذا أردنا بالخوف الذي في القلب فيجب النصب على الحال نقول:

خيفَ منه خوفاً، أيّ: خائفاً.

مثلما كنّا نقول: سير به سيراً، وذُهب به مشياً.

أيّ: مسيراً، وماشياً، والنصب على إضمار فعل كما مرَّ.

---

(1) سيبويه: 1/ 232-233.

المصدر الميمي على زنة اسم المفعول

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ كان المَفْعَلُ مصدراً جرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التي ذكرنا، وذلك قولك: إنّ في ألف درهم لمضْرَبا، أيّ أنَّ فيها لضرباً، فإذا قلت: ضرب به ضرباً، قلت: ضرب به مضرباً، وإنْ رفعت رفعت.

ومثل ذلك: سُرح به مسرحاً، أيّ تسريحاً، فالمسرح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب، قال جرير:

أَلَـمْ تُعْلَـمْ مُـسَرَّحِيَ القَـوافي فـلا عِيًّـا بهـنّ ولا اجتلابَـا

أيّ: تسريحي القوافي)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- المفْعَل مصدراً: مَفْعَل: صيغة المصدر الميمي من الثلاثي الصحيح.
- ومَفْعِل: صيغته من الثلاثي المثال كـ: وَعَدَ، موعِد، ووقف، موقف.

ثانياً: ولم يحدّ سيبويه المصدر الميمي، وهو لفظ دال على الحدث غير مقترن بزمان مثله كمثل المصدر الصريح، ولكنّه مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، كـ: مدخل، ومخرج، ومضرب، والميم إشارة إلى المفعول مع أنَّ المصدر الميمي يختلف عن اسم المفعول في دلالته، ووظيفته النحوية.

ثالثاً: والمصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وهو بهذا يتساوى في القياس مع اسم المفعول من غير الثلاثي، بل وأسمّي الزمان والمكان، والتركيب كفيل ببيان نوع الصيغة، إنْ كانت اسم مفعول أو مصدراً ميمياً، أو اسم زمان، أو اسم مكان، فـ (أنزل) مصدره الميمي: (مُنزل)

---

(1) سيبويه: 1/ 233.

و(سرّح) و(مسَرَّح)، ومنزل بوصفه مصدراً ميمياً كـ (إنزال) بوصفه مصدراً صرحياً، وكـذا: مسرَّح، وتسريح.

رابعاً: والمصدر الميمي يجري في وظيفته النحوية مجرى المصدر الصريح، تقـول: سـير به سيرٌ شديدٌ، ومسيرٌ شديدٌ، بالرفع.

وسير به سيراً شديداً، ومسيراً شديداً، بالنصب.

وقد استشهد سيبويه لذلك بقول جرير مادحاً ومفتخراً[1]:

أَلَـمْ تَعْلَـمْ مُسَرَّحِيَ القَـوافي ... فـلا عِيًّـا بهـنّ ولا اجتلابَـا

يريد أنّه يطلق قوافيه باقتدار ومن غير عي ولا عجز، مبتكرة غير مأخوذة من غيره.

والشاهد فيه: إجـراء المـصدر الميمـي مجـرى المـصدر الـصريح في الوظيفـة النحويـة ولذلك نصب (القوافي) به، مع تسكين الياء للضرورة.

خامساً: ومن الجدير بالذكر أنَّ المصدر الميمي يختلف عن المصدر الصريح في المعنـى، إذ إنّه يدلّ على الحدث والمكان، وليس كـذلك المـصدر الـصريح الـدال علـى الحـدث دون المكان قال تعالى: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [من سورة الكهـف: 58]، ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [من سورة الإسراء: 80].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك تجري المعصية مجرى العصيان، والموجدة، بمنزلة المـصدر لـو كـان الوجـد يتكلم به)[2].

أقول:

المعصية والعصيان مـصدران أحـدهما بـالميم والثـاني بـدونها، ولـذلك يـستعملان استعمالاً واحداً، دالين على الحدث غير المقترن بزمان غير أنَّ ما فيه ميم، يـدلّ علـى المكـان

---

(1) جرير: ديوانه، ص 62.

(2) سيبويه: 1/ 233

والحدث، لكونه مصدراً ميمياً، أمّا: الوجد والموجدة فهما مصدران أيضاً لكنهما مختلفان استعمالاً لأنَّ لـ (وجد) أربعة معان هي:

1- بمعنى الغضب: نحو: وجدتُ عليه موجدة، إذا غضب عليه.
2- بمعنى الحب نحو: وجدت به وجداً، إذا أحببته.
3- بمعنى وجدان الضالة نحو: وجدت الشيء المفقود وجداناً، أيّ: عثرت عليه.
4- بمعنى العلم واليقين: فيتعدى إلى مفعولين نحو: وجدت الله عليماً.

مَفْعَل: زماناً ومكاناً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن قلت: ذُهب به مذهبٌ، أو سُلِكَ به مَسْلَكٌ، رفعت؛ لأنَّ المفعل ها هنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك، وإنّما هو الوجه الذي يُسْلَكُ فيه، والمكان الذي يَذْهَبُ إليه، وإنّما هو بمنزلة قولك: ذُهب به السوقُ، وسلك به الطريقُ، وكذلك المفعل إذا كان حيناً، نحو قولهم: أتت الناقةُ على مضربها، أيّ على زمان ضرابها، وكذلك: مبعث الجيوش، تقول: سير عليه مبعث الجيوش، ومضربُ الشّول، قال حميد بن ثور:

وما هي إلاّ في إزار وعلقة ... مُغارَ ابن همّام على حيّ خثعما

فصيّر: مُغاراً وقتاً وهو ظرف) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- المفعل إذا كان حيناً: أيّ إذا كان اسم زمان على زنة مفعل.

ثانياً: مَذْهَب، ومَسْلَك، على مَفْعَل، وهذه الصيغة الصرفية ينطوي تحتها ما دلّ على المصدر الميمي، وما دلّ على اسم المكان، أو اسم الزمان، والاستعمال هو الذي يحدد المراد إنْ كان مصدراً ميمياً، أو اسم مكان، أو اسم زمان، وكلما ابتعد (مفعل) في دلالته على

---

(1) سيبويه: 1/ 234.

الحدثية أيّ على المصدرية كان الرفع فيه أولى، كما مثّل لذلك سيبويه بقوله: ذُهب به مَذْهبٌ، وسُلك به مسلكٌ، بالرفع على إنابة الفاعل لأنَّ: مَذْهَب، ومَسْلَك ليسا بمعنى الصدر: الذهاب والسلوك، وذلك اختير الرفع فليهما، ولا يصحّ النصب على المصدرية.

ثالثاً: وقد يكون (مَفْعَل) دالاً على الزمان كـ (مَضْرِب) و(مَبْعَث) في مثالي سيبويه:

أتت الناقةُ على مضربها، وسير عليه مبعثُ الجيوش، ومضربُ الشّول والتقدير: أتت الناقة على زمان ضرابها.

وسير عليه زمان مبعث الجيوش ومضرب الشول.

فحذف ما يدلّ على الزمان أيّ حذف المضاف اتساعاً ولعلم المخاطب،فهو بمثابة: ذهب به السوقُ، في الدلالة على المكان، وبحذف حرف الجرّ.

ومن شواهد سيبويه الشعرية في هذا الباب ما نسبه إلى حميد بن ثور[1]:

وما هي إلاّ في إزارٍ وعلقةٍ … مُغارَ ابن همّام على حيّ خثعما

والإزار: المئزر، والعلقة: قميص بلا كُميّن، ويريد بها أنّها كانت في وقت إغارة ابن همّام على خثعم، وابن همام: عمرو بن مطرف من الغلعاء، أغار على ناس من خثعم فأخذ منهم إبلاً ورقيقاً.

والشاهد فيه قوله: مغار ابن همام، بإنابة المصدر (مغار) مناب اسم الزمان، والقدير: زمن غارة ابن همام ... ولذلك نصبه على الظرفية.

قال تعالى: ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [من سورة الفرقان: 66]، أيّ: موضع إقامة[2].

---

(1) لا يوجد في ديوانه، وقد ورد الشاهد في: المبرد: الكامل، 1/ 201، والمقتضب، 1/ 155، والأصفهاني: الأغاني، 8/ 175.

(2) ينظر: المبرد: الكامل، 1/ 155.

تعليق الأفعال

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما لا يعمل به ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره، لأنّه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلاّ مبتدأ لا يعمل به شيء قبله، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك.

وهو قولك: قد علمتُ أعَبْدُ الله ثمّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوه، وأما ترى أيّ بَرْقٍ هاهنا، فهذا في موضع مفعول، كما أنّك إذا قلت: عبدُ الله هل رأيته، فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه.

ومثل ذلك: ليت شعري أعبدُ الله ثمّ أم زيدٌ، وليتَ شعري هل رأيته، فهذا في موضع خبر ليت، فإنّما أدخلت هذه الأشياء على قولك: أزيدٌ ثمّ أم عمرو وأيُّهم أبوك، لـما احتجت إليه من المعاني، وسنذكر ذلك في باب التسوية.

ومثل ذلك قوله عزّوجلّ ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [من سورة الكهف: 12] وقال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [من سورة الكهف: 19].

ومن ذلك: قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك، فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنّما هي لام الابتداء، وإنّما أُدخِلت عليه علمتُ لتؤكّدَ، وتجعله يقيناً قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك، كما أنّك إذ اقلت: قد عملتُ أزيدٌ ثمّ أم عمروٌ، أردت أن تخبر أنّك قد علمت أيهما ثمّ، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيدٌ ثمّ أم عمروٌ، ومثل ذلك قوله عزوجل ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [من سورة البقرة: 102] [(1)].

أقول:

أوّلاً: يعود سيبويه ثانية إلى هذا الباب الذي كان قد جاء على شيء منه في حديثه على الأفعال المتعدية إلى اثنين والتعليق: إبطال عمل أفعال القلوب فيما بعدها من الجمل

(1) سيبويه: 1/ 235-237.

الاسْمية لفظاً دون معنى، وهذا الإبطال واجب متى ما توافر المانع الذي يمنع من أن يعمل فعل القلب فيما بعدها من مبتدأ وخبر على المفعولية، بل يظل ركنا هذه الجملة الاسْمية على حالهما من الرفع، والجملة بعد التعليق إمّا في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ إنْ تعدّى به، أو في موضع مفعوله إنْ تعدّى إلى واحدة، وسادّة مسدّ المفعولين إنْ تعدّى إلى اثنين، والمخطط الآتي يوضح هذا كلّه، وبالاستناد إلى أمثلة سيبويه وشواهده.

التركيب	وصفه	سبب التعليق
1. قد علمتُ أعبدُ الله ثمّ أم زيدٌ؟	فعل متعدّ إلى اثنين + استفهام + جملة اسْمية من المبتدأ (عبدُالله) والخبر (ثمّ) والجملة الاسْمية سدّت مسدّ مفعولي (علم)	ألف الاستفهام التي حالت بين الفعل (علم) والجملة الاسْمية بعدها.
2. قد عرفتُ أأبو من زيدٌ 3. قد عرفت أيُّهم أبوه 4. أمّا ترى أيّ برق هاهنا	نفسه، وترى هنا في معنى العلم لا رؤية العين	الاستفهام، الهمزة وأيّ
5. عبدُالله هل رأيته؟	مبتدأ + حرف استفهام + جملة فعلية خبرية	ليس هناك تعليق، ولكنّه مثال لبيان كيف تكون الجملة الاستفهامية مبنية على المبتدأ قبلها.
6. ليت شعري أعبدُ الله ثمّ أم زيدٌ؟ 7. ليت شعري هل رأيته؟	شعري اسم ليت + الجملة في موضع الخبر	لأنّ (شعري) بمعنى: علمي.
8. ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [من سورة الكهف: 12]	مضارع منصوب + أيّ مبتدأ + أحصى (خبر) وقد يكون فعلاً ماضياً لا اسم تفضيل + ما مصدرية	الاستفهام
9. ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [من سورة الكهف: 19]	لام أمر + مضارع مجزوم + مبتدأ + خبر + تمييز	كذلك

سبب التعليق	وصفه	التركيب
وجود لام التوكيد في (لمن).	علم هنا بمعنى أيقن، أو أنّها خرجت عن معناها الأصلي ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محلّ لها من الإعراب، جواب القسم، وهذا رأي ينسب إلى سيبويه[1]، وحديثه هنا لا يشير إلى ذلك.	10. ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [من سورة البقرة: 102]
وجود (أنَّ)	جملة: أنّهم إلينا لا يرجعون: سدّت مسد مفعولي: ظنَّ	11. ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [من سورة القصص: 39]
وجود (كم) الخبرية.	جملة: كم أهلكنا سدّد مسدّ مفعولي (يرى)	12. ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [من سورة الأنعام: 6]
وجود (ما) النافية.	جملة: ما هؤلاء لا ينطقون سدّت مسدّ مفعولي (علم)	13. ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 65

(1) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 1/ 72.

ومعنى الرؤية القلبية، وجعل (أرايتك) بمعنى (أخبرني) لم يمنع من أن يكون له مفعولان كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى (أخبرني).

قد عرفتُ أيُّ يومٍ الجمعةَ	بالنصب على جعل (أيّ) ظرفاً لجمعة
↓	وبالرفع على الابتداء والجملة سادّة مسدّ
قد عرفت أيُّ يوم الجمعةُ	المفعول

(3) سيبويه: 1/ 237-238.

إعمال (علم) وأخواتها في المفعول بعدها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولو لم تستفهم ولم تُدْخِل لام الابتداء لأعملتَ علمتُ كما تُعمل عرفتُ ورأيتُ، وذلك قولك: قد علمتُ زيداً خيراً منك، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [من سورة البقرة: 65] وكما قال جل ثناؤه: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [من سورة الأنفال: 60] كقولك: لا تعرفونهم الله يعرفهم، وقال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [من سورة البقرة: 220].

وتقول: قد عرفتُ زيداً أبو من هو، وعلمتُ عمراً أأبوك هو أم أبو غيرك، فأعلمتَ الفعل في الاسم الأوّل لأنّه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام، كما أنّك إذا قلت: عبدالله أأبوك هو أم أبو غيرك، أو زيدٌ أبو من هو، فالعامل في هذا الابتداء ثمّ استفهمت بعده.

وممّا يُقوي النصب قولك: قد علمته أبو من هو، وقد عرفتك أيّ رجل أنت، وتقول: قد دريت عبدالله أبو من هو، كما قلت ذلك في علمت، ولم يؤخذ ذلك إلاّ من العرب، ومن ذلك: قد ظننتُ زيداً أبو من هو.

وإنْ شئت قلت: قد علمتُ زيدٌ أبو من هو، كما تقول ذاك فيما لا يتعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: اذهب فانظر زيدٌ أبو من هو، ولا تقول: نظرتُ زيداً، واذهب فسَلْ زيدٌ أبو من هو، وإنّما المعنى: اذهبْ فسَلْ عن زيدٍ، ولو قلت: أسألْ زيداً، على هذا الحد لم يجز)[3].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- فالعامل في هذا المبتدأ: هذه عبارة بنى عليها أكثر البصريين قولهم بأنَّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ، ورأى الكوفيون أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وهذا من قضايا الخلاف[1].

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 5)، 1/ 40 وما بعدها.

ثانياً: يمضي سيبويه بإيراد الشواهد والأمثلة لتبيان أوجه التعليق في أفعال القلوب، والأسباب المؤدية له، مناظراً هذه الشواهد والأمثلة بغيرها مـمَّا لا يجوز فيه التعليق، وعلى النحو الآتي:

وصفه	التركيب
(علم) هنا بمعنى (عرف) أو بمعنى اليقين، وفي كلا الحالين أعمله سيبويه فيما بعده فنصب المبتدأ والخبر(زيد خيرٌ منك). فإذا لم نُعمل (علم) التي بمعنى المعرفة أعربنا (خيراً) حالاً.	قد علمتُ زيداً خيراً منك
علم بمعنى: عرف، والذين: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به، وجملة: اعتدوا منكم في السبت: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.	قال تعالى: : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [من سورة البقرة: 65]
علم بمعنى: عرف، أيّ: لا تعرفونهم الله يعرفهم، بالتعدي إلى مفعول واحد.	﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [من سورة الأنفال: 60]
كذلك، والواو استئنافية، ولفظ الجلالة مبتدأ والجملة بعده خبرية.	﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [من سورة البقرة: 220]
إعمال (عرف) بـ (زيداً)، لأنَّه لم يسبق زيداً استفهام، وجملة: أبو من هو: بدل من (زيد) وموضعها نصب بوقوع (عرفتُ) عليه، كأنّك قلت: عرفتُ أبو من هو. وقيل إن (أبو من هو) جملة حالية، وهو بعيد لعدم إمكانية دخول الواو عليها.	عرفتُ زيداً أبو من هو
نصب (عمراً) بـ (علم) مفعولاً أول، وجملة: أبو هو في محلّ نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني لـ (علم).	قد علمتُ عمراً أبوك هو أم أبو عمرو
هذان مثالان أراد بهما سيبويه الاحتجاج لقوة النصب بعد (علم)، فجاء بالضمير الهاء، وكاف الخطاب، وهما مـمَّا لا يجوز فيهما إلاَّ النصب، ولذلك يكثر نصب الاسم الظاهر بعدها كما في الأمثلة السابقة.	قد علمته أبو من هو: وقد عرفتك أيُّ رجلٍ أنت

التركيب	وصفه
قد دريتُ عبدَ الله أبو من هو	هو مثل: قد علمتُ زيداً أبو من هو، بنصب ما بعد (علم).
قد ظننتُ زيداً أبو من هو	كذلك، والنصب بـ (ظنَّ).
قد علمتُ زيدٌ أبو من هو	بعدم إعمال (علم) النصب على المفعول به في الاسم بعدها للاستفهام الذي بعده لأنك تقول: قد علمتُ أزيدٌ أبو من هو؟ ولا يتغيّر المعنى، وقد شبه سيبويه هذا بما لا يتعدّى من الفعل، أعني: الفعل المعلّق عن العمل.
اذهب فانظر زيدٌ أبو من هو	هذا مثال يوضح سبب الرفع بعد (علم) وإجراؤه مجرى (انظر) و(اسأل)، لأنَّ السؤال لم ي يقع على (زيد) وإنَّما تقديره: اسأل الناس عن كذا.
أسأل زيداً	لا يجوز لأنَّ (اسأل) يتعدّى بحرف جرّ في المعنى المقصود بهذا الكلام.
ما دريت به	هو مثل: ما شعرت به.
ليت شعري زيدٌ عندك هو أم عند عمرو	بنصب (شعري) اسماً لـ (ليت) وجملة: زيدٌ عندك هو أم عمرو. جملة اسْمّية في محلّ رفع خبر لـ (ليت).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولابُدَّ من (هو) لأنَّ حرف الاستفهام لا يستغنى بما قبله، إنّما يستغنى بما بعده، فإنّما جئت بالفعل قبل مبتدأ قد وضع الاستفهامُ في موضع المبني عليه الذي يرفعه، فأدخلته عليه كما أدخلته على قولك: قد عرفتُ لزيدٌ خيرٌ منك.

وإنّما جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنّه في المعنى مستفهم عنه، كما جاز لك أن تقول: إنّ زيداً فيها وعمروٌ، ومثله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [من سورة التوبة: 3] فابتدأ لأنَّ المعنى الحديث حين قال: إنّ زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، ولكنّه أكد بإنّ كما أكد فأظهر زيداً وأضمره، والرفع قول يونس.

فإن قلت: قد عرفتُ أبو من زيدٌ لم يجز إلاّ الرفع، لأنّك بدات بما لا يكون إلاّ استفهاماً وابتدائه ثمّ بنيت عليه فهو بمنزلة قولك: قد علمتُ آأبو زيدٌ عندك أم أبو عمرو؟[1].

أقول:

أوّلاً: لابُدّ من احتواء الجملة على (هو) في نحو: قد عرفت أبو من هو، إذا قلت: زيدٌ أبوك هو أم عمرو؟ أيّ: زيدٌ أبوك أم أبو عمرو، لأنّ المضاف (أبو) إلى (من) بمثابة الاستفهام، المبني عليه الذي يرفع ما بعده، وهو بمثابة قولك: قد عرفتُ لزيد خيرٌ منك، بوجود لام الابتداء التي علّقت بالفعل (عرف) أن يعمل بـ (زيد).

ثانياً: يشير سيبويه إلى أنّ بمنزلة ما يؤكّد بـ (أنَّ) فهو وإنْ وقع اسماً لها لا يخرج عن كونه في معنى المبتدأ في الأصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [من سورة التوبة: 3]، فلفظ الجلالة مبتدأ في المعنى ولذلك عطف عليه (رسوله) بالرفع وهو وجه من وجوه إعرابية متعددة أولها أنّه مبتدأ خبره محذوف أيّ: ورسوله بريءٌ منهم، وحذف الخبر لدلالة ما قبله عليه، وقد يكون معطوفاً على محلّ اسم أنَّ، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقد يكون معطوفاً على الضمير المستتر في الخبر، وقد قرئ بالنصب عطفاً على اسم أنَّ، لأنّ الواو بمعنى (مع) أيّ: برئ معه منه، ويجوز جره على الجوار، وقيل: على القسم[2]، وذلك بعيد عندنا.

فيما ينتصب بعد عرف أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن قلت: قد عرفتُ أبا من زيدٌ مكْنِيٌّ، انتصب على مَكْنِيّ، كأنّك قلت: أبا من زيدٌ مَكْنِيّ، ثمّ أدخلت عرفتُ عليها، ومثله قولك: قد علمتُ آأبا زيد تُكنىَ أم أبا عمرو،

(1) سيبويه: 1/ 238-239.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ 278.

كأنّك قلت: أأبا زيد تُكْنى أم أبا عمرو، ثمّ أدخلت عليه علمتُ كما أدخلته عليه حين لم يكن ما بعده إلاّ مبتدأ، فلا ينتصب إلاّ بهذا الفعل الآخر، كما لم يكن في الأوّل إلاّ مبتدأ.

وإذا قلت: قد عرفتُ زيداً أبو من هو، قلت: قد عرفتُ زيداً أبا من هو مَكْنِيّ، ومن رفع زيد ثمة رفع زيداً ها هنا، ونصب الآخر كما نصبه حين قال: قد عرفتُ أبا من أنت مَكْنِيٌّ، وكأنّه قال: زيدٌ أبا من هو مكنيّ، ثمّ أدخل الفعل عليه، وكأنّه قال: زيدٌ أأبا بشرٍ يكنى أم أبا عمرو، ثمّ أدخل الفعل عليه، وعمل الفعل الآخِرُ حين كان بعد ألف الاستفهام.

وتقول: قد عرفت زيداً أبو أيُّهم يُكْنَى به، وعلمتُ بشراً أيُّهم يُكْنَى به، ترفعه كما ترفع أيُّهم ضربته.

وتقول: أرايتك زيداً أبو من هو، وأرايتكَ عمراً أعندك هو أم عند فلان، لا يحسن فيه إلاّ النصب في زيد، ألا ترى أنّك لو قلت: أرايت أبو من أنت، أو أرايت أزيدٌ ثمّ أم فلانٌ، لم يحسن، لأنَّ فيه معنى أخبرني عن زيد، وهو الفعل لا يستغنى السكوت على مفعوله الأوّل، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء، فعلى هذا أُجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني.

وتقول: قد عرفتُ أيّ يومٍ الجمعةُ، فتنصب على أنّه ظرف، لا على عرفتُ، وإنْ لم تجعله ظرفاً رفعت)[1].

أقول:

يسوق سيبويه جملة من الأمثلة لبيان أوجه النصب فيما بعد (علم) و(عرف) وما في معناهما، وأوجه الرفع أيضاً، ونحن نشعر بأنّها أمثلة افتراضية تدريبية، قد لا يكون لها واقع على الألسن، وتلك ظاهرة تبدو عند سيبويه وعند غيره من النحاة الذين جاءوا من بعده، هذه الظاهرة التي تتحدد في كثرة الأمثلة ذات التشكيل الذي قد لا نجد له استعمالاً، ولكنّه على أيّ حال من اللغة التي يمكن أن تكون وفي سياق من النظام التركيبي الصحيح، وما على صاحب اللغة إلاّ القياس عليها في كلامه، متى ما وَجَدَ أنّه بحاجة إليها، ومن هذه الأمثلة ما موصوف في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/ 239-240.

وصفه	التركيب
بنصب (أبا) بدخول (عرف) أو خروجها، لأنَّ (أبا) منصوب بـ (مكنيّ) الواقع خبراً للمبتدأ (زيد).	قد عرفت أبا من زيدٌ مكنيّ أبا مَنْ زيدٌ مكنيّ
لا يتغير المنصوب المستفهم عنه بوجود (علم) أو عدم وجودها)	أبا زيدٌ تُكنى أم أبا عمرو؟ قد علمتُ أأبا زيد تُكنى أم أبا عمرو؟
النصب بإعمال (عرف) بـ (زيداً) لأنَّ الاستفهام لم يقع عليه في اللفظ والرفع (وهو ضعيف) بإعمال (عرف) بالجملة الاسْمّية بعدها.	قد عرفتُ زيداً أبا من هو مكنيّ قد عرفتُ زيدٌ أبا من هو مكنيّ
برفع (أبو أيُّهم) لانشغال (يُكنى) بضمير متصل بالباء.	قد عرفتُ زيداً أبو أيُّهم يكنى به
بالنصب بتقديم المفعول بالرفع لانشغال الفعل بالضمير	الدرهمَ أعطيتُ الدرهمُ أعطيتُهُ
بالنصب بعد الاستفهام و(أرأيتك) بمعنى: أخبرني، في ترك الإلغاء	أرأيتك زيداً أبو من هو؟ أرأيتك عمراً عندك هو أم عند فلان؟

نصب أيّ على الظرفية ورفعها على الابتداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وبعض العرب يقول: لقد علمتُ أيَّ حينِ عُقبَتِي، وبعضهم يقول: لقد علمتُ أيُّ حين عُقبتِي. وأمَّا قوله:

حتـــى كـــأنْ لم يكـــن إلاَّ تـــذكّرُهُ والـــدّهرُ أيَّتمـــا حـــالٍ دهـــارِيرُ

فإنّما هو بمنزلة قولك: والدهرُ دهاريرُ كلَّ حالٍ وكلَّ مرّةٍ، أي في كلّ حال وفي كلّ مرةٍ، فانتصب لأنّه ظرف. كما تقول: القتالُ كلّ مرّةٍ، وكلَّ أحوالِ الدهر) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 240-241.

أقول:

أولاً: عقبتي: مصدر بمعنى العاقبة، وفي قولك: لقد علمتُ أيَّ حين عُقبتي، تريد: أيَّ وقتٍ حظّي من كذا، ويجوز الرفع تقول: أيُّ حين حينُ عقبتي، وسواء نصبت أو رفعت فليس لـ (علم) عمل النصب أو الرفع.

ثانياً: ومن نصب (أيّ) على الظرفية قول حريث بن جبلة العذريّ[1]:

حتى كأنْ لم يكن إلاّ تذكّرُهُ ... والدّهرُ أيّتَما حالٍ دهاريرُ

والشاهد فيه: نصب (أيّتما على الظرفية، وهو وما أضيف إليه خبر للمبتدأ دهارير، و(يكن) تامة. والمعنى: حتّى كأنَّ الإنسان لم يوجد في الدنيا أو لم يحدث تذكرُهُ، أو لم يوجد إلاّ تذكرُهُ. والدهارير: الدواهي، مفردها: دهرور، وقيل إنّه جمع دهر على غير قياس.

---

(1) ينظر: ثعلب: مجالسه، 1/ 220، والأعلم: النكت، ص 151.

أسماء الأفعال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به، ومنها ما لا يتعدّى المأمورَ، ومنها ما يتعدّى المنهيَّ إلى منهيٍّ عنه، ومنها ما لا يتعد المنهيَّ.

أمّا ما يتعدّى فقولك: رويد زيداً، فإنّما هو اسم قولك: أَرْوِدْ زيداً، ومنها هَلُمَّ زيداً، إنّما تريد هات زيداً، ومنها قول العرب: حَيهَلَ الثريدَ، وزعم أبو الخطاب أنَّ بعض العرب يقول: حَيهَلَ الصلاةَ، فهذا اسم ائت الصلاة، أيّ أتوا الثريد (وأتوا الصلاة).

ومنه قوله: تراكِها من إبلٍ تَراكِها

فهذا اسم لقوله: اتركها، وقال:

مناعِها من إبل مناعِها

وهذا اسم لقوله: امنعها.

وأمّا ما لا يتعدّى المأمور ولا المنهي إلى مأمور به، ولا إلى منهي عنه، فنحو قولك: مَهْ مَهْ، وصَهْ صَهْ، وآهٍ، وإيهٍ، وما أشباه ذلك)[1].

أقول

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- أمثلة الفعل الحادث: يريد اسم الفعل، والأمثلة: الصيغ الفعلية.

ثانياً: يتناول سيبويه هنا ما يسمّى (أسماء الأفعال)، وهي على رأيه أسماء سُمّيت بها الأفعال، أيّ أنّها تدلّ على ألفاظ وتلك الألفاظ تدلّ على الحدث، وهذا معنى قولهم اسم الفعل، أو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، فمدلول (تراك) لفظة: (اترك) واترك هذا هو الدال على الحديث والزمان، وليس (تراك)، وعلى رأي سيبويه جرى البصريون[2].

---

(1) سيبويه: 1/ 241-242.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 202.

أمّا الكوفيون فرأيهم فيها أنّها أفعال دالة على الحدث والزمان[1].

وذهب بعض علماء الأندلس إلى أنّها قسم رابع خارج عن الكلم الثلاث، وسمّاه (خالفة)[2].

ولكل فريق حججه وبراهينه في تأكيد صحّة رأيه.

وسيأتي سيبويه لاحقاً على ذكر بعض العلل التي دعته إلى القول باسْمّيتها.

ثالثاً: وأكثر أسماء الأفعال وقوعاً ما دل على (الأمر والنهي)، ولذلك ابتدأ سيبويه بذكرها مقسماً إياها قسمين:

الأوّل: أسماء أفعال دالة على الأمر، أو النهي متعدية المأمور على مأمور به ومن ذلك أسماء الأفعال القياسية المصوغة من الفعل الثلاثي على وزن (فعال) نحو: نزال بمعنى: انزل، ودراك بمعنى: أدرك، وتراك بمعنى: اترك، وكتاب بمعنى: اكتب.

ومن هذا الوزن ما جاء لازماً كما هو في: قعاد بمعنى: اقعد، وقد مثل سيبويه للمتعدي بـ (رويد) بمعنى: أمهل، نحو: رويد زيدً، أيّ أمهله والفعل: أرودْ زيداً[3].

و(هلمَّ) نحو: هلمَّ زيداً، تريد: هاتِ زيداً[4].

و(حيهل الثريد)، وحيهل الصلاة، أيّ: أتوا الثريد، وأتوا الصلاة[5].

ومـمَّا استشهد به سيبويه رجز لطفيل بن يزيد الحارثي يقول فيه[6]:

تراكِها من إبلٍ تراكِها ... أمّا ترى الموتَ لدى أوراكها

---

(1) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 104.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 104.

(3) رويد: منقول عن مصدر، وفتحته فتحة بناء، وما بعده مفعول به، وإذا أعرب ووليه اسم مجرور كان مصدراً بدلاً من فعله، وما بعده مضاف إليه، تقول: رويد محمد، أيّ: إمهاله، ورويد هنا منصوب بفعل مضمر، وقد ورد (رويداً) منصوباً على المصدرية بدلاً من فعله في قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [من سورة الطارق: 17]، فهو هنا مفعول مطلق منصوب، والأصل: إرواداً ومثله (بلهِ) بمعنى: اترك.

(4) وتقول: هلمّ إليّ بمعنى: تعال، وهلمَ كذا: أحضر، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [من سورة الأحزاب: 18].

(5) وقد تكون (حيهل) بمعنى: أثبت، أو أقبل، وأسرع.

(6) ينظر: البغدادي: الخزانة، 2/ 354.

أيّ: اتركها لأنَّ الدفاع عنها يعني الموت، والمرء يموتُ دون ماله مثلما يموت دون عرضه ودينه.

ومن ذلك قوله[1]:

مناعِهــا مــن إبــلٍ مناعِهــا   أمّـا تـرى المـوت لـدى أرباعهـا

أيّ: امنعها.

رابعاً: ومـمَّا مثّل به سيبويه لـما يتعدّى من أسماء الأفعال قوله:

مَهْ مَهْ بمعنى: أكففْ.

وصَهْ صَهْ: بمعنى: أسكتْ

و(آهٍ) بمعنى أتعجبُ، وهو اسم فعل للمضارع.

و(إيهٍ) بمعنى استزاد من حديث أو عمل ما، وتكون للإسكات والكفّ أيضاً.

في بعض أحكام أسماء الأفعال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تظهرُ فيها علامةُ المضمر، وذلك أنّها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومك، ولكنَّ المأمور والنهي مضمران في النية، وإنّما كان أصلُ هـذا في الأمر والنهي وكانا أولى به، لأنهما لا يكونان إلاّ بفعل، فكان الموضعُ الذي لا يكون إلاّ فعلاً أغلب عليه.

وهي أسماءُ الفعل، وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام، نحو: النجاء، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي، ولم تصرف تصرف المصادر، لأنّها ليست بمصادر، وإنّما سُمّي بها الأمر والنهي فعملت عملها ولم تجاوز، فهي تقوم مقام فعلها)[2].

---

(1) ينظر: نفسه.

(2) سيبويه: 1/ 242-243.

أقول:

من الأحكام والأوصاف التي قال بها سيبويه في أسماء الأفعال، وتشبث بها من أخذ بآرائه من البصريين ما يأتي:

أوّلاً: أنَّ أسماء الأفعال – والأكثر فيها ما استعمل للأمر والنهي – لا تصلح أنْ تكون فاعلين لغيرها، فلا يقال في (مناعِ) التي بمعنى: امنع: يسرّني مناعِ محمداً، ويقال في (رويدَ) التي بمعنى: أمهل: هذا رويدَ زيداً، كما يمكن أنْ يقال:

يسرّني منعك محمداً من التهاون في الجدّ.

لأنَّ المأمور والمنهي مضمران في النية فلا يجوز إظهار ما يشير إليها.

ومعنى ذلك أنَّ أسماء الأفعال التي تؤدي معنى الفعل لا تكون كالجزء منه كما هو حال الحروف، ولا تتأثر بالعوامل كالمصادر التي تنوب مناب الأفعال إذ إنَّها تتأثر بعامل المنوب عنه، فـ (نزال، ودراك، وصَهْ، ومَهْ) ونحوها لا محلّ لها من الإعراب كالمصادر[1].

ثانياً: أنَّ أسماء الأفعال تلتزم صيغة الإفراد، إذ تأتي للواحد والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة، وهذا وجه من وجوه الإيجاز والاختصار فيها، ولكونها على صيغة الإفراد لم تضف حتّى لا ينخفض منا بعدها، لأنَّ ما بعد الأمر والنهي لا يُخفض بل ينصب على المفعول به، فمثلها في هذا الوصف مثل: النجاءَ الذي يستعمل مفرداً غير مضاف، وما بعده منصوب لا مخفوض[2].

ثالثاً: أنَّ هذه الأسماء لا تتصرف تصرف المصادر لأنَّها ليست مصادر ولذلك تلازم صيغة واحدة كما مرَّ في حين أنَّ المصادر تكون مفردة وتكون مضافة، وتكون بأل وبغيرها، فتقول:

إكراماً الضيفَ

وإكرامُكَ الضيفَ واجبٌ.

وأنت كثير الإكرام الضيفَ.

---

(1) سنأتي لاحقاً على بيان اختلافهم في مواقعها من الإعراب.

(2) نجأ فلان فلاناً: أصابه بالعين.

في أحكام رويدَ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب متصرف رُويد تقول: رُويد زيداً، وإنّما تريد أرود زيداً.

قال الهذليّ:

رُويدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ   إلينا ولكنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَاينُ

وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتُك رويد ما الشعر، يريد: أرود الشعر، كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتُك فدع الشعر.

فقد تبين لك أنَّ رويد في موضع الفعل.

ويكون رويد أيضاً صفة، كقولك: ساروا سيراً رويداً، ويقولون أيضاً: ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه حالاً به وصف كلامه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول (ساروا)، عن ذكر السير.

ومن ذلك قول العرب: ضعه رويداً، أيّ وضعاً رويداً، ومن ذلك قولك للرجل تراه يُعالج شيئاً: رويداً، إنّما تريد: علاجاً رويداً، فهذا على وجه الحال إلاّ أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير الحال.

واعلم أنَّ رويداً تلحقها الكافُ وهي في موضع الفعل، وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت رويداً، إنّما لحقت لتبين المخاطب المخصوص، لأنَّ رويد تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنّما حذفها في الأوّل استغناء بعلم المخاطب أنّه لا يعني غيره) [1].

أقول:

مـمَّا ذكره سيبويه واصفاً (رويد) الآتي:

---

(1) سيبويه: 1/ 243-244.

أوّلاً: أنّه يستعمل اسم فعل للأمر، فينصب ما بعده على المفعول به، نحو: رويد زيداً، أيّ: أرود زيداً، بمعنى: أمهله، والفتحة فتحة بناء شأنها شأن فتحة (هيهات) و(شتّانَ)، وقد استشهد سيبويه لذلك بقول المعطل الهذليّ ذاكراً قطيعة كانت بين قبيلته وأخرى من خئولتهم[1]:

رُويدَ عَلِيّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ   إلينا ولكنْ بُغْضُهُمْ مُتَماينُ

و(عليّ) اسم لقبائل كثيرة من كنانة، وجُدّ: قطع، وثدي أمّهم: كناية عن الخئولة، والمين: الملق والكذب، يريد أنَّ ودهم فيه ملق على الرغم من صلة الرحم بينهم، والشاهد فيه: نصب علياً، باسم الفعل الدال على الأمر (رويد).

ثانياً: وللتدليل على أنَّ (رويد) في موضع فعل الأمر ينقل سيبويه عن بعض العرب قوله:والله لو أردت الدراهم لأعطيتُك رُويد ما الشعر.

أيّ: دع الشعر، المعنى: لو أردت الدراهم لأعطيتُك فدع الشعر.

ثالثاً: استعمال (رويد) وصفاً للمصدر في نحو قولك: ساروا سيراً رويداً، فـ (رويداً) وصف لـ (سير)، وهو معرب منصوب.

فإذا قلنا: ساروا رويداً، فيحتمل ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن تكون رويداً وصفاً للمصدر المقدر: أيّ: ساروا سيراً رويداً.

والثاني: حالاً من واو الجماعة بتأويل اسم الفاعل والتقدير: مرودين.

والثالث: حالاً من ضمير مصدر الفعل أيّ: حاله كون السير رويداً.

رابعاً: يجيز سيبويه إلحاق (الكاف) بـ (رويد) وعنده أنَّ هذه الكاف حرف مجرد من الاسمّية، كالكاف في: ذلك، أولئك، تقول: رويدك، ورويديكم، فالكاف للخطاب لا غير، ومن النحاة من يجعل الكاف ضميراً في موضع خفض، ويرى إمكانية إظهاره اسماً نحو:

(1) شاعر جاهلي: ينظر: السكري: شرح أشعار الهذليين، ص 155.

رويد زيدٍ[1]، فهو بمنزلة قوله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [من سورة البقرة: 285]، أيّ: غفرانك فهو منصوب على المصدر، والتنوين محذوف للإضافة، والكاف في موضع خفض.

خامساً: أنَّ (رويد) شأنها شأن أسماء الأفعال التي تأتي بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنّث، ولهم في هذا أقوال[2].

الكاف في: رويدك

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فلحاقُ الكاف كقولك: يا فلانُ، للرجل حتّى يقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلاً عليكم بوجهه منصتاً لك، فتركت يا فلانُ حين قلت: أنت تفعل؛ استغناءً بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رويدك، لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيداً، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيداً، وذا بمنزلة قول العرب: هاءَ وهاءَك، وهاً وهاك، وبمنزلة قولك: حيهل وحيهلك، وكقولهم: النجاءك، فهذه الكاف لم تجئ علماً للمأمورين والمنهيين المضمرين، ولو كانت علماً للمضمرين لكانت خطأً لأنَّ المضمرين ها هنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك: افعلوا، وإنّما جاءت هذه الكاف توكيداً، وتخصيصاً، ولو كانت اسماً لكان النجاءك مُحالاً، لأنّه لا يُضاف الاسم الذي فيه الألف واللام)[3].

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، 4/ 40.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 25، 202، وابن جني: الخصائص، 1/ 168، 278، 3/ 35-36، وابن يعيش: شرح المفصل، 4/ 40-43.

(3) سيبويه: 1/ 244-245.

أقول:

يوازن سيبويه بين وجود الكاف في (رويدك) حيث لا موضع لها من الإعراب عنده، وإنّما هي بمنزلة الكاف في (لك) أو (التاء) في: أنت، ولذلك يمكن الاستغناء عنها إذا لم نحتج إلى الخطاب فنقول: رويدَ زيداً، من غير (كاف) كما نقول: يا فلانُ في نداء من هو مقبل علينا، أو حين يكون المخاطب قريباً منا فنقول: يا فلانُ أنت تفعل، من غير حاجة إلى ما يدلّ على الخطاب مادام المخاطبُ مقبلاً منصتاً لما نقول.

وكذا في نحو قول العرب: هاءَ وهاءَكَ، من غير كاف وبها والمعنى: تناول، فنزيد هاءَ للخطاب في موضع، ولا نزيدها في موضع آخر، ومثل ذلك: حيهل وحيهلك، بمعنى: أقبل، أو: ائت، والكاف في: حيهلك لا موضع لها من الإعراب، لأنّها ليست ضميراً دلاً على المأمورين أو المنهيين، لأنَّ هؤلاء فاعلون في المعنى والكاف لا تصلح أن تكون فاعلاً.

الكاف في: رويدك وأشباهها

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وينبغي لمن زعم أنهنَّ أسماءً أن يزعم أنَّ كاف (ذاك) اسم، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أن يزعم أنّها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول: ذاك نفسك زيدٌ، إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول: إنْ كانت مجرورة ذاك نفسك زيدٌ، وينبغي أن يقول: إنّ تاء (أنت) اسم؛ وإنّما تاء أنت بمنزلة الكاف.

ومـمّا يدلُّك على أنّه ليس باسم قول العرب: أرأيتك فلاناً ما حاله، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تُلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك: يا زيدٌ، ولحاق الكاف كقولك: يازيد، لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت، فإنّما جاءت الكاف في أرأيت والنداءُ في هذا الموضع توكيداً، وما يجيء في الكلام توكيداً لو طُرح كان مستغنىً عنه، كثير.

وحدّثنا من لا نتهم أنّه سمع من العرب من يقول: رويد نفسه، جعله مصدراً كقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [من سورة محمد: 4]، وكقوله: عذيرَ الحيّ) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 245.

أقول:

أوّلاً: يؤكّد سيبويه أنَّ الكاف في اسم الفعل حرفٌ لا موضع له من الإعراب بالآتي:

أوّلاً: لو كانت الكاف اسماً في (رويدك) ونحوها، لكان الكاف في (ذاك) و(ذلك) اسماً له محلّ من الإعراب، ولا يوجد أحد يقول بذلك.

ثانياً: ولو كانت الكاف اسماً لأمكن عدّ التاء في (أنت) اسماً، وهي حرف لا غير بمنزلة الكاف في (رويدك).

ثالثاً: ولو كانت الكاف اسماً لامكن عدّها كذلك في نحو قولك: أرايتك محمداً ما فعل؟ والحقيقة أنَّ الدال على الاسم هو الضمير (التاء)، والمفعول (محمداً)، ولك أن تقول: أرأيت محمداً؟ فنحذف الكاف، إذا كان المخاطب مقبلاً علينا منصتاً إلينا.

ثانياً: يرى سيبويه أنّه سُمع من العرب من يقول: رويد نفسه، بإضافة (رويد) إلى ما بعده على أساس أنّه مصدر لا اسم فعل كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [من سورة محمد: 4]، فالفاء في (فضرب) رابطة لجواب الشرط و(ضرب) منصوب على المصدرية (مفعول مطلق) بفعل مقدّر، والتقدير: فاضربوا الرقاب وقت ملاقاتكم العدو، والمصدر (ضرب) غير عامل في (إذا)؛ لأنّه مؤكد لعامله، ومثل هذا قول ذي الأصبع العدواني (ت 22ق.هـ) [1]:

عذيرَ الحيِّ من عَدوا ... نَ كانوا حيّة الأرضِ

بنصب المصدر (عذير) أراد: هات عذر الحي فيما فعل بعضهم ببعض، ذلك أنّهم تعادوا وتباغضوا بعد أن كانوا حية الأرض، أيّ أشدّ الناس يخافهم الآخرون بمنزلة الحية، التي يحذرها كلّ إنسان.

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات السيرافي، 1/ 298-299.

موازنة بين كاف (رويدك) والكاف في (هلمَّ لك)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ونظيرُ الكاف في رويد في المعنى لا في اللفظ: لك التي تجيء بعد هلمَّ، في قولك: هَلُمَّ لك، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكافي التي في رويد وأشباهها، كأنّه قال: هَلُمَّ، ثمّ قال: إرادتي بهذا لك، فهو بمنزلة سقياً لك، وإنْ شئت قلت: هَلُمَّ لي، بمنزلة هاتِ لي، وهَلُمَّ ذاك (لك)، بمنزل أُذنِ ذاك منك) [1].

أقول:

أوّلاً: الكاف في (رويدك) كاف خطاب يستغنى عنها حين يكون المخاطب مقبلاً علينا منصتاً لكلامنا، وكذا الكاف بعد اسم الفعل (هَلُمَّ) في نحو قولك: هَلُمَّ لك، وذكر هذه الكاف لبيان المخاطب وقد جئ بها بعد تمام الكلام، واستغناؤه عنها إذ يكفي أن يقال: هَلُمَّ، فالمعنى تام، قال تعالى: ﴿وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَا﴾ [من سورة الأحزاب: 18]، بمعنى: تعالوا أو احضروا.

وهَلُمَّ لك عند سيبويه بمنزلة: سقياً لك، لأنَّ (سقياً) غير محتاج إلى (لك) وذكرها من باب التوكيد، و(لك) في: هَلُمَّ لك، وسقياً لك، عبارة فيها حرف جرّ، واسم مجرور، وبذلك تختلف عن الكاف في (رويدك)، إذ أن الكاف في (رويدك) حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب، وفي: هَلُمَّ لك، وسقياً لك، لها محلّ من الإعراب هو الجرّ بحرف الجرّ.

ثانياً: ويرى سيبويه أنَّ (هَلُمَّ لي) بمنزلة: (هات لي)، و(هَلُمَّ ذاك لك)، بمنزلة: أُذنْ ذاك منك، وزيادة (لك) و(لي) بعد اسم الفعل المأمور به تأتي لتبيين نوع المخاطب أو المتكلّم، مع ملاحظة أنَّ في (هَلُمَّ لك) أو (هَلُمَّ لي) ضميران: ضمير مستتر وجوباً هو فاعل (هَلُمَّ)، وضمير مجرور باللام.

---

(1) سيبويه: 1/ 246.

العطف على فاعل اسم الفعل المأمور به، أو توكيده معنوياً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمر في النية وما يكون صفة له في النية، كما تقول في المظهر. أمّا المعطوف فقولك: رويدكم أنتم وعبدُ الله، كأنّك قلت: افعلوا انتم وعبدُ الله، لأنّ المضمر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمر الذي يبيّن علامته في الفعل، فإن قلت: رويدكم وعبدُالله، فهو أيضاً رفعٌ وفيه قُبحٌ، لأنك لو قلت: اذهب وعبدالله كان فيه قُبحٌ، فإذا قلت: اذهب أنت وعبدالله، حَسَنَ، ومثل ذلك في القرآن: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾ [من سورة المائدة: 24] ، ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [من سورة الأعراف: 19].

وتقول: رويدكم أنتم أنفسكم، فيحسنُ الكلام، كأنّك قلت: افعلوا أنت أنفسكم فإن قلت: رويدكم أنفسكم، رفعت وفيها قُبحٌ، لأنّ قولك: افعلوا أنفسكم فيها قُبحٌ، فإذا قلت: أنتم أنفسكم حَسَنَ الكلام.

وتقول: رويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، كلّ حَسَنٌ لأنّه يحسن في المضمر الذي له علامة في الفعل ألا ترى أنّك تقول: قوموا أجمعون، وقوموا أنتم أجمعون.

وكذلك: رويد إذا لم تلحق فيها الكاف، تجري هذا المجرى، وكذلك الحروف التي هي أسماء للفعل جميعاً، تجري هذا المجرى، لحقتها الكاف أو لم تلحقها، إلاّ أنّ هَلُمَّ إذا لحقتها لك، فإنْ شئت حملت أجمعين ونفسك على الكاف المجرورة، فتقول: هَلُمَّ لكم أجمعين وهلك لكم أنفسكم، ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم، لأنّك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسك ولكم أجمعين، ولا يجوز أنْ تقول: هذا لك وأخيك، وإنْ شئت حملت المعطوف والصّفة عل الضمير المرفوع في النية، فتقول: هَلُمَّ لك أنت وأخوك، وهَلُمَّ لكم أجمعون، كأنّك قلت: تعالوا أنتم أجمعون، وتعال أنت وأخوك، فإن لم تُلْحِق لك جرى مجرى رُوَيْدَ) [1].

---

(1) سيبويه: 1/ 247-248.

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- يجري مجرى المضمر الذي يبيّن علامته في الفعل: أيّ أنَّ الضمير الظاهر في الفعل يجري مجرى الضمير المستتر في العطف عليه، أو توكيده توكيداً معنوياً.

ثانياً: ويمكن بيان أحكام ما يمكن أن يعطف على فاعل اسم الفعل المضمر فيه وجوباً أو توكيده توكيداً معنوياً وما يشابهه من تراكيب أمرية أخرى بالمخطط الآتي:

التركيب	وصفه	ما يشابهه
رويدكم أنتم وعبدُالله	أنتم (ضمير فصل) للضمير المستكن في اسم الفعل (رويدكم)، وعبدُالله معطوف عليه، بعد فصله، ومن المعلوم أنّه لا يجو العطف على الضمير المرفوع المستتر إلاّ بعد فصله بضمير منفصل، وهذه القاعدة تجري على الضمير المستتر في فعل الأمر، أو في (اسم الفعل) الدال على الأمر.	افعلوا أنتم وعبدالله ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [من سورة المائدة: 24] ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [من سورة البقرة: 35، والأعراف: 19].
رويدكم وعبدُالله	عطف (عبدالله) على ضمير الرفع المستتر في اسم الفعل من غير فصله بضمير منفصل، وهو (قبيح) عند سيبويه	افعلوا وعبدُالله
رويدكم أنتم أنفسُكم	توكيد ضمير الرفع المستتر في (رويد) توكيداً معنوياً بـ (أنفسكم) بعد فصله بضمير منفصل هو (أنتم)	افعلوا أنتم أنفسُكم.
رويدكم أنفسُكم	توكيد من غير فصل، وهو (قبيح) عند سيبويه	افعلوا أنفسُكم.
رويدكم أجمعون رويدكم أنتم أجمعون	كذلك وقد حَسَنٌ هذا التوكيد من غير حاجة إلى ضمير فصل لأنَّ التوكيد بغير النفس والعين، فيكون بفاصل، وبعدمه على السواء	قوموا أجمعون قوموا أنتم أجمعون

ما يشابهه	وصفه	التركيب
	توكيد الضمير المستتر في هَلُمَّ بـ (أجمعون) و(أنفسُكم)	هَلُمَّ لكم أجمعون هَلُمَّ لكم أنفسُكم
	حمل (أجمعين) على الضمير المجرور في (لكم)، فالتوكيد للضمير المجرور وليس لضمير الرفع المستتر في (هَلُمَّ)، وكذا الأمر في (أنفسِكم) بالجر.	هَلُمَّ لكم أجمعين هَلُمَّ لكم أنفسِكم

أسماء الأفعال المنقولة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل، نحو رويد وحيهل، ومجراهن واحد، وموضعهن من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي.

وإنّما استوت هي ورويد وما أشبه رويد كما استوى المفرد والمضاف إذا كانا اسمَين، نحو عبدالله وزيدٍ، مجراهما في العربية سواء.

ومنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما يتعدّى المنهي إلى المنهي عنه، ومنها ما لا يتعدّى المأمور ولا المنهيّ.

فأمّا ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به فهو قولك: عليك زيداً، ودونك زيداً، وعندك زيداً، تأمُرُه به، حدثنا بذلك أبو الخطاب.

وأمّا ما تعدّى المنهي إلى منهي عنه فقولك: حذرك زيداً، وحذرك زيداً، سمعناهما من العرب.

وأمّا ما لا يتعدّى المأمور ولا المنهي فقولك: مكانك، و(بعدك)، إذا قلت: تأخر أو حذّرته شيئاً خلفه، وكذلك (عندك)، إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم، وكذلك: (فَرَطَك) إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم، ومثلها (أمامك) إذا كنت تحذره أن تُبصِّره شيئاً، و(إليك) إذا قلت: تنح، و(وراءك) إذا قلت: أفطن لما خلفك)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- سُمّي الفعل فيه بأسماء مضافة: يريد: أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور.

(1) سيبويه: 1/ 248-249.

ثانياً: أسماء الأفعال من حيث أصولها إمّا موضوعة وتسمى (مرتجلة) وهي التي وضعت في اللغة من أول أمرها أسماء أفعال، وأكثرها سماعي في اللغة لا ارتباط له بأصل اسمّي، أو فعلي، أو غيرها.

أمّا القياسي منها فهو قليل إذ يصاغ من الفعل الثلاثي المتصرف التام على صيغة (فعالِ) كـ (حذارِ) و(نزالِ).

أمّا أسماء الأفعال المنقولة فيقصد بها ما استعملت في الأصل في غير الدلالة على اسم الفعل ثمّ نقلت إليه، والنقل إمّا أنَّ يكون عن جار ومجرور نحو: عليك، وعليكم، وإليك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ [من سورة المائدة: 105]، فـ (عليكم) اسم فعل أمر بمعنى: الزموا، وأنفسكم مفعول به لاسم الفعل، وفيه ضمير فاعل مستتر وجوباً، ومن ذلك (إليك) بمعنى: تنحَّ أو عن ظرف مكان نحو: أمامك، ومكانك، وبعدك، وعندك.

بمعنى: تقدم، واثبت، أو تأخر، وإذا كنت تحذر المخاطب من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم.

ومـمًّا مثل به سيبويه أيضاً: (فرطك) بمعنى (عندك)، أو: افطن لما خلفك.

ومـمًّا جاء منقولاً عن الظرف المكاني قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡ﴾ [من سورة يونس: 28]، ومنه: ﴿قِيلَ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا﴾ [من سورة الحديد: 13]، فـ (وراءكم) اسم فعل بمعنى ارجعوا، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل، والتقدير: ارجعوا ارجعوا.

ومن المعربين من ينصب (وراء) هنا على الظرفية المكانية ويعلقه بارجعوا[1]، ونرى أنَّ الظرفية مستفادة أصلاً من إطلاق فعل الأمر (ارجعوا)، لأنَّ الرجوع لا يكون إلاّ إلى الوراء.

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 3/ 891.

ومن المنقول عن المصدر (رويد) بمعنى: اترك، وبله: بمعنى اترك أيضاً، وهما مبنيان، فإذا أعربا وليهما اسم مجرور، وكانا مصدرين بدلين من فعلهما وما بعدهما مضاف إليه.

ثالثاً: وأسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور أسماء غير مفردة كما هو شأن أسماء الأفعال المرتجلة التي تأتي مفردة أي كلمة واحدة كـ: صَهْ، ومَهْ، وهيهات، وشتّان، أفّ، وغير ذلك.

وأسماء الأفعال الدالة على الأمر أو النهي والمنقولة عن غيرها، منها ما هو متعدٍّ، ومنها ما لا يتعدّى، فممّا دلّ على الأمر وتعدّى المأمور إلى مأمور به قولك:

عليك نفسَك، أيّ: ألزم.

ودونكَ الكتابَ، بمعنى: خذْ.

ومـمًّا دلّ على النهي (وتعدّى المنهي إلى منهي عنه) مثال سيبويه:

حذرك زيداً، وحذارك زيداً.

وقد أُعترض على سيبويه في هذا المثال، لأنّه أمر بمعنى (احذر) وليس نهياً، وقد انتصر السيرافي لسيبويه فذكر أنَّ هناك ألفاظاً من ألفاظ الأمر الأكثر فيها وعلى عادة كلام الجمهور أن يقال فيها: نهي وإنْ كانت بلفظ الأمر، كقولك: تجنب، واحذر، وابعد، فإنّما يقال: نهاه عنه[1].

استعمال اسم الفعل لأمر الغائب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(حدثنا أبو الخطاب أنّه سمع من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إليّ، كأنّه قيل له: تنحّ، فقال: اتنحى، ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك، دوني ولا عليّ، هذا النحو، إنّما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس له قوة الفعل فتقاس.

واعلم أنَّ هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات، وفيما قَبُحَ فيها وحَسُنَ، لأنَّ الفاعل المأمور والفاعل المنهي في هذا الباب مضمران في النية.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، 2/ 150.

ولا يجوز أن تقول: رويده زيداً ودونه عمر وأنت تريد غير المخاطب، لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه، وحدثني من سمعه أنّ بعضهم قال: عليه رجلاً ليسنى، وهذا قليل شبهوه بالفعل.

أقول:

أوّلاً: أسماء الأفعال المنقولة الأمرية عن الجار والمجرور تختلف في الاستعمال عن أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف المكاني.

فما ينقل عن الجار والمجرور كـ (إليك عني) بمعنى: تنح، يجوز فيه أن يستعمل للمتكلم، تقول: إليّ، على معنى أنّه قيل للمتكلم: تنح، فقال: اتنحى.

ولا يجوز ذلك في الأسماء المنقولة عن الظرف كـ (دونك الكتاب) بمعنى: خذ، فلا يقال فيه: دوني للمتكلم، لأنّ أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف تستعمل على صيغة واحدة هي صيغة الخطاب.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى أنّ أسماء الأفعال المنقولة عن المصدر كـ (رويدك) لا يجوز فيها خطاب الغائب، لا يقال: رويده زيداً، ويجري هذا على ما نقل عن الظروف، فلا يقال: دونه محمداً.

فهذه الأسماء لا تستعمل إلا للخطاب، وليس لها قوة فعل الأمر المحض الذي يستعل للمخاطب من غير حرف يسبقه، نحو: قم يا محمدُ، وبحرف إذا استعمل للغائب، نحو: لتقم يا محمدُ.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنّه سمع بعضهم استعمل اسم الفعل المنقول لأمر الغائب، ومثل له بـ (عليه رجلاً ليسنى)، وأمر الغائب باسم الفعل قليل لا يعتدّ به، أو يقاس عليه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يجوز أن تقول: عليكم أنفسكم، وأجمعين، فتحمله على المضمر المجرور الذي ذكرته للمخاطب، كما حملته على لك حين ذكرتها بعد هَلُمّ، ولم تحمله على المضمر الفاعل في النية، فجاز ذلك.

ويدُلك على أنّك إذا قلت: عليكم فقد أضمرت فاعلاً في النية، وإنّما الكاف للمخاطبة، قولك: عليّ زيداً، وإنّما أدخلت الياء على مثل قولك للمأمور: أوْلني زيداً، فلو قلت: أنت نفسك لم يكن إلاّ رفعاً، ولو قال: أنا نفسي لم يكن إلاّ جراً، ألا ترى أنّ الياء والكاف إنّما جاءتا لتفصلا بين المأمور والآمر في المخاطبة، وإذا قال: عليك زيداً فكأنّه قال له: ائت زيداً، ألا ترى أنّ للمأمور اسمَين: اسماً للمخاطبة مجروراً، واسمه الفاعل المضمر في النية، كما كان له اسم مضمر في النية حين قلت: عليّ، فإذا قلت: عليك فله اسمان: مجرور ومرفوع، ولا يحسن أن تقول: عليك وأخيك، كما لا يحسن أن تقول: هَلُمَّ لك وأخيك.

وكذلك: حذرك، يدُلك على أنّ حذرك بمنزلة عليك، قولك: تحذيري زيداً، إذا أردت حذّرني زيداً، فالمصدر وغيره في هذا الباب سواء)[1].

أقول:

يكرر سيبويه ما جاء على ذكره في موضع سابق من جواز توكيد الضمير في اسم الفعل الذي فيه ضميران كـ (عليكم):

الأوّل: ضمير رفع وهو ضمير مضمر وجوباً في كلّ اسم فعل أمري.

والثاني: هو ضمير الخطاب، وهو ضمير مجرور.

فإذا أريد التوكيد في اسم الفعل هذا توكيداً معنوياً فهناك وجهان:

الأوّل: توكيد ضمير الرفع المضمر وجوباً فيه، بعد فصله بضمير رفع منفصل فنقول: عليكم أنتم أنفسُكم، وأجمعون.

والثاني: توكيد ضمير الخطاب وهو في محلّ جرّ، نقول:

عليكم أنفسكم، وعليكم أجمعين، بالجر.

(1) سيبويه: 1/ 250-251.

رويد: مصدراً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن جعل رويداً مصدراً، قال: رويَدك نفسِك، إذا أراد أنْ يحمل نفسك على الكاف، كما قال: عليك نفسك حين حمل الكلام على الكاف، وهي مثل: حذرك سواء، إذا جعلته مصدراً؛ لأنَّ الحذر مصدرٌ وهو مضاف إلى الكاف، فإن حملت نفسك على الكاف جررت، وإنْ حملته على المضمر في النية رفعت، وكذلك: رويدكم، إذا أردت الكاف تقول: رويدكم أجمعين.

وأمّا قول العرب: رويدكَ نفسَك، فإنّهم يجعلون النفس بمنزلة عبدالله إذا أمرت به، كأنّك قلت: رويدك عبدَالله، إذا أردت: أرود عبدَالله)[1].

أقول:

مرَّ القول فيما ذكره سيبويه هنا، وخلاصة أنّه إذا أريد بـ (رويدك) المصدرية، وجب إضافته إلى ما بعده، ويكون معرباً لا مبنياً كما هو حاله إذا كان اسم فعل أمر، ويكون فيه ضميران:

الأوّل: ضمير فاعل مستكن فيه.

والثاني: ضمير جرّ مضاف إليه.

فإذا أريد توكيده توكيداً معنوياً جاز لنا وجهان: فإمّا حمل لفظ التوكيد (النفس أو العين) على ضمير الرفع المستكن في المصدر، فنقول: رويدك أنت نفسُكَ.

وإمّا حمل لفظ التوكيد إلى الضمير المجرور بالإضافة فنقول: ورديك نفسِكَ،

أمّا: رويدك نفسَكَ، بنصب (نفسك) فهو على المفعول به لاسم الفعل (رويدك) بمنزلة: (رويدك زيداً) أيّ: أمهل زيداً.

---

(1) نفسه، 1/ 251.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا حيهلك وهاءَك وأخواتها، فليس فيها إلاّ ما ذكرنا، لأنهنّ لم يُجعلْنَ مصادر.

واعلم أنّ ناسا من العرب يجعلون هَلُـمّ بمنزلـة الأمثلـة الـتي أخـذت مـن الفعـل، يقولون: هَلُمّ وهَلُمّي وهَلُمّا وهَلُمّوا.

واعلم أنّك لا تقول: دوني، كما قلت: عليّ، لأنّه لليس كلّ فعل يجيء بمنزلة أولني قد تعدّى إلى مفعولين، فإنّما عليّ بمنزلة أولني، ودونك بمنزلة خذ، لا تقول: آخذني درهمـاً ولا خذني درهماً.

واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عليه زيداً، تريد به الأمر، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: ليضرب زيداً، لأنّ عليه ليس من الفعل، وكذلك حذره زيداً قبيحة، لأنّها ليست من أمثلة الفعل، فإنّما جاء تحذيري زيداً لأنّ المصدر يتصرف مع الفعل، فيـصير حـذرك في موضع احذر، وتحذيري في موضع حذّرني؛ فالمصدر أبداً في موضع فعله، ودونـك لم يُؤخَـذ من فعل، ولا عندك، فإنّما ينتهى فيها حيث انتهت العرب) [(1)].

أقول:

أوّلاً: لا موضع من الإعراب للكاف في (حيهلك) وأخواتها لكونها حرف خطاب.

ثانياً: فرّق سيبويه بين الكاف في: حيهلك، ورويدك، فكاف رويدك لها وجهـان فقـد تكون للخطاب كما هو شأن الكاف في حيهلـك، وقـد تكـون في موضـع جـرّ كالكـاف في: عليك، وحذرك.

ثالثاً: لا يجوز أن تقول آمراً: (دوني) كما تقول: (عليّ) لأنّ (دوني) لا تكون بمعنى: (أولني) وعليّ تكون بهذا المعنى، ثمّ أنّ (دونك) بمعنـى: خـذ، ولا يجـوز أن تقـول: خـذني زيداً.

رابعاً: ولا يجوز على رأي سيبويه أن تقول: عليه زيداً، تريـد بـ (عليـه) اسـم فعـل أمر، لأنّ عليه ليس من الفعل في شيء، وقد اعترض بعضهم على سيبويه بنحو قولـه تعـالى: ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [من سورة البقرة: 158]، بجعـل (عليـه) اسـم فعـل

(1) سيبويه: 2/ 251-252.

أمر، وعندنا أنّه جار ومجرور متعلقان بخبر (لا) النافية للجنس، ومثل هذا قول الرسول ﷺ (ومن لم يستطع فعليه بالصوم)[1].

فقيل إنّ (عليه) اسم فعل أمر وفاعله مستتر فيه، والصوم مفعول به والباء زائدة.

وعندنا أنّ (عليه) خبر مقدم والصوم مبتدأ مؤخّر والباء زائدة[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك، لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أنْ تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل ثمّ تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل، لأنّه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى: يفعل)[3].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى: يفعل، يريد: اسم الفاعل.

ثانياً: رأى سيبويه وتابعه البصريون والفراء من الكوفيين عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، لا يجوز نحو: زيداً عليك، ولا: خالداً عندك، و: محمداً دونك، وأجاز الكوفيون ذلك محتجين بنحو قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [من سورة النساء: 24]، والتقدير هم: ألزموا كتاب الله، فنصب (كتاب الله) بـ (عليكم).

وأسماء الأفعال عند هؤلاء قامت مقام الفعل، والفعل يجوز تقديم المفعول عليه، وظاهر كلام سيبويه عدم جواز ذلك، لأنّ أسماء الأفعال فرع عن الفعل على العمل، وقد عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألاّ تتصرف تصرُّفَهُ بتقديم معمولاتها عليه.

---

(1) ينظر: البخاري: كتاب الصوم، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة، رقم الحديث (1806).

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 191.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 28).

وعندهم أنَّ (كتاب الله) ليس منصوباً بـ (عليكم) وإنّما هو منصوب لأنّه مصدر والعامل فيه مقدّر، والتقدير: كتب كتاباً عليكم[1].

ومن الواضح أنَّ سيبويه لا يمنع من أن يقال: زيداً عليكم، لكن بنصب (زيداً) بفعل مقدّر ثمّ نذكر عليك بعد ذلك.

والخلاصة أنَّ أسماء الأفعال لها أحكام خاصة جاء سيبويه على ذكرها عبر ما مضى من صفحات، ومن هذه الأحكام نذكر الآتي:

1- أنّها أسماء سُمّيت بها الأفعال، وليس أفعالاً دالّة على الحدث والزمان.

2- أنَّ فاعلها إذا كان ضميراً، كان منفرداً مذكراً على كلّ حال.

3- أنَّ منصوبها لا يتقدم عليها.

4- أنَّ الفعل لا ينصب في جوابها لا يقال: نزالِ فنكرمك، وقد أجاز ذلك بعض النحاة[2].

5- أنَّ غالباً لا يؤمر بها.

6- الكاف في بعضها حرف خطاب لا محل له من الإعراب.

7- يجوز العطف عليها، وتوكيد فاعلها توكيداً معنوياً بالأحكام التي تعتمد في العطف على الضمير المستتر وجوباً في فعل الأمر.

8- هذه الأسماء إمّا مرتجلة وإمّا منقولة عن غيرها.

9- أنَّ أكثرها دال على الأمر، ويليها ما يدلّ على الماضي، وأقلّها في اللغة استعمالاً ما دلّ على المضارع.

---

(1) ينظر: العكبري: التبيان، 1/ 174-175، والمرادي: الجنى الداني، ص 87، والأشموني، 3/ 207.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، 3/ 47، وابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 485.

إضمار الأفعال في الإغراء والتحذير ونحوهما

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنَّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أيّ أوقع عملك بزيد، أو رأيت رجلاً يقول: اضرب شر الناس، فقلت: زيداً، أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه فقلت: حديثك، أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه.

وأمّا النهي فإنّه التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَ الصبيَ، وإنّما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبي، وإنْ شاء اظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيداً، واشتم عمراً، ولا توطئ الصبي، واحذر الجدار، ولا تقرب الأسد، ومنه أيضاً قوله: الطريق الطريق، إنْ شاء قال: خل الطريق، أو تنح عن الطريق، قال جرير:

خَلِّ الطريقَ لمن يَبْنِي المَنارَ به   وابرز ببرزة حيث اضطرك القدرُ

ولا يجوز أن تضمر تنح عن الطريق، لأنَّ الجار لا يضمر، وذلك أنَّ المجرور داخل في الجار غير منفصل، فصار كأنّه شيء من الاسم أنّه معاقب للتنوين، ولكنّك إنْ أضمرت أضمرت ما هو في معناه ممّا يصل بغير حرف إضافة، كما فعلت فيما مضى)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- التحذير: هو من مصطلحات سيبويه ويُراد به: دعوة المخاطب أو تنبيهه إلى أمر مكروه ليتجنبه عملاً أو اتصافاً به، وهذا الأسلوب خاص بالمخاطب فقط، لأنّه أمر،

---

(1) سيبويه: 1/ 253-254.

وقد يكون للمتكلم، وشذّ أن يكون للغائب[1]، ويقابله مصطلح (الإغراء)، وقد صارا باباً واحداً لا يخلو منه كتاب في النحو.

ثانياً: والحذف باب واسع في اللغة العربية، يدلّ على مرونتها وتصرفها على مستوى المفردة أو التركيب المفيد، إذ تمنح هذه اللغة مستعملها إمكانيات واسعة من التصرف بالتراكيب تصرفاً أفقياً أو عمودياً، حذفاً، أو تقديماً، أو تأخيراً لمكونات التراكيب على وفق ما يقتضيه المقام والسياق الذي تجري فيه عملية التواصل، أو الاتصال.

والحذف أيضاً مظهر من مظاهر الإيجاز في الحملة العربية، لأنّه قائم على حذف مكون من مكوناتها الاسُمّية أو الفعلية، أو الحرفية، وفقاً لمقتضيات صناعية نحوية، أو مقتضيات مقامية سياقية، أو أسلوبية إيقاعية.

ثالثاً: ومن أنماط الحذف التي يشير إليها سيبويه هنا الآتي:

1- حذف الفعل جوازاً أيّ يجوز لك إظهاره أو حذفه وقد مثل سيبويه له بقوله: زيداً، ثمّ ذكر سياق ذلك الحذف ومقامه فقال، (وذلك أنّك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم، أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله) فحذفت الفعل، والأصل قبل الحذف: اضرب زيداً. وكذلك قولك: حديثك، بنصبه على المفعول به لفعل محذوف جوازاً وهذا في مقام رجل كان يحدث حديثاً فقطعته، أتي: أكمل حديثك. وكذا قولك لرجل قادم من سفر: خير مقدم، أيّ قدمت خير مقدم.

2- حذف الفعل وجوباً وذلك في باب التحذير بتكرير المحذر منه أو بـ (إياك) كقولك: الأسدَ الأسدَ، فالأسد مفعول به لفعل محذوف وجوباً على التحذير تقديرهُ: احذر، أو باعد، والأسد الثاني مفعول به لفعل محذوف وجوباً على التحذير، والتوكيد توكيد لفظي جملي.

وما مثل به سيبويه: الجدارَ الجدارَ بالنهي عن الاقتراب منه.

---

(1) ينظر: الوراق: علل النحو، ص 489.

ويبدو من كلام سيبويه جواز إظهار الفعل في التحذير، والرأي المعروف عند النحاة أنَّ التحذير المتكرر فيه اللفظ يكون الحذف فيه واجباً، أمّا قولك: الجدار، أو: الأسد بالإفراد، فالحذف جائز لا واجب.

3- ومن الحذف الواجب في التحذير ممَّا لم يذكره سيبويه هنا التحذير بـ (إياك) نحو: إياك الكذبَ، وإياك والكذبَ، وإياك أن تكذبَ، وإياك من الكذبَ، ولك تكرير (إياك)، ولا يحسن إظهار الفعل الناصب لـ (إياك) مطلقاً.

ومـمَّا يستشهد به سيبويه لما يجوز فيه إظهار الفعل قول جرير (ت 28هـ)[1]:

خَلِّ الطريقَ لمن يَبْنِي المَنارَ به ... وابرزْ ببرزةَ حيثُ اضطَّرك القدرُ

يخاطب احدهم بأن يخلي طريق المعالي والشرف لمن يصونه بأفعاله الحميدة والكبيرة، وبرزة: أم المهجو.

والشاهد فيه: إظهار الفعل (خلّ) قبل مفعوله (الطريقَ)، ويجوز حذفه.

رابعاً: منع سيبويه حذف الفعل في (الطريق) لأنَّ الجار لا يضمر إذا أُريدَ بالفعل (خلِّ) ونحوه معنى: (تنحَّ)، لأنَّ هذا الفعل متعدّ بحرف الجرّ (عن) الذي لا غنى عن ذكره لأنَّ المجرور وهو (الطريق) لا ينفصل عن العامل في الجرّ، فالجار والمجرور كالجزء الواحد.

ممَّا لا يجوز فيه الحذف بعد الأمر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: زيدٌ، وأنت تريد أن تقول: ليضرب زيدٌ، أو ليضرب زيدٌ إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً، ولا يجوز: زيدٌ عمراً، إذا كنت لا تخاطب زيداً، إذا أردت ليضرب زيدٌ عمراً، وأنت تخاطبني، فإنّما تريد أن أبلغه أنا عنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيدٌ وعمروٌ غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك

---

(1) ديوانه: ص 284.

لا يجوز زيداً، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً، لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامع الشاهد إذا قلت: زيداً، أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يُؤخَذْ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا عليه زيداً، لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل، وكرهوا هذا في الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطِب المأمور، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبه عليك ورويد بالفعل)[1].

أقول:

لا يجوز عند سيبويه حذف العامل في السياقات الآتية:

1- قولك: (زيدٌ) بالرفع، وأنت تريد به نائب فاعل في نحو: لِيُكرمْ زيدٌ، أو فاعلاً في نحو: لِيَكرمْ زيدٌ.

2- قولك (زيداً) بالنصب وأنت تريد: لِيَكرمْ عمرو زيداً., وذلك في سياق الحديث عن غائبين هما: عمرو وزيداً، والكلام في معرض الخطاب لأنَّ فعل الغائب لا يجوز حذفه، لأنَّ حذفه يشكل ويلبس.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب ومـمَّن يوثق به، يَزْعُمُ أنَّه سمعها من العرب، من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: (اللهم ضَبُعا وذئباً) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنُون قالوا: اللهم أجمع أو أجعل فيها ضَبَعاً وذئباً، وكلهم يفسّر ما ينوى، وإنَّما سهل تفسيره عندهم لأنَّ المضمر قد استُعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار.

حدثنا أبو الخطاب أنَّه سمع بعض العرب وقيل له: لم أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيانَ بأبي، كأنَّه حذر أن يُلام فقال: لُمِ الصبيانَ)[2].

---

(1) سيبويه: 1/ 254-255.

(2) سيبويه: 1/ 255.

أقول:

مـمّا يحذف منه الفعل قولهم: اللهم ضَبُعاً وذئباً، بنصب ضَبُعاً وذئباً بفعـل محـذوف للدعاء والتقدير: اللهم أجمع على غنم المدعو عليه الضبع والذئب، وقـد يكـون دعـاء لـه لا عليه (لأنَّ الضبعَ والذئبَ إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم)[1].

ومن ذلك: اللهم علماً ورزقاً، أيّ: هب لي علماً ورزقاً[2].

ومـمّا نقله سيبويه عن أبي الخطاب عبد الحميد بـن المجيـد (الأخفـش الأكـبر) (ت 177هـ) الصبيانَ بنصبه بفعل مضمر تقديره: لُم الصبيانَ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدثنا من يوثق به أنَّ بعض العرب قيل له: أمّا بمكـان كـذا وكـذا وَجْـذٌ؟ وهـو موضع يمسك الماء، فقال: بلى، وجاذاً، أيّ فاعرف بها وجاذاً، ومن ذلك قول الشاعر، وهو المسكين:

أخـاكَ أخـاكَ إنّ مـن لا أخـاً لـه كـساعٍ إلى الهيجـا بغـير سـلاحِ

كأنّه يريد: الزم أخاك.

ومن ذلك قولك: زيداً وعمراً، كأنّك تريد: اضرب زيداً وعمراً، كمـا قلـت: زيـداً وعمراً رأيتُ.

ومنه قول العرب: (أمْرَ مبكياتك لا أمر مضحاتك) و(الظبـاءَ علـى البقـر) يقـول: عليك أمر مبكياتك، وخلّ الظباءَ على البقر[3].

(1) السيرافي: الشرح، 2/ 154.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 591.

(3) سيبويه: 1/ 256.

أقول:

يعرض سيبويه لشواهد وأمثلة من أقوال العرب وأشعارهم لبيان أوجه حذف الفاعل، ومنها ما هو جائز فيه الحذف، ومنه ما هو واجب ومنها قول مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر المتوفى سنة (89هـ).

والشاهد فيه إضمار الفعل (الزم) قبل: أخاك، وهو مفعوله منصوب وعلامة نصبه الألف، والإضمار هنا واجب لتكرير المغري به (أخاك)، ومن ذلك قولهم: أمْرَ مبكياتك، بحذف الفعل جوازاً والتقدير: اتبع أمر الذي ينصحك، وإنْ كان مراً عليك، ولا تتبع أمر من يشير عليك بما ترغب[1]، ومنه قولهم في المثل: الظباءَ على البقر، أيّ: خلِّ الظباء، والبقر كناية عن النساء، وكان الرجل في الجاهلية إذا قال ذلك لامرأته بانت منه، وكان طلاقاً.

والمثل يضرب عند انقطاع ما بين الاثنين من القرابة والصداقة[2].

---

(1) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال، 1/ 30.

(2) ينظر: نفسه، 1/ 444.

حذف الفعل في غير الأمر والنهي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يُضمر فيه الفعلُ المستعملُ إظهارُه في غير الأمر والنهي وذلك قولك: إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاجّ، قاصداً في هيئة الحاجّ، فقلت: مكة وربِّ الكعبة، حيث زَكِنتَ أنّه يريد مكة، كأنّك قلت: يريد مكة والله.

ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنّك أخبرت بهذه الصّفة عنه أنّه كان فيها أمس، فقلت: مكة والله، أيّ أراد مكة إذ ذاك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [من سورة البقرة: 135]، أيّ بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنّه قيل له: اتبعوا، حين قيل لهم: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [من سورة البقرة: 135].

أو رأيت رجلاً يسدّد سهماً قِبلَ القرطاس فقلت: القرطاسَ والله، أيّ يصيب القرطاسَ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أيّ أصاب القرطاسَ.

ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيدٌ فكّبروا قلت: الهلالَ وربِّ الكعبة، أيّ أبصروا الهلال، ورأيت ضرباً فقلت على وجه التفاؤل: عبدالله، أيّ يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون.

ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيداً، تريد: اضرب زيداً، أو أتضرب زيداً.

ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنّه قد أتى أمراً قد فعله فتقول: أكل هذا بخلاً أيّ أتفعَلُ كلّ هذا بخلاً، وإنْ شئت رفعته فلم تحمله على الفعل، ولكنّك تجعله مبتدأ.

وإنّما أضمرت الفعل ها هنا وأنت تخاطب لأنّ المخاطب المخبر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المخبر عنه، وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل، كأنّك قلت:

قُلْ له ليضرب زيداً، أو قُلْ له: اضرب زيداً، أو مُرهُ أن يضرب زيداً، فضعف عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمرٍ واحدٍ أن يضمر فيه فعلان لشيئين) [1].

أقول:

مـمَّا يضمر فيه الفعل في غير الأمر والنهي الآتي:

التركيب	وجه الإضمار فيه
مكة وربّ الكعبةِ	هو في سياقه الحالي منصوب بفعل مضمر والتقدير: يريد مكةَ، والإضـمار جائز لا واجب.
﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [من سورة البقرة: 135]	(ملّةَ) مفعول به لفعل محذوف والتقـدير: تتبـع ملّـة إبـراهيم، وقـد يكـون منصوباً على الإغراء، بتقدير: الزموا.
القرطاسَ واللهِ	أيّ: أصاب القرطـاس، وهـي الـصحيفة يكتـب فيهـا، أو كـلّ مـا ينـصب للنصال، الناقة الفتية، والدواب الأبيض.
الهلالَ وربِّ الكعبةِ	هو في سياقه ومقامه على تقدير: أبصروا الهلال.
عبدَاللهِ	أيّ: يقع بعبد الله، أو يكون بعبدالله والقول على وجه التفاؤل.
عبدَ اللهِ	إن رأيت أحداً يوقع فعلاً، وأخبرت أنـت عنـه بفعـل، علـى تقـدير: أكـرم عبدَاللهِ، أو: أتكرمُ عبدَ الله.
أكلَّ هذا بخلاً	على تقدير: أتفعلُ كلّ هذا بخلاً، ويجوز هنا رفع (كلُّ) على الابتداء.

والفعل المضمر في هذا كلّه ليس للغائب، وإنّما هو للمخاطـب، ولـو كـان للغائـب لاقتضى تقدير فعل ثانٍ دال على الغائب، ولا يجوز إضمار فعلين لشيئين، لأنَّ ذلـك مـدعاة للبس بين ما هو للغائب وما هو للمخاطب.

---

(1) سيبويه: 1/ 257-258.

حذف كان واسمها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يُضمرُ فيه الفعلُ المستعمل إظهارُه بعد حرف وذلك قولك: النـاسُ مُجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ، و: المرء مقتولٌ بما قتل به إنْ خنجراً فخنجرٌ وإنْ سيفاً فسيفٌ.

وإنْ شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجرٌ وإنْ كان شراً فشرٌ، ومن العرب من يقول: إنْ خنجراً فخنجراً، وإنْ خيراً فخيراً وإنْ شراً فشراً، كأنّه قال: إن كان الذي عمل خيراً جُزى خيراً، وإنْ كان شراً فجزى شراً، وإنْ كان الذي قتل به خنجراً، كان الذي يُقْتَلُ به خنجراً.

والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنّك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أنْ تقع بعدها الأسماء.

وإنّما أجازوا النصب حيث كان النصبُ فيما هو جوابه، لأنّه يُجزمُ كما يُجزم، ولأنّه لا يستقيم واحد منهما إلاّ بالآخر، فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإنْ لم يكن مثله في كلّ حالةٍ، كما يشبهون الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله ولا قريباً منه، قد ذكرنا ذلك فيما مضى وسنذكره أيضاً إنْ شاء الله) [1].

أقول:

في (الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ)، و: (المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجرٌ، وإنْ سيفاً فسيفٌ)، أربعة أوجه من الإعراب هي[2]:

الأوّل: نصب الاسمَين (خيراً / شراً) و(خنجراً / سيفاً) والتقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، وإنْ كان خنجراً ..

والثاني: رفع الاسمَين والتقدير: إنْ كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.

والثالث: رفع الاسم الأوّل ونصب الثاني، أيّ: إنْ كان عمل خيراً فخيراً.

(1) سيبويه: 1/ 259.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 15-16.

والرابع: نصب الاسم الأوّل ورفع الثاني، أيّ: إن عمل خيراً، فخيرٌ.

والرفع عند سيبويه أكثر وأحسن في الاسم الثاني، لأنَّ في دخول الفاء بيان للسببية، وربط للجواب بالشرط، ودخول الفاء على الأسماء الواقعة جواباً للشرط واجب.

وقد جعل ابن هشام (ت 761هـ) الوجه الثالث أضعفها[1].

موازنة بين إضمار الناصب أو الرافع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن، لأنّك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره، فكلما كثُر الإضمارُ كان أضعف.

وإنْ أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حَسَنٌ، وذلك قولك: إنْ خيرٌ فخيرٌ وإنْ خنجرٌ فخنجرٌ، كأنّه قال: إنْ كان معه خنجر حيث قتل فالذي يقتل به خنجرٌ، وإنْ كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يجزون به خيرٌ، ويجوز أنْ تجعل إنْ كان خيرٌ، على: إنْ وقع خيرٌ، كأنّه قال: إنْ كان خيرٌ فالذي يجزون به خيرٌ.

وزعم يونس أنَّ العرب تنشد هذا البيت لهدبة بن خشرم:

فـإنْ تَـكُ في أموالِنـا لا نَـضِقْ بهـا ذِراعـاً، وإنْ صَـبْرٌ فنَـصْبِرُ لِلـصَّبْرِ[2]

أقول:

إضمار الناصب عند سيبويه أحسن على تقدير: إنْ كان خيراً جزي خيراً، وفي هذا الإضمار يكون اسم (كان) مستكناً فيها، وهو متصل، لأنَّ إضمار الرافع يحتاج إلى الخبر، فيكون بمثابة إضمار شيئين، وكلما قلّ الإضمار كان أحسن ومع كون إضمار الرافع ضعيف جائز، وعليه قول هدبة بن الخشرم (ت 50هـ)[3]، أيّ وإنْ وقع فينا صبر، والصبر: الأمر الذي يجب الصبر عليه.

---

(1) ينظر: ابن هشام، 2/ 16.

(2) سيبويه: 1/ 260.

(3) ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 1/ 173، والمبرد: الكامل، 4/ 344.

إضمار كان مع اسمها

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها: إنْ لا حظيةٌ فلا ألِيّةٌ، أيّ أن لا تكن له في الناس حظيةٌ فاني غير أليةٍ، كأنها قالت في المعنى: إنْ كنت ممَّن لا يُحظى عنده فاني غير أليةٍ، ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلاّ نصباً إذا جعلت الحظية على التفسير الأوّل.

ومثلُ ذلك: قد مررتُ برجلٍ إنْ طويلاً وإنْ قصيراً، وأمرر بأيّهم أفضل إنْ زيداً وإنْ عمراً، وقد مررتُ برجل قبلُ إنْ زيداً وإنْ عمراً؛ لا يكون في هذا إلاّ النصبُ، لأنّه لا يجوز أن تحمل الطويل والقصير على غير الأوّل، ولا زيداً ولا عمراً، وأمّا إنْ حقٌّ وإنْ كذبٌ، فقد تستطيع أن تحمله على الأوّل، فتقول: إنْ كان فيه حقٌّ أو كان في كذبٌ، أو إنْ وقع حقٌّ أو باطلٌ، ولا يستقيم في ذا أنْ تريد غير الأوّل إذا ذكرته، ولا تستطيع أن تقول: إنْ كان فيه طويلٌ و كان فيه زيدٌ، ولا يجوز على إنْ وقع.

وقال ليلى الأخيلية:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مُطَرِّفٍ ... إنْ ظالماً أبداً وإنْ مظلومَا

وقال ابن همام السلولي:

وأحضرتُ عُذري عليه الشهـ ... ـدُ، إنْ عاذراً وإنْ تاركا

فنصبه لأنّه عني الأمير المخاطب، ولو قال؟: إنْ عاذرٌ لي وإنْ تاركٌ، يريد: إنْ كان لي في الناس عاذرٌ أو غيرُ عاذرٍ، جاز.

وقال النابغة الذبياني:

حَدِبَتْ عليَّ بطونُ ضِنَّةَ كلُّها ... إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوما)[1]

---

[1] سيبويه: 1/ 260-261.

أقول:

يعرض سيبويه في أغلب الأحيان لكثير من الشواهد والأمثلة لبيان ما يريد تقديره من قواعد نحوية، وهذا منهج سديد في تعليم قواعد اللغة، إذ يخرج بنا عن دائرة سنّ القوانين والنظريات المجردة والمذكورة لذاتها، واللغات ونحوها لا يمكن تعليمها إلاّ بالتطبيق الذي يحكي الواقع اللغوي، وينطلق منه، ويعود عليه، وفي هذه الأسطر تتلاحق الأمثلة والشواهد اللغوية تأكيداً لظاهرة الحذف في اللغة العربية، وهذه ظاهرة صحية لأية لغة، لأنّها مظهر من مظاهر مرونتها، وقدرة صاحبها المثالي على تلوين أسلوبه من خلال تلوين البنى السطحية وتقليبها على أوجه مختلفة. وفيما يخص إضمار كان مع اسمها وأوجه هذا الإضمار وأحكامه الإعرابية نعرض المخطط الآتي محتوياً على ما ساقه سيبويه من أمثلة وشواهد.

التركيب	وصفه وبيان المحذوف
إن لا حظيةٌ فلا ألِيَةٌ وهو مثال يضرب لمن لا تحظى عند زوجها بمكانة رفيعة مع كونها غير مقصرة في شيء.	رفع (حظيةٌ) اسماً لكان المحذوفة أو على تقدير: إنْ كنتُ ممَّن لا يُحظى عند الزوج فاني غير الية، أيّ: غير مقصرة.
مررت برجل إنْ طويلاً وإنْ قصيراً وقد مررت برجلٍ قبلُ إنْ زيداً وإنْ عمر	وجوب النصب للإشارة إلى (الرجل) لأنَّ الطويل أو القصير هو الرجل بعينه، وهاتان الصفتان لا يمكن حملها إلاّ على ما قبلهما، ويستحيل تقدير إنْ كان فيه طويلٌ وقصيرٌ. ... وكذا البواقي.
إنْ حقٌّ وإنْ كذبٌ	بالرفع لجواز حمله على غير الأوّل، نقول: إنْ كان فيه حقٌّ أو كان فيه كذبٌ، وإنْ وقع حقٌّ أو كذبٌ
قول ليلى الأخيلية (ت 80هـ) [1]: **لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ** **إنْ ظالماً أبداً وإنْ مظلومَا**	وجوب النصب، لأنَّ المخاطب مضمر في الفعل فانتصب (ظالماً) على الخبر ولا يمكن الرفع هنا[2].

(1) ديوانها، ص 109.

(2) ينظر: الوراق: علل النحو، ص 486-488.

وصفه وبيان المحذوف	التركيب
نصب (عاذراً) و(تاركاً) لكون كلّ منهما خبراً لـ (كان) والتقدير: إنْ كنتُ عاذراً وإنْ كنتُ تاركاً.	قول ابن همام السلولي (ت 100ق) واحضرتُ عُذري عليه الشهـ ـدُ، إنْ عاذراً وإنْ تاركا
كبيت ليلى الأخيلية وبيت السلولي وحدبتُ: أشفقت، وضِنّة: بطن من قضاعة ينتسب إليهم النابغة.	قول النابغة الذبياني (18ق.هـ)[1]: حَدِبَتْ عليّ بطونُ ضِنَّةَ كلُّها إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوما

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك أيضاً قولك: مررتُ برجل صالحٍ، وإنْ لا صالحاً فطالحٌ، ومن العرب من يقول: إنْ لا صالحاً فطالحاً، كأنّه يقول: إن لا يكنْ صالحاً فقد مررت به أو لقيته طالحاً.

وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف، لأنّك تضمر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إنْ لا في قولك: إنْ لا يكنْ صالحاً فطالحٌ، ولا يجوز أن يضمر الجار، ولكنّهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبَّ ونحوها في قولهم:

وبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ

ومن ثمّ قال يونس: أمرُرْ على أيُّهم أفضل إنْ زيدٍ وإنْ عمرو، يعني: إنْ مررت بزيد أو مررت بعمرو)[2].

أقول:

أوّلاً: إذا قيل مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإنْ لا صالحاً فطالح.

فالنصب في الأوّل (صالحاً) والرفع في (طالحٌ) وهو بمنزلة:

إنْ خيراً فخيرٌ، أيّ: إنْ لا يكون صالحاً فهو طالحٌ.

---

(1) ديوانه، ص 103.

(2) سيبويه: 1/ 262-263.

ويجوز نصب الاثنين، ويصير بمنزلة: إنْ خيراً فخيراً، والنصب بإضمار فعلين، والتقدير: إن لا يكن صالحاً فقد لقيته طالحاً.

وينقل سيبويه عن (يونس بن حبيب (ت 182هـ) أنّه أجاز:

إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على تقدير: إن لا أكن مررت برجلٍ صالحٍ فطالحٍ.

وهذا ضعيف قبيح عند سيبويه للأسباب الآتية:

1- أنَّ فيه إضماراً لأكثر من شيء، فأنت تضمر (أكن، ومررت، والباء) وحكم الإضمار أن يكون واحداً.

2- أنَّ حذف حرف الجرّ قبيح، لأنّه مدعاة للبس، ولا يجوز إلاَّ في مواضع معينة يؤمن فيها اللبس.

3- أنَّ النصب أولى لأنّه على تقدير محذوف واحد.

ثانياً: ومن المواضع التي يجيز سيبويه فيها حذف حرف الجرّ، وهو عنده تقوية لإضمار الفعل قول (جران العود) عامر بن الحارث النميري من الشعراء الذين أدركوا الإسلام وأسلم[1]:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

إلاَّ اليعافير وإلاَّ العيسُ

والبلدة: الغلاة، واليعافير: واحدها: يعفور: ظبي لونه مخالط الحمرة.

والشاهد هنا فيه إضمار (ربّ) بعد الواو، وفيه شاهد آخر هو رفع (اليعافير) بوصفها بدلاً من (أنيسُ).

---

(1) ديوانه، ص 53.

أحكام الاسم بعد إنْ الشرطية وما يضمر بعدها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا ينتصبُ شيءٌ بعد إنْ ولا يرتفعُ إلاّ بفعلٍ، لأنّ إنْ من الحروف التي يُبنى عليها الفعل، وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي يُبتدأ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماءُ، فإنّما أراد بقوله: إنْ زيدٍ وإنْ عمرو، إنْ مررت بزيد أو مررت بعمرو، فجرى الكلام على فعل آخر، والجرُّ الاسم بالباء لأنّه لا يصل إليه الفعل إلاّ بالباء، كما أنّه حين نصبه كان محمولاً على كان أخرى لا على الفعل الأوّل، ومن رأى الجرَّ في هذا قال: مررتُ برجلٍ إنْ زيدٍ وإنْ عمرو، يريد: إنْ كنتُ مررتُ بزيدٍ أو كنتُ مررتُ بعمرو.

ولو قلت: عندنا أيُّهم أفضل أو عندنا رجل، ثمّ قلت: إنْ زيداً وإنْ عمرا، كان نصبه على كان، وإنْ رفعته على كان، كأنّك قلت: إنْ كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمرو، ولا يكون رفعه على عندنا، من قبل أنّ عندنا ليس بفعل، ولا يجوز بعد إنْ أن تُبنى عندنا على الأسماء، ولا الأسماء تُبنى على عنده، كما لم يجز لك أن تبني بعد إنْ الأسماء على الأسماء.

واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عبدالله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول، لأنّه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنّك لست تشير له إلى أحد.

ومن ذلك قول العرب:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها

نصبت لأنّه أراد زماناً، والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها الجرّ كقولك: من لدُ صلاة العصر إلى وقت كذا، وكقولك: من لدُ الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول، ولم يحسن إلاّ ذا كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد إنْ حتّى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء، فكذلك هذا، كأنّك قلت: من لدُ أن كانت شولاً فإلى إتلائها.

وقد جرّه قومٌ على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين، وإنّما يريد حين كذا وكذا، وإنْ لم يكن في قوة المصادر لأنّه لا يتصرف تصرفها) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- الجازاة: الشرط.
- الحروف التي تُبنى عليها الفعل: الحروف المختصة بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط.

ثانياً: من المعلوم أنّ (إن) من الحروف المختصة بالدخول على الأفعال، والاسم بعدها مرفوع أو منصوب بعامل فعلي لا اسْمّي، فهو فاعل في حال الرفع، ومفعول في حال النصب، ولذلك خرَّجوا نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [من سورة النساء: 176]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [من سورة التوبة: 6]، فإن جاء بعد (إنّ) مجرور قدرنا له فعلاً يتعدّى إليه بحرف الجرّ كما في نحو: إنْ زيدٍ وإنْ سعيدٍ، بالجر، على تقدير: إنْ مررتُ بزيد، أو مررتُ بسعيد، أو كنتَ مررتُ بزيدٍ، أو مررت بسعيدٍ.

فالاسم محمول على فعل مضمر متعدّ بحرف الجرّ.

ثالثاً: وإذا قلت: عندنا أيُّهم أفضلُ، أو عندنا رجلٌ، ثمّ قلت: إنْ زيداً وإنْ سعيداً، ففي (زيد) و(سيعد) وجهان:

النصب بإضمار كان واسمها، وهو خبر لها.

والرفع: على أنّه اسمها، والتقدير: إنْ كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا سعيدُ.

---

(1) سيبويه: 1/ 264-265.

فالعلاقة المركزية في مثل هذا التركيب حاصلة بين (زيد) و(كان) وليس بين (زيد) وعند)، لأنَّ الجملة الاسْمّية نسخت بكان، وصارت هي العامل في الاسم والخبر، وكذا الأمر في (سعيد).

رابعاً: يجوز نصب (عبدالله الكريم) على أساس تقدير فعل تام كـ (أكرم) أو (احترم)، ولا يجو نصبه على أنّه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والسياق الحالي للتركيب هو الذي يحدد طبيعة المحذوف، وشاهد الحال يلزم النصب بفعل تام، وليس بكان، لأنَّ كان ليست فعلاً يصل من شيء إلى شيء، وليس فيه معنى الإشارة إلى أحد أو شخص معين، واستشهد سيبويه لذلك بقول شاعر يصف إبلاً[1]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها

والشول: ما جفّ ضرعه من الإبل، والشول أيضاً مصدر بمعنى: الرفع، يقال: شالت الناقة بذنبها، رفعته للضراب، فهي شائل، والإتلاء: أن يتلو ولد الناقة أمَّهُ بعد الرضع.

والشاهد فيه: إضمار ما يصلح أن يقدر زماناً، والتقدير: من لدُ إنْ كنت شولاً فإلى إتلائها، لكون الشول جمعاً للناقة لا يصلح أن يكون زماناً أو مكاناً، ولذلك كان الأصل جره، يقال: لدُنْ الشول، كما يقال: لدُنْ صلاة العصر زماناً، ومن لدُنْ الحائط إلى مكان كذا.

ومنهم من جره على سعة الكلام لكونه بمنزلة المصدر الدال على الحين.

وليس بخاف حذف نون (لدُنْ) تخفيفاً.

---

(1) ينظر: البغدادي: الخزانة، 2/ 84.

الأفعال لا تضمر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه ليس كلّ حرف يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل، ولكنَّك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف، والمواضع، ويظهر ما أظهروا وتجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومـمّا هو في الكلام على ما أجروا، فليس كلّ حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه، نحو: يَكُ ويَكُنْ، ولم أَبَلْ وأُبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولوا: في أمر أومر، أن يقولوا: في خذ أوخذ، وفي كلّ أوكل.

فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثمّ فسّر.

وأمّا قول الشاعر:

لَقَد كَذَبَتكَ نفسُك فاكذِبَنْها ... إنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْر

فهذا على إما، وليسَ إنْ الجزاء، كقولك: إنْ حقاً وإنْ كذباً) [1].

أقول:

لا تحذف الأفعال، أو يحذف منها شيء بعد الحروف المختصة بالدخول عليها، والأمر في هذا الحذف مرهون باستعمال العرب فيما يستخفون فيحذفون، أو لا يحذفون، فليس كلّ الأفعال تجري على ما يجري عليه (يكون) مثلاً، وقد سبقته (لم) إذ تقول: فيه: لم يكن، وإنْ شئت: لم يَكُ، وكذا: لم أبلْ ولم أبال.

ولا يجوز في: خُذْ: أوخذ، وفي: كُلْ أوكلْ، مثلما يجوز أن يقال في: مُرْ: أومُرْ.

وأمّا قول دريد بن الصمة (ت 8هـ) في رثاء معاوية أخ الخنساء[2]:

لَقَد كَذَبَتكَ نفسُك فاكذِبَنْها ... إنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْر

(1) سيبويه: 1/ 265-266.

(2) ينظر: المبرد: الكامل، 1/ 218، والبغدادي: الخزانة، 4/ 444.

والشاهد فيه أنَّ (إنْ) هنا ليست للمجازاة، وإنَّما هي بمعنى (أمّا) التي تذكر مع حروف العطف وفيها معنى التفصيل، وقد اضطر الشاعر فحذف (ما) بقي (إنْ) وأصلها عنده أنّها مركبة من (إنْ) و (ما).

في إمّا والأحكام الإعرابية للاسم بعدها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فهذا على (إمّا) محمول، ألا ترى أنّك تدخل الفاء، ولو كانت على إن الجزاء، وقد استقبلت الكلام، لاحتجت إلى الجواب فليس قوله: فإنْ جزعاً كقوله: إنْ حقاً وإنْ كذباً، ولكنّه على قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [من سورة محمد: 4].

ولو قلت: إنْ جزعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ، كان جائزاً، كأنّك قلت: فإمّا أمْرِي جزع وإمّا إجمال صبرٍ، لأنّك لو صححتها فقلت: إمّا جاز ذلك فيها، ولا يجوز طرح (ما) من إمّا إلاّ في الشعر، قال النمر بن تولب:

سَقَتْه الرّواعدُ مِنْ صَيِّفٍ   وإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وإنّما يريد: إمّا من خريف) [1].

أقول:

أوّلاً: وللتدليل على أنَّ (إنْ) في بيت دريد ليست شرطية عدم وجود جواب لها، لا مذكوراً ولا مقدراً، فهي لا تحتاج إلى جواب لكونها تفصيلية بنصب المصدر بعدها بفعل محذوف وجوباً كما في قول تعالى: ﴿ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[من سورة محمد: 4]، فالفاء للتفريع، وإمّا حرف تفصيل، ومنّاً، وفداءً، مفعولان مطلقان لفعل محذوف وجوباً، وقد أفاد تفصيل عاقبة ما سبقهما من حدث وهو فعل الأمر (شدوا) والتقدير: فأمّا أن تمنّوا منّاً، وأمّا أن تفادوا فداءً.

ويجري هذا على كثير من اللغة، قال تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [من سورة الإنسان: 3]، ﴿إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾ [من سورة مريم: 75].

---

(1) سيبويه: 1/ 267.

ثانياً: ويجيز سيبويه قولك: فإن جزعٌ وأن إجمالٌ صبر، على تقدير: فإمّا أمري جزعٌ وإمّا إجمالٌ صبر، لأنّك لو استعملت (إمّا) كاملة من غير أن تطرح منها (ما) جاز ذلك[1].

ثالثاً: بعد أنْ قرر سيبويه أنَّ (إمّا) مركبة من (إنْ وما) رأى أنَّ طرح (ما) منها لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر كقول النمر بن تولب (ت 14هـ) [2]:

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِن صَيِّفٍ ... وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

والرواعد: السحب ذات الرعد، وأراد بالصيف المطر الذي يجيء فيه، يريد أنَّ هذا الوعل لا يعدم ماء الخريف فهو في ريّ دائم.

والشاهد فيه: حذف (إمّا) قبل: (من صيفٍ)، وحذف (ما) بعد (إنْ) وكل ذلك من الضرورة الشعرية.

(وقال المبرد والأصمعي (إنْ) في هذا البيت شرطية: والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإنْ سقته من خريف فلم يعدم الريّ، وليس بشيء لأنَّ المراد وصف هذا الوعل بالريّ على كلّ حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: إنْ في البيت زائدة) [3].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجلٍ إنْ صالحٍ وإنْ طالحٍ، يريد: إمّا.

وإنْ أراد الجزاء فهو جائز، لأنّه يضمر الفعل، و(إمّا) يجري ما بعده ههنا على الابتداء، وعلى الكلام الأوّل، ألا ترى أنّك تقول: قد كان ذلك إمّا صلاحاً وإمّا فساداً، كأنّك قلت: قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً.

ولو قلت: قد كان ذلك إنْ صلاحاً وإنْ فساداً كان النصب على كان أخرى، ويجوز الرفع على ما ذكرنا[4].

---

(1) ينظر: المبرد: الكامل، 1/ 217-229.

(2) ينظر: البغدادي: الخزانة، 4/ 434، وابن جني: الخصائص: 2/ 441.

(3) سيبويه: 1/ 268.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 126.

أقول:

يجيز سيبويه مجيء (إنْ) بمعنى (إمّا) العاطفة، وإذا أُريد بـ (إنْ) الجزاء قُدّر فعلاً محذوف. ويفرق سيبويه بين قولك: قد كان ذلك إمّا صلاحاً وإمّا فساداً.

و: قد كان ذلك إنْ صلاحاً وإنْ فساداً.

أنَّ ما بعد (إمّا) يجري على اسم كن المضمر فيها، و(فساداً) معطوف على (صلاحاً).

أمّا الاسم المنصوب بعد (إنْ) فهو بتقدير (كان) قبل (صلاحاً) و(فساداً) على السواء، ويجوز فيه الرفع كما مرَّ.

مواضع لإضمار الأفعال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: هلاّ خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك، أو غير ذلك، كأنّك قلت: ألاّ تفعل خيراً من ذلك، أو ألا تفعل غير ذلك، وهلاّ تأتي خيراً من ذلك، وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك: هلاّ أفعل، وألا أفعل.

وإنْ شئت رفعته؛ فقد سمعنا رفع بعضه من العرب، ومـمَّن سمعه من العرب، فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما يَنْصِبُ.

ومن ذلك قولك: أو فَرَقاً خَيْراً، من حُبٍّ، أيّ أو أفْرَقُك فَرَقاً خيراً من حب، وإنّما حمله على الفعل لأنّه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه، ولو رفع جاز، كأنّه قال: أو امرئ فَرَقٌ خيرٌ من حُبّ.

وإنّما انتصب هذا النحو على أنّه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلى فعل آخر، فمن ثمّ نصب أو فرقاً، لأنّه أجاب على أفرقك، وترَكَ الحبَّ.

ومـمّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: ألا طعام ولو تمراً، كأنّك قلت: ولو كان تمراً، وأتنى بدابة ولو حماراً، وإنْ شئت قلت: ألا طعام ولو تمرٌ، كأنّك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ) [1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- فرقا خيراً من حُبّ: الفرق بالتحريك: الخوف، قال السيرافي: (هذا كلام تكلم به عند الحجاج رجل قد فعل له فعلاً فاستجاده، فقال الحجاج: أكل هذا حُبّاً؟ أيّ فعلت كلّ هذا حُبّاً لي؟ فقال الرجل مجيباً له: أو فرقاً خيراً من حُبّ؟ أيّ: أو فعلت هذا فَرَقاً فهو أنبل لك وأجلّ) [2].
- الفعل المستعمل إظهاره: أيّ الفعل الذي يجوز حذفه أو ذكره.

ثانياً: من أدوات الطلب (هلاّ) ومثلها: ألا، ولولا، ولوما، إذا وليها فعل ماضٍ أو مستقبل وأريد بها الطلب عرضاً أو تحضيضاً، وقد اختصت هذه الحروف بالأفعال، فإذا قلت: هلاّ خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك، أو غير ذلك.

فـ (خيراً) منصوب بفعغل مضمر بعد (هلاّ) و (ألا) تريد لوم المخاطب على أمر كان ألا يقوم به على ذلك النحو، أو يفرط فيه، أو أن تحضه على القيام به.

ويمكن استعمالها للمتكلم لا للمخاطب تقول: هلاّ أفعلُ، وألا أفعل كذا.

ثالثاً: يجيز سيبويه رفع الاسم بعدها تقول: هلاّ خيرٌ من ذلك وألا خيرُ من ذلك، على تقدير (كان) المضمرة.

رابعاً: يعود سيبويه إلى التمثيل للنصب بأفعال مضمرة بنحو قولك: أو فَرَقاً خيراً من حُبّ؟، والتقدير: أو أفرقُكَ فرقاً خيراً من حُبّ؟

ومن ذلك: ألا طعامَ ولو تمراً، والتقدير: ولو كان تمراً.

---

(1) سيبويه: 1/ 268-269.

(2) السيرافي: الشرح، 2/ 167.

ويجوز هذا كلُّه الرفع على قاعدة سيبويه القائل: (جائز إضمار ما يُرفع كما جاز إضمار ما يُنصب).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأحسنُ ما يضمر منه أحسنُه في الإظهار، ولو قلت: ولو حمارٍ، فجررت كان بمنزلته في إنْ، ومثله قول بعضهم إذا قلت: جئتك بدرهمٍ: فهلاً دينارٍ وهو بمنزلة إنْ في هذا الموضع يُبنى عليها الأفعال، والرفع قبيح في: فهلاً دينارٌ، وفي: ولو حمارٌ؛ لأنك لو لم تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب أولى به، والرفع في هذا وفي: ولو حمارٌ، بعيد، كأنَّه يقول: ولو يكون ممَّا يأتيني به حمارٌ.

ولو بمنزلة إنْ، لا يكون بعدها إلاَّ الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء، فلو قلت: ألا ماءَ ولو بارداً، لم يحسن إلاَّ النصب، لأنَّ بارداً صفة، ولو قلت: ائتني بباردٍ كان قبيحاً، ولو قلت: ائتني بتمرٍ كان حسناً، ألا ترى كيف قُبحَ أن يضع الصّفة موضع الاسم.

ومن ذلك قول العرب: ادفع الشر ولو إصبعاً، كأنّه قال: ولو دفعته إصبعاً، ولو كان إصبعاً، ولا يحسن أن تحمله على ما يرفع؛ لأنك إنْ لم تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب المذكور أولى وأقرب، فالرفع في هذا وفي ائتني بدابة ولو حمارٌ، بعيدٌ، كأنّه يقول: ولو يكون ممَّا تأتيني به حمارٌ، ولو يكون مما تدفع به إصبعٌ.

وممَّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خير مقدمٍ، أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى لنائم كذا وكذال، تقول: خيراً وما سر، وخيراً لنا وشراً لعدونا، وإنْ شئت قلت: خيرٌ مقدمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌ لعدونا.

أمّا النصب فكأنّه بناه على قوله: قدمت، فقال: قدمت خير مقدمٍ، وإنْ لم يسمع منه هذا اللفظ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمت، وكذلك إنْ قيل: فقدم فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشراً لعدونا، فإذا نصب فعلى الفعل.

وأمّا الرفع فعلى أنّه مبتدأ أو مبني على مبتدأ، ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنّه قال: هذا خيرٌ مقدم، وهذا خيرٌ لنا وشر لعدونا، وهذا خيرٌ وما سَرّ، ومن ثمّ قالوا: مصاحبُ معانٌ، ومبرور مأجور، كأنّه قال: ائت مصاحبٌ، وأنت مبرور)[1].

أقول:

فيما مرَّ مواضع آخر لإضمار الأفعال يمكن بيانها بالمخطط الآتي:

التركيب	أوجه الإضمار فيه
ائتني بدابةٍ ولو حماراً	بنصب (حماراً) خبراً لكان المضمرة مع اسمها
ائتني بدابةٍ ولو حمارٌ	برفع (حمارٌ) والتقدير: ولو يكون عندك حمارٌ.
ائتني بدابةٍ ولو حمارٍ	بالجر على تقدير حرف الجرّ، ولأنّ (لو) بمنزلة (إنْ).
ألا ماءَ ولو بارداً	نصب (بارداً) على تقدير: ولو كان بارداً، وبارداً في المعنى صفة للماء، والتقدير: ائتني ماءً ولو بارداً.
ائتني ببارِدٍ	هو قبيح عند سيبويه، لأنّه وضع الصّفة موضع الاسم.
ائتني بتمرٍ، أو بماء	جائز ومن غير وجود حذف.
ادفع الشرَّ ولو إصبعاً	بنصب (إصبعاً) بفعل تام تقديره: (ولو دفعته) أو ناقص تقديره: (ولو كان).
ادفع الشرَّ ولو إصبعٌ	رفع (إصبعٌ) بعيد عند سيبويه لأنَّ التقدير فيه: ولو يكون ما تدفع به إصبع.
خيرَ مقدمٍ خيراً وما سرَّ خيراً لنا وشرّاً لعدونا	نصب (خير) على إضمار فعل يحدده السياق، في أن يقال مثل هذا الرجل قادم من سفر، أو جواباً لمن يروى لصاحبه حلماً في المنام، والتقدير: قدمتَ خيرَ مقدم، ورأيتَ خيراً وما سرّ.
خيرٌ مقدمٍ وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا	رفع (خير) على الابتداء، وذلك جائز ومقبول.
مصاحبٌ مُعانٌ مبرور مأجورٌ	على حذف المبتدأ والتقدير: أنت مصاحب معان، وأنت مبرور مأجور.

(1) سيبويه: 1/ 269-270.

أمثلة للإضمار

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم.

وأمّا قولهم: راشداً مهدياً، فإنهم أضمروا اذهب راشداً مهدياً، وإنْ شئت رفعت كما رفعت مصاحَبٌ معانٌ، ولكنّه كثر النصب في كلامهم، لأنَّ راشداً مهدياً بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه لفظ برشدِت وهُديتَ، وسترى بيان ذلك إنْ شاء الله، ومثله: هنيئاً مرئياً.

وإنْ شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحباً معاناً، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنّه قال: رجعت مبروراً، واذهب مصاحباً.

ومـمّا ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قول العرب: حدث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقاً والله، أو أنشدك شعراً، فتقول: صادقاً والله، أيّ قاله صادقاً، لأنّك إذا أنشدك فكأنّه قد قال كذا) (1)

أقول:

ومن أمثلة الإضمار أيضاً:

التركيب	أوجه الإضمار
مصاحبٌ معانٌ	الرفع بإضمار مبتدأ والمبتدأ هو الخبر.
مصاحباً معاناً	والنصب بإضمار فعل. والفعل هو غير الاسم، والتقدير: اذهب مصاحباً معاناً، ولذلك يقول سيبويه: (وإذا نصبتَ فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم).
راشداً مهدياً	بتقدير: اذهب راشداً مهدياً.
راشدٌ مهديّ	كـ (مصاحب معان).
هنياً مريئاً	بإضمار فعل.
حدث فلان بكذا وكذا فتقول: صادقاً والله	بإضمار فعل والتقدير: قاله صادقاً.

(1) سيبويه: 1/ 271.

أمثلة للإضمار

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرَّض له فتقول: متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعْنِه، أي دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لَعَنَن لم يَعْنِه، وترك ذلك الفعل لما يرى من الحال.

ومثله: بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ، وذلك إنْ كنت في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ، فتدعُ أبايعُك استغناءً لما فيه من الحال. ومثله: مواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيثْرِبِ.

كأنّه قال: واعَدْتني مواعيدَ عرقوبٍ أخاه، ولكن ترك (واعدتني) استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْف، واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك. ومن العرب من يقول: مُتَعَرِّضٌ، ومنهم من يقول: صادقٌ واللهِ، وكلٌّ عربي.

ومثله: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم، كأنّه قال: غضبتَ، أو رآه غضبان فقال: غضب الخيل، فكأنّه بمنزلة قوله: غضبت غضب الخيل على اللّجم. ومن العرب من يرفع فيقول: غضبُ الخيل على اللُّجم، فرفعه كما رفع بعضهم: (الظِّباءُ على البقر).

ومثله أنْ تسمعَ الرجلَ ذكر رجلاً فتقول: أهل ذاك وأهله، أي ذكرت أهله، لأنك في ذكره، تحمله على المعنى، وإنْ شاء رفع على هو، ونصبهُ وتفسيرهُ تفسيرُ خَيْرَ مَقْدِمٍ[1].

أقول:

التركيب	أوجه الإضمار
متعرضاً لعننٍ لم يَعْنِه. والعنن: الأمر[2].	نصب (متعرضاً) على الحال بفعل مضمر تقدير: دنا من هذا الأمر متعرضاً.
بيعَ الملطى لا عهدَ ولا عقدَ والملطى: البيع بلا رجوع[3]	نصب (بيعَ الملطى) على الحال بفعل مضمر والتقدير: أبايعك، وهو دال على المساومة.

(1) سيبويه: 1/ 272-273.

(2) الميداني: مجمع الامثال، 2/ 320.

(3) نفسه، 2/ 283.

أوجه الإضمار	التركيب
نصب (مواعيدَ) بفعل مضمر تقديره: (أوعدتني)، ويَثْرِب: اسم موضع.	ما نُسب لجبيهاء الأشجعي[1]: وعدتَ وكان الخلف منكَ سجيّةً مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثربِ
نصب المصدر (غَضَبَ) بفعل مضمر من لفظه، والتقدير: غضِبَ غَضَبَ الخيل.	غَضَبَ الخيل على اللُّجم
رفع المصدر بتقدير مبتدأ، والتقدير: غضبُهُ غضبُ الخيل ..	غَضَبُ الخيل على اللُّجم
الرفع على الابتداء، والخبر مقدّر، والتقدير: الظباءُ متروكة على البقر.	الظّباءُ على البقر
النصب بفعل مضمر والتقدير: اتركِ الظّباءَ على البقر.	الظباءَ على البقرِ
نصب أهل بفعل مضمر والتقدير: ذكرتَ أهلَهُ.	أهلَ ذاكَ وأهلَهُ
الرفع على تقدير مبتدأ محذوف.	أهلُ ذاك وأهلُهُ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه، وسأمثّله لك مظهراً لتعلم ما أرادوا، إن شاء الله تعالى، هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير:

وذلك قولك إذا كنتَ تحذرُ: إيّاكَ، كأنك قلت: إيّاك نحِّ، وإياك باعِدْ، وإياك اتَّقِ، وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي اتقِ نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثّل لك ما لا يُظهر إضمارُه.

ومن ذلك أيضاً قولك: إياك والأسدَ، وإيّايَ والشرَّ، كأنّه قال: إيّاك فاتّقينَّ والأسد، وكأنّه قال: إيّاي لأتّقينَّ والشر، فإيّاك مُتّقى والأسد والشر مُتّقيان، فكلاهما مفعولٌ ومفعول معه.

---

(1) شاعر اموي، ومثله قول الشّماخ:

أواعدتني ما لا أحاولُ نفعه ... مواعيدَ عرقوب أخاه بيثربِ

ومثله: إيّاى وأن يحذف أحدُكم الأرنب، ومثله: إيّاك، إياه، وإيّايّ، وإيّاه، كأنّه قال: إيّاك باعِدْ، وإيّاه، أو نحِّ.

وزعم أن بعضهم يقال له: إيّاك، فيقولُ: إيّايّ، كأنّه قال: إيّايّ أحفظُ وأحذرُ.

وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذ الآن، فكأنّه قال: احذر الأسدَ، ولكن لابد من الواو لأنّه اسم مضموم إلى آخر)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- ما لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت: هو حذف الفعل وجوباً.
- فكلاهما مفعول ومفعول معه: أي أن نحو: إياك والكذبَ بعطف (الكذب) على (إياك) بالواو، والعطف جملة على جملة، وليس معناهما واحد، فالكذب مخوّف منه والمخاطب مخوّف.
- لابد من الواو: يقصد الواو بين إيّاك والاسم المنصوب على التحذير بعدها.

ثانياً: يعود سيبويه ثانية لموضوع التحذير، وهو وجه من وجوه حذف الفعل الذي لا يجوز إظهاره، ويستغنى عن ذكر الفعل العامل، بمعموله المنصوب، ويمثّل سيبويه لذلك بالتراكيب الآتية:

- قولك محذراً: إياكَ بمعنى: إياك نحِّ، وإياك باعد، وإياك اتقِ.
- نفسك يا فلانُ: بمعنى، اتقِ نفسك.
- إياك والأسدَ: وإيّايَ والشرَّ، بمعنى: إياك فاتقينَّ والأسدَ.
- إياي لأتقينَّ والشرَّ، فإياك متقى والأسدَ والشرّ، متقيان.
- إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب: يقصد: يرميه بسيف أو ما أشبه.
- يقال للمخاطب: إياك، فيقول: إياي، أي أحفظُ وأحذرُ.

---

(1) سيبويه: 273-274.

ثالثاً: ومـمّا ذكره سيبويه من أمثلة للتحذير يمكن الوقوف على الصور الآتية:

- إياك والاسم المنصوب بعدها، نحو: إياك الكذبَ.
- إياك وما يعطف عليها من جملة نحو: إياك والكذبَ.
- الكذبَ، بالإفراد والنصب على التحذير.
- وهناك صور أخرى للتحذير (بإيّاك) أو (إياي)، ومن دونها فمّا هو بإيّاك تقول: إيـاك من الكذب بالجرّ، وإياكط أنَّ تكذبَ، باستعمال المصدر المؤول ومحلُّه النـصب بفـصل مضمر وجوباً على التحذير.
- ويجوز في هذا كلّه تكرير (إياك)، وتكرير الاسم المحذر منه، أو العطف عليه، نحو:
- إياك إياك الكذبَ، ومن الكذبِ، وأن تكذبَ، والكذبَ.
- الكذبَ الكذبَ، الكذبَ والنفاقَ.

رابعاً: ويرى سيبويه أنّهم حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وبذلك يكون هذا من باب الإيجاز والاختصار، لأنّه قائم على حذف أحد المكونات الأساسـية في الجملـة الفعليـة، وهو الفعل.

ويرى سيبويه أن حذف الفعل في باب التحذير بمنزلة ما جرى في لغتهم مـن حـذف في نحو (حينئذ الآن)، إذ يقال هذا على لسان من يذكر شيئاً فيمـا مـضى يـستدعي مثلـه في الحال، فيقول للمخاطب: حينئذ، الآن، يريـد: كـان الـذي ذكـرت حينئـذ في الوقـت الـذي ذكرت، واسمع الآن غير ذلك، ولا يُستعمل الفعل (اسمع) إذ يُحذف مثلمـا يحـذف الفعـل الناصب لإيّاك في التحذير.

خامساً: تقول في إعراب (إياك) إنّه ضمير نصب منفـصل منـصوب بفعـل محـذوف وجوباً على التحذير، والكاف حرف للخطاب لا محلّ لها من الإعراب، هذا هو رأي سـيبويه وجمهور البصريين، والكوفيون يرون أن (أيا) عماد لـ (الكاف) و(الهاء) و(الياء) مـن: إيـاك،

وإياه، وإياي، وهذه الكاف والهاء والياء هنّ الضمائر المنصوبة، ولـيس (آيـا)، ورأى آخـرون أن (إيّاك) وكذلك (إيّاي) و(إيّاه) هي الضمائر بكمالها وبنيتها[1].

سادساً: يعرب ما بعد (إيّاك) في نحو: إياكَ الكذبَ.

الكذبَ: مفعول لفعل محذوف وجوباً على التحذير تقديره: باعد، أو اجتنب.

وفي نحو: إيّاك والكذبَ.

الواو حرف عطف، والكذبَ: مفعول به لفعل محذوف وجوباً على التحذير، وجملـة (الكذبَ) معطوفة على جملة: (إيّاك).

ويجوز نصب (الكذبَ) هنا على المفعول معه، ويجوز أيضاً عطفه مباشرة.

وفي نحو: إيّاك أن تكذبَ.

أن تكذبَ: مصدرية ناصبة، وتكذبَ مضارع منصوب بها، والمصدر المؤول في محـلّ نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً على التحذير، تقديره: اجتنب، أو باعد، أو احذر.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن ذلك: رأسَه والحائطَ، كأنّه قال: خَلِّ أو دَعْ رأسَه والحـائطَ، فـالرأسُ مفعـولٌ والحائط مفعولٌ معه، فانتصبَا جمعاً.

ومن ذلك قولهم: شأنك والحجَّ؛ كأنّه قال: عليك شأنك مع الحجّ، ومن ذلك: امْرَأً ونفسهَ، كأنّه قال: دَع امْرَأً مع نفسه، فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صنعتَ وأخاك، وإنْ شئت لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربـي جيـد، كأنّـه قـال: عليك رأسك وعليك الحائط، وكأنّه قال: دَعِ امرأً ودع نفسه؛ فليس ينقضُ هذا ما أردت في معنى مَعَ من الحديث.

ومثل ذلك: أهلَكَ والليل، كأنّه قال: بادِرْ أهلك قبل الليل، وإنّما المعنى أن يحذره أن يدركه الليلُ، والليلُ محذرٌ منه، كما كان الأسدُ محتفظاً منه.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 101)، ص 555.

ومن ذلك قولهم: ماز رأسَك والسيفَ، كما تقول: رأسَك والحائطَ وهو يحذّره، كأنّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ)[1].

أقول:

يمضي سيبويه في إيراد الأمثلة التي تؤكد أن حذف الفعل في باب التحذير جاء لكثرة استعمالهم مثل هذا الأسلوب في تواصلهم، ولتوضيح أوجه الحذف ودلالاته ننظر المخطط الآتي:

التركيب	وجه الحذف فيه ودلالته
راسَكَ والحائطَ	بتقدير فعل محذوف وجوباً أي: خلِّ أو دعْ، وهو مفعول به، والحائطَ على رأي سيبويه مفعول معه، وأنّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والعطف عطف جملة على جملة.
شأنَكَ والحجَّ	بتقدير فعل محذوف وجوباً أي: الزم شأنك مع الحج.
امْرأً ونفسَه	بتقدير فعل محذوف وجوباً، أي: دع امرأً مع نفسه والواو عند سيبويه هنا بمعنى (مع) بمنزلة قولهم: ما صنعتَ وأخاك، بمعنى: بمعية (أخاك) ويشير سيبويه هنا أيضاً إلى جواز عدّ (الواو) عاطفة كما ذكرنا سابقاً، وسلب معنى المعية منها، وتقدير فعل آخر ينصب (الحجَّ) و(نفسَه) ويكون العطف عطف جملة على جملة.
أهلكَ والليلَ	التقدير: بادر أهلكَ، واحذر الليلَ أن يدركك، فهو بمنزلة: إياكَ والكذبَ.
مازِ رأسَكَ والسيفَ	فـ (ماز) ترخيم (مازن) أو ترخيم بعد ترخيم لـ (مازنيّ)، فهو منادى منصوب على لغة من لا ينتظر، ورأسَك والسيف، بمنزلة: رأسَك والحائطَ، أي: اتق رأسك أن يدقه السيف، أو يكسره الحائط.

[1] سيبويه: 1/274-275.

حذف الفعل في باب التحذير وجوباً أو جوازاً

قال سيبويه – رحمه الله– :

(وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّل بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إيّاك لو أفردته، لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك، فشُبِّتْ بإيّاك حيث طال الكلامُ وكان كثيراً في الكلام.

فلو قلت: نفسَك، أو رأسَك، أو الجدارَ، كان إظهارُ الفعل جائزاً نحو قولك: اتّقِ رأسَك، واحفظ نفسَك، واتق الجدارَ، فلمّا ثنّيت صار بمنزلة إيّاك، وإيّاك من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو: الحَذَرَ الحَذَرَ) [1].

أقول:

أوّلاً: لا يزيد سيبويه جديداً عمّا ذكره سابقاً، وإنّما يؤكّد أن سبب حذف الفعل في مثل هذا الأسلوب جريانه كثيراً على ألسنتهم، والحال المشاهدة التي تجري فيها العملية التواصلية مؤشّر على ما يتمّ من حذف لاسيمّا إذا أدخلوا في الاعتبار مجرى الكلام والسياق كلّه، ولهذا نجدهم أنّهم إذا ذكروا بعد (إيّاك) أو الاسم المحذر منه، اسماً ثانياً، أجروا عليه من الإعراب ما يجرونه على الأوّل، فيقدرونه مفعولاً لفعل محذوف وجوباً، ولذلك صار (إيّاك)، وهو مفعول أول في أسلوب التحذير بمنزلة الفعل المضمر، مع التنبيه على أن (إيّاك) بوصفها ضمير نصب منفصل في نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [من سورة الفاتحة: 5]، ليست بمنزلة (إيّاك) في أسلوب التحذير، لا دلالة ولا استعمالاً.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى أن الإضمار الواجب للفعل في جملة (إيّاك) أو في حال تكرير الاسم المحذر منه، أو في حال العطف عليه، يقابله إضمار جائز لا واجب وذلك إذا استعمل المحذر منه مفردا، ويمثّل لذلك بقوله: رأسَك، أو الجدارَ، فالحذف هنا جائز والتقدير: اتّقِ رأسَك، واتّقك الجدارَ.

---

(1) سيبويه: 1/ 275.

فإذا (ثنيت)، أي ذكرت شيئاً ثانياً بعد هذا الاسم المفرد الواقع مفعولاً لفعل محذوف جوازاً، صار إضمار الفعل واجباً، وكان الأسلوبُ مركباً من جملتين، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [من سورة الشمس: 13].

فناقة: اسم منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً تقديره: اتركوا، والمعنى: اتركوا أو ذروا عقر ناقة الله، واحذروا سقياها.

والواو حرف عطف، وسقياها مفعول لفعل محذوف وجوباً، والعطف عطف جملة على جملة، وليس عطف مفرد على مفرد.

ومن حذف الفعل على التحذير

قال سيبويه- رحمه الله-:

(ومـمّا جُعِلَ بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذرَ الحذرَ، والنّجاءَ النّجاءَ، وضرباً ضرباً، فإنّما انتصب هذا على: الزم الحذرَ، وعليك النّجاءَ، ولكنّهم حذفوا لأنّه صار بمنزلة افعل، ودخول الزم وعليك على افعل مُحال.

ومن ثم قالوا، وهو لعمرو بن مَعْديكربَ:

أريدُ حِبَاءَه ويُريدُ قَتْلي ... عَذيرَك من خَليلك من مُرادِ

وقال الكُميت:

نَعاءِ جُذاماً غيرَ موتٍ ولا قَتْلِ ... ولكنْ فِراقاً للدّعائم والأصلِ

وقال ذو الإصبع العدواني:

عذيرَ الحيِّ من عَدْوَا ... نَ كانوا حيّةَ الأرضِ

فلم يجز إظهارُ الفعل وقبح، كما كان ذلك مُحالاً)[1].

أقول:

مـمّا يجعله سيبويه من باب إقامة اللفظ الأوّل من اللفظـين مقـام الأوّل، فـلا يُجيـز الفعل معه الآتي:

1- قولهم: الحذرَ الحذرَ، والنّجاءَ النّجاءَ.

على تقدير: الزم الحذر، وعليك النجاءَ، وهو في الحذف الواجب بمنزلة قولك: إكراماً إكراماً، بإنابة المصدر مناب الفعل، في الطلب.

2- قول عمرو بن معد يكرب (ت 21هـ)[2]:

3- والشاهد فيه نصب (عذيرك) بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، لأنّه نائب عن فعله.

والعذير: بمعنى المعذرة، وهـو مـصدر يلـزم صـيغة واحـدة. والـشاعر يخاطـب نفـسه فيقول: هات عذرك في صبرك على ما يفعله بك خليلك.

4- قول الكميت بن يزيد الأسدي (ت 126هـ)[3]:

والشاهد فيه: نعاء، باستعماله نائباً عن الفعل والتقدير: (انعهم) لغير موت نزل بهـم، أي: انع جذاماً وهي قبيلة لحقت باليمن وانتسبت إليهم.

وغيرَ فوتٍ: مفعول لأجله، وفراقاً كذلك.

5- قول ذي اللأصبع العدواني (ت 22ق.هـ)[4]:

والشاهد فيه نصب (عذيرَ) على المـصدرية، والتقـدير: هـات عـذرَ الحـي فيمـا فعـل بعضهم ببعض.

---

(1) سيبويه، 1/ 276-277.

(2) ينظر: ديوانه، ص 19، وابن عبدربه: العقد الفريد، 1/ 121.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 75)، ص 423، وابن يعيش، 4/ 51.

(4) ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 3/ 92.

التوكيد والعطف في باب التحذير

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النيّة، ويكون معطوفاً على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النيّة ويكون على المفعول. وذلك قولك: إيّاك أنتَ نفسُك أن تفعل، وإياك نفسَك أن تفعل، فإن عنيت الفاعل المضمر في النية قلت: إيّاك أنت نفسُك، كأنك قلت: إيّاك نحِّ أنت نفسك، وحملته على الاسم المضمر في نحِّ، فإن قلت: إيّاك نفسُك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قُبْحِهِ رفعٌ، ويدُلُّك على قبحه أنّك لو قلت: اذهب نفسُك، كان قبيحاً حتى تقول: أنت نفسُك، فمن ثمَّ كان نصباً، لأنّك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز، تقول: رأيتُك نفسَك ولا تقول: انطلقت نفسُك، وإذا عطفت قلت: إياك وزيداً والأسد، وكذلك: رأسَك ورِجْلَيْك والضرب، وإنّما أمرته أن يتّقِيهما جميعاً والضربَ) [1].

أقول:

أوّلاً: المشهور عند النحاة عدم جواز توكيد الضمير المرفوع المستتر أو المتصل بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بضمير منفصل، تقول: قمتَ أنتَ نفسُك، ويجري هذا على ما فيه اسم فعل كما في نحو: رويدكَ أنتَ نفسُك، وقد مرّ ذكر ذلك ويُراعى أيضاً في ما نصب على التحذير، فتقول:

إيّاكَ أنتَ نفسَك أن تفعل.

لأنّ (إيّاك) منصوب بفعل مضمر وجوباً للخطاب، وفي هذا الفعل المضمر ضمير رفع مستتر دال على الفاعل، و(إيّاك) ضمير هذا الفعل ولكنّه ضمير نصب لا رفع، ولهذا صار قولك: إيّاك الكذبَ، بمنزلة: إيّاكَ أكرمت، من حيث مكونات كلّ منهما، أعني: مفعول + فعل مضمر أو ظاهر + فاعل مضمر أو ظاهر.

---

(1) سيبويه: 1/ 277-278.

ثانياً: وإذا أردنا توكيد جملة (إيّاك نفسَك) راعينا في ذلك أحكام توكيد المرفوع أو المنصوب، فلا نقول: قمتَ نفسُك، إلا بعد فصل ضمير الرفع (التاء) بضمير منفصل، فنقول: قمتَ أنتَ نفسُك، بالرفع توكيداً للضمير (قام)، ولذلك نقول: إيّاك أنتَ نفسَك، بالنصب توكيداً للضمير (إيّا) ويجوز أن نقول: إيّاكَ نفسَك، من فصل لأنّ توكيد الضمير المنصوب لا يحتاج هذا الفصل، مثلما نقول: رأيتُكَ نفسَك، بتوكيد (كاف الخطاب) ومحلّه النصب[1].

ثالثاً: ولك العطف على الاسم المنصوب المحذر منه من غير فصل، يقول:

إيّاك ومحمداً والكذبَ، بعطف (محمداً) على (إيّا).

ولا يجوز القول: إيّاك ومحمدٌ بالرفع إلا بعد الفصل، تقول:

إيّاك أنتَ ومحمدٌ

وتقول: رأسَك ورجليكَ والضربَ، بنصب (رجليك) عطفاً على (رأسك) لأنك تريد اتقاءهما معاً.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيحٌ، لأنّك لو قلت: اذهب وزيدٌ كان قبيحاً، حتى تقول: اذهب أنت وزيدٌ، فإنْ قلت: إيّاك أنت وزيدٌ فأنت بالخيار، إنْ شئت حملته على المنصوب، وإنْ شئت على المرفوع المضمر؛ لأنّك لو قلت: أريتُك قلت ذاك أنت وزيدٌ جاز، فإنْ قلت: رأيتُك قلت وزيداً فالنصبُ أحسنُ، لأنّ المنصوب يُعطفُ على المنصوب المضمر، ولا يُعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر، وذلك قبيح.

أنشدنا يونس لجرير:

إيّـــاك أنـــت وعبـــدَ المـــسيحِ ... أن تَقْرَبَـــا قِبْلَـــةَ المَـــسْجَدِ

---

[1] ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 210-211، وابن هشام: شرح اللمحة: 2/ 288-289.

أنشدناه منصوباً، وزعم أن العرب كذا تنشده)[1].

أقول:

يرى سيبويه أن توكيد ضمير الرفع المستتر بالنفس أو العين قبيح إذا لم يفصل هذا الضمير المضمر بضمير رفع منفصل، لأنك لو قلت: اذهب وزيدٌ، كان قبيحاً، إذ لا يجوز العطف على ضمير الرفع المستتر إلا بضمير رفع منفصل، وكذا الأمر في التوكيد، لا تقول:

محمد نجح نفسُهُ، بل تقول: محمد نجح هو نفسُهُ.

أمَّا في جملة التحذير بـ (إيّاك) من نحو: إيّاك والكذبَ، فإذا عطفت على الضمير المضمر في الفعل المحذوف وجوباً قلت: إيّاك أنتَ ومحمدٌ، وإنْ عطفت على الضمير المنصوب قلت: إيّاك أنتَ ومحمداً، والنصب في العطف على إيّاك أحسن؛ لانّ فيه عطفاً للمنصوب على الضمير المنصوب ولا يعطف على المرفوع المستكنّ في الفعل إلا في الشعر، وذلك قبيح.

ومـمَّا استشهد به سيبويه قول جرير[2]:

إيّـاك أنـت وعبـدَ المسيحِ   أن تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

والشاهد فيه عطف (عبد المسيح) على إيّاك، وعبد المسيح إشارة إلى الأخطل والخطاب للأخطل وللفرزدق.

قال سيبويه – رحمه الله – :

(واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: إيّاك زيداً، كما أنّه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول من الجدار أو الجدار، وكذلك أن تفعل، إذا أردت إيّاك والفعل، فإذا قلت: إيّاك أن تفعل، تريد إيّاك أعظُ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل جاز، لأنك لا تريد أن تضمّه إلى الاسم الأوّل، كأنّك قلت: إيّاك نحِّ لمكان كذا وكذا.

---

(1) سيبويه: 1/ 278-279.

(2) ديوانه، ص 127.

ولو قلت: إيّاك الأسد، تريد من الأسد، لم يجز كما جاز في أنْ، إلا أنّهم زعموا أنَّ ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر:

إيّـــاك إيّـــاك المِــــرَاءَ فإنّــــه إلى الــشرِّ دَعّــاءٌ وللــشرّ جالِــبُ

كأنّه قال: إيّاك، ثم أضمَر بعد إيّاك فعلاً آخر، فقال: اتّقِ المِرَاءَ.

وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إيّاك نفسك لم أعنفه، لأنَّ هذه الكاف مجرورة.

وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنّه سمع إعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيا الشواب) [1].

أقول:

أوّلاً: لا يجيز سيبويه نحو: إيّاك زيداً قياساً على عدم إجازة نحو: رأسكَ الحائطَ، من غير ذكر حرف عطف، أو حرف جرّ، فالأصل أن يقال: رأسَكَ والحائطَ، أو من الحائط.

ويجوز عدم ذكر الواو قبل المصدر المؤول، تقول: إيّاك أنْ تكذبَ، لعدم إمكانية عطف المصدر المؤول على (إيّا) ولنا تقدير (من) حتى يكون موقع المصدر المؤول من الإعراب هو الجرّ.

ثانياً: ولو قلت: إيّاك الكذبَ، تريد: من الكذب، لم يجز كما جاز في: إيّاك أن تكذبَ، ولم يذكر سيبويه سبب عدم هذه الإجازة، ثم استشهد بقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي مخاطباً ابنه[2]:

إيّـــاك إيّـــاك المِــــرَاءَ فإنّــــه إلى الــشرِّ دَعّــاءٌ وللــشرّ جالِــبُ

والمراء: المجادلة والمخالفة في الكلام.

---

(1) سيبويه: 1-179.

(2) البغدادي: الخزانة، 1/ 465.

والشاهد فيه نصب (المراءَ) بعد (إيّاك) بفعل مضمر، والتقدير: اتق المراءَ، مع حذف حرف العطف ضرورة، وعلّة حذف حرف العطف تكرير (إيّاك).

ثالثاً: وعند سيبويه لا يكون (إيّا) لغائب، لاختصاص التحذير بالمخاطب، وشذّ قول بعضهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاهُ وإيّا الشواب)[1].

أي: إذا بلغ الرجل ستين سنة فليحذر نفسه وأنفسَ الشواب، فحذف الفاعل وفاعله، ثم المضاف الأوّل، وأنيب عنه الثاني، ثم حذف الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل (أنفس) بـ (إيّا) لأنّهما تلاقيا في المعنى, وفيه شذوذان آخران:

أحدهما: اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر.

وثانيهما: حذف حرف اللام، مع أن لام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة[2].

وحكي عن العرب إضافة (إيّا) إلى المضمر، وجعل منه ما جاء في المثل[3].

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف، (المسألة 101)، ص 555، وابن يعيش: 3/ 100، ونهر، د. هادي: نحو الخليل من خلال الكتاب، ص 24 وما بعدها.

(2) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 276.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 313.

حذف الفعل جوازاً لكثرة الاستعمال

قال سيبويه – رحمه الله -:

(هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: هذا ولا زَعَماتِك، أي: ولا أتَوَهَّمُ زَعَماتِكَ، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذمة الرُّمة، وذكر الديّار والمنازل:

دِيـــارَ مَيَّـــةَ إذ مَـــيٌّ مُـــساعِفةٌ ولا يـــرى مثلَهـــا عُجْـــمٌ ولا عَـــرَبُ

كأنّه قال: أذكر ديار ميه، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهـم، واسـتعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الدّيار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زَعَماتِكَ لكثرة اسـتعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنّه ينهاه عن زعمه.

ومن ذلك قول العرب: (كليهما وتمراً)، فهذا مثل قد كثُـر في كلامهـم واسـتعمال، وتُرِك ذكرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنّه قل: أعطني كليهما وتمراً.

ومن ذلك قولهم: (كلّ شيء ولا هذا)، و(كلّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ)، أي ائـت كـلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُرّ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، فـأجري مجـرى: ولا زَعَماتِـكَ، ومن العرب من يقول: (كلاهما وتمراً)، كأنّه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً، و(كلّ شيء ولا شتيمة حُرّ)، كأنّه قال: كلُّ شيء أمَمٌ ولا شتيمة حُرّ، وترك ذكر الفعل بعد لا، لما ذكرتُ لك، ولأنّه يستدلّ بقوله: كلُّ شيء، أنّه ينهاه)[1].

أقول:

الحذف في العربية كما ذكرنا سابقاً مظهر من مظاهر تصرفها ومرونتهـا وبـاب مهـم من أبواب تعدد أساليبها في التعبير عن المعنى الواحد بتراكيب سطحية متعددة، فهناك أنمـاط لحذف الأفعال، ولحذف الأسماء، وممّـا يكون للأفعال حذف واجب لا يجوز إظهار الفعـل فيه، وتقابله أنماط لا يجوز حذف الفعل فيها، وبين وجـوب الحـذف ووجـوب الـذكر هنـاك أنماط يجوز فيها حذف الفعل والاستغناء عن ذكره لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلـة المثـل

(1) سيبويه، 1/ 280-281.

في إيجازه ودلالته على معنى ممتد ومتّسع بأقلّ الألفاظ، ومـمّا جاء سيبويه على ذكره من هذا الحذف ما يمكن توضيحه بالمخطط الآتي:

أوجه حذف الفعل منه	التركيب
التقدير: ولا أتوهم زعماتك ويخاطب به من كان يزعم زعماتٍ فلما ظهر خلافها قيل: هذا الحقّ ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتك.	هذا ولا زعماتِكَ
التقدير: اذكر ديار ميّة، فحذف الفعل لكثرته في كلامهم. وفيه شاهد آخر، وهو ترخيمه (ميّة) في غير النداء.	قول ذي الرُّمة (ت 124هـ)[1]: دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ مُساعِفةٌ ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ
التقدير: أعطني وزدني، أي: أعطني كليهما وتمراً.	كليهما وتمراً[2]
أي: ايت ولا ترتكب شتيمة حرٍ.	كلَّ شيء ولا شتيمة حُرّ
(خيراً) منصوب بفعل محذوف والتقدير: يكون الانتهاء خيراً لكم، وقد يكون وصفاً للمصدر والتقدير: انتهوا انتهاءً خيراً لكم.	ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [من سورة النساء: 170] ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [من سورة النساء: 171]

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن العرب من يرفع الديار، كأنّه يقول: تلك ديارُ فلانة.

وقال الشاعر:

اعتادَ قَلْبَك مِنْ سَلْمَى عَوائِدُه ... وهاج أهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَواءٌ أذاعَ المُعْصِراتُ بِه ... وكلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤه خَضِلُ

(1) ديوانه، ص 3.

(2) ينظر: الميداني وأبو عبيد، أمثال أبو عبيد، ص 20.

كأنّه قال: وذاك رَبْعٌ، أو هو رَبْعٌ، رَفَعَه على ذا وما أشبهَه، سمعناه ممّن يَرويه عن العرب، ومثله لعمرو بن أبي ربيعة:

هل تَعْرِفُ اليومَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلاَ   كما عرفتَ بجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلاَ
دارٌ لَمَرْوَةَ إذ أهْلِي وأهلُهُمُ   بالكانِسِيّة نَرْعَى اللَّهْوَ والغَزَلا

فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت)[1].

أقول:

أوّلاً: يجوز رفع (الديار) في بيت ذي الرُّمة على تقدير: تلك ديارُ ميّة، وممّا جاء مرفوعاً قول عمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ)[2]، والشاهد فيه: رفع (رَبعٌ قواءٌ) على الخبرية بتقدير: ذاك ربعٌ أو هو رَبْعٍ.

ويجوز رفعه على البدلية من (الطلل) كانه قال: أهواك: رَبْعٌ قواءٌ، والربع: المنزل، والقواء: القفز، وأذاع المعصرات به: طمست معالمه، والمعصرات: السحب المطرة، وقصد بالحيران: السحاب، والخضل: الرطب لغزارة الماء.

مواضع من حذف الفعل جوازاً:

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وممّا ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [من سورة النساء: 171]، ووراءك أوْسَعَ لك، وحَسْبُك خير لك، إذا كنت تأمر، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ابن أبي ربيعة:

فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ   أو الرُّبَا بينهما أسْهَلاَ

(1) سيبويه: 1/ 282-283.

(2) ينظر: السيوطي: شرح شواهد مغني اللبيب، (شاهد رقم 834).

وإنّما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنّك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له: انته، أنّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك)[1].

أقول:

يمضي سيبويه في الاستشهاد والتمثيل لما يحذف منه الفعل جوازاً لكثرة استعمال التركيب المعين ذي الدلالة المضغوطة مما يجري على ألسنتهم مجرى الأمثال ولعلم المخاطب أنّه محمول على الأمر، ومـمّا يسوقه في هذا النص من ذلك موضّح بالمخطط الآتي:

التركيب	وجه الحذف فيه ودلالته
قال تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [من سورة النساء: 171]	مضى بيانه
وراءَك أوسعَ لك حسبُكَ خيراً لك قول عمر بن أبي ربيعة[2]	إذا حذرت المخاطب شيئاً مقبلاً عليه، وأمرته أن يتأخر، والتقدير: اترك ذلك وأتِ بكذا، مما هو أوسع وخيّر الشاهد فيه: نصب (أسهلا) بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله تقديره: ليأتِ أسهل الأمرين عليه، والقول على لسان أمة صاحبة عمر قالت: واعديه الليلةَ أن يقصد السرحتين أو الربى التي بينهما. وسرحتي مالك: منصوب على الظرفية وأحدهما: السرحة وهي شجر عظيم لا شوك له.

(1) سيبويه: 1/ 282-284.

(2) ديوانه، ص 474.

مواضع أخرى من حذف الأفعال جوازاً

قال سيبويه -رحمه الله -:

(ونظير ذلك في الكلام قوله: انته يا فلانُ أمراً قاصداً، فإنّما قلت: انته وأتِ أمراً قاصداً، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنّما ذكر تلك ذا لأمثّل لك الأوّل به، لأنّه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحذف كحذفهم، ما رأيت كاليوم رجلاً.

ومثل ذلك قول القطامي:

فكَــــرتْ تَبْتَغِيــــه فوافقتْــــه ... علـــى دَمِـــهِ ومَـــصْرَعِه الـــسِّبَاعَا

ومثله قوله، وهو ابن الرقيّات:

لـــن تراهـــا ولـــو تأمّلْـــتَ إلا ... ولهـــا في مَفـــارِق الـــرّأسِ طِيبَـــا

وإنّما نصب هذا لأنّه حين قال وافقته، وقال: لن تراها، فقد عُلم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنّهما قد اشتمالا على ما بعدهما في المعنى.

ومثل ذلك قول ابن قميئة:

تـــذكّرتْ أرْضـــاً بهـــا أهلُهـــا ... أخْوَالَهـــا فيهـــا وأعْمامَهـــا

لأنّ الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر)[1].

أقول:

عند النظر للمخطط في أدناه تتضح أوصاف التراكيب والنصوص التي جاء على ذكرها سيبويه مستشهداً بها على ما يمكن حذفه من الأفعال اتساعاً وإيجازاً لعلم المخاطب بها:

---

(1) سيبويه: 1/ 284-286.

التركيب	وجه الحذف فيه ودلالته
انته يا فلانُ أمراً قاصداً	بنصب (أمراً) على تقدير فعل أمر. أي: انته وأتِ أمراً قاصداً. وحذف الفعل هنا جائز على واجب
ما رايت كاليوم رجلاً	نصب (رجلاً) بفعل يجوز إظهاره، والتقدير: ما رأيتَ كرجلٍ آراه اليوم رجلاً.
قول القُطامي، عمر بن شبيم التغلبي (ت 130هـ)[1]: فكرَّتْ تبتغيه فوافقتْهُ على دمه ومصرعِه السِّباعا	نصب (السباعا) على إضمار فعل، لأنَّ الموافقتين مقترنتان، فاستغنى بفعل أحدهما عن الأخرى. والأصل أن يرفع (السباع) بوافقته ولكنّه نصب حملاً على المعنى، كأنّه قال فوافقت السباعا، لأنّ في (كرّت) ضمير الخيل، فوافقته السباع، فجعل السباع بدلاً من الهاء في وافقته، والبيت في وصف بقرة وحشية فقدت ولدها فجعلت تطلبه، فوافقت السباع عليه.
قول عبيد الله بن قيس الرقيّات (ت 85هـ)[2]: لن تراها ولو تأمّلتَ إلاّ ولها في مفارق الرأس طيباً	نصب (طيبا) حملاً على المعنى بـ (تراها).
قول عمر بن قميئة الثعلبي (ت 180ق.هـ)[3]: تذكّرَتْ أرْضاً بها أهلُها أخوَالَها فيها وأعْمامَها	نصب (أخوالَها) و(أعمامَها) على المعنى بفعل محذوف يدل عليه المذكور، والمعنى: وتذكرت الأخوال والأعمام فيها، فأضمر الفعل، لأنَّ التذكرين مقترنان، فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر، ولو رفع (أخوالُها و(أعمامُها) لجاز على معنى: تذكرت أرضاً فيها أهلها: أخوالُها، وأعمامُها.

(1) ديوانه، ص 41، وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 157.

(2) ملحقات ديوانه، ص 176، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 283، وابن جني: الخصائص، 2/ 429، والفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص 89.

(3) ديوانه: ص 62، وينظر: ابن جني: الخصائص، 2/ 427، وابن يعيش، 1/ 126، والفارقي، ص 274.

من مواضع حذف الأفعال أيضاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك فيما زعم الخليل:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنى ... ولو تغرَّبتُ عنها أمَّ عَمّارِ

قال الخليل رحمه الله: لما قال هيجني عرف أنه قد كان ثم تذكر لتذكرة الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي عرف منه على أم عمار، كأنه قال: هيجنى فذكرني أم عمار.

ومثل ذلك أيضاً قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرو: ألا رجل إمّا زيداً وإمّا عمرا، لأنه حين قال: ألا رجل، فهو مُتَمنٍّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو وفّق لي زيداً أو عمراً.

وإنْ شاء أظهره فيه وفي جميع هذا الذي مُثّل به، وإنْ شاء اكتفى فلم يذكر الفعل؛ لأنه قد عرف أنه متمن سائل شيئاً وطالبه.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو عبد بنى عبس:

قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَمَا ... الأفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزاً ضِرْزِمَا

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد عُلم أن القدم ههنا مسالمةٌ كما أنها مسالمَةَ، فجعل الكلام على أنها مسالمة. ومثلُ هذا البيت إنشادُ بعضهم، لأوس بن حجر:

تُواهِقُ رِجْلاها يداها ورَأْسُهُ ... لها قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبة رادِفُ

وإنشاد بعضهم للحارث بن نهيك:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومةٍ ... ومُختبِط مِمّا تُطيحُ الطوائحُ

لما قال: لبيك يزيد: كان فيه معنى ليبك يزيد، كما كان في القَدَم أنّها مسالمة، كأنّه قال: ليبكه ضارعٌ.

ومن ذلك قول عبد العزيز الكلابي:

وَجَدْنا الصّالحينَ لهم جزاءً وجَنّاتٍ وعَيْناً سَلْسَبيلا

لأنّ الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فحمل الآخر على المعنى ولو نصب الجزاء كما نصب السباع لجاز، وقال:

أسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادى وجَوْفَه كلُّ مُلِثٌّ غادِي
كلُّ أجَشٌّ حالِكِ السَّوادِ

كأنّه قال: ساقها كلّ أجش، كما حُمل ضارعٌ لخصومة على ليبك يزيد، لأنّه فيه معنى سقاها كلُّ أجشٌ).

أقول:

لتوضيح طبيعة الحذف في الأمثلة والشواهد التي ذكرها سيبويه في هذه النصوص، دوننا المخطط الآتي:

وجه الحذف فيه	التركيب
نصب (أم عمار) بفعل محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: هيجني فذكّرني أمَّ عمار. والورق: جمع أوراق، مؤنثة ورقاء، وهو سواد وبياض كدخان الرمث.	قول الشاعر[1]: **إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنى** **ولو تغرّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ**
على تقدير فعل طلبٍ فيه معنى التمني والمعنى: اللهمَّ وفق لي زيداً وعمرا.	ألا رجلَ إمّا زيداً وإمّا عمرا
القياس يقتضي رفع (الأفعوان) وما بعده على البدل من (الحيّات)، لأنّه تفصيل لها، لكنّه نصبه حملاً على المعنى، لأنَّ الحيّات مرفوعة بـ (سالم) والقدم منصوبة به، والمسالمة مفاعلة، ولا تكون – غالباً – إلا من شيئين، وهو لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فكأنّه قال: سالم القدمُ الأفعوان، والشجاع، فأضمر لهما ناصباً، وكل واحد من الحيّات والقدم فاعل ومفعول باعتبارين، لأنَّ الحيّات وإنْ كانت مسالمة للقدم، فالقدم أيضاً سالمتها وقد ذهب الفراء إلى أن (القدم) مثنى وقد حذفت نونه لغير الإضافة وهرباً من هذا التأويل، والتقدير: (القدمان) وهو فاعل (سالم) والحيّات منصوبة به، والأفعوان بدل منه[3].	قول عبد بني عبس، ونُسب لغيره[2]: **قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَمَا** **الأفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا**

(1) قيل إنّه للنابغة الذبياني. ينظر: القرشي: جمهرة أشعار العرب، ص 52-56.

(2) ينظر: البغدادي، 1/ 147، وابن يعيش، 1/ 80.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 238، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 214، والموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 494.

التركيب	وجه الحذف فيه
قول أوس بن حجر (ت 2ق.هـ) [1]: تُواهِقُ رِجْلاها يداها ورأسُهُ لها قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبة رادِفُ	رفع (يداها) على تقدير فعل، لأنّه مفاعلة، وتأويله: وتواهق يداها رجلها، لأنَّ اليدين مواهِقتان ومواهَقتان، والمواهقة: الملاحقة، والمداركة، القتب وهو رحل صغير على قدر السنام، والحقيبة: كالبرذعة تحت الحلس، والرادف: الراكب خلف الراكب. والبيت في وصف حمار وحشٍ وأتانا يسوقها إلى حيث يريد، فرأسه في موضع الحقيبة منها لشدة ملازمته إياها، وحرصه عليها، ولولا حمله على المعنى لجعل (رجلاها) و(يداها) مفعولين لـ (تواهق).
قول نهشل بن حري (ت 45هـ) راثياً[2]: لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُختبِط مـمَّا تُطيحُ الطوائحُ	رفع (ضارعٌ) على الفاعلية لفعل محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: ليبك يزيدَ ضارعٌ، والضارع: الخاضع، والمختبط: طالب العرف، والطوائح: الدواهي.
قول عبد العزيز بن زرارة الكلابي (ت50هـ): وَجَدْنا الصَّالحينَ لهم جزاءً وجَنّاتٍ وعَيْناً سَلْسَبِيلا	نصب (جنّات) بإضمار فعل تقديره: ووجدنا لهم جنّات وعيناً سلسبيلاً، وهو من العدول عن العطف إلى النصب بإضمار فعل حملاً على المعنى.
قول الشاعر[3]: أسقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادِي وجَوْفَه كلُّ مُلِثٌ غادِي كلُّ أجَشٌ حالِكِ السَّوادِ	رفع (كلُّ أجشّ) ولم يُجره على (كلّ ملث) وصفاً ولا بدلاً، ورفعهُ بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله، كأنّه لما دعا لهذا الوادي بالسقيا، فقال: (أسقى الإله عُدوات الوادي وجوفته كلّ ملث) دلّ الكلام على أنّه بمعنى: سقى الوادي كلُّ ملث، ولما كان المعنيان متقاربين رفع (كلُّ أجشّ) بإضمار (سقاها)، والعدوات: نواحي الوادي وجوانبه، والأجشّ: السحاب ذو الرعد، والملث: السحاب الدائم المطر.

(1) ديوانه: ص 73، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 483، وابن منظور: (رهق)، 10/ 386.

(2) ينظر: البغدادي، 1/ 147، والعيني: 2/ 454.

(3) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 384-385.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيراً له، ولا أأنتهى خيراً لي؛ لأنك إذا نهيت فأنت تزجِّيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك، إنَّما تُعلمُ خيراً أو تسترشد مخبراً، وليس بمنزلة وافقته على دمه ومصرعه السباعا، لأنَّ السباع داخل في معنى وافقته، كأنَّه قال: وافقت السباع على مصرعه، (والخير والشر لا يكون محمولاً على ينتهي وشبه، لا تستطيع أن تقول: انتهت خيراً، كما تقول: قد أصبتُ خيراً.

وقد يجوز أن تقول: ألا رجل إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، كأنَّه قيل له: من هذا المتمني؟ فقال: زيدٌ أو عمروٌ.

ومثل: ليبك يزيدُ، قراءة بعضهم ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [من سورة الأنعام: 137] رفع الشركاء على (مثل) ما رُفع عليه ضارعٌ).

أقول:

أوّلاً: لا يجوز عند سيبويه نصب (خيراً) في مثل هذين التركيبين، لأنَّ الفعل في كلّ منهما ليس فعل أمر، لكون الأمر هو الذي يدعو المأمور إلى إحداث شيء يكون مفعولاً في المعنى، والكلام هنا ليس على ذلك، وإنَّما هو إخبار فيه معنى التوجيه والإرشاد، ثم إنَّه ليس على إضمار فعل كما هو الحال في قول الشاعر:

فكرّت تبتغيه فوافقته ... على دمه ومصرعه السباعا

ثانياً: يعود سيبويه ثانية إلى قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لِخُصومةٍ ... ومُختبِط ممّا تُطيحُ الطوائحُ

برفع (يزيد) على أنّه نائب فاعل، مع الإتيان بالفاعل وهو (ضارعٌ)، لأنَّ الفعل الذي لم يسمّ فاعله يدلّ على أنّه له فاعلاً، والتقدير: ليبكه ضارعٌ، وقد مضى القول في أن

بعضهم ينصب (يزيد) ويجعل (ضارع) فاعل يبك)، وهذا عند سيبويه كقراءة قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [من سورة الأنعام: 137].

إذ قرأ بعضهم (شركاؤهم) بالرفع بـ (فعلهم)، وفعلهم التنزيين، والتقدير: وكذلك زين شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم، قال ابن خالويه: (فهذه قراءة الناس كلهم، إلا أهل الشام فأنّهم قرأوا (وكذلك زين) بضم الزاي – ورفع (قتلُ)، ونصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم) على تقدير: قتلُ شركائهم أولادهم، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه[1]. وهذا يعني أن رفع (شركاؤهم) على ما رُفع عليه (ضارعٌ) كأنّه قال: زينه شركاؤهم، وهي الشياطين الدّاعية لهم إلى ذلك.

(1) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 171.

حذف الفعل في غير الأمر والنهي

حذف عامل الحال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: أخذتُهُ بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء لو قلت: أخذته بصاعدٍ، كان قبيحاً، لأنه صفة ولا يكون في موضع اسم، كأنه قال: أخذته بدرهم، فزاد الثمنُ صاعداً، ولا يجوز أن تقول: وصاعد، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعدٍ ثمنٌ لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أوّلاً، ثم قررت شيئاً بعد شيء لأثمان شتى، فالواو لم تُرد فيها هذا المعنى، ولم تُلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيدٍ، وصاعدٌ بدلٌ من: زاد ويزيدُ، ثم بمنزلة الفاء، تقول: ثم صاعدا، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم)[1].

أقول:

أوّلاً: المصطلحات والعبارات:

- لأنه صفة: يريد أن صاعداً ونازلاً وصفان.
- ولم تُلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر: لأنَّ الواو لمطلق الجمع والتشريك، وليس فيها معنى الترتيب.

ثانياً: من المعروف أن عامل الحال يحذف جوازاً ووجوباً، فيحذف جوازاً لقيام دليل معنوي حالي عليه كقولك: راشداً مأجوراً، لمن يتأهب للسفر، وللقادم من الحج، والتقدير: تسافر راشداً، وقدمت مأجوراً.

(1) سيبويه: 1/ 290-291.

أو لقيام دليل لفظي مقالي، كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾ [من سـورة القيامـة: 4]، والتقدير: بلى نجمعها قادرين.

وقد يحذف عامل الحال وجوباً في مواضع مختلفة سترد لاحقاً، منها أن يكـون الحـال دالاً على التسعير، مبنياً زيادة أو نقصاً بتدريج نحو قولك: اشتريت الكتاب بـدينارٍ فـصاعداً، أو فنازلاً، بنصب (صاعداً) على الحال، والتقدير: فصعد الثمن زائداً، وكذا توجيه (نازلاً).

ثالثاً: وحذف الفعل هنا في غير الأمر والنهي وجوباً مع بقاء الاسـم المعـين منـصوباً بهذا الفعل المحذوف للأسباب الآتية:

1- كثرة استعمالهم مثل هذه التراكيب، يقولون: أخذت هـذا بـدرهم فـصاعداً، وأخذتـه بدرهمين فصاعداً، أو فزائداً، وبعت الشاء شاةً ودرهماً، أي بعتُ الـشاء مـسعراً شـاةً بدرهم، وغير ذلك.

2- الإيجاز والاختصار.

3- معرفتهم أن جرّ هذه الأسماء المنصوبة لا يستقيم مـع القواعـد النحويـة المقـررة، فـلا يقال: أخذتُهُ بدرهم فصاعدٍ، لأنَّ (صاعداً) وصفٌ أي اسم فاعـل، ولا يجـوز عطفـه على الدرهم، لا يقال: أخذته بدرهم فصاعدٍ، لأنَّ صاعداً لا يكون مع الـدرهم ثمنـاً لشيء، كقولك: بدرهم وزيادةٍ، أي أن الثمن لا يعطف بعضه علـى بعـض بالفـاء، لا تقول: اشتريت الكتاب بدينارٍ فدرهم، وإنَّما يعطف بالواو الدالة على التشريك.

رابعاً: ويجوز على رأي سيبويه القول: اشتريت الكتابَ بدينار ثم صاعداً، باستعمال (ثم) بدلاً من (الفاء)، ولكن الفاء أجود في الاستعمال هنا، لـما فيهـا مـن معنـى الاتـصال، وإفادة أنّك 'اشتريت الكتاب بدينارٍ فراد الثمن صاعداً' أو فصعد الـثمنُ زائـداً' وكـلّ ذلـك بالنصب على الحال.

وقد مرَّ القول إنّ اسم الفاعل الجاري مجرى فعله يعمل عمل الفاعل المضارع بشروط ذُكرت. وصيغ المبالغة هذه حكمها في العمل حكم اسم الفعل، سواء أجاءت مفردة، أو مجموعة جمع سالم، أو تكسير. كما في مثال سيبويه:

هنَّ حَواجُّ بيت الله.

بإعمال صيغة المبالغة (حواجّ) وهي جمع تكسير لـ (حاجّةٍ) في (بيت الله). مفعولاً به. وقد عملت لوقوعها خبراً للمبتدأ: (هنَّ). وقد سقط التنوين من (حواجّ) لكونه ممنوعاً من الصرف.

ومنه قول أبو كبير الهذليّ:

مِمَّن حَمَلْنَ بـه وهـنَّ عواقِـدٌ ... حُبُكَ النَطاق فعاشَ غيرَ مُهبَّلِ [1]

بإعمال صيغة المبالغة المجموعة جمع تكسير: (عواقدٌ) جمع: (عاقدة) ونصب بها (حُبُكَ) على المفعول به. وسبب الإعمال كون (عواقد) وقع خبراً للمبتدأ (هنَّ).

وقد نُوّنتْ (عواقدٌ) للضرورة الشعرية، والأصل فيها عدم التنوين لكونها ممنوعةً من الصرف.

ومن ذلك قول العجّاج:

أوالفاً مكةَ مِن وُرْقِ الحِمَى) [2].

بإعمال: (مواطناً) في: (مكة).

---

(1) حُبُكُ النطاق: مشدّة، مفردُهُ: حُباك، والنطاق: ما تشد به المرأة وسطها، والمهبل: الثقيل، وأراد به الولد إذا حملت أمه به كرها خرج نجيباً فيما كانوا يعتقدُون.

(2) مرَّ الحديث في هذا القول على الصفحة (26) من سيبويه.

إعمال صيغ المبالغة

قال سيبويه - رحمه الله -:

(وممًّا يجري مجرى (فاعل) من أسماء الفاعلين: فواعِلُ، أجروه مُجرى (فاعِلةٍ) حيث كانوا جمّعوه وكسّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلينَ وفاعلات.

فمن ذلك قولهم: هنَّ حَواجُّ بيتَ الله.

وقال أبو كبير الهذليّ (ممّن أدركوا الإسلام):

مِمَّن حَمَلْنَ به وهنَّ عواقِدٌ حُبُكَ النِطاق فعاشَ غيرَ مُهبَّلِ

وقال العجّاج (ت نحو 90هـ):

أوالفاً مكةَ مِن وُرْقِ الحِمَى)[1].

أقول:

إذا أُريد المبالغة في الوصف والتكثير فيه حوّل اسم الفاعل من الثلاثي المتعدّي إلى صيغ أخرى تُسمّى (صيغ المبالغة) وأشهرها:

- فعّالٌ.
- وفعول.
- ومفعال.
- وفعيل.
- وفَعِلٌ.

(1) سيبويه: 1/ 111.

فهرس المحتويات